كلمات العالم

منظومة اللغات الكونية

أبرام دو سوان

ترجمة: د. صديق محمد جوهر

علي مولا

نبذة عن المؤلف:

أبرام دوسوان هو عالم اجتماع أوروبي مرموق من أصول هولندية تقلد العديد من المناصب الأكاديمية والعلمية المهمة فى دول الاتحاد الأوروبي. كما عمل في جامعة أمستردام بهولنده وجامعة كورنيل بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة أوتفوش لوران في بودابست بالمجر والكلية الفرنسية - في فرنسا- . وله العديد من البحوث والدراسات المنشورة في مجال الدراسات الدولية والأوروبية واللغوية. ومن بين مؤلفاته "في ظل الاهتمام بالدولة: العناية الصحية والتعليم والرخاء في أوروبا وأميركا في العصر الحديث" و"مدخل إلى المجتمعات البشرية" و"الاقتصاديات المصغرة المتبادلة" و"مكانة اللغة الإنجليزية في العلوم الاجتماعية".



أبرام دو سوان

كلمات العالم

منظومة اللغات الكونية

ترجمة: د. صديق محمد جوهر

الطبعة الأولى 1432هـ 2011م
حقوق الطبع محفوظة
© هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (كلمة)

كلمات العالم : منظومة اللغات الكونية

ابرام دو سوان
P107.S9312 2011
Swaan, A. de
[Words of the World]
كلمات العالم : منظومة اللغات الكونية / تأليف ابرام دوسوان ؛ ترجمة صديق محمد جوهر.-ط.
1.- ابوظبي: هيئة ابوظبي للثقافة و التراث، كلمة، 2011 .
ص413: 14 × 21 سم.
ترجمة كتاب: Words of the World: The Global Language System
تدمك: 978-9948-01-536-9
1.اللغات--فلسفة و نظريات. 2. اللغة الانجليزية. ا. جوهر، صديق محمد. ب. العنوان.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:
Abram De Swaan
Words of the World
Copyright © 2001 by Abram de Swaan
This edition is published by arrangement with Polity Ltd., Cambridge


www.kalima.ae

ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 468 6314 2 971+ فاكس: 462 6314 2 971+


Nederlands Literair
Productie-en Vertalingenfonds
Foundation for the Production and Translation of
Dutch Literature
www.nlpvf.nl
office@nlpvf.nl
Bank VSB 861798066

إن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث «كلمة» غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره. وتعبر وجهات النظر الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف وليس بالضرورة عن الهيئة.

حقوق الترجمة العربية محفوظة لـ «كلمة»
يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيه حفظ المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

المحتويات

توطئة المؤلف

بادئ ذي بدء لم يكن في نيتي القيام بتأليف كتاب عن منظومة اللغات الكونية، ولم تكن هذه الدراسة التي بدأتها عام 1993 ترمي إلى تحقيق هذا الهدف، ففي عام 1993 كنت أشغل كرسي لويجي إيناودي Luigi Einaudi بقسم الدراسات الدولية في جامعة كورنيل بولاية نيويورك حيث بدأت في كتابة السطور الأولى من هذة الدراسة وأنا في رحاب هذة الجامعة الأنجلوفونية المضيافة. وبعد عودتي إلى جامعة أمستردام واصلت الكتابة في نفس الموضوع باللغة الإنجليزية، في حين كنت أنشر مقالات ودراسات أخرى باللغة الهولندية في الدوريات والصحف المحلية. وكان ذلك أمراً ضرورياً، لأن الدراسة بالجامعة في هولنده ثنائية اللغة ولذلك رأيت نفسي –(وأنا أكتب بلغتي الأصلية ثم أتحول إلى الكتابة بلغة أخرى)– كمن يركب الدراجة في تنقلاته المحلية بينما يفضل ركوب الطائرة أثناء سفراته ورحلاته البعيدة. وفي عام 1995 غادرت هولنده مره أخرى متجهاً إلى الخارج، ولكن هذة المرة ذهبت إلى بودابست حيث شغلت كرسي الاتحاد الأوروبي للسياسة الاجتماعية في جامعة أوتفوش لوران Eotvos Lorand وأثناء إقامتي في العاصمة بودابست كنت مُحاطاً بجمع من الباحثين المجريين الذين يتحدثون عدة لغات بطلاقة مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية والروسية، ولذلك لم أستطع الإلمام إلا بكلمات قليلة من

اللغة المجرية خاصة بعض العبارات والمفردات التي يرددها الفنانون والمثقفون. وفي هذا المقام أتقدم بالشكر لكل زملائي وزميلاتي بالجامعة المجرية وعلى وجه الخصوص صديقتي الدائمة الأستاذة الدكتورة جوجا فيرج Zsuzsa Ferge التي استضافتني في بودابست، والتي تربطني بها صداقة طويلة الأمد. ويُعد العام الدراسي 1997 / 1998 نقطة الانطلاق نحو تأليف هذا الكتاب، ففي ذلك العام تم اختياري لشغل كرسي الدراسات الأوروبية في الكلية الفرنسية College de France بناءً على مبادرة من السيد بيير بوردو الذي قدم العديد من المساهمات من أجل استكمال هذا المشروع. وحسب التقاليد الجامعية في الكلية كان من المفترض أن يقوم الأساتذة بإعداد ثلاث عشرة ورقة بحثية كل عام على أن تُكتب البحوث باللغة الفرنسية وهذا أمر متوقع. وحاولت الاستفادة من المأزق الذي وقعت فيه بسبب ضعف مستوى لغتي الفرنسية، فأخبرت الطلاب في الكلية بأن لغتي الفرنسية المتردِّية هي خير دليل على آليات وحقائق النظام الكوني للغات، ولكن المأزق الذي وقعت فيه لم يكن يعنيهم؛ ولذلك نأوا بأنفسهم عن هذه المسألة.

وفي الواقع فلقد كتبت المخطوط الأول لهذا الكتاب باللغة الفرنسية، ولكنها لم تكن اللغة المناسبة التي ينبغي أن أكتب بها هذه الدراسة، ولذلك أعدت كتابة النص كاملاً باللغة الإنجليزية كما هو مبين في النسخة الماثلة أمامكم. وأخيراً تم تكليف ليونور برودير

بترجمة الكتاب إلى اللغة الهولندية. وعندما يطلع المرء على أعماله بعد ترجمتها يشعر وكأن أحد الممثلين قد جسد شخصيته، أما أنا فعندما قرأت ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الهولندية – لغتي الأصلية – شعرت كأنني أرى شبحاً لا يراه الآخرون ولكنه ماثل أمام عيني، كما أن ثمة إحساساً طفيفاً بالاغتراب ينتابني كلما حاولت إعادة قراءة النص الذي كتبته باللغة الإنجليزية. ولم تكن الإنجليزية هي لغتي الأصلية، ولكنها كانت اللغة السرية التي يتحاور بها أبي وأمي ولذلك كان لزاماً عليَّ حل شفراتها ودراستها.

إن الناطقين الأصليين باللغة الإنجليزية محظوظون، لأن لغتهم أصبحت لغة عالمية عابرة للحدود، ولذلك أتاحت لهم هذه الخاصية العديد من الفرص العظيمة كما وفرت عليهم الكثير من الجهود. ومن ناحية أخرى بذل مئات الملايين من البشر جهوداً مضنية من أجل الاستفادة من اللغة الإنجليزية –بإعتبارها لغة أجنبية ناقلة للفكر الكوني– وليس هناك لغة إنجليزية واحدة وإنما مجموعة من اللغات الإنجليزية ذات القواسم المشتركة التي ظهرت في أماكن متفرقة حول العالم. ومع ذلك لا يتمتع المتحدثون باللغات الإنجليزية الفرعية بالمكانة التي يحظى بها المتعلمون من أبناء اللغة الأصليين في بريطانيا والولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن وسائل الإعلام في أمريكا وبريطانيا ستظل لأزمنة طويلة هي المتحكمة في توزيع وبث النصوص الإعلامية باللغة الإنجليزية حول العالم. أما بالنسبة إلى

أولئك الذين تعلموا الإنجليزية في طفولتهم، فإن كانوا يشعرون بنفس الشعور الفوقي الذي يألفه المتحدثون الأصليون باللغة الإنجليزية، فمن المفترض أن يزول شعورهم بالتميز رويداً رويداً. ومع ذلك فإن هذا الأمر لن يتم بين ليلة وضحاها. ففي الوقت الراهن يتمتع المتحدثون باللغة الإنجليزية، من غير أهلها، ببعض المميزات لأنهم يتحدثون لغة ذات أبعاد كونية. وكم كنت أشعر بالسعادة الغامرة أثناء إعدادي لهذا الكتاب بفضل مساندة كوكبة من الباحثين المساعدين مثل يانيس هارتكامب (في بودابست) وكل من جين كوتا وفلورنس كولا (في باريس) وجيرون ستارنبيرج وجاسك مجالا (في أمستردام). ومن حسن الطالع أن هؤلاء الباحثين جميعاً كانوا من ذوي المواهب الأكاديمية، ومن المتميزين في شؤون البحث العلمي؛ ولذلك فأنا مدين لهم بأشياء عديدة.

كما أنني مدين لأكاديمية العلوم الملكية في هولنده وللمركز الثقافي الأوروبي وشركة براورز ستشتينج (في هولنده) لتقديمهم المنح المالية التي مكنتني من إكمال هذه الدراسة، كما أتقدم بالشكر إلى العديد من الزملاء – من تخصصات مختلفة ومن بلدان شتى – حيث أمدوني بالمراجع والدراسات والملاحظات النقدية ولهم في عنقي دين أكاديمي تَدل عليه الاقتباسات والحواشي والهوامش الموجودة في ثنايا هذا الكتاب، ومن بين هؤلاء الزملاء دافيد لايتين وهو رفيق دراسة قديم، ولقد سبق أن تعاونّا سوياً في إعداد بعض البحوث التي تتناول دراسة

«اللغات» من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي. إن هذه الدراسة الكونية التي شملت لغات العالم سعت إلى مقارنة خمس مجموعات لغوية مختلفة اشتملت على العديد من الأفكار والنظريات المستقاة من علمي الاقتصاد واللغويات، بالإضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية في محاولة لإيجاد قواسم مشتركة بين علم اللغة وهذه العلوم. ولقد كنت أشعر بالوجل والخوف من الإقدام على هذه الدراسة المتعددة الأبعاد، بالرغم من أن الموضوعات البحثية الكبيرة والمتشعبة قد لا تكون بالضرورة أكثر صعوبة من الموضوعات الصغيرة أو المحدودة الأفق، كما أن المنهج البحثي المتعدد التخصصات ليس بالضرورة أكثر تعقيداً من المنهج البحثي الأحادي التخصص.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق الإشادة بالتشجيع المستمر الذي لاقيته من الأصدقاء، وخاصة يوهان جودزبلوم وكيت رولينز اللّذْين تفضلا بمراجعة مسودات فصول الكتاب، ولقد استفدت كثيراً من ملاحظتهما البارعة وأفكارهما السديدة، ولذلك أتقدم إليهما بالشكر على حسن تعاونهما ونبل أخلاقهما. إن هذه الدراسة قد كُتبت باللغة الإنجليزية، ولم تُكتب باللغة الفرنسية أو الهولندية أو السواحليّة. أما سبب إختيار اللغة الإنجليزية لكتابة هذة الدراسة دون غيرها من اللغات فلا يمكن شرحه إلا بعد الاطلاع على ديناميكية النظام اللغوي الكوني وهو الموضوع الذي يدور حوله هذا الكتاب.

بقلم / أبرام دوسوان

الفصل الأول

مقدمة: نظام اللغة العالمي

يتفرع الجنس البشري لما يربو على الخمسة آلاف جماعة يتحدث كل منها لغة مختلفة، ولا يفهم أيّاً من لغات الآخرين. ورغم كل هذه الوفرة اللغوية جلبت البشرية على نفسها بلبلة لغوية جمة. بيد أنه، وبالرغم من ذلك ظل الجنس البشري بأنواعه مترابطاً، إذ تخطى هذا الانقسام من يتحدثون أكثر من لغة، فضمنوا لنا الاتصال بين الجماعات المختلفة، وبذلك حفظت التعددية اللغوية اتصال البشرية التي فرقت بينها كثرة اللغات. إن روابط التعدد اللغوي بين المجموعات اللغوية لم تظهر اعتباطاً، ولكنها على خلاف ذلك، أقامت شبكة اتصال قوية فعالة مدهشة تربط بشكل مباشر أو غير مباشر بين البلايين الستة من سكان الأرض. إن ما يشكل نظام اللغة العالمي هو هذا النموذج الإبداعي للروابط بين المجموعات اللغوية التي تشكل منظومة اللغات العالمية. ذلك هو موضوع هذا الكتاب. إن هذه المجموعات الكوكبية Constellations من اللغات جزءٌ لا يتجزأ من نظام اللغة الكوني كما أنها جزء من النظام العالمي ذاته. لقد انتظم سكان الأرض في قرابة مائتي دولة وشبكة منظمات دولية تمثلان البعد السياسي للنظام العالمي، وتم ربطهم بسلسلة من

الأسواق والشركات، تجسد البعد الاقتصادي لهذا النظام، كما تم ربطهم بالثقافة العالمية الشاملة عن طريق الإعلام الإلكتروني، كما تأسس النظام البيئي الذي يهدف إلى تحسين ظروف البيئة المتدهورة. لقد حظيت فكرة إقامة مجتمع إنساني شامل على نظام ذي نطاق عالمي بالمزيد من الاهتمام في الأعوام الأخيرة. ومع أن البشرية التي فرقت بينها كثرة اللغات، قد ارتبطت، مع ذلك، عبر شبكة المتحدثين متعددي اللغات، فأقامت مجموعات كوكبية متناسقة مضيفة بذلك بعداً آخر للنظام العالمي، فإن هذه الحقيقة بقيت خافية حتى الآن؛ علماً بأنها غنية عن أي توضيح.

ويدور النقاش في هذا الكتاب عن المجموعات اللغوية على مستوى العالم – التكوكب اللغوي الكوني – كجزء لا يتجزأ من النظام العالمي. وبما ينطوي عليه ذلك من أن المجموعات (الكواكب) اللغوية تعد ظاهرة اجتماعية عالية الخصوصية يمكن فهمها في ضوء نظريات العلوم الاجتماعية. وهذا أيضاً أمر جديد، وإن يكن غير فريد في سوابقه. كما سنفسر التنافس والتواؤم بين المجموعات اللغوية عبر دراسة اللغات من وجهتي نظر كل من علم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد السياسي. أما الأول فيركز على بنية النظام اللغوي وأنظمته المحيطية، كما يُعنى بما يسمى «الغَيرة اللغوية» Language Jealousy بين الجماعات، واحتكار النخبة للغة الرسمية، وإقصاء الأُمِّيين وغير المتعلمين، كما يولي اهتمامه باستخدام اللغة كوسيلة لتحقيق

الحراك الاجتماعي الصاعد. أما العلم الثاني فيتصدى لتحليل الطرائق التي يحاول الناس بها تعظيم فرصهم في الاتصال، وكيف أن هذه المحاولات تصادف معضلات في العمل الجمعي إلى الدرجة التي قد تدفعهم دفعاً للنزوح الجماعي نحو لغة أخرى والتخلي عن لغتهم الوطنية، كما يتطرق هذا العلم إلى ما يجري في علاقات التبادل غير المتكافئ بين المجموعات اللغوية الصغيرة والكبيرة. ويتعين القول إن الكثير من هذه الأفكار المستقاة من علمَي الاجتماع والاقتصاد لم تطبق أبداً من قبل في مجالَيْ دراسة اللغات والمجموعات اللغوية المختلفة، بيد أنهما معاً (علمَي الاجتماع والاقتصاد) يشكلان إطاراً نظرياً متسقاً يُساعد على تفسير وقائع تخص مجموعات لغوية (كوكبية) متباينة كما في الهند وإندونيسيا، وشبه الصحراء الأفريقية وجنوب أفريقيا، أو الاتحاد الأوروبي.

لقد كان ظهور اللغة إعجازاً بكل المقاييس، وكان تطورها – على صورة لغات لا يمكن حصرها، ولا يمكن للناطقين بلغة ما فهم كل اللغات الأخرى – دليلاً قاطعاً على الإبداع الإنساني. ولمّا كانت اللغات قد نضجت كلٌّ على حدة في سياق الانتقالات والتحولات الجمعية، فلابد أنه قد برزت للوجود أشكال جديدة للنطق، وظهرت الآف من الكلمات المستحدثة، وتطورت مئات القواعد النحوية والتراكيب اللغوية (وكذلك الاستثناءات اللغوية التي لا تحصى). ولقد نشأ كل هذا التطور نتيجة للفعل الإنساني، ومع ذلك ففي غالب

الظن أن من أحدث هذا التطور لم يكن يسعى إلى ذلك، وبالتالي لا يمكن أن يُعزى هذا التطور إلى القصد البشري.

ويتزايد الاعتقاد بأن كل اللغات الجاري استعمالها على الأرض تنتمي إلى أصل مشترك، وأنها تطورت على الأرجح في أعقاب المسيرة التطورية للبشر الحاليين المنحدرين من سلالة جينية مشتركة خلال ما يقارب المائة والعشرين ألف عام. وفي الوقت الراهن، وفي ظل تقدم علم الدراسات الجينية وعلوم اللغات المقارنة والآثار القديمة، ظهرت مجموعة متلاحقة ومتنامية من البراهين التي تثبت هذا الأصل المشترك. ومهما يكن من أمر فإنْ تبيَّنَ يوماً أن الجنس البشري ولغاته جاءوا من أصول متعددة ومتفرقة، فلا ريب أن المجموعات البشرية تشكل في الوقت الراهن كُلاًّ واحداً متكافلاً، كما أن لغاتهم تقيم معاً مجموعة كوكبية عالمية تمثل بعداً واحداً من أبعاد النظام العالمي في الوقت الحاضر. ثمة خمسة أو ستة آلاف لغة متداولة على الأرض. لا يمكن تدقيق الرقم بالدرجة المنشودة، إذ إن اللغات غير قابلة أحياناً للحصر الحسابي، وفي هذا السياق تشبه اللغات الغيوم، فليس من اليسير على أحد أن يخبرنا أين تبدأ غيمة، وأين تنتهي أخرى، مع أن معظم الغيوم واللغات تتمايز بوضوح خلال المساحات الرائقة الفاصلة بعضها عن بعض.

لعل من الأفضل مقارنة اللغات – في تنوعها الذي لاينفد وتركيبها المستغلق– بالظاهرة الأخرى الأكثر تعقيداً والعظيمة التنوع،

ألا وهي الحياة ذاتها. وكما يمكن تحديد الأجناس البشرية بقدرة أفرادها من الذكورو الإناث على التكاثر، فإن لغة ما يمكن تحديد خصائصها بقدرة أي ناطقين بها على فهم أحدهما الآخر. وتعتبر أي لغتين «متمايزتين»، لو كان المتحدثون بأي منهما لا يفهم بعضهم الآخر. وكما أن أنواع الأجناس تتفرع في تنوعات كثيرة ومتهاجنة فإنه يمكننا بالفعل تمييز العديد من اللهجات المشتركة المفهومة داخل منظومة اللغات الكونية. وكما تتداخل التنوّعاتُ البيولوجية للنوع أو الجنس الواحد –كل منها في الآخر – فإن الأمر ذاته يحدث للهجات اللغة الواحدة بما يفسر غلبة الخلاف والجدل حول التصنيف في كلا الميدانين. وبالفعل فإنه من الصعب بمكان التمييز بين اللغات المتشابهة، وحيث يكون التزاوج هو البرهان في البيولوجيا، يأتي الفهم برهاناً في اللغويات. ولكن الفهم المتبادل بين لغتين لايمثل خاصية مشتركة بينهما– كما أنه لايختلف كثيراً عن التهاجن– بالإضافة إلى أنه يعتمد على المتحدثين أنفسهم لأنه مرهون بمهارات المتحدثين المتفاوتين في فهم الغرباء عنهم وإرادة الاتصال بالغير، والسياق الذي يتم فية التواصل مع الغير والذي قد يؤدي إما إلى تيسير الفهم المتبادل أو عرقلته. وبينما لا يوجد أي شك في أن «الصينية» و«الهولندية» لغتان مختلفتان تماماً، يصبح الأمر خلافياً عندما نسأل أنفسنا: هل كانت الألمانية والهولندية لغتين متمايزتين بالفعل؟ ومن ناحية أخرى يؤمن سواد الناس أن الفلمنكية والهولندية تنوّعان على نفس اللغة

(طالما أن المتحدثين بهما لا يصادفون مشقة على الإطلاق في التفاهم فيما بينهم، كلٌّ بلغته الخاصة، مع الأخذ بالحسبان الاختلافات التي يستحيل تجاوزها بين الاثنتين). ومع التسليم بالطبيعة الغيمية Cloudy Nature للغات– المشار إليها آنفاً–، فإنه، ومع ذلك وطيلة الوقت، يتم تناول اللغات هنا كوحدات متمايزة، تفصلها حدود عدم القدرة على التفاهم.

1,1 نظام اللغة العالمي: مجرّة اللغات.

ترابط اللغات غير المتفاهمة –التي لايمكن للناطقين بها التفاهم فيما بينهم– عبر المتحدثين بأكثر من لغة Multilinguals، لكن هذا لايتم بصورة عشوائية. وفي حقيقة الأمر، فإن المخطط البياني لكل لغات العالم والمتعددي اللغات –الناطقين بأكثر من لغة– الذين يربطون فيما بينها يظهر لنا نموذجاً ترتيبياً شديد الإحكام، يشبه تماماً البنية النحوية المقلوبة أو ما يسميه الفرنسيون «المخططات الانسيابية» وهي جداول إرشادية تستخدم في معظم الأحيان لتوصيف هياكل الجيوش أو الوظائف الإدارية. وتحل الغالبية العظمى من اللغات، في عالمنا الحاضر، قرابة 98٪ منها، في أدنى أجزاء هذه الخريطة. وتلك هي «اللغات المحيطية أو الفرعية» أي اللغات التي تحيط بلغة مركزية – Peripheral Languages – وتقع على أطراف المجموعة الكوكبية التي تنتمي إليها. ومع أن هناك آلافاً منها، فإن من يتداولونها يشكّلون أقل من عشرةٍ بالمائة من جملة البشر. ولقد تم تسجيل النزر اليسير مما

قيل بكل هذه اللغات، إما فوق الطين، أو على الحجارة، والبَرْدِيّ، أو فوق الورق والأشرطة والأسطوانات. إنها تلك اللغات التي تعتمد على الذاكرة، وأياً كان ما قيل عبر هذه اللغات فإنها قادرة على البقاء؛ لأنها سماعية، ويتم تذكّرها واسترجاعها، تُعاد، فتفهم، وتستعيدها الذاكرة. وعوضاً من تعريفها بالسلب كلغات «غير مكتوبة»– تفتقر إلى نظام أبجدي مكتوب Scriptless Languages– أو «غير نصوصية» ، فإن هذه اللغات تستحق أن تُعرف بأسباب قوتها، كلغات للحديث والرواية لا كلغات للقراءةو الكتابة، لغات للذاكرة والتذكر، لا كلغات للتسجيل والتدوين.

وترتبط أي مجموعتين لغويتين محيطيتين عبر أفراد يتحدثون لغتيهما. لكنْ إجمالاً فإن مثل هذه الروابط تغلب عليها النُدْرة. أو على الأصح، فإنها تزداد ندرة بمقدار ما ينحسر الاهتمام بالاتصال بين السكان في القرى المتجاورة، لحساب التعامل المتزايد مع التجار والإداريين في عاصمة المقاطعة. وكنتيجة مترتبة على ذلك، فإن من المرجح بقوة اكتساب أفراد المجموعات المحيطية (الفرعية) المتعددة نفس اللغة الثانية، وهي لغة تكون بمثابة «اللغة المركزية» بالنسبة إلى هذه المجموعات. وتتم كل أو معظم الاتصالات بين المجموعات المحيطية (الفرعية) عبر هذه اللغة المركزية. ويمكن مقارنة اللغات الفرعية المتحلقة حول اللغة المركزية بالأقمار في مدارها حول كوكب ما. قد يكون هناك قرابة مئة لغة تحتل وضعاً مركزياً أو «كوكبياً»

في النظام اللغوي العالمي. وتلك اللغات يستعملها حوالي 95٪ من البشر. وتستخدم اللغاتُ المركزية في التعليم الأساسي ومن المألوف أن تستخدم على مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي، كما تظهر في المطبوعات، وفي الصحف، في كتب النصوص، وفي الأدب القصصي، كما يتم الحديث بها عبر الإذاعة وفي أشرطة الكاسيت وبصورة متزايدة عبر التلفاز. وتُستخدم معظمها في السياسة، وفي الإدارات وفي المحاكم. وعادة ما تكون هذه اللغات هي نفسها «اللغات الوطنية»، أو اللغات الرسمية للدولة التي تحكم المنطقة. تلكم هي اللغات المُدوّنة، حيث يتم حفظ معظم ما يقال، ويكتب بها في التقارير الصحفية، وفي المذكرات والمحاضر المدرجة بالسجلات، كما تتضمن كتب التاريخ، والمجموعات الكلاسيكية لحكايات الشعوب وعاداتها، التي يتعاظم تسجيلها في الإعلام الإلكتروني وهكذا يتم حفظ اللغة ونقلها من السلف إلى الخلف.

إن كثيراً من المتحدثين بلغة مركزية ما متعددو اللغات، فهنالك في المقام الأول أولئك المتحدثون بلغة وطنية هي في ذات الوقت بمثابة المركز الذي تدور حوله اللغات المحيطية. وأولئك الذين اكتسبوا اللغة المركزية في مراحل لاحقة. في واقع الأمر، تتزايد أعداد هذا النمط من متعددي اللغات في كل أنحاء العالم بفضل انتشار التعليم الأساسي والكلمة المطبوعة، وعبر تأثير البث الإذاعي. ومن ناحية أخرى، هنالك النمط الثاني المتمثل في المتحدثين الوطنيين باللغة

المركزية الذين تعلموا واحدة من اللغات المحيطية وهم الأقل انتشاراً. ومن الجليّ أنَّ تعلُّم لَغة ما- غالباً- ما يأخذ صورة تصاعدية «نموذج الانجذاب نحو المركز»، فالناس عادة ما يفضلون تعلُّم لغة أعلى مستوى في الترتيبية اللغوية - من لغتهم الأصلية. وهذا بدوره يعزز الطبيعة الترتيبية للنظام العالمي للغة.

وإذا حدث واكتسب المتحدثون باللغة الأم لغة ثانية، فمن المألوف أن يكتسبوا اللغة الأوسع انتشاراً والأعلى في الترتيبية اللغوية. على هذا المستوى الثاني، تترابطُ ثلة من اللغات المركزية عبر المتحدثين متعددي اللغات في مجموعة لغوية واحدة عظمى تحتل وضعية «المركز الأسمى» داخل النظام الترتيبي اللغوي حيث يُستفاد منها في أغراض الاتصالات العالمية البعيدة المدى. وغالباً ما كانت تلك اللغة هي اللغة التي فرضتها قوة الاستعمار واستمر تداولها - بعد نيل الاستقلال- في مجال السياسة، والإدارة، والقانون، ومجال الأعمال الكبيرة، في التكنولوجيا والتعليم العالي. ويتوافر من هذه اللغات ذات « المركز الأسمى» قرابة الاثنتي عشرة لغة. وما أشبه وضعية هذه اللغات في نظام اللغة العالمي بنظم الشموس الكثيرة المُحاطة كل منها بكواكبها المحيطية الدوارة، هذه اللغات المركزية الأسمى هي: العربية، الصينية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الهندية، اليابانية، الميلاوية، البرتغالية، الروسية، الأسبانية، وأخيراً السواحلية. كل تلك اللغات، عدا السواحلية، يتحدثها أكثر من مائة مليون من البشر وكل لغة منها

تفيد المتحدثين بها إذ تربطهم بسلسلة من اللغات المركزية.

في الفصول اللاحقة من الكتاب سوف ندرس عدداً من المجموعات اللغوية (الكوكبية)، كل منها يُعد مركزاً لواحدة أو أكثر من اللغات المركزية، كالمجموعة اللغوية (الكوكبية) الهندية التي تدور حول الهندية والإنجليزية، والمجموعة الإندونيسية التي تدور حول الميلاوية (باهاسا إندونيسيا)، والمجموعة التي تتمركز حول اللغة الفرنسية «الفرانكوفونية» في غرب أفريقيا، والمجموعة الشرق أفريقية التي تعتمد الإنجليزية، والمجموعة الجنوب أفريقية حيث تتنافس الأفريكانية والإنجليزية، وأخيراً مجموعة الاتحاد الأوروبي حيث تترابط اثنتا عشرة لغة وطنية من خلال الإنجليزية بشكل أساسي وبدرجة أقل عن طريق الفرنسية وبالكاد عبر الألمانية.

لو افترضنا أنْ تقابَلَ أحدُ العرب وأحد الصينيين، روسي مع أسباني، وياباني مع ألماني، فإن التفاهم بينهم سيكون على الأرجح من خلال لغة واحدة، لغة تربط ما بين اللغات ذات المركز الأسمى، وتشكل بالتبعية محور النظام العالمي اللغوي. هذه اللغة ذات المقام الرفيع، التي يتمحور حولها عدد من اللغات المركزية، والتي تمسك بزمام المجموعة الكوكبية العالمية كلها هي بالطبع اللغة الإنجليزية. فالإنجليزية في عالمنا الراهن هي لغة الاتصال العالمي. وإن جاز القول فإنها في مركز النظام الكوني اللغوي المؤلف من اثنتي عشرة لغة، إنها محور المجرّة اللغوية. ولم يكن للإنجليزية هذه الوضعية على الدوام.

على العكس من ذلك، فلقد تحقق لها هذا الوضع في غضون نصف قرن أو يزيد وقد يأتي اليوم الذي تفقد فيه وظائفها وأدوارها فوق المركزية Hyper-Central في النظام اللغوي، لكن المرجح أن يتعزز وضعها أكثر فأكثر خلال العقود القادمة.

ولئن تطابقت أصول اللغة تماماً مع أصول الأنواع والأجناس البشرية، فإن انتشار اللغات عبر العالم مرتبط بصفة وثيقة بتاريخ البشرية. فقد انتشرت اللغات عبر التمدد السكاني والهجرات في غضون آلاف من السنين لا حصر لها. ولقد مرّ قرن من الزمن، على أقصى تقدير، بات فيه انتشار اللغات منحصراً في التدريس الرسمي عوضاً من أي طريقة أخرى. لكن من المؤكد أن النظام التعليمي لا يعمل بمعزل عن السياق السياسي، والاقتصادي والثقافي الدائب في تشكيل نماذج اكتساب اللغة.

1,2 أطلس تاريخي لنظام اللغة الكوني.

إن أمثل الطرق لتخيُل تطور المجموعات اللغوية الكونية إنما يتأتي من خلال سلسلة من الخرائط العالمية؛ إذ من المحتمل تماماً، وفي مراحل ما قبل التاريخ، أنه بين زمن وآخر. أثناء انتشار الأنواع البشرية عبر القارات المختلفة، أن قامت جماعات صغيرة بمفارقة الجماعة الرئيسية، عابرين الجبال والبحار، ليستقروا آخر المطاف في مناطق بعيدة قصيّة عن أي تجمع سكاني مجاور. وهنالك، في عزلتهم، وفي غيبة أي نصوص مكتوبة، حدث أن تغيرت لغاتهم

بسرعة نسبية، لتبلغ مرحلة الإبهام بالنسبة للغاتهم الأصلية في مدى غير قليل استغرق سنينَ وعشرات الأجيال. ثم نتج عن المواجهات بين الجماعات البشرية والاحتكاكات بين اللغات الناشئة اندماجات لغوية جديدة. وعليه فإن خارطة تخيلية لتوزيع لغات ما قبل التاريخ ستضع بين أيدينا مناطق لغوية في صورة دوائر صغيرة ما تلبث أن تتمدد وتستطيل في ظل انتشار وهجرة الجماعات اللغوية عبر الأراضي الجديدة، متمددة إلى أقصى حدودها، وعندها قد يحدث أن تؤذن دائرة منفصلة ببزوغ لغة جديدة في هذه البقعة أو تلك.

إذن ليس هنالك إطلاقاً أي تناقض بين فرضية تطور سائر اللغات من «أصل أحادي» وبين وجود لغات لا حصر لها مبهمة تماماً بعضها إلى بعض، طالما أن الأنواع البشرية قد تبعثرت عبر القارات كلها. لقد كان التوزيع المبكر للغات البشرية متشظياًو متشرذماً لحد كبير جداً عنه في النظام العالمي الراهن للغة. ومن المحتمل، رغماً عن ذلك التشظي، أن زمراً من الناس في مناطق متجاورة قد قاموا بالمبادلات التجارية، وتصاهروا فيما بينهم، وتعلم بعضهم لغة الجماعة المجاورة. هذه الدوائر، بغض النظر عن صغرها، لابد أنها أثمرت تشابكاً في المناطق الأكثر كثافة في السكان. وحيثما استقر الناس وشرعوا في فلاحة الأرض، فلا مناص من أنهم قد أطلقوا لغة للاتصال فيما بين القرى المتلاصقة، وهي لغة مشتركة باكرة، تظهر على الخريطة في صورة خط مُنقّط، وتطوق سائر المنطقة التي تتداول اللغة الرابطة.

ومن هنا يستمد نموذج توزيع اللغات بعضاً من تماسكه المنطقي.

لقد قامت الأنظمة «العسكرية» التي ترتكز سياساتها على الغزو المسلح للمجتمعات الزراعية والمناطق الريفية بفرض الإتاوات بدعوى الدفاع عن هذه المجتمعات (ضد المحاربين من داخلها وخارجها). وعادة ماتقوم هذه الأنظمة بفرض عقيدتها الدينية، ولغتها في المناطق التي استولت عليها. وهكذا فإن اللغات «المركزية» الأولى التي انبثقت، أصبحت وسيلة للتواصل بين اللغات المحيطية (الفرعية) التي تتحدث بها المجتمعات المهزومة -التي تم غزوها- وبين لغة المنتصرين عبر المتحدثين مزدوجي اللغة الناطقين بلغة الغزاة - لغات الإخضاع والتجارة التي استخدمت كذلك كوسيلة للتبشير بالمسيحيةو اجبار الشعوب المستعمرة على اعتناقها. وسوف نعرض مناطق هذه الأنظمة على خريطة اللغات بلون واحد يغلب عليه الشحوب، دلالة على اتساع نطاقه وعلى تكثفه الضعيف نسبياً. ولسوف تظل دوائر اللغات المحيطية (الفرعية) ظاهرة بوضوح من وراء هذا اللون في مناطقها الأصلية.

لقد واكب ظهور المرحلة التالية من تكامل النظام اللغوي تشكّل الإمبراطوريات، إذ قامت الجيوش الغازية بوضع الشعوب واحداً إثر الآخر تحت نير الإتاوات، ومهدت الطرق وأنشأت الثغور، وألقت ظل الحماية على طرق التجارة العابرة. وتوضح لنا الخريطة الأولى أو خريطة العام الأول من خرائط المجموعات اللغوية العديد من تلك

«الإمبراطوريات العالمية». ولا تتوفر بيانات كافية حول نصف الكرة الغربي في تلك الفترة، في حين بقيت كثرة من السجلات المكتوبة شاهداً على ما جرى في أوروبا وآسيا – القارة الأوراسية Eurasian – وعلى أقل تقدير يمكن القول: إن هناك ثلاث لغات انتشرت سوياً منذ زمن بعيد جداً، في خطوط جدّ متباعدة. أول هذه اللغات هي اللاتينية التي انطلقت من روما وانتشرت على جميع سواحل المتوسط، وتمددت عبر النصف الجنوبي من أوروبا بينما يَقل أثرها كلما اتجهنا شمالاً، صوب الأراضي الألمانية والسلتية.

ولقد كانت اللاتينية لغة حديث وكتابة، استُعملت في إدارة المناطق التي تم غزوها، وفي تنفيذ المهام الدبلوماسية وفي نشر المعرفة والتكنولوجيا الجديدة آنذاك. ثم قيض لها بعد حين، إضافة إلى ما سبق، أن تصبح أداة التمدد المسيحي. وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، ظلت اللاتينية تستعمل لما يربو على الخمسة عشر قرناً باعتبارها اللغة الأوروبية العظمى الرابطة. وعلى كثرة المجموعات اللغوية داخل المملكة المسيحية فقد آل أمر اللاتينية إلى نفر قليل من الأفراد، عادةً ما كانوا من رجال الكهنوت، الذين تعلموا لغة الكنيسة فتمكنوا من الاتصال بكل نظرائهم في كل أنحاء القارة الأوروبية. لقد قاموا بدور المترجمين والوسطاء في ربط مجتمعاتهم بالشبكة القاريّة. ولم تصادف اللاتينية أي منافسة تذكر كلغة تعليم واتصال بعيد المدى حتى ظهور عصر النهضة. إذ ضعفت بشكل كبير

شبكة الاتصال باللاتينية بسبب تناقص أعداد المتحدثين بها، لكنها ظلت متماسكة على صُعُد الدراسات العلمية والقانونية والدينية حتى القرن التاسع عشر. ومن ثَم فإن أوروبا ومن خلال اللاتينية، لغتها المركزية الأسمى، كانت قد أقامت بالفعل نظاماً لغوياً متسقاً، حتى ولوكان غير وطيد، لأكثر من ألفي سنة. وتبرز الخريطة اللغوية لهذه الحقبة الحضور المركزي للغة اللاتينية (الأسمى)، عن طريق نموذج أشعة بلون موحد، وتمتد الخريطة من روما بخطوط تزداد خفةو تقل كثافتها كلما تخللت القارة، وتُغَطي البقع المجسمة للغات المركزية بدوائر اللغات المحيطية البادية للعيان من تحتها.

أما ثاني اللغات الإمبراطورية في تلك الحقبة، فكانت بالطبع اللغة الصينية. وفي المنطقة المركزية – التي أصبحت تعرف اليوم بجمهورية الصين الشعبية كانت الإمبراطورية تعتمد نسخة قبكلاسيكية Pre Classical من لغة الهان كلغة اتصال بعيدة المدى وعظيمة الانتشار، يتحدث بها ويكتبها رجال الدين والعلماء، كما استُخدمت (الهان) في البلاط الإمبراطوري كلغة حكم وإدارة. وفي جنوب آسيا استخدم المتعلمون ورجال الدين اللغة السنسكريتية للأغراض ذاتها واكتست الخريطة اللغوية لشبه القارة الهندية بشبكة دقيقة وممتدة في آن معاً. ولو أن الكهنة ورجال البلاط قصروا اتصالاتهم على نظرائهم، في ذلك الزمن، إذن لجابوا السهوب الأوراسية مستخدمين الصينية والسنسكريتية واللاتينية فحسب (ربما أيضاً

بعضاً من الفارسية واليونانية). لكن هذه اللغات كانت عديمة النفع للناس العاديين، ولأصحاب الحانات والتجار، فضلاً عن الفلاحين والجنود. وفي غضون ألف سنة لاحقة أفرخت اللغات الكلاسيكية العظمى طَبعاتٍ ونُسخاً عاميّة في أقاليمها ومناطق انتشارها. إلا أنها بقيت لغة الاتصالات، بعيدة المدى، والواسعة الانتشار، في ميادين الإدارة، والدبلوماسية، والدين، والعلوم والآداب والتجارة في مناطق آخذة في الاتساع في الوقت نفسه.

وفي المناطق الواقعة في قلب السَّهْب الأفرو- أوراسي انتشرت لغة رابعة ردحاً من الزمن، وهي اللغة العربية المنحدرة من شبه الجزيرة العربية والممتدة خطوطها عبر الشمال الأفريقي إلى الطرف الجنوبي من أسبانيا، متخللة الشاطئ الشرق أفريقي موغلة في عمق آسيا الوسطى. ومن الواضح للعيان، أن مواطن اللغات الكلاسيكية قد تصادف تواجدها في مناطق الديانات الكبرى، الإسلام، المسيحية، الهندوسية، الكونفوشيوسية والبوذية (مع تداخل الأخيرة في سابقتيها). وكانت الشبكات اللغوية المركزية الأسمى فسيحة، لكنها مع ذلك شديدة الوهن، ومرد ذلك إلى أن أقل القليل من الناس كانوا قادرين على استيعاب اللغات المتراسلة، ناهيكم عن ندرة القادرين بينهم على القراءة والكتابة.

وقد توجب مرور خمسمائة عام بعدئذ، مع «بزوغ الحقبة الحديثة» حوالي عام 1500 ليبدأ نموذج الاتصال اللغوي بعيد المدى

في التغير بصورة ملحوظة. فمن ناحية اشتد ساعد اللغات العامية (الدارجة) التي تفرعت عن اللغات الكلاسيكية الكبرى، إذ أمكن للشعراء والكتاب والعلماء أن يتفننوا في عمل النسخ الفصيحة منها، والتي اطّردَ استخدامها في التجارة والعلوم والقانون والإدارة، وفي الغرب تم استخدامها أيضاً في الدين ودواوين الأمراء. وفي أوروبا، وضمن العديد من اللغات الدارجة المشتقة من اللاتينية، أمست الإيطالية لغة أدبية في بواكير القرن الرابع عشر. وسرعان ما تحولت إلى لغة للمتعلمين، ورجال البلاط، والسياسيين، والعلماء والعسكريين. وانطلاقاً من دول المدن الإيطالية المزدهرة امتدت لتشمل جميع أجزاء الجنوب الغربي من أوروبا كلغة اتصال دبلوماسي وتعليمي.

والأمر كذلك بالنسبة إلى اللغات الدارجة الأخرى المشتقة من اللاتينية والتي انتشرت متخطية حدود مناطقها الخاصة، يُعينها على تحقيق ذلك، الزيادة الواسعة في تداول المؤلفات المكتوبة بها – بتلك اللغات – والتي تقوم بطبعها أدوات الطباعة المستحدثة آنذاك. كما تم استخدام تلك اللغات على نطاق واسع في البلاط الملكي وفي قاعات المحاكم، وفي البرلمانات وفي المدارس والأكاديميات. وكما سيتضح لاحقاً، فإنها أفلحت في تحفيز اللغات المحيطية (أو المهمشة، والتي كانت في السابق اللغات المركزية للمناطق المهزومة)، وفي سياق التحول ستصير كل واحدة منها اللغة المهيمنة في مملكتها. وأفضى تطور شبيه بذلك إلى هيمنة اللغتين الروسية والألمانية في الأراضي

والمناطق التابعة لهما. وتظهر لنا أوروبا في الخرائط اللغوية لتلك الحقبة، على هيئة مناطق مغلقة ذات لون واحد يشتد تركيزه أكثر فأكثر، بينما تلاشت بُقع اللغات المحيطية (الفرعية) شيئاً فشيئاً. وتمثل عمليات الدمج والتوحد التي مرت بها اللغات القومية والتي برزت في سائر أوروبا، مرحلة أخرى في عملية التكامل اللغوي، وإن كان الأمر قد تم على نطاق أصغر هذه المرة فإنه كان أشد كثافة بكثير مما حدث في الإمبراطوريات السابقة.

لقد مخرت اللغات الأوروبية الوطنية الجديدة عباب البحار مع المستكشفين إلى أفريقيا وآسيا وأمريكا وهناك، وبشكل مبدئي، وجدت موطأ قدم لها قرب مصبات الأنهار أو على جزر قريبة من الشاطئ. ومن هنا بدأ عملها الطويل في القارات النائية كلغات للحكم والتجارةو كوسيلة لفرض المسيحية على الشعوب الأخرى. بالتزامن مع ذلك، بلغت اللغة العربية أوجها كلغة عالمية. ولكن قيض للغة القرآن أن تحفظ في صورتها الكلاسيكية الصرفة، واعتبر أي انحراف عن هذه الصورة دليل انحرافٍ ومروق. ومن ثم لم يحدث أن تطورت اللغات الدارجة المتولدة عنها إلى مستوى اللغات المتميزة والمعترف بها كما هو الحال بالنسبة إلى اللغات المنحدرة من لغات الهان والسنسكريتية واللاتينية. ومن الجدير بالذكر أنه عندما أوقف أباطرة المنغ Ming التجارة البحرية والاستكشافات في أوائل القرن السادس عشر انتهت إلى غير رجعة التوسعات البحرية الصينية.

ولقد نتج عن ذلك، اقتصار انتشار اللغة الصينية عبر البحار ولكنها ظلت تنتشر عبر رقعة شاسعة من الأرض. وفي الهند، وأثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر، مَدَّد ملوك المغول نطاق حكمهم حتى الجنوب، في وقت كانت فيه اللغات الدارجة خاصة (لغة البراكرتس في الشمال، اللغات الدرافيدية في الجنوب) قد أسست نفسها كلٌ في منطقته. وما فتئت واحدة من هذه اللغات وهي الهندية – السارية في إقليم دلهي – أن أضحت أخيراً اللغة الدارجة ولغة الاتصال لمملكة المغول.

ولقد أخضع الروس لحكمهم جانباً كبيراً من المناطق – مما يُعرف اليوم باسم روسيا – وذلك في القرن السابع عشر ووضعوا أساساً للامتداد صوب الشرق استمر قروناً من بعد إلى أن تم إخضاع كل سيبيريا وغالبية آسيا الوسطى، وعبر هذا النطاق الشاسع تم استخدام الروسية كلغة مركزية أسمى، وتنامى تدريسها في المدارس كلغة أجنبية أولى. وإلى حد بعيد، تُعتبر الحقبة الحديثة هي زمن التوسع وفرض اللغات الدارجة الأوروبية عبر الكرة الأرضية، فلقد تقاسمت البرتغالية والأسبانية والإنجليزية فيما بينها الهيمنة على النصف الغربي من العالم، وأضحت الإنجليزية اللغة السائدة في القارة الأسترالية، وسادت الفرنسية إلى جوار العربية شمال أفريقيا وحكمت الروسية كل شمال آسيا. وفيما وراء الصحراء الأفريقية وفي معظم جنوب شرقي آسيا، انتشرت الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية عن طريق الغزو

الاستعماري وازداد استعمالها كلغة للإدارة والتجارة والتعليم العالي والاتصالات بعيدة المدى، لكنها لم تستطع مطلقاً أن تقصي اللغات المحلية. ويرجع ذلك في جانب منه إلى القلة الظاهرة من أعداد المهاجرين الأوروبيين لتلك البلدان آنذاك. ورغماً عن ذلك ففي غالبية المستعمرات السابقة، استمرت اللغات الأوروبية في لعب الدور الرئيسي في التداول والاستخدام اليومي، حتى بعد خروج المستعمرين منها، وما زالت تقوم بهذا الدور بعد مرور نصف قرن على استقلال تلك البلدان. ولا تلوح أي بادرة في الأفق على انتهاء هذا الحضور العالمي للغات الأوروبية. بل إن الإنجليزية وهي واحدة من تلك اللغات قد ازداد تواجدهاو بروزها كلغة تتبوأ المكانة المركزية الأسمى في كل مكان على الأرض تقريباً.

وتبدو خريطة النظام اللغوي العالمي الحالي وكأنها فسيفساءٌ من الخرائط السياسية للقرون المنصرمة: الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، إذ تُبين لنا تلك الخريطة إلى أي مدى حددت الوقائع السياسية ظهور المجموعات اللغوية، وكيفية استمرارها في البقاء طويلاً بعد أن انتفى أساسها السياسي. على هذا النحو استقرت الأسبانية والبرتغالية في القسم الجنوبي من نصف الكرة الغربي، وكذلك الإنجليزية والفرنسية في أمريكا الشمالية. ومع أن أغلب أقطار قارة أمريكا الجنوبية قد استقلت عن البلدان الأوروبية الأم منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، فقد ظلت

الإنجليزية والأسبانية والبرتغالية سائدة هناك. وفي نهاية القرن التاسع عشر قامت القوى الغربية الأوروبية كلها على حد سواء بتقسيم معظم أفريقيا فيما بينها. وتم تجريد ألمانيا من مستعمراتها الأفريقية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. أما اليوم، وبعد مرور ثلاثة أو أربعة عقود من الزمن على حصول الشعوب الأفريقية على الاستقلال، فلاتزال لغات المستعمر السابق، الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، متداولة في كل أفريقيا، ولا نكاد نلحظ فارقاً كبيراً بين الخريطة اللغوية الحالية والخريطة السياسية، في عام 1920 على سبيل المثال.

وبالمثل لم تتغير خريطة اللغات الأوروبية كثيراً إذا قورنت بالخريطة السياسية منذ قرن مضى، إذ تتطابق اللغات المركزية في العديد من الأقطار الأوروبية مع الحدود السياسية لتلك الدول (رغماً عن أن خريطة أكثر تفصيلاً يمكن أن تكشف لنا عن تضاربات وتناقضات في كل بلد على الأرجح)، بيد أن هذا الاستقرار الواضح يحجب خلفه فوراناً عنيفاً ظهرت إرهاصاته في القرن العشرين. فالألمانية انتشرت مع الغزاة النازيين، وتراجعت بعد دحرهم. وتم فرض الروسية على بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، وامحّت سريعاً بعد تلك المرحلة الانتقالية. وعلى نفس الوتيرة، تمددت اليابان -عن طريق الغزو الاستعماري – خلال القرن الماضي من منشوريا إلى غينيا الجديدة، وحذت اليابانية حذو أصحابها الغزاة، فاختفت بصورة تكاد تكون تامة اثر هزيمة اليابان. وينطبق الأمر نفسه على آسيا اذ حددت

الغزوات العسكرية إلى حد بعيد التوزيع الحالي للغات باستثناء واحد ملحوظ هو إندونيسيا، التي أعقب استقلالها اختفاء الهولندية تماماً، في حين انتشرت الميلاوية في كل أرجاء الأرخبيل الإندونيسي. لكن المجموعات اللغوية(الكوكبية) للصين والهند والفلبين وتايلاند وماليزيا ظلت متطابقة إلى حد بعيد مع الأنماط السياسية لقرن مضى. كما اضطرت الفرنسية لإفساح المجال للإنجليزية في فيتنام ولاوس وكمبوديا في أعقاب الحروب التي اندلعت هناك منذ زمن غير بعيد.

1,3المجموعات اللغوية ذات المقام الرفيع في النظام اللغوي الراهن.

انتشرت اللغات المركزية الأسمى–ذات المقام الرفيع– غالباً بطريقتين: إما عن طريق البر أو عن طريق البحر. وغطت كل من الألمانية والروسية والعربية والهندية والصينية واليابانية مساحات متجاورة ممتدةو مشتركة في الحدود، بصورة أو بأخرى، مع المناطق التي خضعت يوماً أو لازالت خاضعة لإحدى الإمبراطوريات العظمى: تلك هي اللغات الحدودية التي انتشرت بفعل متاخمة الإمبراطوريات. أما اللغات الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والأسبانية فعلى العكس من ذلك انتشرت بغزو مناطق عبر البحار. وفي البداية استخدمت اللغة السواحلية والميلاوية كلغة مشتركة محلية وأضحت لغات وطنية بعد الاستقلال. ولقد غطت المجموعة اللغوية الصينية أرض الصين وجزيرة تايوان. وبإمكان الغالبية الساحقة من المتعلمين الصينيين في الوقت الراهن أن يقرأوا الحروف الصينية السائدة وأن

يتحدثوا، أو على الأقل، أن يفهموا اللغة «البوتونجوية» Putonghua وهي نسخة مقننة من التنويع اللغوي للماندرانية المتداولة في بكين والتي تدرس في جميع مدارس الصين منذ 1948.

وتختلف الماندرانية Mandarin اختلافاً كبيراً عن التفريعات اللغوية الأخرى للغة الهان الصينية التي يغلب الحديث بها جنوب نهر اليانجتسي Yangtse. ويستعمل 96٪ من سكان الأراضي الصينية، البالغ عددهم ملياراً ومائتي مليون، واحدة من تفريعات لغة الهان، 93٪ منهم متحدثون أصليون للغة الهان و63٪ منهم يتحدثون اللغة الأم بفرعها الأكثر أهمية وهي الماندرانية. وتعد لغة الزهوانج التي يتكلمها 13 مليوناً من الصينيين الكبرى بين اللغات غير الهانية Non-Han Languages. وخارج حدود الصين، استمر تداول ملايين كثيرة من المهاجرين الصينيين لتنويع لغة الهان، داخل منازلهم وفي المناسبات الاجتماعية، وفي صحافة المجتمع المحلي المهاجر. ويتضح جلياً أن الوضع المركزي الأسمى الذي تشغله اللغة الماندرانية البوتونجوية داخل الصين يتأتى من كون الغالبية الساحقة ممن سبق لهم اكتساب لغة ثانية، قد تعلموا تنويعاً من فروع لغة الهان (ومعظم هؤلاء يفضلون تعلم اللغة الماندرانية). ويبلغ عدد هؤلاء (18 مليوناً) وهناك شريحة ضئيلة (9. 0 مليون) تعلموا لغات أخرى خاصة بالأقليات، في حين أن أقل القليل من متحدثي الهان (1,2 مليون) تعلموا واحدة من اللغات الفرعية (المحيطية). ومع كل هذا الكم

الهائل من المتحدثين بها وكل تراثها القديم فإن لغة الهان الصينية في نُسخها العديدة وتنويعها المختلف تلعب دوراً ثانوياً في الاتصالات خارج حدود الصين عدا الملايين الكثيرة من المهاجرين الصينيين.

وخلافاً لوضع الصين، وقعت الهند فريسة للاحتلال الغربي الاستعماري لما يزيد على القرن ونصف القرن. ومجدداً تُعيد الخريطة اللغوية إنتاج قسمات الخرائط السياسية السابقة، إذ لا تزال الإنجليزية، رغم مرور أكثر من نصف قرن على الاستقلال، ماثلة بقوة كلغة ثانية، وفي حالة تنافس شديد مع اللغة الهندية. ويتعقد وضع المجموعة اللغوية (الكوكبية) الهندية بشدة بوجود اللغات الدرافيدية Dravidian Languages في الجنوب. وهذا هو موضوع فصل مستقل من كتابنا (الفصل الرابع). وبشق الأنفس فإن اللغات الألمانية والروسية واليابانية، في أيامنا هذه، تعد بالكاد من بين اللغات المركزية التي تتبوأ منزلة رفيعة لأن هذه اللغات مازالت حبيسة داخل تخوم دولها. ولقد تأصلت تلك اللغات كلغات رسمية إثر قرون من الغزو والتسلط، وكلغات اتصال وكلغات أم سائدة في مناطق شاسعة ومتقاربة. وبمرور القرن العشرين، وتبعاً للتوسع العسكري فإن اللغات الثلاث انتشرت إلى أبعد ما يمكن عن حدودها السابقة، وتراجعت كلها حين تحتم على الغزاة المهزومين أن يسلموا ما غنموه من أراض.

ومنذ بدايات التسعينيات من القرن الماضي تفككت سريعاً

المجموعة اللغوية (الكوكبية) الروسية، فاستعادت دول أوروبا الوسطى الشرقية، التي كانت تدور في الفلك الروسي، الحكم الكامل وانتفضوا على اللغة الروسية متحولين عنها إلى اللغتين الإنجليزية والألمانية. وبنفس الطريقة قامت جمهوريات الحكم الذاتي –في الاتحاد السوفيتي السابق– بعد حصولها على الاستقلال بالتمرد على اللغة المركزية، إذ نبذت اللغة الروسية المفروضة عليها، مرتدة إلى لغاتها الإقليمية، فمن اللاتيفية والليتوانية والإستونية على بحر البلطيق، إلى الأرمينية والجورجية على الشواطئ القزوينية، وإلى لغات القازاق: القرغيز، والتركمان والأوزبك والطاجيك في آسيا الوسطى، بينما أبقت سيبيريا على اللغة الروسية، مع استمرار تداولها للغات فرعية (محيطية) محليةو داخلية.

وحتى في قلب الإمبراطورية السوفيتية، تضاعف إدراك المتحدثين بالبيلاروسية والأوكرانية بلغاتهم الأصلية كون هذه اللغات مختلفة بصورة جوهرية عن الروسية. كما تجاهلوا القواسم المشتركة بينهما والقدرة على التفاهم الكامل والمتبادل بين لغاتهم واللغة الروسية الذي ساد إبان الحقبة السوفيتية. وترتب على ذلك أن بدأت اللغة الروسية في فقدان الكثير من وظائفها المركزية –(باعتبارها اللغة ذات المكانة الأسمى) – التي حظيت بها إبان الإمبراطورية السوفيتية السابقة. وتسلمت الإنجليزية مهام الربط (بين اللغات الفرعية) عوضاً منها في كل مكان تقريباً – من الإمبراطورية السابقة كما تعاظم الاهتمام

بالتركية في جمهوريات آسيا الوسطى بينما تلعب الألمانية دوراً رابطاً متواضعاً في دول أوروبا الوسطى والشرقية.

وكما نبذت الدول الأوروبية التابعة –للاتحاد السوفيتي السابق – اللغة الروسية، في المرحلة الانتقالية بعد الانفصال، فإنه وقبل ما ينيف على الأربعين سنة استؤصلت الألمانية وانعدمت في ذات المنطقة، ومن ناحية أخرى أصبحت اليابانية نسياً منسيّاً في شرق وجنوب شرق آسيا. والجدير بالذكر أنّ هذه اللغات كانت محتفظة بكل وظائفها، وكان جميع المواطنين، في واقع الأمر، يتحدثون بها، دون منافسة تذكر من أي من اللغات المحلية الأكثر صغراً. وكان ذلك إبان القرن التاسع عشرو في مناطق القلب من تلك البلدان حيث تم تدعيم الحكم السياسي من قبل الدولة المركزية. ومما لاشك فيه أن الغزو الإمبريالي في القرن العشرين لم يحقق نفعاً يذكر فيما يتعلق بإطالة آماد التوسع اللغوي. ومن الجائز القول: إن اللغات الوطنية كانت من قوة التجذر، في البلدان التي تم غزوها من أمد غير بعيد، بحيث استحال اجتثاثها تماماً، وجائز أيضاً القول بأن الاحتلال الأجنبي لم يطل بالقدر الذي يمكّنه من تأصيل لغته إلى الأبد. وفي أوروبا، حظيت اللغة الألمانية بالعدد الأكبر من المتحدثين بها كلغة وطنية؛ إذ غطت منطقة تشمل إلى جوار ألمانيا الحالية، النمسا والقسم الشمالي من سويسرا (حيث تتعايش مع تنويع من لغة الشفايتسر دويتش– Schweitzer-deutsch) وفي لوكسمبورج (مع تنويع محليّ

هو لغة الليتزبيرجيش Letze-burgesch). وفضلاً عما سبق تُستخدم الألمانية في الألزاس حيث يتحدث بها معظم سكان منطقة الألزاس واللورين وهي منطقة آلت إلى ألمانيا في عام 1871، ولم تعد إلى فرنسا حتى عام 1918.

وبنهاية القرن التاسع عشر أضحت الألمانية واحدة من أهم اللغات التجارية والعلمية على قدم المساواة تقريباً مع الإنجليزية والفرنسية. ولو لم تجرد عصبة الأمم ألمانيا من مستعمراتها فيما وراء البحار بعد هزيمتها في الحرب العظمى 1914—1918، لأصبحت اللغة الألمانية هي اللغة الرسمية السائدة في المناطق الأفريقية التي استعمرتها ألمانيا ذات يوم مثل تنجانيقا، رواندة، بوروندي وناميبيا (وأيضا بابوا الشرقية – غينيا الجديدة). وفي أوروبا الوسطى والشرقية، كانت الألمانية هي اللغة الوطنية في مجتمعات المستوطنين الألمان (الفولكس دويتش Volksdeutsche)، الذين عاش أكثرهم في المنطقة لقرون عديدة. وحتى العام 1945، كانت الألمانية هي اللغة الأكثر أهمية للاتصالات البعيدة المدى في هذا الجزء من القارة الأوروبية (فقد كانت بالطبع لغة الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية الهنغارية – أو لغة المملكة النمساوية الهنغارية). وفي غضون الحرب العالمية الثانية، أمست الألمانية لغة أجنبية عظمى في سائر المناطق الأوروبية المحتلة وبذل الكثير من الناس الجهود في تعلمها واستخدامها، وسرعان ما نبذوها في الأراضي الأوروبية المحررة بعد أن وضعت الحرب أوزارها،

وفقدت اللغة الألمانية مواقعها الحصينة في وسط وشرق أوروبا بزحزحة معظم المتكلمين بلغة (الفولكس دويتش) من تلك المناطق، وأضاعت هذا القسم من أوروبا هو الآخر. إلا أن الألمانية، ولحد ما، ظلت تمارس وظائفها كلغة مركزية ذات منزلة رفيعة في العلوم، والتجارة والفنون في أوروبا الوسطى والشرقية حتى عهد قريب.

وينطبق الوضع ذاته على التمدد القصير الأمد لليابان واللغة اليابانية في شمال وجنوب شرق آسيا: إذ أتت الهزيمة، في نهاية الحرب العالمية الثانية، على كل ما أحرزته اللغة اليابانية كلغة مركزية سامية (ذات مكانة عالية)، في كل المناطق التي احتلتها اليابان منذ نهاية القرن التاسع عشر مثل تايوان (1895) وكوريا (1910) ومنشوريا (1931) وأجزاء كبيرة من منغوليا عشية نشوب الحرب العالمية الثانية. وخلال سنوات الحرب أمكن لليابان انتزاع أجزاء كبيرة من جنوب شرق آسيا من براثن الحكم الاستعماري الأوروبي، بما في ذلك إندونيسيا. وبذلت اليابان جهدها في كل المناطق المحتلة لغرس اللغة والثقافة اليابانية، وغالباً ما قامت بقمع عنيف للتراث المحلي واللغة الأصلية. وكان أن ترتب على ذلك، بعد هزيمة اليابان في الحرب، رفضٌ قويٌ للتأثير الياباني واختفت اللغة اليابانية تماماً، وباليابان حالياً تستخدم اليابانية في كل المجالات من قبل جميع اليابانيين، ولا يخلو الأمر من لغة محلية هنا أو هناك يتكلم بها البعض، خصوصاً في المنازل، كما هو الحال في أوكيناوا. وتلعب اليابانية خارج حدود اليابان دوراً محدوداً

للغاية كلغة ناقلة للعلوم والتجارة وإدارة الأعمال.

وتغطي اللغات المركزية الأكثر سموّاً الآنفة الذكر فضاءات متجاورة تتطابق مع المناطق التي تم إخضاعها يوماً ما بالقوة العسكرية. فاللغة العربية، بدورها، انتشرت عن طريق الغزو والتجارة، خصوصاً عبرالغزوات البرية. وعلاوة على ذلك فاقت غيرها من اللغات في الانتشار بسبب اعتناق الشعوب –عبر البحار– للإسلام. لقد غطت المجموعة (الكوكبية) اللغوية العربية العالم الإسلامي بصورة تكاد تكون شاملة. فهي لغة الحديث الأولى في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط، لكنها فيما سوى ذلك أدامت التنافس مع لغات مركزية عظمى غيرها، وقبعت، في الأعم، منحصرة في المجال الديني خاصة في شبه القارة الهندية، وفي جنوب شرق آسيا (بصورة ملحوظة في إندونيسيا)، وأيضاً في أجزاء من جنوب الصحراء الأفريقية. وفي عهد قريب نسبياً، جلب المهاجرون المسلمون اللغة العربية معهم إلى الاتحاد الأوزوبي، كلغة شعائر، وكلغة منزلية أيضاً بالنسبة إلى كثير من مسلمي الشمال الأفريقي. ومن الجدير بالذكر أن التمدد الشاسع للغة العربية هو ما تبقى من أثر سلسلة متوالية وطويلة من الفتوحات والغزوات. وفي الحقيقة فإن إقصاء اللغة العربية كي تتحول إلى لغة دينية يقتصر دورها على القيام بوظائف شعائرية دينية يكشف عن السطوة المتنامية للغزاة الجدد: القُوى الأوروبية.

لقد تأصلت الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية على

شواطئ المحيط الأطلنطي وكان انتشارها في الأساس عن طريق الغزوات البحرية التي أخذتها بعيداً عن قلب مواطنها الأصلية. وآلت السيادة لتلك اللغات حيثما أفلح المستوطنون الأوروبيون في استعمار مناطق تقل فيها الكثافة السكانية وذات مناخ معتدل فاستطاعوا أن يحلوا محل السكان الأصليين (ساعدهم على ذلك بصورة كبيرة، ما جلبوه معهم من طفيليات فتاكة وأنواع من الحيوانات والنباتات الأقوى تحملاً عامدين ذلك أو غير عامدين).

وهكذا فإن اللغة الأسبانية والأسبان قد غزوا واستعمروا معظم أمريكا الوسطى والجنوبية، ودفعوا بالشعوب المحلية ولغاتهم إلى الانزواء في مواقع جانبية (محيطية)، كما قامت البرتغال في البرازيل بالعمل نفسه، وترتب على ذلك أن بقيت اللغتان البرتغالية والأسبانية لغتين عالميتين حقيقيتين، يصل تعداد المتحدثين بهما إلى مائة وخمسة وعشرين مليوناً بالنسبة للبرتغالية ومئتين وخمسين مليوناً بالنسبة إلى الأسبانية، علماً بأن المتحدثين باللغة الأم في شبه الجزيرة الأيبيرية لا يتجاوزون العشرة ملايين بالنسبة للبرتغالية وحوالي الأربعين مليونا بالنسبة للأسبانية. (ومع أن اللغتين ذواتا قرابة وثيقة، فإنهما، وبالرغم من ذلك، تتطلبان بعضاً من التعلم حتى يتم التفاهم الواضح بينهما). ولا يزال البرازيليون والبرتغاليون يفهم بعضهم بعضا، والأمر كذلك بالنسبة إلى أسبانيا البلد الأم والسكان الناطقين بالأسبانية في أمريكا الجنوبية والوسطى. ولذلك فلقد ظلت لشبونة ومدريد (أو برشلونة)

مراكز هامة لصناعة نشر الكتب للمستعمرات السابقة.

كما أفلح المستوطنون الإنجليز، الذين كانوا أول من استعمر النصف الشمالي من نصف الكرة الغربي، في الحفاظ على اللغة الإنجليزية لغة سائدة وحصرية على وجه التقريب في أمريكا الشمالية، عدا تخليهم الاستثنائي عن مقاطعة كيبك الكندية للفرنسيين. وكانت هناك محاولات مريبة للمطالبة بوضع خاص للغات المهاجرين الآخرين، كالألمان، ما لبث أصحابها أن تخلوا عنها سريعاً، إلى أن وفدت هجرات أسبانية ضخمة في الهزيع الأخير من القرن العشرين والتي أمنت موطأ قدم محلي راسخ للغة الأسبانية في بعض مدن الولايات المتحدةو تمخض عنها نشأة بؤر حضرية ذات ازدواجية لغوية: أسبانية – إنجليزية.

وما إنِ استوطن المستعمرون البريطانيون القارة الأسترالية وغرسوا لغتهم هناك، حتى انزوت اللغات البدائية القديمة (الأصلية) وخاصة اللغة الأرومية (Aboriginal Language)، لغة سكان البلاد الأصليين. ولم تكن الطوائف اللاحقة من المهاجرين بلغاتهم الأم– من حيث العدد أو العزيمة– في وضع يتيح لها التبرم من سيادة اللغة التي جلبها المستعمرون الأوائل وهي الإنجليزية. وفي جنوب أفريقيا، أقيمت في البداية مستوطنة استعمارية مأهولة بشعب «البوير» (والبويريون هم مهاجرون من أصول هولندية) وقد فرض الحكام البريطانيون الإنجليزية في البلاد، ولاتزال اللغة الإنجليزية إلى يومنا هذا

في حالة تنافس مع الأفريكانية (وهي لغة منحدرة من الهولندية) على احتلال المركز اللغوي الأسمى في المنطقة. (ستكون المجموعات اللغوية (الكوكبية) في جنوب أفريقيا موضوع الفصل السابع من هذا الكتاب). ولقد ظلت الإنجليزية اللغة الرسمية في مستعمرات بريطانيا السابقة في أفريقيا باستثناء بلد وحيد (تنزانيا) (انظر الفصل 6 الذي يتناول خريطة اللغات في الدول الأفريقية جنوب الصحراء).

وعلى نفس المنوال، انتشرت الفرنسية هي الأخرى بالغزو الاستعماري عبر البحار، بيد أن الفرنسية لم تفلح فيما نجحت فيه الإنجليزية من التأسيس والحفاظ على المستعمرات الاستيطانية باستثناء كيبك الكندية التي أمكنها الحفاظ على الفرنسية كلغة أولى بعد كفاح مرير، وحتى في كيبك تواجه الفرنسية منافسة عنيدة من اللغة الإنجليزية. ولقد تفككت المجتمعات الاستيطانية الفرانكفونية الكبرى في المغرب، والجزائر وتونس حال حصول هذه البلدان على استقلالها وغادرتها الأقدام السوداء «Pieds noirs»– أي سكان الجزائر من ذوي الأصول الأوروبية الذين جاؤا مع الاحتلال الفرنسي للبلاد– كلياً إلى البلد الأم. ومع ذلك بقيت الفرنسية الوسيلة اللغوية المثلى في شمال أفريقيا، وكان عليها أن تواجه عودة اللغة العربية في سياق الإحياء الوطني والديني المتمثل في عملية «التعريب».

ولقد استمر تداول الفرنسية كلغة مركزية مثلى، بامتياز، في المستعمرات السابقة جنوب الصحراء الأفريقية، وفي كل من هذه

البلدان ظلت لغة السياسة والإدارة والقانون والتعليم. وتتخلى الفرنسية عن موقعها للإنجليزية في رواندة بعد أن استولى المتعلمون المنفيون في أوغنده على السلطة في 1995. أما في باقي أفريقيا الفرانكفونية، فإن المثقفين والمتعلمين يتحولون تدريجياً إلى الإنجليزية. وما وقع في المستعمرات الفرنسية السابقة في جنوب شرق آسيا حيث حلت الإنجليزية محل الفرنسية بشكل عام، يمكن أن يقع كذلك في أفريقيا «الفرانكفونية» (انظر أيضاً الفصل 6).

وعلى مقربة من الوطن الأم، على أرض شبه القارة الأوروبية، حققت اللغة الفرنسية أعظم انتصاراتها، إذ انبثقت كلغة أوروبية عابرة للحدود بحلول القرن السابع عشر، منطلقة كالإيطالية من دوائر البلاط الملكي. وفي غضون القرن الثامن عشر تبنتها جميع المحافل الملكية في سائر أنحاء القارة: الملوك، ورجال البلاط والدبلوماسيون والرجال والنساء من ذوي العلم والذوق. وأصبحت الفرنسية لغة الاتصال السائدة في أوروبا وكان على كل من أوتي قدراً من التربية والتعليم أن يجيدها. وبحلول القرن التاسع عشر أمست اللغة الفرنسية لغة ثانية في الدوائر البرجوازية (الطبقات الوسطى) من الأراضي الواطئة (هولنده) وحتى روسيا، خصوصاً في الدوائر المتمسكة بالشكليات والتقاليد الرسمية. وإلى منتصف القرن العشرين بقيت الفرنسية لغة الدبلوماسية بامتياز واللغة العالمية الناقلة للآداب والفنون من مراكزهم في باريس التي

أصبحت موطئاً للثقافة على مستوى العالم.

وفي الوقت الحاضر تتبدى أهم وظائف الفرنسية، كلغة اتصال عابرة للقوميات، في الدور الذي تلعبه في الاتحاد الأوروبي، حيث ظلت لغة عظمى في الإدارة اليومية والسياسية لا تسبقها سوى اللغة الإنجليزية، التي، ما فتئت وبثبات، تنتقص من سطوتهاو هيمنتها منذ أن انضمت بريطانيا إلى منظمة الوحدة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لاحقاً) في عام 1973.

ولقد حافظت اللغات الإنجليزية والبرتغالية والفرنسية على وضعها كلغات مركزية رائدة في المناطق المستَعمرة بآسيا وأفريقيا، سواءٌ في بقاع لم تكن يوماً مستعمرات استيطانية، أو بعد زوال الحكم الاستعماري. ويظل أحد الأسئلة الملحة والمتكررة في هذا الكتاب هو: لماذا ظلت لغات المستعمر السابق تلح في التمسك ببقائها في هذه البلدان بعد نيلها الاستقلال؟

وعلى أي حال، فثمة لغات وطنية أمكن لها تحمل المنافسة مع لغة المستعمر وحققت في مناطق نفوذها في الوقت الراهن المهام التي تقوم بها اللغات المركزية ذات المنزلة الرفيعة مثلما فعلت الهندية في شمال الهند، والميلاوية (الباهاسا– إندونيسيا) في إندونيسيا، واللغة السواحلية في تنزانيا وكينيا. وكل واحدة من هذه اللغات تختص بفصل مستقل أو قسم من هذا الكتاب (الفصول (2,3,4,5,6) على الخصوص).

وتعد اللغة الإنجليزية اللغة المركزية الفائقة الأهمية التي تُمسك بزمام النظام اللغوي العالمي برمته. ولم يكن هذا حالها على الدوام، فليست هذه إلا ظاهرة جدّ معاصرة. ولقد حققت الإنجليزية الريادة اللغوية وأصبح لها الأولوية بعد عام 1945 كما أن الإنجليزية قد أصبحت لغة الدبلوماسية العالمية بشكل جذري وبلا منازع. ولا يمكن أن يكون ذلك آخر المطاف، ولا يلوح في الأفق أي «نهاية للتاريخ»– (وفقاً لمقولة فرانسيس فوكوياما) – وتلك السيادة، وإن كانت سيادة عالمية يمكن أن يعتريها الوهن والضعف. ولو افترضنا تضاؤل القوة الاقتصادية والسياسية للأمم الناطقة بالإنجليزية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فمن الراجح أن الإنجليزية، بالرغم من ذلك، ستظل تقوم ولفترات زمنية طويلة قادمة بدور المحور الذي تدور حوله المجموعات اللغوية الأخرى في إطار النظام (الكوكبي) العالمي للغات. ومهما يكن من أمر، فإن اكتساب لغة أجنبية جديدة يتطلب جهداً فائقاً، وليس هيناً على من تعلم لغة أن ينساها أو يتخلى عنها وهذا واحد من أسباب «القصور الذاتي اللغوي «الذي يفسر لنا ميل المجموعات اللغوية (الكوكبية) إلى الثبات وعدم القدرة على مجاراة التغيرات في المجموعات (الكوكبية) السياسية المماثلة.

1,4رؤية ومنهج هذا الكتاب.

يهدف هذا الكتاب إلى تناول اللغات والمتحدثين بها من الناس كجماعات منفصلة، ويتصدى هذا الكتاب لكشف المنافسة والتوائم

بين المجموعات اللغوية المختلفة. وهو يتناول تلك المساجلات والتوافقات من منظور عالمي، إذ تشكل لغات العالم نظاماً لغوياً كونياً، يمثل البعد اللغوي للنظام العالمي، والذي يتساوى مع باقي أبعاد هذا النظام، السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية. والمجموعة الكوكبية العالمية الراهنة للغات هي بامتياز نتاجٌ لسوابق الغزو والتسلط، كما أنها امتداد لعلاقات القوة المتبادلة.

إن التاريخ، أو ما اصطُلح على اعتباره التاريخ الحديث، هو أحد الموضوعات التي تتناولها العلوم الاجتماعية. ومن هنا، فإن المادة التجريبية في هذه الدراسة تولّدت من وقائع وتقارير بعينها عن طرائق اللغات وسياساتها – في إطار المجموعات الكوكبية اللغوية– خلال ما يقارب نصف القرن الماضي. وتتم مقاربة هذه المادة من منظور نظري يجمع إلى علم الاجتماع السياسي اللغوي علم الاقتصاد السياسي اللغوي وتتيح لنا هذه المقاربة الثنائية النظرية فرصة المقارنة بين المجموعات الكوكبية اللغوية من خلال إطار مفاهيمي مشترك.

إن فكرة نظام عالمي، ذي محيط، وشبه محيط وقلب مركزي، هي فكرة محورية بالنسبة إلى علم الاجتماع السياسي الكوني المعاصر. ومن هنا، فإن مهمتنا تتحدد في التعريف بالبعد اللغوي لهذا النظام المتطور، أي نظام المجموعات اللغوية الكوكبية– حيث تدور كل مجموعة من اللغات الفرعية في محيط لغة مركزية. وتشكل الطبقة الاجتماعية والدولة القومية والمواطنة بروابطها المتفاعلة موضوعاً مركزياً آخر

في علم الاجتماع السياسي. وفي هذا السياق تحديداً يمكن لنا أن نشير إلى مواقع المجموعات الكوكبية اللغوية المعنية في ضوء المقاربة الحالية. وعند هذا المستوى، يجدر بنا أن نركز الضوء على المنتمين لطبقة الصفوة والنخب من ثنائي اللغة –الذين يجيدون التحدث بلغتين– والمعنيين بمحاولة احتكار فرص الوساطة بين زبائنهم ذوي اللغة الواحدة وبين جهاز الدولة المركزي. ولاحقاً سوف نلقي الضوء على النخب الإدارية المعنية باستغلال اللغة الرسمية من أجل احتكار النفاذ إلى الحكومة والجهاز الإداري وإلى المناصب الهامة والأنساق العليا في الوظائف التجارية. ويفترض تبعاً لذلك أن الجماعات ذات المكانة الاجتماعية الراسخة والجماعات الهامشية –الدخيلة– يمكنها التواصل عبر لغة وطنية مشتركة، إلا أن الجماعات المهمشة التي تم إقصاؤها تفتقر إلى مهارات التعليم الأساسية التي تمكنها من تعلم النسخة المكتوبة والمعتمدة سواء من اللغة المركزية أواللغة المركزية ذات المقام الرفيع بما يسمح لها بدخول المنافسة حول الوظائف ذات العائد المجزي.

والمنظور الثاني يعبر عن وجهة نظر علم الاقتصاد السياسي اللغوي، وفيه يتم التركيز على أفضليات الناس في تعلم لغة دون أخرى. ومن المفترض – وإن تساوت الفرص – أن يتجه الناس إلى تعلم اللغة التي تزودهم بميزة القدرة على الاتصال بشكل أفضل، أي اللغة التي تتمتع بمعدل قيمة جودة عليا– فكلما ارتفع معدل قيمة الجودة Q-value

(أو القيمة الاتصالية للغة) ازدادت اللغة أهمية. فمن منظور اقتصادي تُعرف اللغات كسلع متعددة المستويات ومتاحة أمام الجميع أي إنها سلع قابلة للاستهلاك الجمعي أو الجماعي. وهذا المنظور يُعين على إيضاح الانتشار المتسارع للغة التي يُنتظر منها اجتذاب متحدثين جدد، ويُبين الانفضاض عن لغة أخرى يحيق بها خطر التخلي عن استعمالهاو هجرها مما قد يؤدي بها إلى الاندثار. كما يمدنا هذا المنظور بتفسير اقتصادي للحركات الاثنية (العرقية) والثقافية التي تعمل من أجل الحفاظ على اللغة: فاللغة المهددة بالانقراض قد تتسبب في ضياع رأس المال الثقافي الجمعي للمتحدثين بها، بالإضافة إلى كافة ما تضمه من النصوص المسجلة والشفاهية. إن هذه الأفكار مستمدة من نظرية الاختيار العقلاني واقتصاديات الرفاهية. ولا يتضمن ذلك تبنياً للنموذج الاقتصادي على علاّته وبكُليته. بل علاوة على ذلك، فإن المفاهيم المتداولة هنا تؤخذ في جوهرها على أنها أفكار عقلانية، متداولة في العلوم الاجتماعية المعاصرة، ويتم استخدامها كلما استدعت الحاجة ذلك بصورة «برغماتية» واصطفائية.

إن البنية النظرية لهذا الكتاب قائمة على أفكار تتعلق بالتنافس غير المتكافىء بين المجموعات اللغوية، في سياق عالمي، ذي مستويات مختلفة. ومن نظرية «النظام العالمي» تتولد فكرة «المركز» باعتباره معاملاً وسيطاً واصلاً بين الأطراف المحيطةو شبه المحيطة به. إن وضع اللغات المركزيةو اللغات ذات المنزلة الرفيعة –التي تتمتع بأهمية

فائقة- يؤثر في تشكيل المنظومة اللغوية إلى حد ما من خلال استجابة اللغات الفرعية (المحيطية)، ولو بشكل جزئي، للمركز. وكما هو الحال، في النظام العالمي بشكل عام، فإن نظام اللغة الكوني يعكس ملامح احتكارية قوية، حيث يجري التواصل بين المجموعات اللغوية بصفة عامة تبعاً لشروط غير متكافئة تماماً.

ويشكل النظام العالمي، في نظر علم الاجتماع، مجتمعاً عابراً للقوميات. إن مهمة العلوم الاجتماعية الأولى تتمثل في إعادة التقاط الخيط من نظريات آدم سميث مروراً بنظريات أوغست كونت، وصولاً إلى نظريات كارل ماركس وإعادة إنتاج صورة «المجتمع» مفاهيمياً، ليس باعتباره كياناً يسير في خط متساوٍ ومتواز مع الدولة الوطنية، بل كوحدة تتجاوز ما هو وطني وتتخطى حدود الدولة لأنه يشمل الآن العالم كله. لقد بذل علماء السياسة (والمتخصصون في العلاقات والمنظمات الدولية) والاقتصاديون وعلماء البيئة الجهود الدؤوب في مجال تخصصهم في إطار هذا السياق العالمي. وفي إطار توزيع المهام العملية، يتعين على (السوسيولوجيين) عند دراستهم للبشر ضمن سياقهم الاجتماعي، أن يركزوا على العلاقات بين الناس التي تتسم بتجاوزها للحدود الوطنيةو القومية. وقد تكون هذه العلاقات مباشرة، كما هو حال العلاقات بين المهاجرين وعائلاتهم وأصدقائهم في الوطن أو بين السُياح والسكان الوطنيين، وقد تكون غير مباشرة تتم بوساطة

الدول والشركات والحركات الاجتماعية والإعلام.

ولا حاجة بنا للقول: إن هذه العلاقات تتقدم وتتطور من خلال الاتصال اللغوي. ومما يثير الدهشة أن هذه الحقيقة البسيطة والمفهومة ضمناً لايرد ذكرها بوضوح، فهي تؤخذ كأمر مسلم به وضمني في الدراسات التي تتناول المجتمع العابر للقوميات، أو النظام العالمي، ومن المؤكد أنها لم تنل حظها من النقاش الواجب في العلوم الاقتصادية.

بالطبع، درس اللغويون اللغة وحققوا فائدة عظيمة من وراء ذلك، وركز الباحثون المتخصصون في علم اللغة الاجتماعي اهتمامهم على المجموعات اللغوية، علماً بأن معظم المادة البيانية والكثير من أفكار هذا الكتاب مستقاة من حقل علم الاجتماع اللغوي. لقد مر ما يربو على النصف قرن الآن منذ أن بدأ الباحثون في علم الاجتماع اللغوي التطبيقي (وعلماء السياسة المعنيّون بالصراع اللغوي) دراسة سياسات اللغة. وأسفر ذلك عن كم هائل من التوثيق التجريبي والتحليل السياسي. إلا أن العلماء في هذا المجال ركزوا أبحاثهم على المستوى الوطني والمستوى شبه الوطني (في الحقيقة تكرس جانب كبير من هذا العمل لما يعرف باللغات «الصغرى» وحيث إنني دخيل على هذا الحقل، فلقد تمكنت من تطبيق النظرية الاقتصادية والاجتماعية على ما جمعه علماء الاجتماع اللغوي، أو المحللين للسياسات اللغوية من مادة علمية، وأن أخلص إلى استنتاجات جديدة. إن تلك الاستنتاجات

الجديدة هي العائد من وراء المجازفة الخطيرة في تخطي الحدود بين فروع المعرفة.

ومن زوايا عديدة، يعتبر هذا الكتاب امتداداً لعمل مبكر قمت به في مجال نشأة دولة الرفاهية في المجتمع الغربي عبر الخمسة قرون الفائتة. ويستعرض ذلك الكتاب انتشار «إجراءات العناية والاهتمام» -اللازمة لمجتمع الرفاهية – من أدنى مستوياتها إلى مستوى سياسات المدن الكبرى على المستوى الإقليمي، وإلى الأبعد تجاه مجال الدولة الوطنية التي أضحت الناقلة لدولة الرفاهية في شكلها المعاصر. كما استخدمتُ، أيضاً، علم الاجتماع التاريخي المجازي الذي غذى خطة الدراسة كلها، مدعوماً بتطبيقات اصطفائية لأفكار من نظرية اللعب واقتصاديات الرفاهية. وأخيراً ناقش ذلك الكتاب بصورة إضافية ظهور التعليم الأساسي في سياق الصراع اللغوي ومحاولة فرض شفرة مشتركة للاتصال الوطني.

وينطلق كتابنا هذا بالتحديد من المعطيات التي توصلتُ إليها في الدراسة السابقة المشار إليها أعلاه. فالكتاب – الذي بين أيدينا – يختص بدراسة عملية تكامل واندماج كوني بعيدة المدى: نشوء المجموعات الكوكبية اللغوية في قبضة «لغة مركزية» Central Language تحكمها جميعاً، وترتبط تلك اللغة (المركزية) بدورها بمستوى أعلى، عبر أفراد أكفاء ذوي خبرة يجيدون الحديث بلغة مركزية «أسمى» Super-central Language وترتبط هي

الأخرى في النهاية باللغة فوق المركزية Hypercentral language أو اللغة ذات المقام الرفيع. إن هذا التكامل للمجتمع العابر للقوميات يتقدم في سياق «عولمة» الأسواق والإعلام، ولكن بصورة أشد عبر انتشار اللغات الرابطة بين أجزاء هذا المجتمع والتي تُمكن من تعلموها من الولوج إلى المستوى التالي الأعلى منزلة في البناء الهرمي للنظام العالمي.

1,5 خطة الكتاب.

يستطرد الفصلان التاليان إلى النقاش المطروح كإطار نظري لهذا الكتاب، إذ يتم تشخيص اللغات، في الفصل الثاني، من زاوية اقتصادية كنوع خاص من السلع لها خصائص «السلع الجمعية» collective goods أي التي تتناولها الجماعات المختلفة، كما يتم دراسة اللغات في ظل شبكة المؤثرات الخارجية التي قد تدفعها إلى مصاف السلع المتعددة الأغراض، تلك السلع متاحة فقط لفئة أو فئات معينة – لأن الوصول إليها يتطلب مجهوداً مضاعفاً– ولذلك سُميت، في سياق آخر، بلغات المستوى «فوق الجمعي». إن هذه الخصائص يمكنها أن تتسبب في التخلي عن لغة أوالنزوح إلى لغة أخرى. ويعتمد أمر لغة ما في الحفاظ على المتحدثين بها أو خسارتهم – إلى حد كبير– على وضعيتها في المجموعة اللغوية (الكوكبية). إن هذا الوضع الاستراتيجي هو تقريباً ما يحدد معدل قيمة الجودة أو «القيمة الاتصالية» للغة ما وهو الحاسم بشأن اختيار الأجانب تعلمها

من عدمه. إن «القيمة الاتصالية » لأي لغة هي ناتج نسبة من يتحدثون بها إلى كل المتحدثين في المجموعة اللغوية (الكوكبية) التي تنتمي إليها، ونسبة المتحدثين المتعددي اللغات، الذين يتضمن مخزونهم اللغوي تلك اللغة، إلى كل المتحدثين المتعددي اللغات في المجموعة اللغوية ذاتها. وسيظل الناس ُيؤْثرون دوماً تعلُّم اللغة التي تزيد من القيمة الاتصالية لمخزونهم اللغوي بشكل ملحوظ.

يمكن أن تكون العلاقة بين المجموعات اللغوية غير متسقةو غير متجانسة، ولذلك يستطلع الفصل الثالث من هذا الكتاب التبادل -الأخذ والرد- غير المتكافئ للنصوص اللغوية، إذ يُعتبر كل ما يتذكره الناس أو يسجلونه في لغةٍ ما نصاً أو سرداً لغوياً. وتتحدد شروط التبادل غير المتكافئ -بين اللغات- إلى حد بعيد بنسبة «معدلات القيمة» أو «القيمة الاتصالية» التي تخص لغة بعينها، إذ إن لمنتجي ومستهلكي النصوص اللغوية - مهما كثر أو قل حظهم من «القيمة الاتصالية» - مصالح متباينة في هذا التبادل. وإذا كانوا بمعزل عن تفضيلاتهم الفردية في تعلم لغة ذات «قيمة اتصالية مرتفعة»، فإن لهم مصلحةً جماعيةً مشتركةً في الإبقاء على لغتهم الأصلية، بغض النظر عن ماهية «القيمة الاتصالية» الخاصة بها حيث إن لغتهم الجمعية تمكنهم من النفاذ إلى النصوص المتراكمة داخلها، والتي تشكل رأس مالهم الثقافي الجمعي. وتستطيع النظرية -أي نظرية التبادل غير المتكافىء للنصوص والسرد اللغوي - التعامل مع مسائل التبادل الثقافي العابر

للقوميات (في ذلك اللغات المرتبطة بحدود ثقافية معينة) بالإضافة إلى قدرتها على دراسة آليات حركات الدفاع عن العرقية والثقافة واللغة الإقليمية.

وتتمخض نظريةُ التبادل الحر ونظريةُ السلع الجمعية كلتاهما عن معضلة لا مفر منها. إذ بمقتضى شروط التبادل الحر ينبغي على المؤلفين أن يختاروا بين أن يكونوا سمكة صغيرة في بركة كبيرة أو أن يكونوا سمكة كبيرة في بركة صغيرة. وعندما يكون الحفاظ على لغةٍ ما على المحك، يتعين المفاضلة بين مشاركة المؤلف أنداده من المؤلفين أو عدم مشاركتهم مشقة الحفاظ على اللغة باعتبارها بركة صغيرة مستقلة. ويتعرض الجزء الختامي في الفصل التالي لمناقشة ما يحدث عندما يتحول المؤلفون إلى اللغة السائدة، بينما يتفشى التنافس على تلك اللغة بين المتحدثين باللغة الأصلية الوطنية، وعند الوصول لنقطة ما فإن من الجائز أن يبدأ الناس في التخلي عن تلك اللغة، ويتعذر باطّرادٍ النفاذ إلى مخزونها المتراكم من النصوص. وتحت طائلة هذه الشروط، تهدد اللغات السائدة ذات المقام الرفيع «اللغات المتعددة الأغراض» أو لغات المستوى «فوق الجمعي» بقاء المجتمع اللغوي الجمعي ورأس ماله الثقافي مولِّدة نزوحاً جماعياً نحو اللغة السائدة على حساب اللغة المحلية.

وتتصدى الفصول اللاحقة لدراسة المجموعات اللغوية (الكوكبية) المتميزة، في مجتمعات مرحلة ما بعد الكولونيالية، وفي

السياق الخاص بمجتمعات الاتحاد الأوروبي في عهد ما بعد الدولة القومية. أما الفصل الرابع فيتناول الهند بالدراسة، حيث إن الهندية هي اللغة الأوسع انتشاراً في شبه القارة الهندية بكل المقاييس المتاحة، ثم تأتي الإنجليزية، لغة المستعمرين السابقين، وعدد من اللغات الدرافيدية التي يتمركز الناطقون بها غالباً في الجزء الجنوبي من البلاد، علماً بأن كل هذه اللغات التي وصلت إلى حالة من التوازن القَلق، حيث تتلاعب المجموعات اللغوية الجنوبية «بورقة الإنجليزية» في مواجهة الهندية. وأصبحت النُخَب المتعلمة في الإدارة والحكومة ذات مصلحة وطيدة في المحافظة على الميزات التي تتيحها كفاءتهم في اللغة الإنجليزية، في حين أن المتحدثين بالهندية يُلحّون على حيازة لغتهم للمكانة التي تسوغها أعدادهم. وقد تم عمل تصميم لإعادة رسم الحدود بين الولايات الهندية حتى تنسجم مع حدود اللغات المنتشرة بين جنباتها، مما زاد من تجانس الولايات، وخفف – إلى حد كبير– من حدّة النزاعات اللغوية.

ولقد اتخذت إندونيسيا مساراً مختلفاً كلياً كما يبين الفصل الخامس، إذ اختفت لغة المستعمر، ولم تترك أي أثر، وتم إلى حد بعيد نبذ لغة الغالبية الكاسحة من السكان، وأيضاً لغة الجماعة المسيطرة ألا وهي «الجاوية» Javanese، التي تم نبذها لحساب اللغة الميلاوية، والتي اقتصر تداولها قبل الاستقلال كلغة تجارية سياحية تستخدم في الأسواق bazaar language، وكانت مألوفة لنسبة لا تتجاوز 10٪ من

السكان، وتم تقنينها لتصبح «باهاسا إندونيسيا» وهي اللغة السارية للجمهورية الفتية –و تلك حالة انتصار نادرة للغة محلية في مجتمع ما بعد الاستعمار.

وفي جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، لم يؤثر الاستقلال في تغيير غلبة اللغة الاستعمارية على دولها. وكما يبين لنا الفصل السادس، فقد سادت اللغة الفرنسية البلدان من رواندە إلى السنغال إلى زائير (الكونغو سابقاً) مع أن المجموعات اللغوية (الكوكبية) لهذه البلدان لا تشبه البتة واحدتها الأخرى، ففي رواندە يتحدث جميع السكان تقريباً لغة محلية، أما في السنغال فثمة تعايش بين لغات إقليمية عديدة، واحدة منها يتداولها ثلاثة أربا ع السكان كلغة مشتركة. وفي زائير(الكونغو) ثمة كثرة من اللغات تنتهي إلى رباعي من اللغات المشتركة الشعبية، وبالرغم من ذلك، ففي سائر هذه البلدان، استأنفت الفرنسية السيطرة على صُعُد السياسة، والأعمال والتعليم والإعلام والترفيه. وقصارى ما يمكن الإشارة إليه برغم ذلك أن قلة قليلة من أطفال المدارس هي التي تحقق الدرجة المطلوبة من الكفاءة في اللغة الفرنسية.

وتعمل آليات مشابهة على الإبقاء على الإنجليزية في القارة الأفريقية، إذ من جديد يتعين علينا المقارنة بين ثلاث مجموعات لغوية (كوكبية) فيما بينها من ناحية، ثم مقارنتها بالثالوث الفرانكفوني (الناطق بالفرنسية) من ناحية أخرى. فالغالبية العظمى من المواطنين

في بتسوانا يتحدثون لغة محلية وهي (تسوانا) أو اللغة التسوانية Tswana ومع ذلك حافظت الإنجليزية على مكانتها كلغة للحكومة، والأعمال والعلم والإعلام. وينطبق الأمر ذاته على نيجيريا ، إذ من بين كثرة من اللغات المحلية، تبرز أربع منها يتميزن بالأهمية، الهوسا، الإيبو، اليوروبا، بالإضافة إلى لغة عامية هجينة معروفة في الإنجليزية باسم «البدجن» Pidgin، وهي لغة رطانة ذات أساس إنجليزي تستخدم في أغراض تجارية. والأمر معكوس في البلد الثالث وهو تنزانيا، إذ تم اعتماد اللغة المحلية الأداة الرسمية للدولة وهي تستخدم الآن كلغة وطنية من قبل الغالبية الكاسحة من السكان، ألا وهي السواحلية، والتي تتنافس -في الدولة الجارة كينيا- مع الإنجليزية كلغة سيارة ورسمية هناك، كما أن السواحلية تستعمل كلغة مشتركة شعبية في مناطق من أوغنده وفي الجانب الشرقي من الكونغو (زائير) وتمتد إلى أبعد من جنوب الكونغو.

ومنذ زوال الحكم العنصري، في جنوب أفريقيا - التي هي موضوع دراسة الفصل السابع - تبنت الحكومة دستوراً يضمن مكانة متساوية لإحدى عشرة لغة، إلا أنه، وفعلياً، فإن الإنجليزية- وتليها بدرجة أقل الأفريكانية- استمرتا كلغتين رسميتين يتم استخدامهما في قطاعات الأعمال والتعليم والإعلام. ثمة أربع لغات إقليمية من بين التسع المتبقيات تتجمع تحت راية لغة «النجوني» وثلاث أخريات تحت جناح لغة «السوتو»، وهكذا تَخَلقت مجموعتان متعددتا اللغات،

يداعب كل منها الأمل في تبنيها كلغة رسمية على كل صُعد الاتصال المعاصرة. وإلى الآن، وكما هو الحال في الهند، فإن الاعتراف بهذه اللغات العديدة «المُجَدْوَلة» في الدستور لا يتجاوز الطابع الاحتفالي.

وجزئياً ترجع هيمنة لغات المستعمرين السابقين على الكثير من مجتمعات مرحلة ما بعد الاستعمار— بعد مرور نصف قرن من الزمان على الاستقلال – إلى قصور في التعليم الأساسي وقلة المؤسسات التعليمية في هذه المرحلة. وفي حين تم منع الأطفال من تعلم الكتابة والقراءة والحيلولة بينهم وبين اكتساب اللغات المكتوبة بطريقة صحيحة وجد الكثير من هؤلاء الأطفال الأميين الفرصة سانحة لتعلم الحديث باللغات الجديدة في الشوارع والأسواق وفي نطاق العمل. ولما كان واضحاً للعيان إمكان استبعاد الناس من تعلم اللغة الرسمية، فإن هذه اللغة – في هذه الحالة– لا تُعد سلعة جمعية -- وهذا استثناء من التعريف العام. إذ في ظل هذه الشروط تمضي النخبة المتعلمة قدماً في حصد العوائد التي حصلت عليها من جراء احتكارها للغة الرسمية التي تتقنها، كما أن هذه النخبة لها مصلحة أكيدة في إطالة أمد هذا الوضع. أما السبب الثاني لهيمنة لغة المستعمر السابق فيكمن فيما يُعتبر «غيرة لغوية»، إذ كلما أوشك إنفاذ قرار بهذا الشأن، بحيث يتم اختيار لغة محلية كي تخلف لغة المستعمر، لا تبدي أي مجموعة من أصحاب اللغات استعدادها لقبول هيمنة لغة تخص مجموعة أخرى، حتى لو أفضى ذلك إلى استمرار تداول لغة المستعمرين السابقين.

ويناقش الفصل الثامن المجموعة اللغوية (الكوكبية) لدول الاتحاد الأوروبي. هنالك أربعة مستويات مختلفة للاتصال والتواصل داخل دول الاتحاد، وكل منها يتطلب نظاماً لغوياً مختلفاً. أولها المستوى المحلي، ألا وهو المجتمع المدني في كل بلد عضو في الاتحاد، فاللغات الأوروبية لغات ثابتة وقوية على الخصوص نتيجة لعملية توحيد اللغة على المستوى الوطني التي استغرقت سنوات طويلة.

وهذه «القوة» إضافة إلى الدعم المتواصل من الدولة تحولان دون ظهور رطانات أو اندماجات لغوية مستحدثة أو لغات هجينة. وبالقطع فإن اللغة الوطنية سوف تتعايش – مع اللغة الإنجليزية – كلغة ثانية، باعتبار الإنجليزية لغتين، واحدة منها لغة «مركزية أسمى»، والثانية لغة عالمية ذات مقام رفيع أي لغة «فوق مركزية». والجدير بالذكر أن هذه اللغات الوطنية «قوية» بفضل دعم الدول لها. ومع ذلك يتعين عليها مجابهة الإنجليزية، اللغة الدولية ذات المكانة الرفيعة، والتي يمكنها أن تنتقص من وضعيتها في عقر «دارها».

أما المستوى التالي للاتصال اللغوي فهو مستوى المجتمع المدني العابر للقوميات في الاتحاد الأوروبي. وعلى هذا المستوى، فإن اللغة الإنجليزية، وهي اللغة الأسمى، تصادف بعض المنافسة من اللغة الفرنسية في جنوب أوروبا وبعض التحدي من اللغة الألمانية في دول وسط وشرق أوروبا التي انضمت مؤخرا للاتحاد الأوروبي. وتكشف لنا بيانات الدراسات المسحية توزيع المهارات اللغوية بين

الأوروبيين داخل الاتحاد الأوروبي. فهنالك أكثر من 80٪ من طلاب المدارس الثانوية يتعلمون الإنجليزية، وأقل من 40٪ يتعلمون الفرنسية وما دون 20٪ يتعلمون الألمانية، وأقل من 10٪ يتعلمون الأسبانية. وتتيح لنا الإحصائيات المتاحة حساب معيار الجودة أو مقياس «القيم الاتصالية» لهذه اللغات بعد الإيطالية. وهذه الأرقام بدورها تسمح لنا – ونحن مطمئنون بعض الشيء– أن نتنبأ بمسار المجموعة اللغوية (الكوكبية) الأوروبية.

ويتعلق المستويان الثالث والرابع (للاتصال اللغوي) بمؤسسات الاتحاد الأوروبي. فعلى المستوى العام والاحتفالي، وحالما يكون للقرارات آثار خارجية وقانونية، فإن مبدأ الديمقراطية والالتزامات الخاصة بمعاهدة دول الاتحاد يتطلبان أن تُعامل كل اللغات الرسمية لأعضاء الاتحاد على قدم المساواة. هذا المبدأ يضع الأساس للنظام اللغوي داخل البرلمان الأوروبي، ومجلس وزراء الاتحاد، والمراسلات الخارجية ومطبوعات منظمة الدول الأوروبية. ولقد انتهى الأمر إلى حساب الأفضلية اللغوية للدول الأعضاء على قاعدة معدل أو معيار قيمة الجودة، «القيمة الاتصالية» التي يتم تحديدها من خلال اقتراع دوري سري للحيلولة دون صدور قرار يُغير الوضع القائم.

أما المستوى الأخير فيُعنى بالاتصالات الداخلية بين المؤسسات الأوروبية، بين موظفي المنظمة وفي أروقة البرلمان. وحين يتعلق الأمر، بالمداولات والرسائل اليومية بين الرسميين أو النواب، فإن

الفرنسية والإنجليزية، التي ازداد استعمالهما، هما اللغتان العاملتان الرئيسيتان. ويقدم الفصل التاسع ملخصاً يناقش الاستنتاجات ويثير بعض التساؤلات عن الطرائق والسياسات اللغوية، فمنذ زمن بعيد غيّر خبراء اللغة، وغُلاة المناصرين لمحاولة قياس وتوحيد اللغة، مواقفهم بالجملة، فهم الآن يدافعون عن حقوق اللغات الصغرى ويدعون إلى استعمال اللغات المحلية، إلا أن معظم الحجج التي يسوقونها زائفة، لأنهم جميعاً إما يتحدثون الإنجليزية أو أياً من اللغات المركزية الأخرى ذات المكانة الأسمى التي يجيدونها. وعلى الناحية الأخرى فإن أولئك الأُميين الذين لا يعرفون سوى لغاتهم المحلية سيروق لهم كثيراً أن يتفهموا الذرائع البليغة التي تُقدم بالنيابة عنهم !

الفصل الثاني

الاقتصاد السياسي للمجموعات اللغوية

تشكّل لغات العالم نظاماً متسقاً وشديد الإحكام بعدما تطورت المجموعات اللغوية (الكوكبية) وأخذت في التغير، فبعض المجموعات تعاظمت أعداد الناطقين بها وأورثوا أولادهم لغتهم، والبعض الآخر شاهدوا جماعاتهم تتقلص وتتضاءل بفعل المجاعات والأمراض أو الهزائم العسكرية. وعندما انتشر المهاجرون الغزاة في الأراضي الجديدة، جاؤوا بلغتهم معهم. لكن التغير الأسرع لحق بالنظام اللغوي حين اكتسب الناس لغات جديدة خارج نطاق لغتهم الأم. ولزمن طويل، عكست جهود التعلم -الهادفة لاستيعاب لغات جديدة- علاقات غير متكافئة، مثلما حدث عندما تبني المهزومون والمقهورون لغة الغزاة والحكام، طوعاً أو كَرْهاً، أو حين دخلت المجموعات البشرية الأضعف والأفقر مع الأمم الأقوى والأغنى في تبادلات تجارية فاضطروا إلى تعلم لغاتهم. إنما يتم تعلم اللغات في «اتجاه تصاعدي»: من اللغة الصغرى إلى اللغة الكبرى، ومن اللغة ذات التراث المحدود إلى اللغة العظمى تاريخياً، ومن مجموعة اللغات التي تتحدث بها الشعوب الفقيرة إلى مجموعة اللغات الخاصة بالشعوب الغنية، ومن الأمم التابعة إلى الأمم المتبوعة. في أزمنة أقرب إلينا، عظّم التعليم الرسمي وتيرة انتشار قلة قليلة من لغات العالم التي

يتم تدريسها للأعداد المتزايدة كل يوم من أطفال المدارس والطلاب. وإن لم يكن القسرّ الفعلي ظاهراً للعيان، فإن عملية اكتساب اللغة تنطوي عادة على قيود ومحظورات، ولكن هناك أيضاً عنصر اختيار، كما أن التفاعل بين هذه الاختيارات يزود اللغات بآلياتها الخاصة التي تساعدها على الانتشار.

وتتأثر أفضليات تعلم لغة عن لغة أخرى، إلى حد بعيد، بتصورات وتوقعات مَنْ سبق لهم اكتساب تلك اللغة. هذه الانطباعات والتقديرات ما تفتأ تتردد بين الناس فتعزز التصورات المشتركة وتعلي التوقعات التي تبدو آنذاك قابلة للتحقق. مثل هذه الارتجاعات هي لمحة من ملامح الطبيعة الخاصة باللغات في التفاعل الاجتماعي. ويمكن فهم هذه الارتجاعات بصورة أفضل بتبني منظور اقتصادي، كفَهْم خاصٍ لمنهج العلم الاجتماعي. ولكي نفسر آليات الكوكبة العالمية، علينا أن نطرح المسألةَ بصورة معكوسة، بادئين بتفضيلات الأفراد وسلوك الجماعات حيث إن هذه الجماعات وأولئك الأفراد يؤدون أعمالهم ضمن السياق الأوسع للمجموعات الكوكبية اللغوية الإقليمية والوطنية وحتى العالمية.

ويتناول الجزء الأول –من هذا الفصل– السمات العامة المتعلقة باللغات في تفاعلها الاستراتيجي وسط أعداد كبيرة من المتداولين والمستخدمين لها. ومن هذه الزاوية، فإن اللغات لديها سمات تشبه، من جهة، خصائص الشبكات، ومن جهة أخرى تشبه السلع العامة.

وبإمكاننا، حقا، اعتبار اللغات «سلعاً» استهلاكية ولكنها سلع من نوعية جدّ خاصة. إن هذا الطابع الخاص باللغات بمعناه الاقتصادي هو ما يكشف لنا بجلاء عن جانب كبير من آليات انتشار اللغات وآليات انهيارها.

أما الجزء الثاني فينطلق من نظريات علم الاجتما ع اللغوي المصغر، وعلم الاقتصاد اللغوي المصغر من أجل دراسة المجموعات اللغوية كما يطرح الأسئلة التالية: لماذا يقرر الناس تَعلّمَ لغة بعينها دون غيرها؟ وكيف تؤثّر هذه القرارات على اختيارات الآخرين ؟ وماهي النتائج الجمعية المترتبة على الخيارات الفردية؟. وفي هذا الجزء سوف نتناول «القدرة الاتصالية» لدى لغة ما وإمكانية التواصل مع المتحدثين بها خاصة المتحدثين متعددي اللغات. وسوف تُمكنا هذه الدراسة من تفسير سبب اختيار مجموعة ما، من الأفراد للتحدث بلغة معينة دون غيرها. إن تفهم أسباب إختيارات الآخرين يؤثر على القرارات الفرديةو العكس صحيح.

من بادئ الأمر، تصدت النظرية الاقتصادية لتناول مسائل التفضيل والاختيار، ولسوف نعتمد على بعض المفاهيم المركزية المستقاة من تلك النظرية. وينبغي أن ننبه إلى أن تلك النظرية تفقد الكثير من دقتها كلما ابتعد تطبيقها عن مجالها المناسب كالأسواق والمؤسسات والاقتصاد المنزلي، إذ إن اللغات لا تأتينا حاملة فوق رأسها بطاقة أسعار Price tag. إذن ما هي القيمة النسبية للمنافسة على لغة معينة إلى لغة

أخرى بالنسبة لمستخدميها الفعليين والمحتملين؟ وكيف يتسنى لنا تحديد تكاليف تعلم لغة ما؟. بإمكان التصورات الاقتصادية المطبقة من خلال إطار اجتماعي أن توضح لنا مسائل اكتساب اللغات وتوزيعها، حتى وإن لم تكن هناك بطاقات أسعار مصاحبة لها. كما ستعرض الفصول التجريبية، نموذجاً قائماً على فرضيات بسيطة وقليلة بوسعها فعلا أن توصِّف تحديداً الآليات المنظمة للمجموعات (الكوكبية) اللغوية من منظور تاريخي.

2,1اللغات كسلع متعددة الأغراض.

أي نوع من السلع هي اللغات، بالمعنى الاقتصادي ؟ إن اللغات لاتعاني من أي ندرة حيث إنها وفيرة في كل أرجاء العالم. ولا يحتاج الناس إلا لتعلم لغة جاريةو متداولة في بيئتهم المباشرة، وحال إجادتهم لها إلى حد ما، فإنهم أحرار في استعمالها كما يشاؤون كمّاً وإسهاباً. ولا عليك إن كنت ثرثاراً أو قليل الكلام، إلا عندما يتعلق الأمر بمدى صبر الآخرين. ومن الواضح للعيان، أن اللغة لا تُستنفد بالاستعمال، والعكس صحيح، فالممارسة هي التي تتيح الكشف عن الجانب الأكبر من الإمكانيات الكامنة في اللغة، علاوة على أنه كلما كثرت أعداد من يتكلمون لغة، كلما زادت قيمتها بالنسبة لكل واحد منهم. ومجدداً فإن هذه الخاصية التي تتميز بها اللغات تفصلها عن معظم السلع الاقتصادية التي «تُستهلك» كلما ازداد استعمالها.

وبالرغم من أن اللغة متاحة للاستعمال بحرية ودون تكلفة، فلابد

لها من استثمار مسبق. وغني عن البيان أن الأطفال يتعلمون لغتهم الأم بأقل درجة وعي ممكنة، وحتى البالغين غالباً ما يلتقطون لغة جديدة في محيطهم بينما هم ماضون في طريقهم، لكن إجادة لغة أجنبية غير متداولة في بيئة الفرد تستدعي –عادة – بذل عمل شاق، بغض النظر عن قيمته في حد ذاته كعمل مجُزٍ– كما تستدعي استثماراً للوقت، والانتباه والذاكرة، وعند الضرورة، دفع رسوم دراسية (تعليمية). وهكذا فإن اللغات مطروحة أمام أي فرد ومتاحة لكل من يرغب في تعلمها، شأنها في ذلك شأن البحيرات والأنهار المتاحة لكل من يهوى (أو في أيامنا هذه، لكل من يجرؤ على) الشرب منها. وحتى نُطفئ الظمأ، يحتاج المرء حداً أدنى من الاستثمار(الجهد) من أجل بلوغ البحيرة أو النهر وملء كوب أو دلو. ويتطلب تعلم لغة جديدة الحد الأدنى من الانكشاف لها، أو بمعنى آخر التقارب مع مُتحدِّثيها، أو ُكتبها، أو ُمدرسيها، أو وسائل تعليمها السمعية والبصرية وسائر أدوات الدراسة اللازمة لتعلم لغة ما. كما يتطلب تعلم لغة على مستوى رسمي أعلى، الإلمام بالكتابة والقراءة، وهذا أمر غالباً ما لا يُلقي القارئ بالاً إليه. وما يلبث هذا العامل أن يصبح هو المدخل الأساسي لتعلم اللغة في أوساط الناس الأقل حظوظاً في المجتمعات والأقل ثراءً على مستوى العالم.

ومن هذا المنطلق، فإن اللغات التي سبق للأفراد معرفتها، والتي تحصلت لهم بلا مجهود وفي سن صغيرة كلغاتهم الأم، أو تلك التي تم

اكتسابها بمجهود معتبر في سن لاحقة، إنما هي، ومن جوانب عديدة، سلع حرة، إذ يمكن لمن يعرفها أن يستعملها دون حدود، ودون تكلفة إضافية، مثلما يتنفس الهواء. ولما كان مستحيلاً أن يتعلم المرء عدداً لا متناهياً من اللغات، فإنه لامفرّ من الاختيار. ولو تساوت القدرات، فإن الناس ستختار تعلم اللغة التي ينتظرون من ورائها فائدة أكبر من غيرها.

من وجهة النظر الاقتصادية يمكن مقارنة اللغات بمجموعة من المقاييس والشبكات المترابطة. فالمقاييس هي اصطلاحات حكمية لقياس الوقت أو المكان أو القيمة، أو إجراءات تشغيل الآلات، أو بروتوكولات الأعمال المشتركة، أو مواصفات تصنيع الأدوات. ما يهمنا أكثر هو طابع المقاييس الاصطلاحي، إذ يمكن اختيار قواعد أخرى لأسباب لاتقلّ وجاهة، ولكن أي مجموعة من القواعد لن تكون فعالة على الإطلاق إذا لم يتم تبينها على نطاق واسع. إن شبكات الاتصال ما هي إلا نظم من نقاط الاتصال والترابطات، مثلها في ذلك مثل الأنابيب التي يتم عن طريقها الصرف الصحي، أو كمثل الكوابل التي تزودنا بالكهرباء وتنقل الإشارات التليفونية والتليفزيونية، وكمثل السكك الحديدية والطرق. لقد كتب الاقتصاديون، بطريقة أو بأخرى، الكثير عن المقاييس، خصوصاً المقاييس الصناعية، وأيضا عن شبكات الإمداد والنقل. ولكن عندما كتب الاقتصاديون عن المقاييس والشبكات، تجاهلوا المثل الأوضح ألا وهو اللغة. وعندما

كتب اللغويون عن اقتصاديات اللغة، أفاضوا وركّزوا على تكاليف التعليم والترجمة، ولم يتبيَّنوا، إطلاقاً، الطبيعة الاستثنائية – بامتياز– للغة كسلعة اقتصادية.

فعندما يقوم المستهلكون بالاختيار أو التفضيل بين مجموعة من الأجهزة يتفق هذا الاختيار مع واحد من المعايير العديدة المتنافسة، مثل أجهزة التلفاز ذات نظام بال– أو نظام سيكام، فإنهم بمجرد شرائهم – مثلاً – جهاز تلفزة فإنهم يطلبون المشاركة في ذات المقياس. وعندما يسدد الناس قيمة اشتراكهم في صحيفة ما، أو يتعاقدون مع شركة هواتف فإنهم يكتسبون حق الانتفاع بهذه أو تلك من شبكات الخدمة المعنية. ويعتمد التزامهم بمقياس أو شبكةٍ ما، في المقام الأول، على المنافع الخالصة التي ينتظرونها من وراء اختيارهم المُفضل، مطروحاً منه المنافع المتاحة من الاختيار الأفضل التالي، مضافاً إليه تكلفة التحول إلى ذلك البديل.

ومن النادر أن ينطوي تغيير الاشتراك في الصحف على أية تكلفة، أما تبديل البنوك فقد يترتب عليه بعض التكلفة، ويحتاج الأمر إعادة تدريب مكثفة في حالة إقتناء جهاز حاسوب أو مُعالج لفظي Word processor جديد، أما عند تبني لغة مختلفة فإن الأمر يستدعي جهوداً تعليمية هائلة. وبطبيعة الحال فإن أي تغيير للعادات المألوفة يُعد تضحية عقلية في حد ذاتها. إن الولاء اللغوي يعتبر حالة متطرفة من ولاء المستهلكين لسلعة ما.

واقع الأمر أنه كلما آثر الناس أجهزة ذات مقياس معين وتشاركوا في شبكة إمداد مخصصة أو تعلموا لغة بعينها، فإنهم حال قيامهم بذلك يزيدون من فائدة هذا المقياس، أو تلك الشبكة، أو اللغة بالنسبة إلى كل المستهلكين الآخرين أو المشتركين أو المتحدثين ممن سبق لهم استعمالها. ثمة أسباب عديدة لذلك، ففي حالة شبكات الإمداد– مثلاً– تتقاسم أعداد أكبر من المستخدمين النفقات المستمرة للبنية التحتية. وبطبيعة الحال فإن نفس الأثر يتواتر مع جميع البضائع التي يمكن تصنيعها بتكلفة أقل للوحدة الواحدة كلما زاد حجم الإنتاج، وتلك هي اقتصاديات العرض والطلب الصريحة. وعندما تميل الأثمان إلى الهبوط بالتبعية، فإن هذه المنافع تصبح حقاً مكتسباً للمشترين الجدد، وفي حالة شبكات الاتصال، وبمرور الوقت، يُفيد أولئك الجدد المشتركين القدامى أيضاً. إلا إن هذا العرض لايفعل فعله في حالة اللغات، إذ لا أحد ينتج اللغات لأنها موجودة بالفعل، كما أنها متاحة دون قيود في المحادثات الحية والمكتوبة، المطبوعة والمسجلة. وبطبيعة الحال، وبما أن تعلم اللغات يتم عن طريق المقررات التعليمية،ومن خلال الكتب التي يمكن عرضها بتكلفة هامشية متناقصة لجمهور متزايد الأعداد، فإن انتشار اللغات يُولّد بصورة غير مباشرة اقتصادات العرض والطلب.

ولما كان الناس يكتسبون حتماً خبرة بالمقاييس الخاصة بالسلع (أو باللغة) التي تخيروها، فإنهم يؤثرون الاختيار الأكثر قابلية للبقاء

في بيئة تنافسية، إذ يضمن لهم ذلك توافر قطع الغيار والكماليات وتسهيلات الإصلاح، وبرامج الكمبيوتر المستقبلية، وفي حالة اللغات، يضمن ذلك لهم الإمداد المتواصل بالشركاء المتحادثين وبالمواد المقروءة في لغة بعينها. ولأسباب شبيهة بتلك، يفضل الناس العلامات والماركات التجارية الكبيرة ذات السمعة المؤكدة لأنهم يسلّمون بأن الموزعين الكبار سيتعاملون مع عملية التصنيع بحرص زائد وأنهم أكثر تقبلاً لاسترداد المنتجات المعيبة أو التعويض عن التَّلَف، وذلك عن غيرهم من حائزي العلامات التجارية الأصغر ممن لا يفعلون ذلك. ويرجع هذا، على وجه الدقة، إلى كون السمعة الطيبة للعلامة التجارية المشهورة تمثل رصيداً ثميناً للموزعين. لكن هذا الأمر لا ينطبق على انتشار اللغات والحفاظ عليها. ولذا، فإن بضاعة ذات سمعة كبيرة تخلع على مستهلكيها المهابة وسمو المكانة، ولقد تم تصميم واستغلال الكثير من العلامات التجارية لتحقيق هذا الغرض بالذات. وشبيه بذلك ما تخلعه، لغات القوى العظمى، أو اللغات ذات التقاليد العريقة، على المتحدثين بها من مجدها وعظمتها.

وهنالك عرض آخر يطرأ مع استخدامات المستهلك لأنواع معينة من ناقلات المعلومات (أجهزة الكمبيوتر)، كالحواسيب الشخصية، أجهزة التلفزة، مشغلات التسجيل، لاقطات الأقراص – مشغلات السي– دي، مسجلات الأشرطة، أجهزة الكاسيت، DCC، DAT، DVD، وأجهزة الفيديو وغيرها. فكلما تعاظم تشارك السوق في

قياس معين، مثلما هو الحال في تليفزيونات أنظمة بال أو سيكام، يتعاظم بالتالي كمّ ونوع البرامج والتسجيلات التي يتم إمداد الآلات المتمشية مع ذلك المقياس بها. وهذا بدوره يزيد قيمة هذه الاستعمالات بالنسبة لمستخدميها. في هذه الحالة يوجد تطابق تام مع وضع اللغات، إذ كلما زاد عدد المتحدثين، وعدد القراء، زاد عدد المؤلفين الذين يمدونهم بمزيد من النصوص.

وتُعرف الملامح المذكورة آنفا في أدبيات الاقتصاد «بالآثار الإيجابية غير المحتسبة» وهي تفعل فعلها في كل نوع من أنواع الشبكة كنوع خاص من اقتصاد العرض والطلب. إلا أن هناك سبباً إضافياً يُفسر الكيفية التي يمكن بها أن تزيد قيمة شبكات معينة بالنسبة إلى مستخدميها كلما التحق بها مشتركون جدد – وهو سبب ينطبق مباشرة على اللغات، إذ يتسنى لكل المستخدمين، في بعض شبكات الاتصال، مثل أنظمة التليفونات، الاتصال بعدد أكبر من المشتركين– تعاظم عدد الروابط. ولا ينطبق هذا على كل شبكات الإمداد، إذ ليس هذا حال شبكات الصرف الصحي، أو الغاز أو الكهرباء أو أنظمة الكوابل التليفزيونية، التي تقدم بضاعة موزعّة مركزياً، أو خدمة مركزية لمستخدميها، لكن في ذات الوقت لا تربط أياً منهم بالآخر ربطاً مباشراً. وفي المقابل، فإن هذا الربط المباشر هو ما تؤديه بالضبط أنظمة الطرق والسكك الحديدية، شبكات التليفون أو خدمات توصيل البريد. إن هذا العرض الخارجي السابق

ينطبق على تلك الشبكات التي تخدم وظيفة الربط بين المستخدمين واحدهم بالآخر، والمقصود هنا شبكات النقل والاتصال. وفي هذه الحالات يزيد كل تمدد جديد عدد الروابط المحتملة بالنسبة إلى جميع المستخدمين الفعليين. ولهذا السبب، أيضاً، يتمكن كل مستخدم من تحصيل عائد المشاركة مع كل المستخدمين الآخرين.

وعلى وجه الخصوص فإن هذا العرض يفعل فعله في حالة اللغات التي تكسب متحدثين جدداً، فمع دخول كل متحدث فعلي جديد للغة تتزايد محادثات وتراسلات الشركاء المحتملين. وعلى أي حال، فإن هناك اختلافاً قاطعاً بين كلٍ من نظام النقل التبادلي الرابط وشبكات الاتصال من جهة، وبين اللغات من جهة أخرى. إذ إن الطرق والسكك الحديدية، وشبكات المعلومات وأنظمة الهاتف والخدمات البريدية ذات طابع اقصائي، ولا يمكن النفاذ إليها دون تعرفة– ضريبةٍ ما، رسم معين، بطاقة محددة، اشتراك، طابع بريد وهكذا دواليك. ولعل المثال الأحدث والملموس لشبكات الاتصال غير الاقصائية هو «الإنترنت»، فبالرغم من أن استعمال خط الهاتف و«مُوصل الخدمة – Server» لا غنى عنهما في الارتباط بالشبكة العالمية في كل أنحاء العالم، فإنه في حالة التعامل مع الشبكة العنكبوتية «Net» لايوجد إقصاء لأي «موصل Server» وكل من لديه حق الدخول إلى تلك الآلة –الحاسوب – بوسعه أن يدخل إلى الشبكة الدولية وأن يتجول خلالها بكامل الحرية. وعلى وجه الضبط فإن الأثار الايجابية غير

المحتسبة للشبكات تتم بمعزل عن حقيقة أن اللغات سلع حرة وغير إقصائية، إذ إن كل الاتصالات المشتركة وكل شبكات النقل تُولد نفس الأثار بالرغم من أنها إقصائية، وأنها ملكية خاصة لشخص ما، وأنه لايتم النفاذ إليها إلا لقاء أجر. وعلى أي حال فإن الطابع اللاإقصائي الذي تتميز به اللغات، سيُثبت في النهاية أنه وثيق الصلة بتعريفنا السابق الذي يقضي بأن اللغات سلعٌ جماعية.

وتتواجد اللغات كناتج للإبداع البشري، إلا أنها ليست إبداعاً لأحد على وجه الخصوص كما أنها ليست ملكاً لأحد، فكل إنسان حر في أن يتحدث لغة أو يكتبها مادام بوسعه بذل الجهد في تعلمها. ويثير هذا الوضع السؤال التالي: أيجعل ذلك من اللغات سلعاً جماعية؟ ولا يمكننا الإجابة على هذا السؤال دون تعريف ما إذا كانت اللغات جماعية أو غير جماعية. وهذه الجماعية لا تعدو أن جماعة من الناس إما أن يكونوا مستخدمين فعليين أو محتملين للغة ما، ونعني بذلك، كل أولئك الأشخاص الذين ينتمون للنظام الأوسع للغة أو للنظام المحيطي (بالمجموعة الكوكبية) الذي هو قيد البحث. وإن كان للغة أن تُحتسب على أنها سلعة جماعية بمعنى الكلمة فلابد أن تتوافر لها أربعة شروط:

1- استحالة إقصاء أي إنسان من التمتع بسلعة جماعية على أسس فنية أو اقتصادية أياً كانت. وإجمالاً، فإن اللغات الطبيعية تتيح الدخول إليها لأي كان مادام يجتهد في إيجاد كتاب النصوص أو

المعلم (أو، وهذا أمر مهم، شريك محادثة صبور). وحتى الأنظمة الأكثر انغلاقاً، مثل ألبانيا إبان الحرب الباردة أو كوريا الشمالية فيما بعد تلك الحرب، لم تحاول منع الأجانب من تعلم لغاتها، علماً بأنهم أعاقوا أي محاولة لممارسة اللغة بإنكارهم حق زيارة بلادهم.

2- من المفترض تضافر الأكثرية، وليس الجميع، حتى تظهر السلعة الجماعية للوجود وحتى يتسنى المحافظة عليها. ولما كانت اللغات الطبيعية موجودة بالفعل، فإن ما يهم هنا هو صيانتها والحفاظ عليها، فاللغة يمكنها مقاومة ارتداد بعض المتكلمين بها، وعليه فإن بقاء لغة ما ليس رهناً بما يتهددها من خطر ارتداد البعض عنها. وهذا يعني تحديداً، أنه لا يوجد من يملك حق «الاعتراض» على بقاء لغة ما من اللغات.

3- إن جهود فرد واحد لا تُنشئ لغةً من العدم ولا يسعها إبقاءها على قيد الوجود، إذ ليس بمقدور أحد خلق اللغة أو الاستئثار بها على أنها ملكه الخاص - (إذ لو كان بوسع شخص واحد أن يقرر أمر اللغة، فإن هذا سيجعل مصير اللغة مجدداً تحت رحمة اعتراض شخص واحد).

4- وأخيراً فإن منفعة السلعة الجماعية بالنسبة إلى مستخدميها لا تتناقص كلما زاد عدد المستخدمين الجدد. وبالنسبة إلى اللغات، توجد خاصية أكثر قوة، إذ لا تبقى منفعة اللغة متساوية في حالة الزيادة العددية للمتحدثين بها، لأنها في الواقع تتزايد. ومرد ذلك إلى

فاعلية الآثار الإيجابية غير المحتسبة لشبكة الاتصال اللغوي. وحيث إن اللغات تستوفي التعريف كسلعة جماعية، وتعكس في الوقت ذاته الآثار الإيجابية غير المحتسبة لشبكة الاتصال، فإنها تشكل نموذجاً شديد الخصوصية من السلع، إنها «سلع جماعية متعددة الأغراض»، كما أن جميع شبكات النقل والاتصال التي لا تسعى لإقصاء أحد والتي هي في الوقت ذاته سلعاً جماعية تتشارك في نفس الخاصية.

وحيث إن شبكات النقل والاتصالات، كالطرق والسكك الحديديةو الهاتف وشبكات الحاسب الآلي تفرض رسوماً مادية على الاتصالات، فإنها تُعتبر بذلك شبكات «إقصائية». وطالما كانت لدى هذه الأجهزة القدرة على إقصاء مستخدمين محتملين أو فعليين لتلك الشبكات، فإنها لا تقدم سلعاً أو خدمات جماعية، بل «سلعاً مشتركة» أو «سلعاً عامة مشروطة» ومن ثَم يمكن أن نطلق عليها سلعاً «فوق عمومية» hypercommon.

ولما كان من الصعب التحكم في الدخول أو الخروج في حالة السلع فوق الجماعية، المتعددة الأغراض، فإن النزوح الجماعي أمر وارد الحدوث، إما بالدخول إليها أو بالخروج منها. وكلما زادت أعداد المستخدمين، زادت العوائد الناتجة. وفي حالة لغة معينة، تتزايد قيمتها الاتصالية وعند كل مستوى أعلى لقيمة العوائد الاتصالية لتلك اللغة قد تجد قطاعات جديدة من المستخدمين مغنماً في الانضمام إليها حيث ستتعاظم قيمة استفادتهم منها؛ إذ يأتي وقت

على لغة ما يرى فيه المتحدثون بلغة أخرى -في نظامها المحيطي- أن بوسعهم زيادة القيمة الاتصالية لمخزونهم اللغوي زيادة محسوسة عن طريق تعلم لغة بعينها دون غيرها، وكذلك حين يجدون أن العائد من تعلمها يستحق عناء التعلم. وتزيد كل دورة جديدة من جاذبية اللغة المتمددة -الواسعة الانتشار- بالنسبة للمتحدثين ذوي المخزون اللغوي المختلف، إلى أن يستغني كل متحدث في النظام بإضافتها عوضاً من أي لغة أخرى بحوزته. عند هذا الحد، تصبح تلك اللغة جزءاً من مخزون كل المتحدثين باللغات الفرعية الواقعة في إطار النظام اللغوي المحيط بها. ولما كانت الأنظمة متعددة اللغات Multilanguage systems مستقرة تماماً، كما هو واقع الحال، فلابد لها من وجود قوة دافعة تعوض عن التكلفة والجهد اللازمين لتعلم لغة إضافية بالقياس إلى المنافع المتوقعة من جراء ذلك.

وعلى النقيض، فإن النزوح الجماعي عن اللغة، أو الهجرة المتصاعدة من لغة ما نحو لغة أخرى، يصبحان ممكنين إذا تزايد عدد المتحدثين المتمكنين من لغة أخرى، وإن أخذ عدد المتحدثين باللغة السابقة في التناقص المتوالي، وعند نقطة بعينها يبدو جلياً أن تلك اللغة غير جديرة بأن يدرسها الصغار ولم تعد أهلاً لتعليم أطفالنا فينبذها الجميع. وبطبيعة الحال، فإن العمليتين كلتيهما سواء النزوح تجاه لغة متمددة -واسعة الانتشار- أو النزوح عن لغة متآكلة، عملية تعزّز كلٌ منهما الأخرى، خاصة عندما تبدأ التوقعات حول

أعداد المتحولين إلى لغة ما والمرتدين عن لغة أخرى في لعب دورها في أفضليات المتعلمين اللغوية. إن تكلفة اكتساب لغة ما يمكنها أن تخفف من حدة هذه الأعراض التراكمية، اذ علاوة على ما سبق قد يهمل الناس استخدام لغتهم، لكنهم لا يمكنهم بالسهولة ذاتها محوها من الذاكرة، إنما يقع النبذ النهائي فقط حينما لا يتعلم الجيل الثاني لغة الآباء. وفي ختام هذا النقاش يجدر القول بأنه يُتعين اتخاذ إجراءات جماعية لحث الناس على نبذ لغتهم الأم، لكن مثل هذه المبادرات تستثير كل مآزق العمل الجمعي. وسوف تواجهنا هذه المعضلة في الفصل التالي، الذي يتناول الاختيارات المطروحة أمام المستخدمين من أصحاب اللغات الصغرى، خصوصاً أمام من تخصصوا في إنتاج النصوص، أي المؤلفين وأصحاب الأقلام. والسؤال المطروح هو: هل يفضل أولئك المؤلفون التبادل الحر للنصوص، في طبعته الأصلية أم، المترجمة أو أنهم يؤثرون السياسات الحامية والواقية؟ هل يتعلمون القراءة والكتابة باللغات الأجنبية، أم أن عليهم أن يدفعوا مقابل الترجمة؟ وهل يتعين عليهم -في هذا السياق- أن يهجروا لغتهم الأم، أو أن يحافظوا عليها فيكون في مقدورهم النفاذ إلى رأس مالهم الثقافي الجمعي؟ وهل يتأتّى عن آليات المحافظة على اللغة الأصلية حدوث توازن واستقرار بين اللغتين -الأصلية والأجنبية- أو أن هذه الآليات سوف تفضي إلى الانتقال من لغة إلى أخرى؟ وبطبيعة الحال، فإن الأمور مشروطة بمفاهيم المتعلمين المحتملين للغة

ما، وكيف يقدرون عائداتهم من وراء إضافة لغة جديدة لمخزونهم؟ وأي دور، إن وجد، تلعبه توقعاتهم حول المسلك التعليمي للآخرين في مجموعتهم اللغوية (الكوكبية)، بالنسبة لتحديد اختياراتهم؟ يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بتحديد مقياس للاتصال المحتمل للغة ما من اللغات في نظام لغوي محيطي بعينه.

2. 2 الإمكانية الاتصالية الكامنة في اللغة: مقياس قيمة الجودة.

علينا في الواقع، أن نتساءل عن الدور الذي تلعبه اختياراتنا بين لغات مستقلة وقائمة بذاتها (إن كانت هذه الاختيارات متاحة من الأصل على الإطلاق) في آليات عمل المجموعة اللغوية (الكوكبية)؟ وما هو الناتج الإجمالي لهذه الاختيارات المستقلة؟ لنفرض أن شخصاً ما رغب أن يتعلم لغة إضافية لكي يزيد إمكانات الاتصال لديه، فكلما زادت أعداد المتحدثين بهذه اللغة، عظمت جاذبيتها وقيمتها الاتصالية. تخيل معي لغة تدعى «λi» فإن قياس «معامل الانتشار»، لهذه اللغة يكون بحساب نسبة المتحدثين منها إلى المتحدثين في المجموعة اللغوية (الكوكبية) بأسرها. لكن طالب اللغة المنشودة سيقدر أيضاً أهمية الوضع الذي ترتبط فيه هذه اللغة، من خلال المتحدثين متعددي اللغات، بمجموعات لغوية أخرى في المجموعة الكوكبية. يتم قياس ذلك عن طريق «Ci، أي Centrality» وتعني مركزية اللغة، وكلما زادت أعداد المتحدثين بلغة ما «λi» والمتنافسين كذلك في بعض اللغات الأخرى، ازداد الارتباط باللغة

وعلت مركزيتها.

وتبعا لذلك فإن مركزية، (Ci)، لغة ما، (λ i)، تُحدد بنسبة المتحدثين متعددي اللغات والمتنافسين في تعلم تلك اللغة (λ i). ولسوف يختار الطلاب والدارسون اللغة التي تبدو لهم أكثر نفعاً، أي اللغة التي تتيح أعظم إمكانات الاتصال والتواصل، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء عبر المترجمين الفوريين أو المترجمين العاديين. ويتعاظم احتمال انتقاء لغة ما بتعاظم انتشارها أو تزايد مركزيتها في المجموعة اللغوية الكوكبية. كما يُؤخذ انتشار لغة ما كمؤشر على الفرص الكامنة فيها والتي تتيح الاتصال المباشر بأفراد آخرين في محيط المجموعة اللغوية الكوكبية. وتُعتبر مركزية تلك اللغة مؤشراً على ارتباطها بلغات أخرى، وفقاً لكل حالة على حدة بما توفره من فرص الاتصال غير المباشر. إن القيمة الاتصالية للغة ليست سوى ناتج انتشارها ومركزيتها.

إن القيمة الاتصالية للغة ما (λ i) بالنسبة لمتحدث ما في مجموعة الكوكبية ما (S) يمكن الآن التعبير عنها كالتالي باستخدام الرمز (Qis)، ويؤشر ذلك إلى احتمال أن اللغة (λ i) هي التي تربط هذا المتحدث بمتحدثين آخرين في المجموعة الكوكبية (S)، بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتحدد معامل الانتشار (pj) في لغة ما (λ i) بعدد المتحدثين (Pi) المتنافسين في تلك اللغة (λ i) مقسوماً على كل المتحدثين المتعددي اللغات (Ns) داخل المجموعة الكوكبية ذاتها (S) التي تتضمنها هذه اللغة. ويقيس هذا نسبة الأشخاص الذين يمكن

الاتصال مباشرة بهم عبر هذه اللغة (λ i). وتتحدد المركزية (Ci) للغة ما بعدد المتحدثين متعددي اللغات الذين يتحدثون (λ i)، مقسوماً على كل المتحدثين المتعددي اللغات (Ms) في المجموعة الكوكبية (S). ويزودنا هذا بمؤشر الارتباطات بين اللغة (λ i) واللغات الأخرى في المجموعة الكوكبية (S). إذن القيمة Q (Quality) تساوي ناتج معامل الانتشار (Pj) والمركزية (Ci) للغة (λi) في المجموعة الكوكبية (S).

إن هذا التعبير الجبري (نسبة إلى علم الجبر) عن مقياس قيمة الجودة أو القيمة الاتصالية للغة ما The Q-value يزودنا بمؤشر كاف على وضعية لغة ما داخل المجموعة الكوكبية كلها. إن ندرة الإحصاءات الجارية وضعف الثقة بها بالنسبة إلى توزيع المهارات اللغوية لا تمكننا من عمل قياسات أكثر إحكاماً. وعلاوة على ذلك، وطالما أن القيمة الاتصالية تستخدم في إظهار تفضيلات واختيارات المتعلمين المحتملين للغة، فإنه يتعين عليها أن تعكس تماماً تصوراتهم لفُرص الاتصال المتاحة التي ستقدمها اللغات العديدة التي تضمها المجموعة كوكبية. ولا يمكن أن تقوم مثل هذه التصورات إلا على انطباعات فضفاضة واعتبارات ساذجة. وهذا مما يزيد الأمر تعقيداً، ما دام اعتماد المقياس الأبسط لا يفضي إلى المصداقية.

أما في الحالات التي تتوفر فيها البيانات الموثوقة عن مهارات اللغة الأم واللغة الثانية، فإن معامل قياس قيمة الجودة أو القيمة الاتصالية

للغة يسفر عن نتائج تنسجم مع القيمة المعلومة للمجموعة اللغوية الكوكبية. وثمة احتمال قائم أن يختار المتعلمون اللغة المستهدفة على أساس تقدير – أو تخمين – لنسبة المتحدثين بها (Pi)، مثلما تُوزن أو تُقاس بعامل ثان هو التقدير التقريبي لعدد المتحدثين المتعددي اللغات المتنافسين في تلك المجموعة. ومن أجل تبسيط الأمور فلقد اطّرد النقاش حول هذة القضية متطرقاً لآحاد اللغات– أو اللغات كل على حده. وعلينا أن نصوغ الخلاصة بلغة أكثر عمومية مادام هذا ممكناً. فالمتحدثون المحتملون الذين يتكلمون لغة ما يميلون إلى عقد مقارنات بين المخزونات اللغوية المختلفة. فإلى أي مدى يمضي متحدث بلغة أحادية المخزون، الألمانية على سبيل المثال، في تعظيم قيمتها الاتصالية من خلال تمديد وزيادة حجم مخزونها (رصيدها) اللغوي إلى الضعف؟ هل يتسنى له ذلك بتعلم الفرنسية أم الإنجليزية؟

لم تعد وحدة التحليل هنا لغة مفردة (λi) مرتبة في مجموعة كوكبية مع اللغات المختلفة. بل هي مخزون (رصيد) اللغة المتعلق بجميع التوافقات الممكنة للغات الأخرى. في حالتنا هذه، يتم إيجاد عدد المتحدثين بالفرنسية مثلاً بإضافة المتحدثين بكل المخزونات (الأرصدة اللغوية) التي تحتوي على اللغة الفرنسية كما يلي: الفرنسية وحدها ، الفرنسية زائد الألمانية، الفرنسية زائد الألمانية والإنجليزية، الفرنسية زائد الألمانية والإنجليزية والأسبانية، وهلم جرا. إن معامل انتشار مخزون لغة ما (pj) يتحدد الآن بنسبة المتحدثين المتنافسين في واحدة

أو أكثر من اللغات المحتواة في المخزون ذاته (pj) والذين يكون بوسع أحد المتحدثين بذلك المخزون الاتصال مباشرة بهم.

ويُرمز لعدد المتحدثين بمخزون لغوي معين كالتالي(fj). وحتى نقيس معامل انتشار لغة ما (pj) يتعين إضافة عدد المتحدثين في كل مخزون، الذين يملكون على الأقل لغة مشتركة مع (pj) (طالما أن هذا هو العدد الإجمالي للمتحدثين الممكن مخاطبتهم مباشرة في واحدة من اللغات). ويجب قسمة (الجملة) على عدد المتحدثين جميعاً (Ns). والمطلوب أن مخزونين، لنقل مثلاً (pj . pk) يشتركان في لغة واحدة على الأقل، يعادلان مجموعة من اللغات التي هي عنصر في المجموعة (pj) أو المجموعة (pk) وليست «فئة خالية» «(Ø)».

إن مجموع المتواليات في جميع المخزونات (الأرصدة) في (S) يساوي (Ns)، أي أن عدد جميع المتحدثين في المجموعة الكوكبية (iΣf) على سبيل المثال (مجموع المتواليات في كل المخزونات) يساوي Ns. كما أن إيجاد مركزية (Ci) مخزون لغوي ما (pj) يكون بإضافة جميع متواليات المخزونات المتعددة اللغات (أعني المخزونات التي تحتوي على أكثر من لغة واحدة) والتي تحتوي على الأقل على لغة واحدة مشتركة في المخزون (pj) وبقسمة هذا الجمع على جميع متواليات المخزونات المتعددة اللغات Ns، فإذا كان عدد اللغات في مخزون ما (pj) معرفاً ويشار إليه بالرمز (nj) على سبيل المثال فإن المخزونات المتعددة اللغات تعرف بالرمز (nj≥2) كما أن

Ns هي حاصل جميع المتواليات (fj). ويمكن الآن التعبير عن مركزية cj مخزون ما pj كالآتي:

$Cj=\sum fj/sM$ for all f1such that pj p1≠Ø and n1≥2, 1=1,… j,…2

وطبقا لذلك فإن القيمة Q – sQj لمخزون ما في مجموعة كوكبية S يصاغ كالتالي:

$sQj=pj*cj=(\sum fk/sN)*(\sum f1/sM)$

fk such that pj pk≠Ø ; K=1,…j,…2

f1 such that pj p1≠Ø , n1≥2;1=1,…j;…

إن القيمة الاتصالية Q للغة بعينها λ i متطابقة مع القيمة الاتصالية للمخزون ذي اللغة الواحدة pj الذي يحتوي λ i باعتبارها العنصر الوحيد في (ni=1,λ€pi).

ولذلك فإن تفسير معامل قياس (القيمة الاتصالية Q -value) دقيق تماماً. فالمكون الأول، وهو معامل الانتشار، يعبر عن نسبة المتحدثين في مجموعة لغوية كوكبية ممن يمكنهم الاتصال مباشرة بلغات ذات مخزون محدد. أما العامل الثاني وهو المركزية، فيؤشر إلى عدد الترابطات، أو عدد المتحدثين المتعددي اللغات، التي تصل بين اللغات في هذا المخزون بكل ما سواها، بما يمثل نسبة محددة من كل الترابطات بين سائر اللغات داخل المجموعة الكوكبية. يمدنا هذا التعريف بنتائج مرضية حال استخدامه في حساب (القيمة الاتصالية) لمخزونات لغة

من لغات الاتحاد الأوروبي، وهي أفضل الحالات توثيقاً، وكذلك في مجموعات لغوية كوكبية عديدة. وكمثال لذلك لنأخذ أربع لغات A,B,C, D كحالة افتراضية كما هو موضح أدناه. (انظر الجدول رقم 1,2).

ويشير النصف الأعلى من الجدول (1,2) في كل صف إلى عدد المتحدثين باللغة الوطنية. وتشير أعمدة اللغة الأولى واللغة الثانية إلى هؤلاء المتحدثين بلغتهم الوطنية فحسب (الأرقام في الرسم البياني) وإلى من يتحدثون تلك اللغة بالإضافة إلى لغة ثانية. وهناك أيضاً المتحدثون ثلاثيو اللغات الذين تظهر أعدادهم في أعمدة «اللغة الثالثة». يظهر العدد الإجمالي للمتحدثين باللغة الوطنية، مثلا، في اللغة A في العمود أقصى اليمين. ويمكن الحصول على العدد الإجمالي للمتحدثين بلغة ما بإضافة الأعداد في صف تلك اللغة القائمة (أي العدد الكلي للمتحدثين الوطنيين)، إلى الأعداد الواردة في أعمدة تلك اللغة (أي المتحدثين الأجانب باللغة باعتبارها لغة ثانية أو ثالثة) محاذرين حساب عدد المتحدثين بلغة واحدة في الجدول البياني مرتين.

ويحتوي النصف الأدنى من الجدول على القيمة الاتصالية Q -Value. وحيث إن المتحدثين الوطنيين للغة A والذين يتحدثون اللغة C كلغة ثانية والمتحدثين الوطنيين للغة C الذين يتحدثون اللغة A كلغتهم الثانية جميعهم يمتلكون نفس المخزون A وC، يتم جمعهم

في الخانة A/C بينما تظل الخانة C/A خالية.

الجدول (2,1) مثال لحساب القيم الاتصالية Q -Values

لغة وطنية المتحدثون الوطنيون	لغة واحدة أولغتان	لغة ثالثة		
A B C D	A&B&C	A&C&D		
A	0 3 4 50	1	0	58
B	0 2 60 8	1	0	71
C	0 30 2 4	0	0	36
D	15 0 0 0	0	1	16
القيمة الاتصالية Q:				
A	0.59 0.75 0.34	0.40	0.92	0.67
B	0.64 0.30	0.38		
C	0.13	0.18		
D		(0.003)		

Ns = (يقصد بها جميع المتحدثين في S)

Ms = (جميع المتحدثين المتعددي اللغات في S)

Greenberg's A=0.60

في هذا المثال تظهر B هي كلغة العدد الأكبر للمتحدثين الوطنيين: 71. نفس هذه اللغة B لغة العدد الأكبر للمتحدثين بها (بما فيهم المتحدثون السبعة الأجانب): 78. وعليه فإن معامل الانتشار، أي العدد الكلي للمتحدثين بها أي (PB) مقسوماً على إجمالي (Ns) المتحدثين في المجموعة الكوكبية (S):

.PB=PB/Ns=78/181=0.43

ويتم حساب المركزية (CB)، بنفس الطريقة، بقسمة (CB)، وهو عدد المتحدثين المتعددي اللغات في اللغة (B) على (Ms) وهو العدد الكلي للمتحدثين المتعددي اللغات في المجموعة اللغوية الكوكبية (S) هكذا:

CB=CB/Ms=18/26=0.69

ويتم استخراج القيمة الاتصالية للغة (B) من:

QB=PB CB=(0.43) (0.69)=0.30

في هذا المثال تملك اللغة (A) عدداً أقل (58) من المتحدثين الوطنيين عن اللغة (B) وعدد أقل من المتحدثين الوطنيين زائد المتحدثين الأجانب في (B) - 14+58=72 وعلى أي حال، فإن إجمالي عدد المتحدثين متعددي اللغات الذين يتحدثون أيضاً اللغة A هو CA=22، وهو أكبر من CB=18. ونتيجة لذلك، وبالرغم من أن معامل الانتشار (PA) للغة A أقل من مثيله (PB)، فإن مركزية (CA) اللغة (A) أعلى بكثير من (CB) ويُظهر الناتج في القيمة الاتصالية (QA) أعلى من (QB) وحيث إن (QB=0.30) فالأمر يكون على النحو كالتالي:

QA=PA*CA=(72/181)*(22/26)=(0.40)*(0.85)=0.43

وعلى ذلك، فإن لغةً ما ذات عدد أقل من المتحدثين قد ينتهي بها الأمر أن تحصل على قيمة اتصالية Q-Value أعلى من لغة بمتحدثين

أكثر عدداً ويرجع ذلك إلى المركزية الكبرى للغة الأولى.

ويبدو أن اللغة (D) ذات عدد أقل نسبياً من المتحدثين (1+15)، وذات قيمة اتصالية لا تُذكر، QD=0.003، حيث إن مركزيتها متدنية CD=1/26. ومن الواضح أن مجموعة اللغة (D) ذات نخبة صغيرة ثلاثية اللغة ولكن جيدة التعلم. ولكن لا أحد من الأجانب عنها تَكَلَّفَ مشقةَ تعلُّمها كما أن ارتباطها ضعيف بصورة ملحوظة ببقية لغات المجموعة اللغوية؛ لذا فإن على أي أجنبي يود النجاح في الدخول إلى هذه المجموعة الكوكبية أن يفعل كل ما بوسعه لتعلم اللغة (A) حيث إنها الحاصلة على القيمة الاتصالية العليا. ويفضل المتحدثون باللغة (A)، داخل المجموعة الكوكبية (S)، اللغة B كلغة ثانية لأن المخزون (A,B) ذو قيمة اتصالية أكبر من (A,C) و(A,D) وكذلك فإن المتحدثين باللغة (B) سيفضلون تعلم اللغة (A)، وبالنسبة إلى اللغة (C) سيرغب المتحدثون بها في تعلم اللغة (B) عن اللغة (A)، أما اللغة (D) فإن المتحدثين بها سيفضلون تعلم اللغة (A) كَلُغةٍ ثانية. واستناداً إلى معدل تعلم اللغة الثانية في كل مجموعة، فإن اللغتين (A أو B) قد تفلحان في كسب متحدثين جدد ولا يمكننا سلفاً تحديد الوضع النهائي لتلك المجموعة اللغوية الكوكبية.

في الفصول الخاصة بكل مجموعة لغوية كوكبية، سنقدم قوائم معدلات القيم الاتصالية كلما أتاحت لنا ذلك بيانات المهارات اللغوية لهذه المجموعة أو لتلك. وفي الفصل الثامن سنعرض القوائم

الأكثر تفصيلاً والخاصة بالاتحاد الأوروبي.

وتقدم كل قائمة من قوائم قياس معايير القيم الاتصالية Q-values أيضا قيمة متعلقة بمقياس Greenberg's A. وهو مقياس «التنوع اللغوي». وترجع الدراسة الأولى المُكممة Quantitative عن اللغة إلى عام 1956، وقتئذ قدم عالم اللغة الشهير جوزيف غرينبرغ «مؤشر التنوع». وقد تم، فيما بعد، تدقيق هذا المقياس على يد ستانلي ليبرسون وتأسس على تفاضلية تقول بأنه إذا ما أُختير عشوائياً زوج من المتحدثين في مجموعة لغوية كوكبية معينة فلن تكون بينهما لغة مشتركة. وتُحدد مؤشرات غرينبرغ درجة التشظي (التنوع) في المجموعة اللغوية الكوكبية. أما القيمة الاتصالية فعلى العكس – تشخص وضع لغة ما (أو مخزون–رصيد– لغة ما) داخل المجموعة اللغوية الكوكبية.

ويستخدم معامل القيمة Q-value كمقياس تقريبي للقيمة الاتصالية للغة ما في مجموعة كوكبية معينة، بيدَ أن هذا المؤشر البسيط لا يمكن حسابه عند تطبيقه على بعض المجموعات الكوكبية، لنقص الإحصاءات الضرورية فيما يتعلق بمهارات اللغة. وما لم يقم أي مقياس آخر على حسابات دقيقة مؤسسة على تصورات نظرية مجردة فانه سيظل مفتقراً إلى أسانيد حقيقية. ولو أخذنا بمقياس أبسط مثل حساب الأرقام الصريحة لعدد المتحدثين بلغة ما وتجاهلنا مهارات التعددية اللغوية، فلن يكون في هذا انصاف لآليات عمل المجموعة

اللغوية الكوكبية.

إن معدل قياس الجودة هو مؤشر للقيمة الاتصالية للغة ما؛ لكنه أيضا ينزع إلى إعادة بناء «القيمة» التي يعزوها المتحدثون إلى تلك اللغة، وهذا بمثابة تقويم يُعينهم على اختيار ما يتعلمونه من لغات أجنبية. واقع الأمر، إنه لم يسبق لأحد قط أن قام بحساب القيم الاتصالية للغات. ويقيناً لن يتأتي ذلك للملايين الكثيرة من الطلاب ممن يتعلمون هذه اللغة أو تلك في المجموعة الكوكبية الخاضعة للدراسة. علماً بأنه في كثير من الحالات يقوم البعض منهم بعمل موازنة بين ميزة وأخرى تحدوهم في ذلك انطباعاتهم وتخميناتهم ونصائح الأقلية القائمة على تصورات مشابهة؛ فلابد أن فكرتهم عن انتشار لغة بعينها قد أدت دوراً في هذا الترجيح، وبالمثل تصورهم لارتباطها بلغات أخرى في المجموعة الكوكبية. ويتضمن معيار القيمة الاتصالية هذه الاعتبارات كلها من حيث إنه تقدير تقريبي. ولا ينبغي قراءة تلك المقادير إلا على ذلك الأساس. إذ يمكن مقارنة القيم الاتصالية في داخل المجموعة الكوكبية الواحدة بأوصاف مثل «أكبر» و «أصغر» أو أن توصف بأنها «عظيمة» أو «كبيرة بالكاد» ولا مجال لما هو أكثر من ذلك. يتسق ذلك مع الخاصية التقريبية الغالبة على اختيارات في مجموعة كوكبية لغوية استقر عليها الناس بعد تَرَوٍّ وتمحيص. بالإضافة إلى ما سبق ترتكزالقيمة الاتصالية على أساس التصور النظري لنظام لغوي كوني ذي نموذج ترتيبي ينظم العلاقات

بين اللغات على مستويات أربعة مختلفة. وبالمثل على ما ستُظهره لنا الفصول التالية في دراستها للمجموعات الكوكبية اللغوية من نظام تجريبي ذي مصداقية. فإذا أثبت البحث صلاحيته كان بالتبعية صحيحاً.



الفصل الثالث

اللغةو الثقافة والتبادل غير المتكافئ للنصوص

تحدد اللغات نطاقات ومناطق الاتصال. وبعيداً عن تلك الحدود تتجول المنتجات والفعاليات الثقافية بيسر أكبر كلما قل اعتمادها على اللغة، فالفنون البصرية تمر بسلاسة أكثر بكثير من الشِعر على سبيل المثال. ولا يحتاج الأمر في حالة ثقافة لغة محدودة إلا أن تتخطى حواجز اللغة يُعينها في ذلك جهد المتخصصين من مزدوجي اللغة سواء أكانوا من المترجمين أم من بضعة الأجانب المقيمين ممن تعلموا اللغة المحلية.

تعزل اللغة النُخَبَ الثقافية وتحميها داخل نطاقها السيادي وحدودها المعروفة. ومن جهة أولى، فإن ما تنتجه النخبة لا يتكشف بذاته للعالم الخارجي. ومن جهة ثانية، فإن الإنتاج الثقافي للغات الأخرى لا يتمكن من النفاذ والمنافسة بصورة مباشرة؛ إذ يحتاج الأمر إلى منافسة محلية في هذه اللغات الأجنبية، أو ترجمة لها إلى اللغة المحلية.

ويفعل هذا العزل فعله الأشد على اللغات الأقل انتشاراً. ونتيجة لذلك، تجد النخب الثقافية نفسها أمام معضلة اختيار: فإما أن تتبنى لغة ثانية أكثر انتشاراً، وأن تتنافس مع منتجين كثيرين آخرين في سوق أكبر وأوسع انتشاراً يضم العالم المتحضر بأسره «الاستراتيجية

الكوزموبوليتانية» – العالمية – أو أن يثابروا على اللغة الأقل انتشاراً، ويتنافسوا مع نفر قليل آخر من المنتجين لجمهور محدود للغاية، «الاستراتيجية المحلية». هكذا يواجه المؤلفون السوريناميون والفرزيون والانتيليون Surinamese, Frisian, Antillian معضلة الاختيار بين لغاتهم السرانانية Sranan، الفرزيانية أو البابيامنتوية وبين الهولندية. وفي المستوى التالي للنظام اللغوي، يتعين على المؤلفين الهولنديين بدورهم، أن يواجهوا الاختيار بين النشر بالهولندية أو بالإنجليزية.

إن مسألة التمسك باللغة الصغرى عادة ما تناقش بصورة أفضل وتُعرض بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً من نقيضها، ألا وهو خيار اللغة الكبرى. وتنقسم الحجج التي عادة ما تساق في الحالة الأولى (التمسك باللغة الصغرى) إلى ثلاث حجج: أولاها، إن اللغة الصغيرة مهددة، حيث يهجرها أهلها بأعداد متزايدة، وإنها ستواجه في النهاية المصير المحتوم «موت اللغة». ثانياً، إن بالامكان تعميم هذه الحجة اللغوية – عن اندثار اللغات– على جميع الفعاليات والمنتجات الثقافية المحلية، التي هي على وشك الاندثار، ما لم يستمر الناس في الحديث والتفاهم بهذه اللغة المحلية. إن خطر انقراض اللغة يؤصل الإحساس بالهوية الشخصية والتماهي مع المجتمع. وأخيراً، فإن ما يُغري الإمبريالية اللغوية على مواصلة السعي للسيطرة الثقافية العالمية يتمثل في المُرتدين عن مجموعة

اللغات الصغرى ممن يتبنون اللغة الأوسع انتشاراً.

من جهة أخرى فإن حالة اختيار اللغة الكبرى– الأوسع انتشاراً–، تظل في الغالب مفهومة ضمنياً، وما أكثر ما يبدو الاختيار وكأنه تَخَلٍّ ضمنيٌ عن ميراث المرء الثقافي. ومع أنه ليس من الصعب القيام بالتعبئة ليس فقط للدفاع عن المصالح الشخصية بل وعن المعايير العالمية التي تقف وراءها، فاللغة الأكثر انتشاراً لن تحسن فقط الميزات المهنية للمتحدثين الجدد، ولكنها أيضاً ستتيح عالماً أوسع، ذا معرفة أشمل، وأُطر ثقافية أغنى، بل وأساليب حياة واختيارات أخلاقية أكثر تنوعاً. وفي سياق هذا الفصل، فإن معضلة الاختيار بين ما هو محلي Local وما هوعالمي أو كوزموبوليتاني Cosmopolitan ستحل في موضعها من منظور النظام العالمي للغة، ومن منظور الطابع الخاص «فوق الجمعي» للغات ومن منظور القيمة الاتصالية Q-value لمخزونات اللغة. وبمجرد عرض مفهوم «رأس المال الثقافي الجمعي collective cultural capital» ونعني به جملة النصوص المتاحة في لغة بعينها، تصبح قضية الحفاظ على هذه اللغة مشروعة في عرف المقاربة المطروحة هنا: إذ إنه دون استنفار قيم مثل «الهوية» أو «التضامن» تواجه القضية معضلات العمل الجمعي التي تنطوي عليها مجهودات الحفاظ على الميراث الثقافي كجزء لا يتجزأ من أي لغة.

1. 3 النصوص كسلع في التبادلات الدولية

بما أننا قد حددنا سلفاً القيمة الاتصالية مقياساً لأي لغة، وتم

تأسيس الطابع المحدد للغات، وهو الطابع فوق الجمعي. فإن ثمة حالتين جديدتين تطرحان نفسيهما. أولاً: ضمن أي شروط يفضل المؤلفون والمتحدثون التبادل الحر لمنتجات ونصوص تخص لغة بعينها، ومتى سيتخذون موقفاً يقتضي حماية مجتمعهم من التعديات اللغوية التي قد تترتب على التبادل الحر للنصوص مع مجتمع لغوي أكبر منهم؟ ثانياً، ضمن أي شروط سيلجأون إلى المقاييس الجمعية لحماية لغتهم المشتركة؟ أو بمعنى آخر كيف يمكن لنظرية التجارة الحرة ونزعة الحماية والوقاية أن يُطَبقا في التبادل الثقافي المرتبط بالمجموعات اللغوية للغات، وما الذي يسعنا قوله حول الجوانب الجمعية في معضلة الولاء للغةٍ ما أو الارتداد عنها؟ وسوف نناقش المسألة الأولى في هذا القسم من الكتاب، أما القضية الثانية فسوف نتناولها في القسم التالي.

تلعب تكلفة نقل التبادل الدولي للسلع الثقافية الخاصة بلغة محددة – أي نصوصها – دوراً صغيراً، بل وتتناقص لدرجة تقترب من الصفر فيما يتعلق بالنقل الالكتروني. وبهذا المعنى، فإن النصوص اللغوية تُعتبر، وبامتياز، بضاعة دولية. إن أجور الترجمة هي ما يرفع تكلفة نقل وتبادل النصوص الأجنبية. فالمترجمون – سواء عن طريق الترجمة الفورية أو التحريرية– ينتجون نسخة من العمل الأجنبي في صورة نص مكتوب بلغة محلية. ويمكن مضاهاة تكلفة خدماتهم المتخصصة، من جوانب عديدة، بما يتم في عمليات النقل عبر وسائل

المواصلات، حتى فيما يختص بمفهوم المسافة توجد علاقة ما بين النقل عبر وسائل المواصلات والنقل عبر الترجمة: فاللغات «البعيدة» والنائية عادة ما يصعب تعلُّمها، وتتطلب من قبل المترجمين بذل مجهودات كبيرة.

ولكن يوجد عدد كبير من أفراد الجمهور المحلي ممن لا يحتاجون إلى خدمات الترجمة كونهم أنفسهم ممن يتقنون اللغة الأجنبية. وتلك المهارات لم تمطرها السماء، إذا وضعنا في الاعتبار الوقت والجهد المبذولين في تعلم لغة أجنبية ما. ويمكن مضاهاة جهد التعلم هنا– في بعض جوانبه – بشراء منزل ثان في بلد آخر أو فتح فرع مكتب هناك. مما يتيح للمرء أن يعمل في سوقين وطنيين، موفراً نفقات النقل وأعباء الجهد حيث هو في مكان إقامته، بالضبط كما يمكن لمتعددي اللغات أن يوفروا على أنفسهم دفع تكاليف الترجمة، طالما أنهم هم بأنفسهم وفي موطنهم مشاركون في اللغة الأجنبية باستثماراتهم في اكتسابها.

ومثل نفقات النقل وأعباء الضرائب فإن تكاليف الترجمة أو تعلم اللغة الأجنبية بما تمثل حاجزاً لحماية المؤلفين المحليين، أي، المنتجين الوطنيين للنصوص الأجنبية باللغة المحلية. ونتيجة لذلك، فإن مجتمعاً تندر فيه نسبياً المنافسة على لغة أجنبية (خصوصاً لغة ذات قيمة اتصالية عليا)، يوفر لمؤلفيه حاجز حماية طبيعياً.

ويجد الجمهور المرتبط بهؤلاء المؤلفين نفسه محصوراً بين النصوص

المحلية أو المترجمة، مثلما هو حال المستهلكين الذين يتعين عليهم إما شراء سلع منتجة محلياً أو شراء سلع أجنبيةو دفع فارق تكاليف النقل ورسوم الاستيراد. وقد لا يأبه جمهور شوفيني (ذو حمية وطنية) بما هو مترجم مُفضِلاً عليه نصوصاً ذات طابع محلي خالص، مثلما يفضل مذاق الخبز والخمر والبيرة المحليين على البدائل الأجنبية. دعونا نتابع هذا الجدال بالتركيز على صنف واحد من مستعملي اللغة الأعلى تخصصاً وأعني هنا: أصحاب الأقلام أو المؤلفين. إذ إن مهاراتهم اللغوية الرفيعة المستوى هي بمثابة رأس المال، وبالأكثر بالنسبة إلى كتّاب الأدب، الذين يمثل الأسلوب رأس مالهم واستثمارهم الأكبر إن لم يكن الوحيد. ويمكن تشبيههم بمقاولين يسعون إلى زيادة زبائنهم، أو على أقل تقدير يهدفون للحصول على موطأ قدم في السوق، أو على قاعدة قُراء لهم بين الجمهور على اتساعه.

قد يجد المؤلفون الذين يعيشون في ظل لغة محلية محيطية (ذات قيمة اتصالية منخفضة) أن من مصلحتهم الكتابة بهذه اللغة إن كان جمهورهم في معظمه من ذوي اللغة الواحدة. وفي هذه الحالة، فإنهم يتحاشون استثمار أي نفقات في تعلم لغة أخرى إلى الحد الذي يمكنهم من النشر فيها. فهم مطمئنون إلى أن جمهورهم لن يستطيع الذهاب بعيداً، في الوقت الذي يجد فيه منافسوهم الأجانب أنفسهم مكبلين بتكاليف الترجمة، ومحرومون من النفاذ إلى مجتمعات اللغات الصغيرة. والراجح أن المؤلفين الوطنيين يصادفون حماية أكبر في

مجتمعات يمكن لمعظم الناس فيها أن يفهموا ويقرأوا النسخة المعتمدة من اللغة المحلية، أي، حيث ينتشر التعليم الأساسي وحيث يلتحق القليل من المواطنين بالتعليم الثانوي فيجيدون بذلك لغة من اللغات الأكبرو الأوسع انتشاراً وهؤلاء قلة نادرة. ذلك هو حال الصين على الأرجح، وحال القسم المتحدث بالهندية في الهند (مع أن معدلات الأمية أكثر بكثير من 60٪)، وكذلك الحال في مصر وفي إندونيسيا والفلبين. وفي الحقيقة، ازدهرت في هذه البلدان الصحف المحلية أو البرامج المذاعة عبر أجهزة التلفزة أو الأغاني والمواويل ذات الأشعار الشعبية المكتوبة باللغة الوطنية.

ومن جانبهم، فإن مستهلكي ثقافة اللغات التابعة أو الفرعية يتمتعون بما هومعروض من النصوص الجمة والمتنوعة، المتاحة بأقل التكاليف، إذ لا يتطلب فهم نص بلغتهم الوطنية ترجمة أو حذقاً في مهارات لغة أجنبية. لكن من جانب آخر، فإن النصوص المحلية المعروضة محدودة بالضرورة في مجتمعات اللغات الصغيرة. ولا يستثنى من ذلك المجتمعات الكبرى، في معظم الأحيان، إذ ليس بمقدورها إنتاج نصوص متنوعة بسبب افتقار هذه المجتمعات إلى بنية أساسية ممتدة، مع وجود عجز في الاستثمارات ونقص كبير في الجمهور، كما أنها تفتقر إلى إمكانية إنتاج المطبوعات العلميةو الأفلام المثيرة العالية الجودة.

ومن ناحيتهم لا يستطيع المؤلفون المحليون إشباع الطلب المحلي

على مثل هذه النصوص، حيث تحتاج هذه الأنواع النصية لشبكة إنتاج عالية التكاليف ممتدة وموزعة بدقة، كما تتطلب وجود أقسام أكاديمية أوتوافر صناعة الأفلام السينمائية والأعمال الموسيقية. وهكذا يتعين على المستهلكين، إن رغبوا في توسيع رقعة أفضلياتهم لتلك الأنواع، أن يتمتعوا بالقدرة على الدخول إلى بوابة النصوص الأجنبية إما عبر الترجمة، أو بتعلم اللغة المناسبة التي تمكنهم من الاطلاع على النصوص في لغتها الأصلية.

ومن جانبهم يصطدم المؤلفون بسوق مغلقة في وجه نصوصهم، ألا وهو الجمهور المحلي الذي يقرأ اللغة المحلية فقط. وقد لا يكون الطلب كافياً، خاصة في مجتمعات اللغات الصغرى، على المؤلفات المتخصصة كالروايات والشعر والمقالات الأدبية والتاريخية؛ ولذلك لا يستطيع السوق المحلي استيعاب أعمال عدد كبير من المؤلفين. وما لم يتقبل المؤلفون ضرورة تنويع أعمالهم، أو القيام بأعمال إضافية أخرى - كما هو حال غالبية كتاب الأدب في مجتمعات اللغات الصغرى الذين يضطرهم الوضع إلى ذلك - فإنهم سيجبرون على السعي لدخول الأسواق الكبرى ومحاولة النشر عبر لغة أكثر انتشاراً. وحين ذاك يكون المؤلف أمام أحد خيارين (1) إما أن يتعلم لغة أجنبية ذات قيمة اتصالية عالية ومواتية، يؤلف بها نصوصه وهو استثمار جيد لابأس به، ولكنه يُعد مخاطرة غير مأمونة العواقب (2)، أو أن يجد ناشراً أجنبياً يتعاقد معه على ترجمة نصوصه إلى اللغة ذات

القيمة الاتصالية العُليا، وهذا الخيار أيضاً يتطلب استثماراً ضخماً محفوفاً بالمخاطر، ومغامرة تقع على عاتق الناشر. إلا أن الأرباح المتوقعة تتناسب مع مخاطر الاستثمار، إذ إن هناك فرصة لتحقيق نسبة أرباح مرتفعة بسبب امكانية توزيع أعداد كبيرة من النسخ في سوق أكثر اتساعاً.

وتتطلب إجادة لغة أجنبية إلى الحد الذي يتسنى معه لأي امرئ أن يتنافس مع المؤلفين الوطنيين الناطقين باللغة الأم جهداً هائلاً، إلا أن ذلك قد تحقق بالفعل، ليس على يد كونراد ونابوكوف أو يونيسكو أو سيوران أو كونديرا –منذ زمن قريب–، وبالمثل على يد يان دي هارتوغ، وفي حقل العلوم الاجتماعية –الذي تتصف دراساته بالخشونة– على يد نفر قليل من الباحثين بينهم كاتب هذه السطور. أما الخيار الثاني، وهو ترجمة النصوص، فإنه أمر ذو تكلفة مرتفعة. إذ إن معدل التكلفة الحالية لترجمة كتاب يضم ثلاثمائة صفحة يقارب خمسة عشر ألف دولار. وليس متوسط عدد نسخ الطبعة الأولى لإحدى الروايات في سوق اللغة الإنجليزية أكبر كثيراً عن مثيله لإحدى الروايات في السوق الهولندية. فالمتوقع من بيع وتوزيع عدد ألفي نسخة – وبالقطع ليس هذا تقديراً نهائياً – أن تلتهم الترجمة سبعة دولارات ونصف من ثمن البيع الأساسي لكل نسخة البالغ خمسة وعشرين دولارا للنسخة الواحدة. مما يجعل تكلفة الترجمة تُعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذي يتلقاه المؤلف عن كل

نسخة (لنقل إن الترجمة تُكلف 10٪ من جملة الثمن). أما بالنسبة إلى تكاليف ترجمة الأفلام فإنها تقل عن ذلك كثيراً. لكن الدبلجة هي العملية الأكثر كلفة، وقد أصبح مألوفاً أن تحتاجها جماهير المشاهدين في بلدان كبيرة ممن ينفرون من الترجمة المصاحبة للنص، وهي بلدان أصبحت مضرب الأمثال في التقليد الأعمى للأفلام الأجنبية.

الخلاصة إنه بالنسبة إلى المؤلفين الذين يكتبون بلغة وطنية ذات جمهور محدود نسبياً تكون المخاطر أقل واستراتيجية النشر باللغة الأم للجمهور المحلي أقل ربحية، كما أن هناك المخاطر الكبرى والاستراتيجية الأكثر ربحية في السعي وراء النشر بلغة واسعة الانتشار. ومع ذلك فإن الخيارين لا يستبعد بعضهما بعضاً، إذ بوسع المؤلفين أن يصلوا للسوق العالمية عبر الترجمة، في الوقت الذي يواصلون فيه التمسك بالسوق الوطنية في لغتها الأصلية. وتستدعي الاستراتيجية الكونية (الكوزموبوليتانية) بذل الجهد وخوض المجازفة وليس أقل من ذلك في مجال العلاقات مع الناشرين الأجانب والطبقة المثقفة، أي إنها تتطلب رأس مال اجتماعي عابر للقوميات.

ويواجَه، بالمثل، مستعملو النصوص في اللغات الفرعية (المحيطية) ممن يرغبون في تجاوز حدود العرض المحلي، بخيارين: فإما أن يدفعوا مقابل الترجمة، أو أن يتعلموا اللغة ذات القيمة الاتصالية العليا. وينطوي الخيار الأول على استمرار الدفع للنفقات الجارية للترجمة. ويمثل الخيار الثاني استثماراً في تعلم اللغة الأكثر انتشاراً، وهو استثمار

معتبر من حيث الوقت والجهد والمال، بما يستدعي، علاوة على ما سبق، القيام ببعض مجهودات الصيانة المتمثلة في القراءة المنتظمة، والاطلاع على منتجات اللغة الأجنبية.

ومع ذلك وما إن تتم الترجمة فإن التكلفة لا تزيد مع تزايد حجم توزيع النص في السوق. فالتكلفة الهامشية معدومة. وعلى ذلك فإن تكلفة ترجمة النصوص التي تحقق نسبة مبيعات كبيرة جدا، أو التي تظل على قائمة الطلب لوقت طويل، تكاد لا تذكر. فيمكن أن تترجم منتجات الثقافة الجماهيرية والثقافة الكلاسيكية مثل المسلسل التليفزيوني (دالاس)، أو مجلد الأعمال الكاملة لشكسبير بتكلفة زهيدة بالنسبة إلى كل مستهلك.

ولسوف يجد القراء والمستمعون من ذوي الاهتمامات المتخصصة، وليكن في مجال العلوم أو الآداب الرفيعة أو أي مجال ثقافي آخر مرتبط بلغة مُعيّنة، أن الترجمات قد تظهر متأخرة بعض الشيء، أو على صورة مضللة، أو بكيفية هابطة أو مرتفعة الثمن أو أنها تجمع بين كل تلك المثالب. وقد يستنتجون أنه من الأكثر فائدة أن يقوموا بالاستثمار في اللغة ذات القيمة الاتصالية العليا، وبذلك يتحاشون الدفع مقابل الترجمة ويزيدون إمكانيات الدخول إلى منتجات تلك اللغة. ومما يثير الدهشة أن نلاحظ أنه كلما ندرت ترجمة النصوص الأجنبية، زادت الأعباء المالية على عاتق أولئك الذين يرغبون في استثمار أموالهم في تعلم اللغة الأكبر والأكثر انتشاراً. علاوة على

أنه كلما كانت اللغة الفرعية (المحيطية) أكثر ضآلة، زاد احتمال أن تكون الترجمات عن اللغة الكبرى نادرة وغير ملائمة.

أخيرا، فإن تعلم اللغات الأجنبية، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة يتم في المدرسة الثانوية والغالبية الساحقة من الفئة العمرية للدارسين تنتظم بالفعل في دوام اليوم التعليمي الكامل في هذا المستوى من التعليم، ونتيجة لذلك، يضطر الدارس منذ بداية حياته العملية إلى استهلاك السلع الثقافية المرتبطة بلغات محددة. وفي ربوع أخرى من العالم يقل بصورة ملموسة الانتظام في المدارس الثانوية. والأمر متروك لأولياء الأمور القادرين على تحمل تكلفة الدفع بأطفالهم للالتحاق بمدرسة تقوم بتدريس اللغات الأجنبية، أو أن يتخذ الأفراد من البالغين قراراً بتعاطي دروس خاصة في اللغات.

وبغض النظر عن كون اللغة الأجنبية مفروضة في المدارس أم لا، فإن الدافعية للتعلم تزداد كلما تناقص المتاح من المنتجات الثقافية الجذابة المكتوبة باللغة الفرعية (المحيطية). ومن ناحية أخرى تتناقص دافعية الناشرين إلى ترجمة النصوص المكتوبة باللغات المركزية إلى اللغات الفرعية (المحيطية) بمقدار تزايد أعداد القراء والمشاهدين المحتملين-الناطقين باللغات الفرعية - الذين يملكون ناصية اللغات المركزية.

والخلاصة تنطوي على مفارقةو هي أن القيود المفروضة على

ترجمة ونشر منتجات مرتبطة بلغة أجنبية محددة ستزيد من دافعية الجمهور لتعلم تلك اللغة وتظل هذه المسألة قائمة بقوة طالما استمر تعزيز هيبة ومكانة تلك المنتجات الأجنبية.

3,2 نزعة الحماية والتجارة الحرة في التبادل الثقافي.

وعلى أي حال، فإن هناك محذوراً واحداً: فالمؤلفون الذين ينتجون باللغات الصغرى محقون بعض الشيء في القلق من المنافسة الأجنبية، بيد أن قُراءهم يحذون حذوهم إذ يتملكهم الخوف من أن تتم الإطاحة بالمؤلفين المحليين ويُدفَع بهم خارج الميدان بفعل النصوص المترجمة والمستوردة. وقد يبلغ الأمر حد الاعتقاد بأن هذه المسألة ستفضي في النهاية إلى التخلي التام عن اللغة الأم وعن الثقافة المحلية إجمالاً، وفي إطار هذا التحليل ستؤدي إلى خفض كلي لقيمة الاستثمار الأصلي في سيادة اللغة الأم. وبمعنى آخر، فإن الأفضليات قصيرة الأجل للأفراد المستهلكين– للغة– قد تدمر رأس مالهم الثقافي التراكمي الجمعي في الأجل البعيد. وهذا بالطبع جدال مألوف، في المناظرة حول حماية الثقافات الوطنية، وفي النقاش حول حماية الصناعات المحلية «الناشئة» و«الأساسية»، كالصناعات الغذائية أو الصناعات الحربية. وبالإضافة إلى ذلك، لو أخذنا في الحسبان التكلفة الهامشية المتدنية لترجمة النصوص الأجنبية، فإنه يمكن تطبيق الحجج التقليدية المأخوذة من نظرية التبادل التجاري «كالإغراق» في حالة التبادل الثقافي أيضاً. إن التكتلات التي تمثل قطاعات التلفزة

والسينما في مجتمعات اللغة الكبرى قادرة على تحمل أعباء تصدير المسلسلات الكوميدية والأفلام القديمة بأسعار زهيدة فتحُول بذلك بين البلدان الصغيرة المستقبلة على الطرف الآخر وبين تطوير صناعة ترفيهية محلية قادرة على المنافسة – حتى في داخل تلك البلدان – مع الواردات الأجنبية. لقد قام منتجو الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الأميركية – على وجه الخصوص– بعملية إغراق لمنتجاتهم خارج الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن نسبة مرتفعة من المنتجات المصدرة للخارج، في دنيا الفنون والعلوم يجري دعمها في الداخل عن طريق الحكومة أو المؤسسات المانحة التي تقدم الدعم إما للفنانين أو للدارسين الأكاديميين. ووفقاً لقواعد نظرية التجارة الكلاسيكية فإن هذا مبرر كافٍ لفرض رسوم وقاية وحماية على الواردات الرخيصة في البلد المستورد، لكن نادراً ما أثيرت هذه القضية المتعلقة بالفنون الرفيعة والعلوم طالما أن الاحتكام فيها يرجع إلى جمهور ذي تعليم رفيع المستوى ولكنه مغلق على ذاته يعيش في مجتمع– هو نفسه– لا ينتج هذه السلع الثقافية الراقية بأي حال من الأحوال.

ولكن في بعض الأحيان يدافع المنتجون في بلدان اللغات الصغرى –وليس المتناهية الصغر– عن سياسات الحماية ضد الواردات الثقافية من الخارج. وفي الواقع، فإن مُقترح الحماية قد ظهر بين حين وآخر أثناء مفاوضات منظمة الجات السابقة ومنظمة التجارة العالمية

الحالية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فقد التمس المنتجون من المنظمة فرض رسوم أو تخصيص حصص للأفلام المستوردة وهو إجراء تبنَّته الحكومة الفرنسية بالنسبة إلى المواد التليفزيونية وأفلام السينما والبث الإذاعي للموسيقى الشعبية. ومجدداً ترتفع مطالبات من يقيمون الحجج والدفوع على أساس الضرر الناجم عن عملية الإغراق.

ورغم أن معظم هذه الحجج صحيح، إلى حد ما، فيما يتعلق بتقييد الحصص والحظر الشامل، إلا أن ثمة قيوداً تُفرض على حرية المستهلكين في الاختيار، وهذا إجراء مريب خاصة على صعيد الثقافة حيث حرية التعبير والمعلومات أمر رئيسي. وتظل السياسة الأقل تعديّاً– والمتمثلة في فرض الرسوم على الواردات الأجنبية– تثقل كاهل المستهلكين في مجال حساس هو مجال المشاركة الثقافية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه السياسات مبررة بشكل عام باعتبارها حماية للأرصدة الثمينة من منتجات الثقافة الرفيعة. ومن هنا، فإن الحملة الفرنسية من أجل فرض تقييد حصص الواردات الثقافية الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبي (وعلى وجه الخصوص الأفلام السينمائية ومسلسلات التليفزيون) قد ساوت على طاولة التفاوض بين السينما الأوروبية ذات الثقافة الرفيعة، والسينما الأمريكية ذات الثقافة الدنيا. ولكن، وحتى في فرنسا ذاتها، لا يضمن المنشأ المحلي وجود مستويات فنية رفيعة ولا ينطوي المنشأ الأجنبي بالضرورة على

نوعية ثقافية دنيا.

ويجب الأخذ في الاعتبار النتائج المترتبة على تقييد الواردات الثقافية الأجنبية كالتالي: أولاً إن تضييق نطاق الدخول إلى المنتجات الثقافية الخاصه بلغة أجنبية محددة يعمل على زيادة قيم الندرة والمكانة لهذه اللغة وتضخم عقدة الأجنبي وتعاظم الفضول، وهكذا، وعلى عكس المقصود، تزيد من الطلب على الأجنبي. وبالطبع، فإن هذا، ما وقع للثقافة الأمريكية في الحقبة النازية، وللثقافة الغربية في الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما أدى إلى تضخم شعبية أفلام والت ديزني وسينما هوليود في داخل فرنسا.

ثانياً، إن سياسة حماية «الثقافة المحلية» و«القيم الأصلية» تسد الطريقين معاً، فقد يمعن المؤلفون المحليون والعارضون للفنون في الاعتماد على الأفكار المألوفة والتقليد الأعمى وينتهي الأمر إلى اعتبارهم مجرد منتجين «محليين» باعثين على الضجر.

وآخر هذه الاعتبارات، أن المؤلفين والعارضين –للثقافة والفنون– قد يضغطون على الحكومة لضمان الدعم للمنتجات المحلية، لتحسين وضعها التنافسي في مواجهة الواردات الأجنبية. وهذا الإجراء متّبع في صناعة السينما الأوروبية، وأقل إتباعاً في حالة إنتاج الدراما والوثائقيات التليفزيونية، وكذلك يتم دعم الآداب والفنون المحلية. وكما أشرنا من قبل، وطبقاً للنظرية الكلاسيكية للتجارة، فإن دعم الحكومة للمنتجات في بلد المنشأ هو حجة كافية لعمل حواجز

الحماية في البلدان المستوردة. مع أنه، بالنسبة لنطاق الدول ذات اللغات الأكبرو الأوسع انتشاراً، نادراً ما تكون مثل هذه الإجراءات المضادة مناسبة، فالكتب الأوروبية، والأغاني والأفلام المدعومة محلياً لا تمثل أي تهديد جدي للمنتجين المحليين في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

ويختلف الموقف كلياً بالنسبة للمستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقة، خاصة في أفريقيا حيث ظلت اللغة الاستعمارية اللغة المركزية العليا (وإن لم تكن الأكثر سيادة)، وبالفعل فإن هيمنة نصوص لغة المستعمر السابق تعوق ظهور الإنتاج الثقافي والعلمي بلغة محلية. ومن جهة أخري فإنه وفي بلدان كثيرة ظلت لغة المستعمرين السابقين هي الواسطة الوحيدة للاتصالات في كل أرجاء الوطن وهي بذلك تُسهل بشكل ملحوظ التبادل على المستويات المحلية. هذه الفكرة سوف تعاود الظهور من آن لآخر خلال الفصول التالية من هذا الكتاب.

ويرتبط، بصورة وثيقة، بهذه النقطة مفهوم ثان من مفاهيم نظرية التجارة الأجنبية الكلاسيكية. فمن الواضح للجميع أن ثمة منتجات ثقافية تعتبر «سلعاً ذات ميزات» تفضيلية Merit goods أي منتجات تتولد عن استهلاك بعض الأفراد لها نتائج محفزة للآخرين، حتى وإن كانوا من غير مشتريها أو مستعمليها، وهو ما يمكن تسميته «بالآثارالايجابية غير المحتسبة Positive external effects». وكمثال على ذلك، يمكن لجمهور محدود لشعراء محليين أن يُبقى على

شعر اللغة المحلية حياً، ويحفز الشعراء للمضي في الكتابة بهذه اللغة، وصون التراث الشعري وتعزيز الاهتمام به. وهذا الأمر قد يكون سبباً كافياً لدعم الشعراء ودواوين الشعر، حتى بالنسبة إلى أناس ليسوا بأنفسهم قراءً للشعر ولكنهم تواقون للمشاركة في ثقافة تُبقى على الشعر وتصونه.

وطبقاً لما سلف، فإن السلع «ذات الميزات» أو السلع المميزة يمكن تعريفها: بأنها البضائع التي يتفق المرء مع الآخرين على وجوب استعمالها. إن هيبة الفن الرفيع والتراث العريق تشع هالاتها على أناس هم أنفسهم لا يشاركون فيها بأي قدر كان. وهذا ينطبق أيضاً على التبادل الدولي، فاولئك الذين يسافرون من أجل العمل بالخارج لاينقصهم الحس الجمعي بالمكانة الدولية لثقافتهم، حتى وإن لم يكونوا من مستهلكيها. يحدث ذلك، في حين أنه قد ينطوي رأس المال الثقافي الجمعي للأمم الصغيرة على عناصر معروفة وذات قيمة عالية خارج حدودها. إن مكانة هولنده في العالم قد علت بفضل ارتباطها بشخصيات مثل رمبراندت وفان غوخ وآبيل، وبسبب شهرة أوركسترا كونسيرت غيباو (ولا أحد ممن ذكرنا مرتبط باللغة)، أو في بعض الدوائر بفضل سمعة مؤلفين مثل هوتسينجا ومولتاتوليو موليش (في مؤلفاتهم المترجمة).

إن حجة «السلع ذات الميزات» التفضيلية هي بالطبع الدعامة الأساسية لمن يؤيدون سياسة الدعم الثقافي. وثمة حجة أقل ترددا

تذهب إلى أنه يتحتم على المنتجين الثقافيين القيام بمبادرات واستثمارات شخصية، حتى ولو كانت محفوفة بالمخاطر نسبياً، قد لا يحقق فائدة إلا على الأمد الطويل، هذا إن حقق أي فائدة على الإطلاق. وعلى مدار سنوات التكوين يعاني الفنانون والكتاب وحتى الباحثون شظف العيش وقلة الاعتبار وفرصاً تكاد تكون معدومة في أن يصبحوا ذات يوم أشخاصاً ناجحين. وفي ظل شروط المخاطرة تلك، تبدو سياسة دعم المنتجين أمرا مبرراً (مع أن ذلك يتضمن جانباً مكملاً يتمثل في فرض ضرائب على الأرباح المفاجئة التي تتحقق في مرحلة تالية حالما يقع الاعتراف بهم وتدين لهم الشهرة).

في القسم السابق من الكتاب تم استقاء الحجج من نظرية التجارة الدولية ونظرية السلع ذات الأغراض المتعددة ونظرية السلع ذات الميزات التفضيلية ونظرية رأس المال الثقافي الجمعي. وهي جميعها نظريات تدعم الرأي القائل بسياسة التجارة الحرة فيما يخص التبادل الثقافي بلا رسوم أو حصص والمُدافع أيضاً عن سياسة الدعم المحلي لمنتجي الثقافات الرفيعة والإبداعية. إن هذه الضمانات من شأنها أن تدعم على وجه الخصوص أشكال التعبير التي تنطوي على مجازفة حقيقية وهي أشكال متقدمة ومُجربة بصفة مبدئية، ويتم ذلك على قاعدة التقدير الترجيحي كون هذه السلع الثقافية سينتهي بها المطاف مستقبلاً فتصبح سلعاً ذات ميزة تفضيلية. إن التجارة الحرة وسياسة دعم المنتجين تحفزان تراكم رأس المال الثقافي الجمعي المحلي، فالأولى

تيسر مشاركة المؤلفين الأجانب، والثانية تقوم بتحفيز المنتجين المحليين.

لكن ماذا عن «الثقافة الجماهيرية»؟ هل يستحق كُتاب المسلسلات الطويلة، متعددة الحلقات وكُتاب الإثارة وأغاني البوب دعماً لإنتاجهم؟ هذا سؤال تصعب الإجابة عنه لدى علماء الاجتماع أكثر من صعوبة الإجابة عنه بالنسبة إلى سواد الناس، طالما أن أغلب الناس يُعرّف الثقافة الرفيعة بأنها المنتجات والفعاليات التي تتجاوب مع أذواق البشر الأرفع تعليماً وأن الثقافة الهابطة تتجاوب مع أذواق الدهماء والفئات الأدنى تعليماً. ويرفض معظم علماء الاجتماع مناقشة «المزايا الباطنة» للسلع الثقافية رفضاً مطلقاً. لكن حجة دعم منتجي «الثقافة الرفيعة» تقوم على أساس أن المؤلفين والفنانين يستثمرون جهودهم استثماراً طويل الأمد، ذا مخاطر جمة، قد يُدر الربح بعد عشرين أو ثلاثين سنة. إن أي «ثقافة جماهيرية» لا تهدف إلا لإرضاء الجماهير الغفيرة وإشباع رغباتهم في التو هي ثقافة أقل وقاراً وأقل مخاطر. وثانياً، وعلى خلاف الثقافة الرفيعة، لا يظن أحد أن الثقافة الهابطة ستُحدث آثاراً إيجابية غير محتسبة تُضيف رصيداً إلى الصالح الثقافي الجمعي. ونتيجة لذلك؛ فإنها ليست سلعة ذات ميزة تفضيلية ولا تستحق دعم المنتجين لها.

ومما يثير الدهشة أن ذات الحجة تنطبق بالضبط على الطبعات (النُسخ) العليا والدنيا في أي لغة (لغة الصفوة ولغة الرعاع). ولا

يمكن لعلماء الاجتماع وعلماء الاجتماع اللغوي أن يخلعوا أي مميزات فوقية على المدونة اللغوية العليا لأنهم من الاحتياط بحيث لا يأخذون الأمر بلغة الأفضل والأسوأ، فليست الطبعة العليا من اللغة إلا لغة تُخاطب الأفراد الأكثر تعلماً في مجتمع ما ولا شيء فوق ذلك. وما على النظام التعليمي برمته سوى التوجه لتعليم الصغار الطبعة اللغوية العليا أي المعيارية أي لغة الملوك والملكات، أو في النهاية «الطبعة المتحضرة». وغالباً ما يستمر الطلاب في استعمال لغة التخاطب المحلي لأسباب تخصهم وعادة ما يوافقون على أن النسخة أو الطبعة المعتمدة والمقننة High Version هي اللغة المثلى.

وفي الوقت ذاته فإن التنافس في إطار الطبعة العليا –الخاصة بلغة ما– يمثل «رأس المال اللغوي» حسب رأى (بيير بورديبه). أما التنافس في أي من الطبعات الدنيا فلا يوفر مثل هذه الميزة في المجتمع الأوسع، وإن كان يقوم بدوره كعلامة تشير إلى هوية بعينها وتزيد من متانة روابط الفرد مع أقرانه.

إن العلاقات غير المتكافئة القائمة على تباين القوة والمكانة بين مختلف اللغات في مجموعة كوكبية بعينها يماثل في جوهره حالة التنافس الحتمي بين اللغة ذات المركز الأسمى واللغات الأخرى المركزية أو الفرعية (المحيطية)، وتتكرر هذه الحالة بين الطبعات المختلفة في اللغة الواحدة مثلما يقع بين الطبعة المعتمدة واللهجات المنتشرة في المحيط المحلي (المقاطعات، الأرياف أو الغابات النائية). وفي بعض

الأحيان يحتل المؤلفون «الإقليميون» ممن يكتبون بلهجة الإقليم وكذلك المغنون والممثلون الكوميديون الذين يؤدون أدوارهم بهذه اللهجة، مكانة مميزة متحصنين بالغموض النسبي للغتهم بتنوّعاتها المختلفة وكذلك بتدني مكانتها خارج الحدود.

في الجزء التالي من الكتاب سنواصل مناقشة قضية الجوانب الجمعية للغات وللثقافة على وجه العموم. إلا أننا بحاجة أولاً أن نشَخص باختصار وضع الطرفين الثالث والرابع من أطراف التبادلات الثقافية غير المتكافئة، أي المنتجين والمستهلكين لسلع ثقافية تخص لغة محددة في إطار تعاملهم مع منتجات لغة واسعة الانتشار. وسوف يكون التناول مقتضباً لأن موقفهم واضح المعالم تماماً وشديد التميز.

فمن زاوية التعريف يستفيد مستخدمو لغة ذات قيمة اتصالية عليا من الوضعية التي تحتلها لغتهم في المجموعة الكوكبية اللغوية، وامتيازهم هذا مثال لا لبس فيه على ما يسميه الاقتصاديون «الإيجار المكاني» أو حق الانتفاع Location rent أي الأجر الذي يُدفع نظير التمتع بالموقع. ففي كل مرة يتعلم أحد الناس لغتهم الأم كلغة أجنبية فإنهم يستفيدون من تزايد القيمة الاتصالية للغتهم بغير حاجة منهم للقيام بأي مجهود يُذكر - ويمكن التحقق من المكتسبات الهائلة لهذه الميزة حين ننظر إلى واردات السلع الثقافية اللغوية الخاصة المحددة القادمة من الولايات المتحدة وبريطانيا - وليست بلد المنشأ وحدها هي ما تُكسبهم هذه الميزة لمجرد أنها هبة من هبات اللسان الوطني،

إذ إن هذه الميزة يمكن للآخرين اكتسابها: ثمة قلة من الكُتاب وكثرة من المغنين والممثلين ولفيف واسع من العلماء والباحثين أبلوا بلاءً حسناً في إجادة وإتقان اللغة الإنجليزية وحصدوا جوائز مرتبطة بتلك اللغة. ولا تأتي تلك الميزة أيضاً لمجرد موقع تلك اللغة في عقر دار المتحدثين بها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إذ ثمة عدد مثير للدهشة من الكُتاب، في مجتمعات فرعية (محيطية) Peripheral societies تسود فيها الإنجليزية على نحو ما، قد حققوا وضعاً عالمياً بفضل إجادتهم الفائقة للنثر الإنجليزي مثل نيبولو رشديو سوينكا وكوتزي. إن النجاح الذي يصادفه أمثال أولئك الكُتاب مع جمهور يتحدث الإنجليزية كلغة وطنية، غالباً ما يصاحبه اعتراف آخر من قبل جمهور منتشر عالمياً ممن تعلموا الإنجليزية كلغة أجنبية. ثم يجيء الدور على المترجمين الذين ينقلون النصوص إلى اللغات العديدة المرتبطة بالإنجليزية —سواء عن طريق الترجمة الفورية أو التحريرية. وهنا لا يقتصر الأمر فقط على تدخل الأجور المستحقة عن رأس المال اللغوي في المعادلة، بل يمتد ليشمل الأجور المستحقة عن رأس المال الاجتماعي المرتبط بالوضع الاستراتيجي للغة في شبكة التبادل الثقافي الدولي.

ليس لدى المؤلفين في اللغات الكبيرة ما يخشونه من الواردات الأجنبية، إذ إن تكلفة الترجمة تقوم بدور وإن صغر كحاجز للحماية مساو لتكاليف الترجمة على الجهة الأخرى (يشبه هذا تماماً نفقات

النقل). كما أن الجهد المطلوب من الكُتاب الأجانب الراغبين في اكتساب الطلاقة المرجوة لإنتاج نصوص باللغة الإنجليزية يمثل حاجزاً ثانياً منيعاً يقوم بدور وقائي. ومع أن المؤلفين ذوي الأصل الأجنبي يدخلون سوق اللغة الإنجليزية بشكل مباشر أو عبر الترجمة إلا أن ثمة تزايداً أكبر في أعداد المستهلكين الأجانب الذين يملكون ناصية اللغة مما يجعل أي إجراء لحماية المنتجين المحليين غير ضروري على أقل تقدير. وغني عن القول، وفي ظل هذه الشروط، فإن الولايات المتحدة مطالبة بدعم صريح لظاهرة التبادل الثقافي الحر في أرجاء المعمورة، حتى لو اضطرتها الظروف للقيام بذلك على نحو منفرد.

كما يستفيد مؤلفو النصوص الإنجليزية من المكانة العالمية للثقافة الإنجليزية خارج الحدود بما ييسر مجدداً إمكانية تصدير كتاباتهم. هذه المكانة ليست مجرد عامل في الانتشار العالمي للإنجليزية–كلغة كونية– بل وبالقدر نفسه في هيمنة العولمة الأمريكية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً – في ظل ما تبقى من أطلال المجد البريطاني.

إن وضعية مستهلكي الثقافة ممن هضموا اللغة المركزية السامية، واعتبروها بمثابة لغتهم الأم، هي وضعية متميزة كوضعية المنتجين لهذه اللغة إن لم تتخطاها بالفعل. فالمنافسة من الخارج لا تجلب للمستهلكين سوى تنوّع أكبر في المعروضات في وقت يتعين عليهم فيه ألا يخشوا على مصيرٍ لغتهم وثقافتهم الخاصة. وعلى العكس من ذلك، يحدث كل يوم في كل أنحاء العالم أن يعكف عشرات

الملايين من الطلاب على تعلم اللغة الإنجليزية آملين من وراء ذلك تحسين وضعيتهم في المجموعة الكوكبية العالمية إلا أنهم ودون قصد يعززون قيمة وضع كل المتحدثين الآخرين باللغة الإنجليزية. وطيلة الوقت لا يدرك الناطقون بالإنجليزية الأم قيمة النعمة التي هبطت عليهم ويحسدهم عليها الجميع لمجرد أن الإنجليزية هي لغتهم الأم وأن هذه القيمة ليست إلا حصاد جهود تعليمية لا تحصى لطلاب أجانب ليس لهم بهم أدنى صلة أو معرفة.

وتكاد هذه العوائد في معظمها إن لم يكن كلها أن تكون بغير حق ودون مبرر؛ وعلى هذه الشاكلة تأتي معظم المزايا والعيوب التي تحل على الأمم بفعل المصادفة الجغرافية والتاريخية: مثل الموقع والمناخ والكشف عن الثروات الطبيعية وطرق التجارة إلى غير ذلك. في السنوات الأخيرة، انتشرت في كل أرجاء العالم الغربي— حركة تدعو لتصحيح أخطاء الهيمنة اللغوية، وتدافع عن حق جميع الناس في التحدث باللغة التي يختارونها، على أن تُعلن الحرب على «الإمبريالية اللغوية» في الخارج و«التبعية اللغوية» في الداخل، وأخيراً ضرورة المساندة القوية لجميع «الحقوق اللغوية» على صعيد القانون الدولي. ومن دواعي الأسى، أن ما يحسم هذا الأمر ليس حق كل البشر في التحدث باللغة التي تروق لهم، ولكنها حرية كل إنسان آخر في تجاهل ما يقوله هؤلاء في اللغة التي اختاروها. وإذا ما أراد الناس— من جهة ثانية— أن يتواصلوا أبعد من دائرة أقرانهم اللغوية

الضيقة، فعليهم أن يتعلموا اللغة المركزية (السامية) التي تربطهم بدوائر أوسع للاتصال.

3,3 الأُحادية اللغوية، التعددية اللغوية والتغاير اللغوي.

يشارك مستعملو اللغة فيها كسلعة متعددة الأغراض. وحيث إنهم أقاموا مجتمعهم اللغوي عبر حقبة طويلة من الزمن يقدر بالقرون وربما بالآلاف من السنين، فإنهم وبانتظام قد راكموا داخل نطاق هذه اللغة مجموعة من النصوص المسجلة والمحفورة في الذاكرة الجمعية. وكما يستفيد جميع المتحدثين عندما ينضاف إليهم متحدث جديد، فإن كل نص جديد يزيد من رأس المال الثقافي الجمعي.

ومن حيث المبدأ، يستوجب على المجتمع اللغوي أن يدعم المتحدثين الجدد حتى ينضموا إلى صفوفه بما أنهم يزيدون القيمة الاتصالية للغتهم بالنسبة إلى جميع الأفراد. وبالفعل تدعم دول مثل إسرائيل وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي كهولنده وبشكل منظم عمل دورات دراسية لغوية للمهاجرين الجدد. وللأسباب ذاتها، فإن من المنطقي، أن تقوم الحكومتان البريطانية والأمريكية، وحيثما يهم الأمر تقوم الحكومتان الفرنسية والألمانية، برعاية الدورات الدراسية كل فيما يخص لغته. ومن حيث الواقع فإن ثمة الكثير من الطلاب الراغبين في تحمل تكلفة الكتب المدرسية والتعليم مهما بلغت، طالما أنهم يريدون تحسين القيمة الاتصالية لمخزونهم اللغوي بإضافتهم إليه لغة واسعة الانتشار. وتقوم الحكومات في الدول الغنية، من جانبها،

بدعم تعليم اللغة في داخل بلدانها بصورة غير مباشرة بتمويلها للتعليم الثانوي. وذلك، أيضاً، أمر مقبول لكلا الطرفين، للفرد الذي يكتسب مخزوناً ذا قيمة اتصالية عليا، وللجماعة حيث تزيد قيمة اللغة المحلية كلما زادت مركزيتها برصيد من متعددي اللغات في صفوفها، أي الدارسين الذين أجادوا لغة أجنبية. بمعنى آخر، فإن المتحدثين بلغة ما يفيدون من أي مجهود لتعلم لغة يقوم به البعض منهم دون أن يبذلوا هم أنفسهم أي مجهود يذكر، إذ تتوفر لهم فرص إيجاد مترجمين يتوسطون بين اللغة الأجنبية ولغتهم المحلية، وينعكس ذلك على زيادة المركزية كعامل من عوامل القيمة الاتصالية. وينطبق الأمر ذاته على المتحدثين باللغة الأجنبية، إذ من دون أي مجهود من جانبهم، تزيد القيمة الاتصالية لها بزيادة المتحدثين من متعددي اللغات. وحيثما يسود التغاير اللغوي، يصبح تعليم اللغة لعبة مضمونة، رابحة للجميع. وما دام لكل ربح ثمنه فالثمن هنا هو التكلفة والجهد المبذولان في تعلم اللغة ذاتها.

إن التعدد اللغوي، أي تعايش لغات عديدة في مجتمع واحد وفي ميادين اجتماعية متمايزة، لا يعني الحاجة إلى التخلص من أي منها؛ لكنه يدفع الناس في ظروف بعينها إلى التخلي عن اللغة القليلة في قيمتها الاتصالية، وعادة ما تكون اللغة المحلية، وغالباً اللغة الأم. كما تتزايد أعداد المتحدثين، على صعيد إثر آخر، ممن يختارون لغة أكثر مركزية من غيرها. يتم ذلك تدريجياً بادئ الأمر ثم بمعدلات

متزايدة إلى أن يصل لحد التخلي التام عن اللغة الأصلية. ويبدأ المجتمع اللغوي بشكل كُلي في الميل نحو اللغة الجديدة مثل سفينة تسرب الماء إليها فتظل تتمايل أكثر وأكثر إلى أن تنقلب. إذ إن هناك طوال الوقت نزوحاً بطيئاً عن اللغة المحلية تجاه اللغة المستوردة. ذلك ما يُطلق عليه علم الاجتماع اللغوي «موت اللغة» Language death أو «انقراض اللغة». وليس هناك مناص من اعتبار ذلك خسارة مأساوية. كخسارة تراجيدية. إن مجاز الموت أو الاندثار يستدعي في هذا السياق صورة الأنواع المنقرضة Lost species. مع أنه، في حالة الأنواع الحية، يمكن لنا أن نعمل على إنقاذها بحماية البيئة التي لا يسعها مواصلة العيش من دونها. أما فيما يتعلق ببقاء لغة ما، فإن هذا يتطلب حفاظ الجانب الأكبر من الناس على لغتهم، وإن لزم الأمر على أساليب عَيشهم في مواجهة الانتهاكات التي تمارسها عليهم البيئة الاجتماعية واللغوية المتقلبة، وتلك مهمة هائلة بالقطع.

وكلما تزايدت نسبة المتحدثين – في مجتمع اللغة الأصلية– من مزدوجي اللغة، فإن القيمة الاتصالية المضافة الخاصة بالإجادة اللغوية – في كلتا اللغتين الأجنبية والمحلية – تشرع في التناقص، ما دام الكثير والكثير – ممن يتحدثون اللغة المحلية يمكن التواصل معهم من خلال اللغة الأجنبية – إلى أن يأتي يوم لا يبقى فيه أحد يتكلم اللغة المحلية وحدها طالما أن إجادتها لم تعد تضيف شيئاً لقيمتها الاتصالية. وعندئذ يمكن للأطفال أن يتعلموا اللغة الجديدة في سن

جد باكرة، بيسر بالغ، بل ويسعهم أن يمرروها لأطفالهم من بعدهم كلغتهم الأخرى وكبديل عن اللغة الأصلية. وهذا، بكل المعايير، أمر غير طبيعي. وعلى النقيض، فإن المسار «الطبيعي» للأمور يكمن في عملية التجاذب بين القوى الوطنية البناءة التي تدافع عن قوميتها في مواجهة القوى المركزية الاستعمارية. فثمة مركز قوي يمدد أطراف سطوته السياسيةو الاقتصادية والثقافية عبر حدوده البرية المجاورة أو فيما وراء البحار، فتنتشر لغته عبر المناطق الجديدة. وهذا ما جرى في المقاطعات الفرنسية المجاورة لبلاد البريتونيين والفلمنكيين والأوسيتانيين، كما جرى نفس الشيء في المناطق السلتية الواقعة على حافة حدود الجزر البريطانية مع ويلز واسكتلنده وأيرلنده كما وقع مثل ذلك في أمريكا اللاتينية كلها على يد الأسبان، بينما تعاني القلة القليلة الباقية من اللغات الشفاهية غير المكتوبة أو ما يسمى بلغات الذاكرة Memory languages في كل من الهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا والكونغو- زائير، من التأثير الثلاثي الأبعاد لكل من اللغات المركزية السامية أي لغات المستعمر السابق، واللغات المركزية المحلية، واللغات المحلية الهجينة بما في ذلك الرطانات الشعبية السائرة.

من المنظور الفردي يصبح إيثار الناس اللغة ذات القيمة الاتصالية العليا أمراً بالغ المنطقية. ولا يحول دون الانتقال إلى اللغة السائدة إلا أعباء التعلم المادية والتبعات العاطفية للتخلي عن اللغة الأم. ثم

تبدأ مرحلة أخرى في الظهور، يمكننا أن نطلق عليها التغاير اللغوي heteroglossia – وهي مرحلة تأتي بعد اكتمال الثنائية اللغوية diglossia – بمجرد أن يصبح الجانب الأعظم من مجتمع اللغة الأصلية من مزدوجي اللغة. عندئذ لا يصبح بمقدور اللغة الأصلية إضافة الكثير إلى القيمة الاتصالية للمخزون اللغوي الفردي (لأن الحفاظ على اللغة الأصلية سيصبح أكثر تكلفةو اقل نفعاً)، وهكذا تزداد وتيرة التخلي عنها مع غلبة اللغة الأجنبية السائدة، علما بأنه في هذه الحالة قد نواجَه باعتبارات جدية أخرى مثل: تعذر الوصول إلى رأس المال الثقافي الجمعي بمجرد استسلام اللغة المحلية. وعندها نكون أمام خيارين، إما أن تُترجم النصوص المحلية إلى اللغة المهيمنة، أو أن يضيع المخزون الثقافي المحلي. وقتئذ يغدو رأس المال الثقافي الفردي المستند إلى رأس المال الجمعي بلا جدوى وبالتالي يصبح مستوجباً للشطب. (بالطبع، ومع مرورالوقت ومُضّي الزمن، فإن المتحدثين الجدد باللغة المهيمنة يسارعون في السطو على المخزون الثقافي الجمعي لمجتمع تلك اللغة وقد يرتضون ذلك تعويضاً مناسباً من خسارتهم للغتهم الأصلية). ولما كان الأمر لا يتطلب عادة تحميل الأفراد عبء ترجمة النصوص المحلية إلى اللغة المهيمنة فإن مجهوداً جمعياً ينتظر أعضاء المجتمع اللغوي ذي اللغة المتلاشية. إلا أن من يتحدثونها ويدافعون عنها من بين أبناء هذا المجتمع اللغوي الممزق سيفضلون في الغالب الأعم إنقاذها ليس بطريق ترجمة تراثها،

ولكن في المقام الأول بالحيلولة بين أعضائها وبين التخلي عنهاو ذلك بإصرارهم على وجوب ممارسة جهد جمعي للحفاظ على تلك اللغة، حتى وإن أصبحت لغة ثانية. كما أن عليهم حمل الكبار على الاستمرار في استعمالها، والعمل على أن يحتذي الأطفال بآبائهم في تعلمها. وغني عن البيان، أن مجتمعاً ذا إدارة متآزرة ممثلة في سلطة سياسية وطنية، يكون في وضعية أفضل ولا ريب في فرض سياساته عن مجتمع لا يعتمد إلا على المشاركة التطوعية.

يسهم المؤلفون أكثر من بقية الناس، كمنتجين للنصوص، إسهاماً كبيراً في اللغة الأصلية وفي الحفاظ على المخزون الثقافي، بفضل استثمارهم ذي التكلفة العالية في المهارات اللغوية وفي التعرف إلى النصوص المتراكمة. يضاف إلى ذلك، كون تحولهم إلى اللغة المهيمنة كوسيلة تعبير بالمعنى الأتم؛ لذلك يستدعي جهداً أكبر بكثير مما يحتاجه أولئك الذين يقتصر دورهم على الحديث بتلك اللغة أو سماعها أو على مجرد قراءتها. وأخيراً، فإنه عندما يبادر جمهور كبير بما فيه الكفاية بالحفاظ على اللغة، فإن ذلك يوفر للمؤلفين المحليين سوقاً محمية لنصوصهم، ويقدم لهم منفعة مضافة في الحفاظ على اللغة الأصلية.

وهكذا، وما لم يحسم هؤلاء الكتاب أمرهم بالتحول إلى العالمية، مضاربين على القيمة الاتصالية العليا للمجتمع اللغوي، فإنهم سيجدون أنفسهم مجبرين على الدفاع عن اللغة المحلية. وبالمثل،

فإن للمترجمين -سواء من يقومون بالترجمة الفورية أو التحريرية- مصلحة أكيدة في إبطاء انتشار اللغة المهيمنة وفي الحيلولة دون التخلي عن اللغة الأصلية، حفاظاً منهم على الزبائن المستهلكين لخدماتهم.

وليس من قبيل المفاجأة بحال أن نجد المنتجين المتخصصين ومترجمي النصوص في الصف الأول من المدافعين عن اللغة المحلية، شأنهم في ذلك شأن السياسيين الذين يرغبون في الحفاظ على قاعدة التأييد المحلي وشأن قادة المجتمع أو رجال الدين، أولئك الذين يسوؤهم رؤية مواطنيهم يتفككون بتبخر اللغة الموحدة لهم.

وتحل «نقطة الافتراق» في الانتقال من الثنائية اللغوية إلى التغاير اللغوي وعندئذ يجد من يتحدثون اللغتين المحلية والأجنبية أن تكلفة الحفاظ على اللغة المحلية بدأت تفوق قيمتها الاتصالية المضافة المتآكلة. ولا يحدث ذلك إلا حينما تتحول الغالبية العظمى من المجتمع إلى أفراد مزدوجي اللغة. فما إن يبدأ التخلي عن اللغة، حتى يتوقف الآباء عن تعليم أبنائهم اللغة الأصلية ويتوقفون هم أنفسهم عن نطقها بالشكل السليم. وإن افترضنا جدلاً استمرار هذه اللغة في البقاء، فلن تتوفر لها الحماية اللازمة من قبل أفراد المجتمع اللغوي. ويتعين ممارسة الضغط على الشباب اليافعين حتى يبذلوا كل ما في وسعهم لتعلم - ما كان يُعرف في وقت من الأوقات - لغة الآباء والأجداد.

وعامة، فإن العوائد التي يمكن للمتحدثين تحصيلها من وراء

إضافة مستخدمين جددا للغتهم تجد نظيراً لها في ظروف عكسية في الخسائر المطّردة التي يتحملها من تبقى من المتحدثين بها وقتما يبدأ الآخرون في التخلي عنها. ولما كانت اللغة سلعة متعددة الأغراض ومنتج «فوق جمعي»، فإن المخزون الثقافي يشكل سلعة جمعية للمجتمع اللغوي، ولذلك فإن الحفاظ على اللغة يثير مجدداً مشكلات العمل الجماعي ويضع الأفراد المستخدمين للغة أمام خيارات أحلاها مُرّ، إذ قد يكون لفكرة الحفاظ على اللغة الأهلية (المحلية) معنى حقيقياً بالنسبة لكل فرد على حدة إن وضع في اعتباره أن كثيرين آخرين سيحذون حذوه. وطالما أنه لم يتمكن من الوثوق بأن الآخرين سيفعلون ذلك؛ فإنه ومع كل جهد فردي مبذول، يلوح الحفاظ على اللغة الأصلية جهداً لا طائل من ورائه. وغالباً—وفي مثل هكذا أوضاع— ما يجهر الناس بولائهم للتراث الجمعي، بينما يهملون – في حياتهم الخاصة – لغتهم الموروثة وتراثهم الثقافي، ملتفتين إلى تهيئة أفضل الإمكانات المستقبلية المهنية لأبنائهم، عبر التثبت من أن هؤلاء الأبناء يملكون ناصية اللغة المهيمنة.

وإجمالاً، فعندما يُتاح للمجتمع اللغوي إنشاء دولته، يمكن لحكومة هذه الدولة تحاشي النزوح الجماعي عن اللغة الوطنية، حتى في الحالات التي تسود فيها درجة عالية من ازدواجية اللغة. ويتأتي ذلك عندما لا تسمح الحكومة بأن تقتحم اللغة الأجنبية مجالات السياسة المحلية، والثقافية الوطنية، والتعليم والقانون وما سواها

باعتبارها احتياطياً استراتيجياً للغتها المحلية وكذلك عندما تحول بين اللغةالأجنبية وبين انتزاع كل الوظائف الهامة. باختصار، إن الدولة هي القادرة على حفظ لغتها الرسمية في حالة من القوةو العنفوان. وترتيباً على ما سبق، فإن بعض البلدان الأوروبية مثل هولنده واللوكسمبورج والدانمارك توشك أن تبلغ حالة التعددية اللغوية العالمية Universal multilingualism والازدواجية اللغوية المخادعة pervasive diglossia، فنسبة 80٪ من السكان يتنافسون على نحو ما في تعلم الإنجليزية. لكن في الوقت الراهن لا توجد دلائل على التخلي عن اللغات الوطنية أو على إهمالها. فاللغة المحلية تواصل مهمتها في سلسلة من الميادين الاجتماعية المتمايزة بينما تسود اللغة الإنجليزية على الصُعُد الأخرى. ولئن بدا أن التحول بين الاثنتين منتظم، فإنه نادراً ما تتعدى إحداهما على الأخرى. وقد لا يكون هناك مبرر للهلع، ولكن ثمة دواع قوية للحيطة والحذر، إذ تستطيع اللغة الإنجليزية اختراق ميادين جديدة بينما يتواصل فقدان اللغات الوطنية وظائفها الهامة. ومن الراجح أن اللغات الأوروبية– لفرط حيويتها – سوف تتمكن من الحفاظ على مجالاتها النوعية ولو تحت الضغط الذي تمارسه عليها اللغة الإنجليزية.

4–3 نقاش ختامي Discussion

بالرغم من أن علماء اللغة–وخاصة علماء الاجتماع اللغوي– قد أنجزوا كمّاً من الدراسات الحُبلى بالمعلومات عن وظائف اللغة ودورها

الاجتماعي المحدد بالإضافة إلى أنّ علم اجتماع اللغة -على المستوى الكوني - قد وضع مفهوم السياسة اللغوية في بؤرة تخصصه، إلا أن التنافس والتواؤم بين المجموعات اللغوية - لم يحظ - حتى الآن - إلا بنزرٍ يسير من الاهتمام النظري والأكاديمي. فمن ناحيتهم، قلما درس الاقتصاديون اللغة في ذاتها. وكان أن ترتب على ذلك، إهمال صارخ لبعض أبرز خصائص اللغة. ومن ناحية ثانية، فإن علماء الاجتماع اللغوي قد درسوا تكاليف وعوائد التعددية اللغوية، والترجمة والترجمة الفورية، إلا أنهم لم يتعدوا في دراستهم حدود حساب التكلفة مغفلين ما يمكن أن تسهم به مفاهيم النظرية الاقتصادية.

في الفصول الأولى من هذا الكتاب، قمنا بدراسة اللغات، أو بالأحرى تناولنا بالدراسة المجموعات اللغوية، وذلك من منظور العلوم الاجتماعية العامة، وفي داخل هذا السياق قمنا بتطبيق أفكار مستمدة من العلوم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من علم الاجتماع العام. وبهذا المعنى، دُرِسَت اللغة من منظوريْ علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع السياسي اللذان هما وجهان لمقاربة واحدة.

ولقد انطلقت المناقشة من وضعية شاملة، أي من مفهوم النظام العالمي للغة الذي برز في مجرى تطور الأنواع البشرية. ثم ركزنا في المرحلة التالية على مستوى وسيط، ألا وهو الطابع الخاص فوق الجمعي للغة والذي يعزز آليات التفاعل بين مجموعات لغوية بعينها، ما دام الأفراد يتبنون لغة ما - وبعد فترة- يتخلون عن لغة أخرى. ويتم ذلك

في الغالب وفقاً لنموذج مكتف بذاته ومتسارع في ذاته. وفي المرحلة الثالثة، تحول التحليل إلى منظور فردي، حيث القيمة الاتصالية تؤشر إلى إمكانات الاتصال التي تعرضها لغة ما على مستخدميها. وتحدد هذه القيمة الاتصالية تفضيلات الأفراد لبعض اللغات، وهذه القيمة ذاتها تتحدد بوضعية هذه اللغات - في ارتباطاتها خلال المجموعة اللغوية الكوكبية كلها. وهكذا، استطرد التحليل على المستويات الثلاثة كلها، مستوى المجموعة الكوكبية العالمية ومستوى المجموعات اللغوية ثم على مستوى الأفراد (المستوى الفردي للمتحدثين) مركزاً على جدليات التفاعل بين هذه المستويات.

وكان موضوع الفصل الحالي هو التبادل غير المتكافئ للنصوص بين مجموعات لغوية مختلفة في المجموعة الكوكبية العالمية. ويمكننا الآن تطبيق المفاهيم النظرية - التي عرضناها آنفاً - على الاختيارات الاستراتيجية لمنتجي ومستهلكي النصوص التي تدور عبر هذا النظام، ومجدداً فإن أفكار التجارة الحرة والحماية الواردة في هذا السياق تم استقاؤها من العلوم الاقتصادية، كما تم الاستعانة بها في إطار بيان طبيعة المعضلات التي تواجه المؤلفين والقراء، في كلتا المجموعتين اللغويتين الصغيرة منها والكبيرة.

ويبدو جلياً أن تبادل السلع والفعاليات الثقافية المرتبطة بلغة ما، يتحدد أكثر من خلال الحواجز اللغويةو لا تسري هذه القاعدة على المنتجات والفعاليات غير اللفظية، مثل الموسيقى والرقص والرسم،

وتلك الفنون التي تعبر الحدود بُحرية أكبر.

إن السلع الثقافية المرتبطة بلغات معينة تنفذ عبر النظام كنصوص، تتجاوز حواجز اللغة مباشرة إلى المستخدمين متعددي اللغات، أو بصورة غير مباشرة عبر وساطة المترجمين. وقد يُؤثِر منتجو النصوص الاكتفاء بالدخول إلى السوق المحلي –الاستراتيجية المحلية– أو أن يجربوا حظهم في لغة أكثر انتشاراً ومركزية، ذات قيمة اتصالية عليا طمعاً في سوق أكبر – (الاستراتيجية الكونية). وقد يسعى المؤلفون باللغة المحلية للحصول على دعم لإنتاجهم. وقد يطالبون بالقيام بإجراءات وقائية وحمائية في مواجهة الواردات الأجنبية، مثلما يفعل بالضبط أصحاب «الصناعات الناشئة» والقائمون على إنتاج «السلع ذات الميزة التفضيلية».

وتأتي في الصميم من هذا التحليل، فكرة الآثار التي تُخلفها اختيارات الأفراد للغةٍ ما على مستخدمي لغة أخرى، أي مفهوم «الفوق جمعية» Hypercollectivity. مبدئياً، فإن تمدد مجتمع لغوي ما يبدو كما لو كان في صالح جميع الأفراد، ولكن قد تبلغ الأمور حد الانتشار الواسع للتعددية اللغوية داخل المجتمع اللغوي الأصغر والأكثر محيطية فيحيق خطر النزوح الجماعي باللغة المحلية. وعند هذا الحد بالذات تبدو حماية الدولة للغتها الوطنية عاملاً مساعداً في الحفاظ على قوة تلك اللغة. وتُمسي اللغات التي يُقدر لها العمل دون هذا الغطاء الواقي عُرضة لخطر النزوح الجماعي عنها.

تُخَلف الاتصالات في أي لغة من اللغات «رواسب» نصوصية أي

شفاهيات يتم تسجيلها أو استعادتها بالتذكر. هذه النصوص تتراكم كرأس مال ثقافي جمعي، مُتاح لأعضاء هذه المجموعة اللغوية المعينة. ومن ناحية أخرى، إن حدث وتخلى المتحدثون بلغة ما عنها، فإن نصوصها تصبح غير متاحة (بالرغم من أن هذه النصوص يمكن استعادتها عن طريق الترجمة) وهذا يفسر لنا المصلحة الجماعية لمستخدمي لغة ما في الإبقاء عليها. إن الطبيعة الجماعية لهذا الرأسمال اللغوي تضعنا مجدداً أمام المعضلات المألوفة للعمل الجماعي إما بالحفاظ على اللغة المعنية أو بإهمالها. ويفتح هذا المفهوم – رأس المال الثقافي الجمعي – الباب على مصراعيه أمام نهج جديد كلياً في تحليل «الهوية العرقية» أو في تحليل «التراث الثقافي» Cultural heritage. هذه الأطروحات التي عادةً ما تناقش بلغة استطرادية تاريخية ونفسية ومعيارية، أضحت اليوم قابلة للتناول بلغة نظرية أكثر عمومية ومرتبطة فورياً بالمفاهيم الجوهرية للعلوم الاجتماعية. إن هذا التحليل لا يمكنه أن يحل محل المنهج السائد، لكنه يسمح لنا أن نضعه في السياق النظري الأوسع الذي يؤطر الدراسة الراهنة، من منظور علم «المجتمعات الإنسانية». وفي إطار هذا العلم– الذي يتناول المجتمعات الإنسانية – فإن نظرة شاملة بعيدة المدى للأنواع الإنسانية في تطورها توفر الخلفية المفاهيمية لتحليل الجماعات اللغوية المتنافسة (وبالمثل المتعاونة)، المؤلفة من أفراد – هم في المدى القصير – متأهبون لحماية مواردهم والتخطيط لاستغلالها وتحقيق بعض الفرص من ورائها.

الفصل الرابع

الهند: التنافس بين الهندية والإنجليزية

يُصادف التنوع البشري الكبير - الذي شكل نعمة الهند ونقمتها في آن معاً - انعكاساً من خلال التعددية اللغوية في البلاد. وكما يحدث أحياناً أن تنقلب الاختلافات الاجتماعية إلى شروخ سياسية، فإننا نلاحظ كيف بات اختلاف اللغات في الهند المعاصرة قضية مُلحة تثير الكثير من الجدال العام.

ومع ذلك ينبغي في الوقت الراهن أن يكون اختيار لغة ما أمراً يتجاوز حدود المفاضلة الشخصية، والملائمة العملية، بل وحتى الموقف الاجتماعي مما يتناسب مع الأفكار المعاصرة. ففي ظل النظام القديم، بأنحاء كثيرة من أوروبا، كان الملوك والنبلاء يتحدثون الفرنسية والإيطالية والألمانية مكتفين بهذه اللغات اكتفاءً تاماً، غير عابئين باللغة السائدة بين سواد الناس آنذاك -اللاتينية- ولم يحدث قط أن أثيرت هكذا قضية في أية مطالبات أو احتجاجات. وتواصل التحدث باللاتينية من جانب العلماء ورجال الدين والتخاطب بها مع نظرائهم في سائر أرجاء القارة الأوروبية. وبالمثل، كانت اللغة الفارسية سائدة في بلاط الإمبراطوريات المتلاحقة الغازية للهند، في حين استخدم المتعلمون والمتدينون اللغة السنسكريتية، وتحدث عوام الناس بلهجات محلية مختلفة، تندرج تحت اللغات الدارجة، أي

«البراكريتس» دون أن ينجم عن ذلك أي خلاف كبير.

في العالم المعاصر، تقف قضايا اللغة وراء نزاعات سياسية دائمة وعنيفة في الغالب. وفي الهند، أيضاً، تطرح المسألة اللغوية نفسها في حالة خاصة من التفاعل. وليس تنوع اللغات في ذاته هو ما يدفع للشقاق، ولا كذلك انتشار لغة بعينها على حساب الأخريات مما يثير دائماً العداوة والشحناء. إنما يقع النزاع عندما تختار السلطات لغة واحدة من بين أخريات كُثر كأداة للإدارة، وللتعليم في المدارس، أو لمجرد الترفيه الإعلامي، بينما يتم إقصاء كل اللغات الأخرى بعيداً عن الاستخدام المؤسسي والرسمي. لكن الحكّام لا يملكون تفادي مثل تلك الاختيارات وإن أرادوا. لقد اضطر حكام الهند، على مدار أكثر من قرنين من الزمان، أن يواجهوا الخيار بين الهندية والإنجليزية كلغة رسمية للحكم في ظل وجود العديد من اللغات المنتشرة في أقاليم الدولة. وإلى يومنا هذا تقض هذه المعضلة مضاجع الهنود. والسؤال الذي يتعين الإجابة عليه هو لماذا لم تستطع أمة المليار نسمة ووطن العديد من التقاليد العريقة في الثقافة العالمية — أن تطرح عن نفسها لغة الغزاة السابقين علماً بأن الغالبية الكاسحة من الهنود تميل إلى وجود لغة أصلية واحدة للأمة بأسرها.

1 . 4 تشخيص المجموعة اللغوية (الكوكبية) الهندية

تضم المجموعة اللغوية الهندية، إضافة إلى الهند ذاتها، باكستان، بنغلاديش، نيبال، بهوتان، سريلانكا وبلداناً اخرى. ودون استثناء،

وعبر شبه القارة الهندية يشكل أكثر من بليون نسمة مجموعة لغوية (كوكبية) تدور حول لغتين عالميتين كبيرتين: الإنجليزية والهندية بتنوّعاتها وفروعها العديدة.

وبرغم ذلك، سيخصص هذا الفصل لتناول الاتحاد الهندي بالتحليل والدراسة لأسباب ثلاثة: إن الحكومات عادة ما تضع السياسة اللغوية دون اعتبار كبير للبلدان المجاورة، ومن الأكيد أن حكومة الهند قد عملت على طريقتها الخاصة في إدارة المسألة اللغوية. علاوة على ذلك تزودنا الإحصاءات السكانية الهندية ببيانات تفوق كثيراً ما نجده لدى أي من البلدان المجاورة للهند. وأخيراً فإن ثمة أدبيات وفيرة حول المسألة اللغوية في الهند.

يتبين لنا من البيانات الإحصائية الحديثة للغاية، أن بالهند قرابة ثمانمائة لغة يتحدثها الناس وتورد هذه البيانات أكثر من 1600 اسم لتلك اللغات. على أية حال، فإن ثماني عشرة منها مثبتة في الجدول الثامن الملحق بالدستور. وباستثناءات لا تذكر، فإن كل لغة منها هي اللغة الرسمية لواحدة أو أكثر من الولايات المكونة للاتحاد الهندي. وطبقا لإحصاء 1991، فإن أكثر من 96٪ من الهنود يتكلمون واحدة من هذه اللغات المذكورة بالجدول – كلغتهم الأم. ويتكلم ثلاثة أرباع السكان بست لغات هي البنغالية، الهندية، الماراثية، التاميلية، الأورديةو لغة التيلوغو كلغات أم. وتظل الهندية هي الأكبر بما لا يقاس، إذ يتحدث بها (337) مليوناً من الناس، أو ما يعادل 40٪

من جملة السكان، يتحدثون بها في أكثر من تفريع لغوي. وتأتي البنغالية في المرتبة الثانية، بما يزيد على 8٪ وتحل التيلوغو وهي لغة درافيدية في المرتبة الثالثة بما يقترب من 8٪. ومن منظور لغوي فإن التقسيمة الرئيسية في الهند هي بين العائلة اللغوية الإندو—أوروبيةو الإندو— آرية في الشمال واللغات الدرافيدية في الجزء الجنوبي من شبه القارة. وبسسبب هذا التمايز تنقسم البلاد إلى مجموعتين لغويتين غير متفاهمتين. وتحل الهندية كلغة أولى في ست من ولايات الهند، وهي تمثل المجموعة اللغوية الثالثة الأكثر كِبَراً بين مجموعات اللغات العالمية، وتأتي بعد لغة الماندرين الصينية واللغة الإنجليزية. وتأتي ست لغات هندية أخرى ضمن اللغات العشرين الكبرى على الأرض وهي: البنغالية (وهي ثامن أكبر لغة إذا أضفنا إلى المتحدثين بها في الهند المتحدثين البنغاليين في بنجلاديش وهم يمثلون الأغلبية الساحقة)، ثم تأتي التيلوغو، والتاميلية، والبنجابية، والماراثية والأوردية. .إلخ.

ولو كان الأمر مرده للأرقام وحدها لعدت هذه اللغات وسائل اتصال مطروقة في كل مجالات المجتمع المعاصر. علاوة على ما سبق، فإن كل لغة من هذه اللغات تخدم حالياً كوسيلة تربية وتعليم في نظام واسع ومتمدد للتعليم الأساسي والتعليم المستمر، بينما يتم تطويرها عمداً في اتجاه قاعدة معيارية واحدة. ولما كانت كل واحدة من تلك اللغات تلقى الدعم من جهاز الحكم في الولاية المعنية، فإنها تكتسب حيوية تراسلية— لكونها لغة ذات قيمة على الصعيد المحلي—، وهو

الأمر الذي يختلف كثيرا عما وقع في أوروبا حيث حلت لغات الدول المركزية المعنية– ببطءو بشكل تدريجي – محل اللغات الإقليمية بدءاً من القرن السابع عشر فصاعداً.

ومن جهة أخرى، فإن سيادة الهندية والإنجليزية على بعض الصعد – في جميع أرجاء شبه القارة– قد استلب كثيراً من وظائف تلك اللغات الإقليمية في مجالات الاتصال الحديثة، فمن النادر أن تلعب تلك اللغات أي دور في التعليم العالي أو في مجال العلوم، على حين أتيح للهندية – على الأقل – أن تجرب ذاتها في هذه الميادين. كما تحتكر الهندية الأغاني الشعبية والدراما التليفزيونية والأفلام السينمائية، ويتم إنفاذ كل سياسات الهند، وإدارتها، وقوانينها، ومعاملاتها التجارية، وصناعتها، ووسائل نقلها واتصالاتها بإحدى اللغتين الهندية أو الإنجليزية.

وثمة حقيقة أخرى، قليلاً ما يتم التطرق إليها عند تقدير قوة اللغات العديدة المنتشرة في شبه القارة الهندية، ألا وهي معدل الأمية، التي تتراجع بانتظام وإن ظلت تتراوح حول 50٪، وفقاً لحالة كل ولاية وهي أعلى في الشمال عنها في الجنوب. وهذا الأمر ينطوي على أن استخدام اللغة بالنسبة لمعظم الهنود لا يزال وإلى حد بعيد «مرتبط بالتراب الوطني». وبالرغم من أن دخول وتغلغل الاتصالات الإلكترونية الشفاهية عبر الإذاعة والتليفزيون (وإن يكن في اتجاه واحد) يُعوض من بعض الجوانب عدم قدرة الغالبية على النفاذ إلى

الإعلام المطبوع، إلا أن الأمية تحد من قدرات الكتلة السكانية الريفية وتبقيها داخل حدود لغوية محدودة السياق، في حين يمكن للنخبة المتعلمة الانطلاق خارج حدود محيطها المباشر. وبالنسبة إلى هؤلاء الأميين فإنهم يفتقرون إلى تعلم الإنجليزية والهندية باعتبارهما لغتين مركزيتين: فهاتان اللغتان غير متاحتين لكل أولئك المستبعدين قسراً عن التعليم الأساسي كمعبر ضروري للتعليم واكتساب الهندية أو الإنجليزية في طبعتهما «العليا» أي الطبعة المكتوبة. لولا أننا نلاحظ أن الريفيين العاديين عادة ما يتنافسون لا في لهجتهم الريفية فحسب ولكن أيضاً في لهجة السوق الإقليمية، ويتنافسون غالباً في إتقان اللغة الرسمية للولاية. ومع ذلك فإن «اللاعبين في لعبة اللغة»– ولأهداف كثيرة– لا يأخذون في الحسبان هذه الكتل الهائلة من الأميين، ولا يعتبرونهم متعلمين محتملين– يسعون لتعلم اللغة– يمكن تحويلهم إلى أي من الخيارين الاستراتيجيين – (استراتيجية تعلم لغة مركزية محلية أو استراتيجية لغوية عابرة للقوميات).

لكل هذه الأسباب فإن «اللغات الهندية المجدولة» والمعترف بها كلغات في الولايات تكاد تكون أكثر حيوية من اللغات الإقليمية المعروفة في أوروبا، لكنها ليست بالفعل بحيوية اللغات الوطنية لدول أوروبا المعاصرة. فهذه اللغات أكثر سيولة، وأكثر تنوعاً على مر الزمن وأكثر اختلافاً تبعاً للوضع الاجتماعي للمتحدثين بها –(وفقاً لفوارق مذهبية ملموسة، وفي ضوء تباينات مهنية وطبقية)– كما

أنها أكثر عرضة للاختراق من قبل «اللغات الأعلى» (مثل الهندية والإنجليزية)، فينتهي بها الأمر إلى الانزواء التدريجي من منطقة إلى أخرى، ومن طبعة إلى أخرى، إلى الحد الذي يمكننا فيه القول، على سبيل المثال، إن اللهجة الهندية في القطاع الشمالي الغربي من المنطقة الهندية قد لا تكون مفهومة على الإطلاق إلى متحدث في القسم الجنوبي الشرقي، مع أن اللهجتين تترابطان عبر سلسلة من اللهجات المجاورة المفهومة فيما بينها.

في واقع الأمر، إن هناك هيمنة واضحة للتعددية اللغوية، ولكنها تكون بنسبة أعلى بين الطبقات المتعلمة. وهذا يعني في المقام الأول أن الأغلبية الساحقة من الهنود يتحدثون لغة واحدة فحسب (على الرغم من كونها في الغالب الأعم لغة ذات لهجات وتنوّع صوتيّ متعدد) لكن في ذات الوقت فإن أغلبية ضخمة لا تقرأ على الإطلاق أي لغة. وعلى الرغم من أن الهند مجتمع متعدد اللغات بحق، فإن الهنودَ شعبٌ ذو لغة واحدة في الحقيقة، ويرجع ذلك لسبب بسيط هو أن الطبقات المتعلمة في الهند لا تشكل إلا أقلية ضئيلة.

2. 4 تكوين الدولة وبناء الأمة والاتحاد اللغوي.

إن الحركة الوطنية التي تبلورت إبان مقاومة الحركة الاستعمارية الأوروبية تبنت وعدلت أفكاراً غربية كثيرة عن الأمة والدولة واللغة. ولقد اتخذت حركات التحرر الوطني المتعاقبة – في أمريكا اللاتينية إبان القرن التاسع عشر وفي بلدان أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى

وفي آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية- من فرنسا نموذجاً يُحتذى به بعد أن أفلحت فرنسا كدولة مركزية ذات قومية واحدة في نقل فكرة المجتمع أحادي اللغة.

وعلى الدوام، وضع الناشطون الطامحون إلى تقرير مصير جماعتهم اللغة الجارية في بلادهم بمركز الصدارة باعتبارها العنصر الموحّد والسمة المميزة للأمة المنشودة.

واقتضت تلك «الوطنية اللغوية» Linguistic nationalism منهم أن يستخلصوا طبعة- «نسخة»- واحدة بعينها من طبعات لغوية كثيرة تكون بمثابة اللغة المعيارية واقتضاهم ذلك أن ينزلوا بكل اللغات الأخرى إلى مرتبة اللهجات. إن الإمكانية الرمزية (وغالباً الميثولوجية) الخاصة بلغة ما باعتبارها مصدراً رئيسياً للتكامل المجتمعي قد عززت حضورها في السياسات الحديثة، بعدما حلت محل الدين، والأُسر الحاكمة بالوراثة، والأصل المشترك أو القرابة الجغرافية -و تلك هي العناصر المكونة للحركات التحررية.

ولقد حاولت الدول الناشئة التي برزت للوجود في القرن العشرين أن تُشّرع القوانين الخاصة بالممارسات اللغوية وناضلت من أجل تبني أداة لغوية واحدة للاستخدام الرسمي. وبالمثل، فإن دول ما بعد الاستعمار والتي حصلت على استقلالها خلال ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية قد احترمت نموذج اللغة الواحدة، وهي اللغة المحلية على الأكثر. لكن كان على كل دولة منها أن تتعامل مع ماورثته من

تبعات مزمنةو مواريث ثقيلة تتجسد في لغة الاستعمار السابق.

وكنتيجة حتمية فإن ثمة اعتبارات رمزية كالاحتفاء بالأصل التاريخي المشترك والوحدة السياسية الراهنة، وإقصاء البعض (الذين يشكلون أقليات معترف بها) قد ساهمت بصورة واضحة في إذكاء الرغبة في وجود لغة وطنية. ومن الجدير بالذكر إن اللغة بوصفها أداة تعبير (عن الروح العامة، والهوية المشتركة) تجسد معنى الوطنية، إلا أنها كأداة اتصال تخدم الدولة والاقتصاد. فالخطاب في الصيغة الأولى (اللغة كتجسيد لمعاني الوطنية) يغلب عليه الإثارة والرمزية، وذلك مجال الشعراء وعلماء فقه اللغة والمؤرخين، أما في الصيغة الثانية (اللغة كأداة اتصال) فالمسألة هنا تتعلق بأمور مهنية وعملية، وتُحيل إلى متطلبات مُحصلي الضرائب، والباحثين عن موظفين محتملين مؤهلين للعمل، ومفتشي الشرطة، والتجار والموظفين. وكل هؤلاء لديهم توجهات تخدم الحكومة المركزية كما أنهم يسعون للنفاذ إلى آفاق تمكنهم من التعامل مع الكتلة الكبرى من السكان.

وعلى ذلك، يمكننا اعتبار المسألة كلها أمراً عملياً خالصاً، واختيار لا مناص منه لمعيار موحد للتواصل الوطني الذي حل محل الفوضى اللغوية القديمة المتمثلة في وجود اللغات العتيقة في ظل نظام قديم مهترئ ومنقسم على نفسه. ويبدو الأمر وكأن الماضي والحاضر ومتطلبات التقدم تملي على الجميع تبني لغة محلية واحدة حصرياً، هي اللغة الوطنية. وفي أغلب الأحيان، اتفق الحكام الاستعماريون في

ذلك مع من خلفوهم من الحكام الوطنيين. لكن يبقى السؤال الذي يفرض نفسه وهو أي لغة علينا أن نختار؟

ونادراً ما أفلحت نظم ما بعد الاستعمار في فرض لغة واحدة موحدة على أرجاء البلد كلها. ويبدو أن الدول الوطنية في أوروبا الغربية قد أنجزت بالفعل هذا العمل الجريء وبلغ هذا الإنجاز حداً مقنعاً– في منتصف القرن العشرين– حين تم وبقوة نبذ اللغات الإقليمية بعيداً عن التداول في المجالات الرسمية والعامة لهذه البلدان. ولقد حققت دول ناشئة كثيرة في آسياو أفريقيا استقلالها في ذات الوقت الذي بلغت فيه الأُحادية اللغوية أوجها في أوروبا والولايات المتحدة. فمِنْ ذاك الحين، تقبلت أسبانيا الكتالانية كلغة رسمية لمقاطعة كتالونيا، وأعادت فرنسا اكتشاف نفسها كبلد «متعدد اللغات»، وضمنت المملكة المتحدة الحقوق اللغوية للقوميات الواقعة على «الأطراف السلتية» من البلاد ضمن سياق اللامركزية الإدارية والسياسية، وكان لزاماً على الولايات المتحدة أن تواجه الأقليات الكبيرة من المهاجرين المتحدثين بالأسبانية وأخلافهم، المنحدرين من أصلابهم.

ويأخذ معظم المدافعين عن الوطنية فكرة اللغة الوطنية الموحدة كأمر مسلم به. وعلاوة على ذلك، فإن التصور الضمني لأي لغة –أيا كانت– كوحدة دائمة ومتميزة تهيمن بجلاء على منطقة محددة ومتجاورة من الأرض، قد تم قبوله على علاته ودون رويةو لقد كان انبثاق اللغات الدارجة ناتجاً من توابع «الفعل الثقافي» وليس حادثة

من حوادث الطبيعة حسب المزاعم الواردة في الدراسة المنسوبة إلى شيلدون بولوك: «إن النزعة إلى جعل العامية لغة أدبية وطنية هي اختيار تم العمل به في لحظات معينة من التاريخ». إن هذا الانتقال البطيء من العابر للمحلي، من اللغة السائرة الشعائرية والمدرسية كاللاتينية والسنسكريتية والماندارينية، إلى سلسلة من اللغات المتميزة، المتوطنة دارجة كانت أم لغة أدب، أقول: إن هذا الانتقال قد برز– تقريباً– في نفس الحقبة في القارة الأوراسية Eurasian continent (أوروبا وآسيا)، خاصة في المناطق الواقعة على الأطراف الغربية لأوروبا وفي الطرف الهندي إلى جنوبها والحزام الصيني في جنوبها الشرقي –ولقد ورد في دراسة شيلدون بولوك ما يلي:

وحيث إن واقع الحياة يفترض ألا يكون هناك لغات بل لغة واحدة متواصلة الوجود، أي مجال لغوي واحد متماسك البناء وليس مجرد شذرات– حيث تندمج بصورة تلقائية لغة «الكانادا» في لغة «التيلوغو» مثلما اندمجت «الفرنسية» في «الإيطالية» بحيث تبدو هذه اللغات (الكانادا والتيلوغو من ناحيةو الفرنسية والإيطالية من ناحية أخرى) وكأنها كيان واحد بحيث لا تُؤخذ هذه اللغات كنقاط ومواضع محددة سلفاً في مجال لغوي متعدد الأطياف – ولقد كان من أهم آثار النزعة الهادفة لجعل العامية لغة أدبية وطنية تجزئة وتفتيت محاولات الاندماج اللغوي السالف الذكر. إن تقوقع اللغات الناتج عن تلك العملية ينسجم مع منطق التقوقع المكاني (الجغرافي)

على الرغم من اختلاف الآليات، فالأول (تقوقع اللغات) يعمل على نشر القواعد والقواميس والنصوص الأدبية التي تربي وتنقح، ولكن وفوق كل شيء، تعيد تعريف وبناء العديد من المفاهيم.

وفي الهند أخرجت لنا هذه العملية الانتقالية (من الدمج إلى التفتيت) لغات «البراكريت» Prakrit ذات الأساس السنسكريتي Sanskrit، ولغات الأدب التي انبثقت عن العائلة اللغوية الدرافيدية. Dravidian language family ولقد ظلت الدول القومية في أوروبا الغربية تسعى على مدار القرن التاسع عشر بأكمله من أجل إزاحة اللغات الإقليمية من الطريق، وتقديم لغة البلاط والعاصمة كأداة وحيدة للاتصال الوطني. وخلال هذه العملية، انبثق مبدئياً نظام المجموعة اللغوية (الكوكبية) المكونة من سلسلة من اللغات الإقليمية الضعيفة الارتباط فيما بينها، ولكنها جميعاً مرتبطة بقوة باللغة المركزية، وكأنها أقمار صناعية تدور حول كوكب. في مرحلة لاحقة، فقدت هذه اللغات الإقليمية وظائفها إلى أن بقيت بالكاد على المستوى المحلي، كلغة تواصل بين الأقارب والجيران، في الأثناء التي كانت مجالات عملها تُنتزع واحداً في إثر الآخر من قبل اللغة المركزية حتى ظهر في نهاية المطاف أنها أضحت اللغة الوحيدة المتبقية في الميدان. إن المجموعة الكوكبية لأوروبا الغربية لاتختلف عن التجمع اللغوي الذي ساد شمال الهند تحت حكم المغول، حيث استعملت لغة «الكهاري بولي» Khari Boli وهي طبعة أو نسخة

من اللغة الهندية كانت جارية في دلهي كلغة مركزية بالنسبة للعديد من اللغات الفرعية (المحيطية) «الاندو-أوروبية والاندو-آرية». وفي ذات الوقت بقيت الفارسية والسنسكريتية كلتاهما لغتين للبلاط الملكي والمدارس مثلما هو حال الفرنسية واللاتينية في أوروبا.

لكن الأمر يختلف في القسم الجنوبي للهند حيث تسود اللغات ذات الأصل الدرافيدي إلى يومنا هذا، بينما لازال سريان الهندية محدوداً للغاية سواء كلغة أولى أوثانية. وعشية الاستقلال ورثت الدولة الهندية -المستعمرة البريطانية السابقة -منطقة شاسعة - أكبر مساحة من الأراضي التي يُطلق عليها اسم «الحزام الهندي العظيم»- حيث المتكلمون بالبنغالية أو لغة التيلوغو أو التاميلية أو الكشميرية لايتقبلون بيسر سيادة اللغة الهندية، بغض النظر عن ضخامة أعداد المتحدثين بها أو قوة مركزيتها (أو حتى على الأصح بسبب كثافة المتحدثين بها وموقعها المحوري).

وفي إطار نموذج المجرات الكوكبية Galactic pattern االذي نتبناه في هذه الدراسة، فإن الوضع اللغوي الذي تشكل في شبه القارة الهندية يمثل مجموعة كوكبية مزدوجة النجوم، فهو يشمل اللغة المركزية السامية، وعلى الأصح هناك لغتان-و ليست لغة واحدة- مترابطتان بقوس من اللغات المركزية كل منها بدوره مرتبط بطوق من اللغات الفرعية (المحيطية). وكما هو الشأن في التاريخ الأوروبي، وتاريخ الهند في العصور السالفة، فإن الغزو العسكري والسيطرة السياسية

من قبل إحدى مراكز القوى يفسر لنا هذا النموذج المركزي–المحيطي Core-periphery pattern وهوما مثلته باريس لفرنسا، ولاتزال تمثله حتى الآن، وكذلك ما تمثله لندن لبريطانيا ومدريد لأسبانيا وبرلين للأراضي الألمانية وموسكو للإمبراطورية الروسية، وهذا بالفعل مامثلته دلهي ولاتزال تمثله بالنسبة لشبه القارة الهندية. ولقد اكتسبت كل من اللغة الهندية والأوردية والبنجابية إلى صفوفها العدد الأكبر من المتحدثين، ومع أنها لغات ذات تنوعات كثيرة إلا أنها مفهومة بعضُها لبعض ويمكن للناطقين بها التواصل فيما بينهم بسهولةو يسر، بينما تحولت لغة الحديث المهيمنة على المشهد اللغوي في العاصمة دلهي –«الكهاري بولي»– إلى لغة مقننة تستخدم للتواصل بين الأقاليم.

علي أي حال، فانه بحلول القرن السابع عشر،أمكن للدول الوطنية النموذجية في أوروبا انجاز قدر من التوازن الإقليمي فلم تتعرض بعدها مطلقاً للاحتلال الأجنبي لفترات طويلة من الزمن. ولقد مضت قدماً عملية بناء الدولة الوطنية، تلك العملية الطويلة الطاحنة، دون أي تشويش خارجي ُيذكر. وفي غضون قرون ثلاثة تمكنت الإدارات الأوروبية التي تتمدد وتتطور باستمرار في ظل نظام مدرسي وتعليمي يغطي ربوع البلاد من فرض اللغة المركزية بصورة لاهوادة فيها بكل أصقاع الدولة مستغلة في سبيل تحقيق ذلك كل ما يمكن أن تحشده آلة الدولة من موارد.

وعلى خلاف ذلك، كانت الهند آنئذ تحت احتلال فرضته عليها قوة أجنبية وظفت كل مواردها المتقدمة في التمكين لحكمهاو فرض هيمنتها، بدءاً من دوائر البلاط آنذاك وانتهاءً بالتوجه نحو سكان البلاد قاطبة. وقد نجح البريطانيون أثناء ذلك، في تحقيق درجة عالية من الترابط والانسجام مع الأوضاع في سائر أنحاء شبه القارة بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل مع إيجاد مصالح مشتركة بين المستعمِر والسكان في البلد المحتل. وهكذا تلازم الغزو والهيمنة السياسية مع السيادة اللغوية. وانتشرت الإنجليزية في صفوف النُخَب الوطنية المنخرطة في العمل مع المستعمرفأمست لغة الإدارة الاستعمارية ولغة التجارة والصناعة والعلوم والإعلام المطبوع. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الهندية واللغات المرتبطة بها متداولة بين قطاعات كبيرة من سكان شبه القارة إلا أن الغالبية العظمى من السكان خاصة في الجنوب لم تكن تتحدث الهندية، بينما أصبحت الإنجليزية لغة كل الاتصالات في الهند. ولقد تم اعتماد اللغة الاستعمارية كلغة رابطة لكل الهند حتى في أوساط المعارضة المناهضة للاستعمار التي كانت تتبنى ما يسمى بآلية التوحيدو التحرير.

ويعد هذا الوضع فريداً بكل المقاييس، وعلى العكس من ذلك فلقد كان شائعاً بشكل نسبي في بلدان ذات تركيبة سكانية متغايرة الخواص، ومع ذلك فقد توصلت إلى مستوى أعلى من التكامل السياسي تحت وطأة آلة السلطة الاستعمارية الحاكمة كما حدث في

ماليزياو إندونيسيا ونيجيريا وزائير وجنوب أفريقيا إلى غير ذلك، وحيث إن التركيبة السكانية بجميع مكوناتها كانت خاضعة لسلطة الاستعمار فقد اضطرت المعارضة المناهضة للنظام الاستعماري لاعتماد التعريف الاستعماري–السالف الذكر– للحدود السياسية حفاظاً منها على الوحدة أثناء عملية التحرير حيث كان الحكم الاستعماري هو القاسم المشترك لكل البلدان.

وإبان الحقبة الاستعمارية، كان المستعمرون يمثلون النخبة المركزية (نخبة العاصمة) Metropolitan elite وأغلبهم لايتحدث سوى اللغة الأم، التي صارت بالتدريج اللغة المركزية الأكثر سُمّوا في البلد المستَعمر. أما النخب المحلية الإقليمية فقد تم توظيفها كوسيط مزدوج اللغة بين المستعمِر والإقليم. ومن الطبيعي أن يدعم المستعمرون ذوو اللغة الواحدة، ومن موقع المركز، انتشار لغتهم حتى النفاذ إلى السكان في المناطق المختلفة المترامية الأطراف. وتبعا لهذا لنموذج (الاستعماري)، فإن النخب الإقليمية المزدوجة اللغة سيلقون بكل الترحاب انتشار اللغة المركزية في الإقليم عوضاً من لغتهم حيث إنها تزيد القيمة الاتصالية لمخزونهم المزدوج اللغة، لكن عليهم في الوقت ذاته ألايشجعوها في إقليمهم لأن ذلك لن يحقق أي عائد للقيمة الاتصالية (لمخزونهم الثنائي اللغة) وقد يقود إلى انتزاع تام لاحتكار الوساطة من أيديهم.

وفي حالات كثيرة أدى الرفض الوطني لتبني لغة المستعمرين إلى

نبذ وسيلة رحبة للتواصل تربط بين جميع أجزاء البلاد، كما أدى بالمثل إلى الحط من شأن النخب المزدوجة اللغة المتمكنة من اللغة الإنجليزية وأصحاب مراكز القوى عرقياً وإقليمياً.

ومع ذلك فعندما حصلت المستعمرات على الاستقلال ورحلت فلول المستعمر أحادي اللغة عن العواصم آلت السلطة كالمعتاد إلى ائتلاف من النخب المحلية المزدوجة اللغة. وغالباً ماحالت الغيرة الجماعية دون دعم أي مجموعة لغوية إقليمية للغة مجموعة أخرى خشية من أن تصبح واسطة التواصل الرسمية دون غيرها. وفي الوقت ذاته، وطبقاً لنموذج المجرات الكوكبية المتبع في هذه الدراسة، لم يكن انتشار لغة المستعمر السابق في الأقاليم الخاصة بالنخب المزدوجة اللغة ليعود عليهم بأي عوائد، ولخشيتهم من خسارة احتكار الوساطة بين اللغة المركزية وبين لغة الإقليم، آثروا الحفاظ على لغة المستعمر السابق كلغة مركزية ورسمية لكنهم أحجموا عن نشرها في بلادهم كلغة تعليم جماهيري. وبقيت اللغات الفرعية (المحيطية) في مواضعها، تمثل كل منها اللغة الوطنية في إقليمها. كما أنهم لم يشجعوا على تبني بديل محلي كلغة مشتركة خشية ضياع مصالحهم، حيث إن هذا الخيار بدوره يهدد آلية احتكار الوساطة التي تنتقل عبرها سطوة اللغة المركزية (لغة المستعمر السابق) فوق أكتاف النخب المزدوجة اللغة.

وتفسر لنا الغيرة المتبادلة بين الجماعات اللغوية وممانعة النخب المزدوجة اللغة في التخلي عن احتكار الوساطة استمرار لغة الاستعمار

في بلدان كثيرة حديثة الاستقلال وبطء انتشار هذه اللغة المركزية بين عموم السكان. وكان من نتيجة ذلك أن أمست اللغتان الفرنسية والإنجليزية، اللغتان الرسميتان في العديد من الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا وقلما خسرتا موقعيهما بعد زوال الاستعمار. وفي الوقت ذاته ظل التنافس على هاتين اللغتين منحصراً في الأقلية المتعلمة. وفي داخل كل بلد، كان لآحاد المتحدثين بواحدة من اللغات المحيطية المصلحة الأكيدة في تعلم اللغة الأجنبية والمشاركة في مزايا ازدواجية اللغة، ويتعاظم الدافع كلما كانت هذه اللغة مركزية، أو لغة مركزية سامية، في مناطق أخرى من القارة. ويبلغ الدافع مداه حين تكون تلك اللغة هي اللغة فوق المركزية المهيمنة على كل أنحاء الأرض ألا وهي اللغة الإنجليزية. وبلغة الأرقام الصرفة، فإن الصينية تسبق الإنجليزية في عدد الناطقين الأصليين بها، لكن عندما يتعلق الأمر بارتباطات الإنجليزية بالمجموعات اللغوية الأخرى فإن وضعها الفريد يجعل منها الخيار الأكثر جاذبية كلغة ثانية للمتعلمين ذوي التوجهات العالمية. وتُعد هذه العملية من عمليات التعزيز الذاتي، إذ إن اختيار البعض من الناس تعلم الإنجليزية في بقعة ما من بقاع العالم يُكسب هذه اللغة جاذبية بالنسبة إلى غيرهم في ركن آخر من أركان الأرض. وهذه بالطبع شهادة ناطقة على الطابع فوق الجمعي الذي تتميز به بعض اللغات.

ولقد ترتب على ذلك أن الهند والفلبين ونيجيريا وزائير والسنغال وكثيراً من البلدان، أصبحت، غداة الاستقلال، أمام معضلة لغوية: إما

تبني لغة الاستعمار السابق سواء الإنجليزيةأوالفرنسية كلغة مشتركة للسياسة الوطنية والإدارة والأعمال التجارية الكبيرة والتعليم العالي والإعلام أواصطفاء لغة دارجة في المنطقة. ثمة اعتباران سياسيان زادا من تعقد هذه المشكلة في الهند كما في سواها من البلدان: فمن ناحية أولى لم يكن خوض معارك الكفاح الوطني يتضمن إعادة لغة المستعمر لموقع السيادة بكل ما ينطوي عليه ذلك من تعقيدات ثقافية وسياسية. ومن ناحية ثانية فإن اصطفاء واحدة من مجموعات اللغات الهندية (سواء كهاري بولي أو الهندوستانية) سيكون محاباة لفئة واحدة من فئات الأمة الهندية كونها معفاة من عبء تعلم لغة إضافية ستُكره على حمله الغالبية العظمي المتبقية من السكان.

4,3 تحولات السياسة اللغوية في الهند.

لم تكن اللغة تمثل قضية سياسية في الهند قبل مجيء البريطانيين. كان إدخال اللغة الإنجليزية كفيلاً بطرح المشكلة على الحكام الاستعماريين من جانب وعلى الباحثين والمؤلفين الوطنيين من جانب ثان. فقد تنبهت الإدارة البريطانية الباكرة ومستشاروها بصورة جدية إلى أنهم يواجهون –في الهند– ثقافة ذات تقاليد رصينة. ثم إنهم تعرفوا بعض الشيء على لغة التعليم السنسكريتية وعلى اللغة الفارسية كلغة للبلاط الملكي. ورغبة منهم في اجتذاب النخب الهندية وعدم تنفيرها عارضوا فرض اللغة الإنجليزية وفضلوا تبني اللغات الهندية الكلاسيكية التي عاملوها بإجلال كبير.

ولقد جاءت مبادرة طرح الإنجليزية كلغة جارية في الهند من قبل القوى الدينية الوافدة من التقدميين البريطانيين، أي المسيحيين الأنجليكانيين الذين هالهم ماصادفوه في كل مكان بالمجتمع الهندي من فساد وخنوع. وكان مخططهم أن تحل المسيحية الوافدة محل الديانة الهندوسية، وأن تكون اللغة الإنجليزية هي أداة هذا التحويل الهائل والواسع النطاق. وفي نفس الوقت تقريباً لفت الفلاسفة النفعيون الإنجليز الانتباه إلى ما اعتبروه طرائق العيش الجامدة وغير الناجعة في سائر أنحاء الهند. وافترض هؤلاء أن الفلسفة النفعية الجديدة قادرة على الارتقاء بالعقلية الوطنية الهندية، ومجددا كانت اللغة الإنجليزية أداة تنفيذ تلك الحملة.

وكان الهنود أنفسهم منقسمين ومتعارضين إلى حد ما فيما يتصل بتلك المسألة. ولقد اعتبر الكثيرون منهم الإنجليزية سبيلاً للنهوض والترقي الشخصي إلى المراتب المختلفة بالإدارة المدنية، وأيقن آخرون قيمة التقدم الذي أحرزته التكنولوجيا والعلوم البريطانية وتطلعوا بقوة لجني ثمار هذا التقدم لصالح بلدهم أيضاً. وكان كل هذا يتطلب كحد أدنى أمراً واحداً ألا وهو هيمنة اللغة الإنجليزية.

ولقد أحرز العليمون بخبايا الإنجليزية النصر المؤزر في مجال الإدارة الهندية وباتت اللغة الإنجليزية لغة الحكم البريطاني في سائر شبه القارة الهندية. بيد أنه مع تنامي المعارضة للسيطرة الاستعمارية، ومع تنظيم المقاومة، أطلت قضية اللغة برأسها مجدداً، هذه المرة

بين صفوف حزب المؤتمر الوطني الهندي (تأسس في عام 1885). وكانت الإدارة الاستعمارية قد سمحت باستخدام اللغات الإقليمية بين الطبقات الأدنى واصطفت الأوردية للمراتب الوسطى في مجالات الخدمة المدنية. وبهذا التمييز للإنجليزية والأوردية أحس المتعلمون من المتحدثين بالهندية بالتمييز المضاعف ضد لغتهم. وفي العام 1893 أسس الطلاب الهنود جمعية للنهوض باللغة الهندية، وفي العام (1910) أُنشئت جمعية (ساهيتيا ساميلان) للدفاع عن الهندية. ولكن هذه الحركات ماظهرت إلا للدفاع عن الهندية، ولم تتعرض بذات القدر لمشكلة اختيار لغة محددة لتكون لغة الاتصال في سائر أرجاء الهند. وخلال العقود الأولى من القرن العشرين أمست الهندية باطّراد رمزاً للوطنية الهندية. غير أن القادة الهنود طوروا طبعة منقحة منها، متخلصة من المفردات الفارسية –العربية ورفدوها بذخيرة من الأساليب المستقاة من السنسكريتية المكتوبة بالخط (الديفانجاري) Devanagari script وليس الخط الفارسي (العربي).

ويمكننا، اتساقاً مع ذلك الاتجاه، أن نفهم رفض المهاتما غاندي للإنجليزية باعتباره رفضا رمزياً في المقام الأول؛ لأنه جاء من زعيم وطني ينشئ الأمة الهندية في خضم التحرر من البريطانيين. عدا أنه كان يتقدم بخطى حذرة فيما يتعلق بقضية اللغة الهندية. وفضل غاندي تبني اللغة الهندوستانية كلغة وطنية جديدة. ولقد كان اختياره مفعماً بالرمزية. لأن الهندوستانية كانت اللغة السائرة والشعبية المنتشرة،

فهي لغة السوق بالنسبة إلى التجار ولغة المسافرين، ولهجة مشتركة بين المتحدثين بالهندية والأوردية، ومن ثم بين الهندوس والمسلمين. وعلاوة على ماسبق كانت الهندوستانية تنويعة لغوية دنيا، وليست من لغات الصفوة كما أنها لم تكن لغة أدبية معقدة، وإنما كانت لغة دارجة تحوي كل الدلالات والإيحاءات الشعبية المعروفة لدى الجماهير. واقتضي هذا التوجة ضرورة تفادي الاشتقاقات المنقحة عن السنسكريتية والفارسية. وخلافاً لذلك رحب غاندي بالاقتباس من تشكيلة عريضة من اللغات الأخرى. ولم يكن الأهم هو الأصل التاريخي لأساليب التعبير اللغوي بقدر ماكان قدرتها على التداول الفعلي.

ومن واقع التجربة يمكن الإقرار بأن غاندي قد ضرب على الوتر الصحيح لتحقيق قبول واسع للغته المحلية. ولقد برهنت الوقائع في إندونيسيا وتنزانيا على نجاح هذا الاختيار. وغالباً ما أفسدت الوصفات الانتقائية العرقية الطبخة وأدت إلى عدم استساغة كل مجموعة محلية للغة المجموعة الأخرى. ولم يجد غاندي علاجاً ناجعا لذلك. لكنه بطبيعة الحال ومعه حزب المؤتمر أصروا على اتخاذ لغة واحدة لأسباب عملية مؤكدة. اذ في نهاية المطاف، مُقدر للهند أن تصبح اتحاداً فيدرالياً وسوقاً واحدة تستدعي أن يكون في وسع الجميع من الإداريين والمواطنين، الناخبين والساسة، الجنود والضباط، المنتجين والمستهلكين، أصحاب الأعمال والعمال، التفاهم فيما بينهم.

وطبقا لذلك تبنى حزب المؤتمر الوطني في العام 1925 الهندوستانية لغته الأولى. وفي بادئ الأمر ناصر المدافعون عن الهندية الاتجاه إلى الهندوستانية، وترأس غاندي جمعية «هندي ساهيتايا ساميلان».إلا انه استقال في العام 1942 حين آلت الأمور داخل الجمعية للجناح السنسكريتي الهندوسي المتزمت.

وأثناء وضع الدستور في العام 1948 عطل أنصار الهندية تبني الهندوستانية لغة لكل الهند. وعقب انفصال باكستان كدولة مستقلة للمسلمين، افتقدت الهندوستانية بشكل متزايد مكانتها في الهند لارتباطها الوثيق بالأوردية (وهي الطبعة الإسلامية والفارسية من لغة «الكهاري بولي» المكتوبة بالخط الفارسي). وقد نجم عن ذلك أن اكتسبت الهندية أنصاراً جدداً وفي النهاية أحرزت السبق في الاقتراع على اللغة الرسمية. كما أن المدافعين عن الهندية طالبوا، دون جدوى، بالإلغاء الفوري للإنجليزية لصالح تعميم الهندية، على أن تكون هناك فترة سماح مدتها خمس عشرة سنة. على أية حال، أصبحت الهندية المنقحّة باشتقاقات سنسكريتية فقط، منذئذ فصاعداً، اللغة الرسمية للهند.

وكان لإلحاح أولئك المناصرين لإعادة صياغة الهندية على أساس سنسكريتي الأثر الأكبر في التعريف باللغة بين المتحدثين الوطنيين بالهندية، والتعريف بالهندوسية في شمال البلاد أيضاً. وتمخض عن ذلك إقصاء الجماعات الأخرى في المؤتمر العام للحزب وفي البلاد

ككل. وبينما كانت الهندوستانية تسعى للقيام بدورها كقوة توحيدية للبلاد، أحدثت الهندية أثراً خلافياًو انشقاقات مجتمعية.

وفي ملحق قائم بذاته في الدستور الهندي تمت جدولة الثماني لغات الكبرى (ومن ضمنها السنسكريتية) وأطلق عليها اسم «اللغات الدستورية» أو اللغات «المجَدْوَلة في الدستور» وهي لغات يتحدث بها آنذاك ما يزيد على 90 ٪ من إجمالي سكان الهند. وكانت أغلب اللغات الواردة بالجدول لغات رسمية لواحدة أو أكثر من الولايات المكونة للاتحاد الهندي.

وفي بادىءالأمر، اتخذ واضعو الدستور موقفاً قوياً من الوحدة السياسية واللغوية ومن تكامل الاتحاد الهندي، وقدمت اللجنة تقريراً عن المسألة اللغوية في ديسمبر1948 أكدت فيه أنها «تقف ضد مبدأ تقسيم الأقاليم إلى قطاعات لغوية كما حدده معيار النهضة الوطنية» اذ إنه «لايصب في المصالح الأوسع مدى للأمة الهندية ومن ثمّ لايتعين الأخذ به». لكن المؤتمر تراجع فيما بعد عن هذا القرار بسبب حالة الغضب والاهتياج الشديد في ولاية «أندرابراديش» بسبب هذا الاقتراح البرلماني.

منذئذ وبصورة متكررة تقوم اللغة بدور ورقة التوحيد القوية للجماعات الإقليمية التي تسعى لإقامة هوية مشتركة وصورة تميزهم عن جيرانهم. ولقد قامت البنغالية بهذا الدور في النضال الانفصالي الذي أفضى إلى إنشاء دولة بنغلاديش، وتعمل البنجابية في ذات الاتجاه من أجل حكم ذاتي أوسع للسيخ. وفي إطار تعبئة شعب التاميل يُنظر

للغة بالإجلال الواجب باعتبارها الجوهر المقدس للعقيدة التاميلية.

كانت كل هذه الحركات قد لجأت إلى العنف في سبيل تحقيق مآربها، في بعض الأحيان، لكن المثير للجدل هو ما إذا كانت القضية اللغوية هي الباعث لهذا العنف أم لا. لقد رجح دافيد لايتين أن الوضع في عمومه ليس كذلك، طالما أن قضايا اللغة وحدة منسجمة من حيث طبيعتها، ومن حيث أن هذه القضايا قابلة للتسوية والتكييف. وفضلاً عن ذلك، فليس من السهل الحيلولة بين الأفراد المتحدثين بلغة ما وبين الارتداد عنها، ولقد كان هذا وحده كفيلاً بإجبار القادة على اتخاذ موقف معتدل. وعلى أية حال، فإن عزل قضية اللغة عما هو «عرقي» أو «ثقافي» أو «ديني» هو شكل من أشكال التحايل لاأقل. إن قضايا اللغة ليست قنابل موقوتة في حد ذاتها، لكنها طالما كانت في الغالب جزءاً لايتجزأ من البرامج الوطنية الانفصالية فلا مناص من أخذها في الحسبان في أي نزاع محتدم.

وكثيرا ما يتم رواية تلك الصراعات بشكل منحاز يعكس وجهة نظرة أنصارها، بل ويجنح الرواة المستقلون إلى إعادة عرضها في لغة ذات شميم وطني وعرقي وديني بالإطلاق. إن الخيار اللغوي أمر بالغ الخطورة في واقع الأمر، لكنه كذلك في الغالب لقيمته الرمزية الهائلة. ولما كان من المعتاد أخذ الكثير من المصالح الدنيوية على محمل خاطئ، فمن المؤكد أن هناك جماعات لغوية مستعدة لاغتنام المزايا العملية الكبيرة من ثنايا هذه التحولات. وينطبق ذلك على عملية

التوحيد اللغوي في الدول القومية المكونة للاتحاد الأوروبي خلال العهد الحالي كما ينطبق على إعادة تنظيم اللغة في الدول المستقلة عن الاستعمار في مرحلة ما بعد الكولونيالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

لقد تابع الساسة الهنود عملهم في القضية اللغوية بحذر بالغ. ففي العام 1965وبتاريخ 26 يناير وبعد خمس عشرة سنة من إقرار الدستور كان على الهندية أن تحل محل الإنجليزية في سائر أنحاء الهند. على أية حال تم تعيين لجنة استشارية لبحث الموضوع وبعد مداولات مطولة وحامية بينها وبين كل أعضاء الهيئة السياسية الآخرين وافق البرلمان الهندي بإجماع الآراء على قانون اللغة الرسمية الذي نص على «أن تستمر اللغة الإنجليزية في التداول بالإضافة إلى الهندية في جميع الأغراض الرسمية في الاتحاد» (وقد كانت الإنجليزية متداولة بالفعل آنذاك). وفي مجالات الممارسة العملية، لم يعن هذا القرار سوى استمرار التعايش بين الهندية والإنجليزية واللغات المحلية مع كل هذا التوازن القلق.

وفي ذات الوقت، أمكن تحجيم فرص النزاع اللغوي و(العرقي) بوسائل عديدة ومختلفة. فلقد أُعيد رسم حدود الولايات والمناطق المكونة للاتحاد لتشكيل وحدات أكثر تجانساً من الناحية اللغوية. ولما كانت الحكومة المركزية قلقة إزاء الاتجاهات الانفصالية فقد بادرت من بادئ الأمر برفض تشكيل وحدات سياسية انفصالية النزعة

متجاورة جغرافياً. لكن الحكومة تراجعت ووافقت على ذلك إثر نشوب اضطرابات سياسية حادة. وفي عامي 1956و1966 أعيد مجدداً تجزئة عدد من الولايات. ونتيجة لذلك تناقص بصورة كبيرة عدد الهنود الذين يعيشون كأقليات في الولايات التي يقيمون بها إلى 5. 16٪ على مدار الهند كلها في العام 1971بعدأن كانت نسبتهم تقترب من 32٪ في العام 1921 ومن 30٪ في العام 1950. ويخلص جوزيف شوارتسبرغ، الذي أنجز تحليلاً كمياً دقيقاً للتوزيعات اللغوية المتغيرة في الولايات التي أعيد تنظيمها إلى ما يلي: «لقد وفرت الهند بيئة سياسية محلية تُفضي إلى ازدهار ثقافات ذات جذور لغوية كثيرة بفضل إنشائها نظاماً للولايات ذا جوهر لغوي». وتبعاً لذلك، وعلى المستوى الإقليمي، وعبر كل ولاية بذاتها، تم نزع فتيل الصراع اللغوي بإنشاء وحدات سياسية أكثر تجانساً من الناحية اللغوية. ولكن الحكومة المركزية عارضت، على الدوام وبقوة، إعادة تنظيم الولايات على أساس من الخطوط الدينية أو العرقية، ولم تذعن أبداً في مواجهة دعاوى التجزئة والانفصال والتشرذم.

وفي ذات الوقت، وعلى المستوى الاتحادي، تواصل التنافس بين الإنجليزية والهندية كلغتين رسميتين في سائر أنحاء الهند. واحتوى الإحصاء العام للهند عام 1991 على الكثير من الأسئلة حول المهارات اللغوية، متضمنة مهارات اللغتين الثانية والثالثة. وجاء ذلك تحت عنوان «لغتان أخريان معروفتان لك» (انظر الجدول 4,1)

وكماهومتوقع تصدرت الهندية بفارق كبير من حيث ضخامة عدد المتحدثين بها (339مليون)كما أحرزت القيمة الاتصالية العليا (0,37) وحلت الإنجليزية في المركز الثاني بنسبة (0,07) بجملة متحدثين (000. 18)كلغة أم (وهي نسبة ضئيلة لاتذكرفي الجدول رقم 1. 4) ورغم ذلك فإنها اللغة الثانية لجملة (92)مليوناً من المواطنين الهنود، ومن زاوية الأرقام فإنها تتخطى الهندية التي اكتسبها (68) مليوناً من الهنود كلغة ثانية. ولا توجد لغة هندية أخرى تحقق بذاتها أي قيمة اتصالية تُذكر سوى لغة التيلوغو (0,01). إذ إن المخزونات اللغوية ذات الأهمية تنحصر في الهندية والإنجليزية، فيهما معاً بالطبع بمشاركة لغة ثالثة ودونها. فكل المجموعات اللغوية الأخرى تضيف الكثير لقيمة مخزوناتها الاتصالية باتخاذهم الهندية وتليها الإنجليزية كخيار ثان أفضل.

ومن هنا فإن استمرار اللغة الإنجليزية في الهند يمكن فهمه في ضوء الحقائق التالية. أولاً كونها لغة الإدارة الهندية ولغة النخبة الثقافية، وثانياً لأنها اللغة العالمية الأسرع انتشاراً، وثالثاً لأنها لازالت متطلبة للوظائف الأكثر جذباً في سوق العمل. ولقد أقصى استعمال الإنجليزية الأغلبية الكاسحة من الهنود، كونهم أميين، غير قادرين على فهمها أو النفاذ إلى نسختها المكتوبة. وفضلاً عن ذلك، عملت الإنجليزية، في الولايات الجنوبية، على «تحييد» الهندية أثناء صعودها الذي لاهوادة فيه، ولعل هذا ما يفسر لنا جانباً من أسباب تعلمها في

الجنوب على نطاق واسع.

4,4 نقاش ختامي

تعتبر المجموعة الكوكبية للغات في الهند أشد تعقيداً من النموذج المعياري «الكوكبي» للدولة القومية النمطية في القارة الأوروبية. وهذا النموذج اللغوي الكوكبي عبارة عن مستويين: أولهما يضم اللغة المركزية للبلاط الملكي والعاصمةو اللغة الوحيدة التي تتكلم بها النخب الحضرية، وثانيهما يشتمل على اللغات الإقليمية أوالمحيطية، وتطوق اللغات المحيطية اللغة المركزية كأقمار تدور حول كوكب: فاللغات المحيطية مرتبطة باللغة المركزية عبر وساطة النخب الإقليمية المزدوجة اللغة الذين يجيدون اللغة المركزية وإحدى اللغات الإقليمية. في حين أن كل فرد تابع لإحدى الأقاليم يجيد على الأقل لغة محيطية واحدة. وفي الماضي كان هؤلاء الأفراد من أحادى اللغة وسكان الأقاليم -غالباً-من الأميين ولا يزال هذا حالهم على أحسن التقديرات.

أما المجموعة الكوكبية الهندية فلها ثلاثة مستويات وليس اثنين -(كما هو الحال في مجموعات لغوية أخرى) -، وفي قلب المجموعة توجد لغتان- (و ليست لغة واحدة) - من لغات المركز الأسمى. وهذا النموذج «الثنائي النجمية» ذو روابط ثلاث. أولها اللغتان المركزيتان الأسميان، الهندية والإنجليزية. والاثنان معاً يشكلان محور النظام، نجمان محاطان بعدد من الكواكب: اللغات

الإقليمية– التي هي جزء من النظام.

ومعظم اللغات المدرجة بالجدول الملحق بالدستور الهندي هي اللغات الرسمية في واحدة أو أكثر من ولايات الاتحاد الهندي والسائدة في الإقليم المناسب لانتشارها. وتقوم النخب المزدوجة اللغة أو الثلاثية اللغة بربط لغة كل إقليم بواحدة أو اثنتين من اللغات المركزية الأسمى. وعلى غرار ما يحدث بالنسبة لكل من الهندية والإنجليزية باعتبارهما لغتين مركزيتين تدور في فلكهما لغات أخرى، فإن كل لغة إقليمية هي بدورها لغة مركزية بالنسبة لعدد من اللغات المحلية.

وقد تكون هذه اللغات المحلية «لغات قبائل»، أولهجات محلية أو لهجات مهاجرين أو من لغات الأقليات. وتقوم النخب المتعددة اللغات بربطها باللغة المركزية للدولة أو الإقليم.

وتتحدث النخب الوسيطة، في الغالب، لغتين أو ثلاث وربما أربعاً على المستويين المحلي والإقليمي –على النحو التالي–: لغتهم المحلية، لغة الولاية (وقد تكون لحسن الحظ اللغة الهندية) ولغة الاتحاد وعادة ماتكون إما الإنجليزية أو الهندية. وتحظى صيغة 3×1 هذه بتزكية كبيرة ليس كحلّ متعدد اللغات لمشكلات الهند اللغوية فحسب ولكن كعلاج شامل لعملية اجتياز المستويات الاتصالية محلياً وإقليمياً ووطنياً وعالمياً.

وتُرجح آليات هذا النموذج كفة اللغة المركزية، لامن حيث هي لغة النخب الحضرية ذوي اللغة الواحدة والرابحين من تعلم

الآخرين لها، ولكن أيضاً لأن النخب الإقليمية المزدوجة اللغة تجني أرباحاً خاصة بها عندما يعمد سكان الأقاليم الأخرى إلى تعلم اللغة المركزية(لأنهم لايحققون أي عائد من وراء تعلم زبائنهم المحليين اللغة المركزية). ويستطيع الناطقون باللغات الفرعية (المحيطية) جني عوائد أكبربتعلمهم اللغة المركزية –إن استطاعوا إلى سداد التكلفة سبيلاً وذلك مرهون –أكثر من أي شيء آخر– بما سبق وأحرزوه من وضعية اجتماعية. وآية ذلك مانراه من افتقار الأميين إلى الفرصة في تعلم الطبعة «الصحيحة» للغة المركزية.

وطالما يستوجب الأمر الاختيار بين لغتين مركزيتين من لغات المستوى الأسمى فإن آليات النموذج «الثنائي النجمية» Bi-stellar model –الذي يضم اللغتين الإنجليزية والهندية كلغتين مركزيتين– للمجموعة الكوكبية الهندية تزداد تعقيداً على مستوى الهند كلها. فعلي مستوى الولايات المكونة للاتحاد تُرجح الآليات كفة انتشار اللغة المركزية (لغة الولاية). ومجدداً تَغنم النخب السياسية والتنفيذية على مستوى الولاية إن تعلم السكان المحيطيون اللغة المركزية للولاية. وتستفيد بالمثل النخب المزدوجة اللغة والوسيطة على المستوى المحلي من اكتساب زبائن آخرين للغة المركزية ولا يحققون ربحاً ولا يخسرون شيئاً من القيمة الاتصالية إذا تعلم زبائنهم المقربون لغة الولاية. وفي مناهج الدراسة بالمدارس يتعلم الأطفال في بادئ الأمر لغتهم المحلية الأم، وفي كل الأحوال، إن عاجلاً أم آجلاً،

يتعلمون لغة الولاية، التي هي اللغة المركزية (الإقليمية) في قلب النظام المحيطي(المحلي).

إن إعادة تنظيم الولايات في الهند، لكي تنسجم أكثر مع المناطق اللغوية، قد أفاد إلى حد كبير في تقوية وضع اللغات المركزية على مستوى الولاية، وساهم في انتشار كل منها عبر أراضي الولايات المماثلة. وفي مقال له عن الاتصال اللغوي في الهند اقترح غرانت ماكونيل خطة تتناسب إلى حد بعيد مع القضية الراهنة. ويعرض المقال مجموعة كوكبية لغوية «ذات قطب واحد» في ولاية «أوتار براديش» بالهند: وتظهر اللغة الهندية فيها وسط الرسم البياني كلغة مركزية للولاية، مرتبطة–عبر المتحدثين مزدوجي اللغة –بقوس من لغات الأقليات، حيث يتحدث كثير من هذه الأقليات لغة الأغلبية في بعض الولايات الأخرى كلغة رسمية لهم.

وعلى مستوى الهند ككل، يمكننا التعرف على النخب العديدة ذات المصالح المتضاربة، وعلى رأسهم السياسيون والمقاولون والموظفون المدنيون الذين يستخدمون الإنجليزية وحدها للاتصال على المستوى الوطني، ويلي ذلك النخب التي تتحدث الهندية في ولاياتهم الأم بالإضافة إلى استخدامها في التواصل على مستوى الاتحاد الهندي، وأخيراً ثمة نخب تستخدم الاثنتين على مستوى الاتحاد. ومجدداً، فإنهم جميعاً من الناشطين في مجالات الأعمال والخدمة المدنية والإعلام الجماهيري والسياسة. وفي الغالب تكون

الهندية لغتهم الأم لكنهم وبشكل متزايد يفدون من ولايات لا تتحدث الهندية كلغة مركزية وقد اكتسبوا الهندية شأنها في ذلك شأن الإنجليزية.

ويمكن تحديد المصالح العديدة لهذه النخب على أساس من وضعهم في المجموعة الكوكبية اللغوية. فالنخب التي تستخدم الإنجليزية وحدها لها مصالح وطيدة في نشرها عبر الاتحاد كله، ما دامت تزيد من القيمة الاتصالية لمخزونهم اللغوي. وينحدر معظم أصحاب الأصوات الجهيرة المنادية باستخدام الإنجليزية بشكل حصري، من بين أبناء الولايات الجنوبية حيث تسود اللغات الدرافيدية، وهؤلاء ممن لعبوا «بورقة اللغة الإنجليزية» The English Card واستثمروها في إعاقة انتشار الهندية على حساب المجموعات اللغوية الأخرى. وفي أعقاب الاستقلال استماتت الإدارة المدنية الهندية في الدفاع عن الاستخدام الحصري للغة الإنجليزية في مجال الإدارة حرصاً منها على الميزات المتوفرة في وظائف الحكومة. ولقد تقدم دافيد لايتين بالأطروحة القائلة بأن جهاز الخدمة المدنية في الهند بأسرها، قد رجح بقوة استخدام الإنجليزيةلأسباب متعلقة بالتعليم وروح التضامن الجماعي، لكنه ما كان يمكنه الخروج على الأوامر الصريحة والجبرية للمستوى السياسي إن تقرر فرض اللغة الهندية.

أما النخب التي شجعت حصر الاستخدام في اللغة الهندية فقد كانت مؤهلة للكسب جراء انتشار الهندية في كل أرجاء الهند

ولأسباب مشابهة. ولقد كان المؤيدون للإلغاء السريع للإنجليزية منبثين في الصفوف، ويروجون بقوة لفكرة إجراء امتحانات للخدمة المدنية (بالهندية والإنجليزية معا) وبالهندية وحدها كلغة إجبارية ثانية في المدارس الثانوية بكل الأقاليم التي لا تكون فيها الهندية اللغة الأم. وبطبيعة الحال فالنخب في الولايات الناطقة بالهندية تستعمل تلك اللغة للاتصال على مستوى الهند كلها وبناءً على ذلك ساندوا الهندية في مواجهة الإنجليزية.

أما المتحدثون من النخب بكلتا اللغتين فلم يكونوا أصلاً متحيزين لأي منهما: إذ لو أن الطلاب تخيروا تعلم واحدة دون الأخرى، فسوف تزيد فرصهم في الاتصال المباشر على أية حال، فتبلغ مركزية مخزونهم المرتبة رقم واحد. وفي المرحلة الثانوية يتعلم الطلاب، بالولايات التي لاتتحدث الهندية، وبشكل رتيب، اللغة الإنجليزية وغالباً الهندية أيضاً، في الوقت الذي يتعلم فيه نظراؤهم في المناطق الناطقة بالهندية، اللغة الإنجليزية (علاوة على لغة هندية أخرى من اللغات الأقرب نسباً إلى الهندية مثل السنسكريتية)، ويمكن القول: إن أعداداً كبيرة ومتزايدة من المتعلمين الهنود يتكلمون اللغتين المركزيتين وهما من اللغات التي تتبوأ مكانة رفيعة في هذه المجموعة اللغوية.

وقد تبين، في ظل هذه الظروف، أن تعايش اللغتين على المستوى الاتحادي قد لايكون ناجعاً بالمرة (إذ إن تعلم لغة وطنية واحدة يوفر المال ومشقة التعلم)، إلا أن هذا ليس حلاً متوازناً بصورة أو بأخرى

حيث لاتوجد أغلبية مؤثرة تؤيد بديل الإنجليزية وحده أو الهندية وحدها. ومن الواضح بالنسبة إلى الطلاب، كل على حدة، أن تعلم أي منهما أو كليهما،أمر مربح لأنهما يزيدان من فرص الاتصال إلى حد كبير.

وعشية الاستقلال، كانت الإنجليزية لغة أقلية صغيرة محدودة وإن تكن -رغم ذلك- أقلية ذات نفوذ كبير- فهي متغلغلة في (حزب المؤتمرو الخدمة المدنية ومجال الأعمال الكبيرة)- ولو لم يتم إقصاء الجماعات غير المتحدثة بالهندية -بسبب فرض طبعة منقحة من الهندية – وأتيح بدلاً من ذلك تقديم الهندوستانية وهي الأكثر حيادية، كما دعا إلى ذلك المهاتما غاندي دون كلل، لأمكن أن تصبح اللغة الوطنية في الهند اليوم إحدى اللغات المحلية أو «اللغة الهندية». إلا أن أنصار الهندية وقد كسبوا معركتهم اضطروا للتسليم ببقاء الإنجليزية كلغة رسمية مشاركة بصفة نهائية. يضاف إلى ما سبق، أن الإنجليزية أصبحت اللغة الأوسع تداولاً بعد الهندية: وفي استطلاع حديث أفاد 71٪من المستطلعين بأنهم «يفهمون» الهندية، وأفاد 31٪ بأنهم «يفهمون» الإنجليزية. وحيث إن 40٪ تقريباً من جملة سكان الهند ناطقون بالهندية كلغة أم، فإن هذا يعني أن ثمة 31 ٪من الهنود الآخرين يتعين عليهم تعلم اللغة الهندية، وهي ذات النسبة المئوية للهنود الذين تعلموا الإنجليزية. لقد بات واضحاً دون التباس أن اللغتين متكافئتا القيمة كلغات ثانية.

وتبلغ القيمة الاتصالية للغة الإنجليزية في المجموعة الكوكبية الهندية حوالي نصف القيمة الاتصالية للغة الهندية. وهذه النسبة أكبر بكثير مما كان متوقعاً في السنوات الأولى بعد الاستقلال، آخذين في الحسبان،فوق ذلك،القيمة الاتصالية للغة الإنجليزية في المجموعة الكوكبية العالمية وهو سبب وجيه يدعو المتحدثين وغير المتحدثين بالهندية من الطلاب لإضافة تلك اللغة إلى مخزونهم اللغوي.

إن تعلم الإنجليزية بالقطع هو أفضل خيار يمكن لأي متحدث بالهندية أن يقوم به. وبالفعل، فإن هذا مايفعله معظم الطلاب في المناطق الناطقة بالهندية (كما أنهم نادراً ما يتعلمون أي لغات هندية أخرى في حين يتعلم الآخرون الهندية. وهنا أيضاً، تتقدم حركة تعلم اللغة الهندية في اتجاه صاعد).وكون أن الكثيرين ممن يتحدثون الهندية من الطلاب يتعلمون الإنجليزية.بما يضيف إلى قيمتها الاتصالية فيجعلها أكثر جاذبية بالمثل بالنسبة إلى الطلاب من غير الناطقين بالهندية ممن يتعين عليهم الاختيار بين الإنجليزية والهندية.

وبالنسبة إلى المتحدثين بلغات هندية أخرى، ووفقاً لحساباتنا، فإن تعلم الهندية يضيف الكثير للقيمة الاتصالية لمخزونهم أو لرصيدهم اللغوي أكثر من تعلمهم للإنجليزية (بالرغم من أنه يجب أن نضع في الاعتبار الدوافع العالمية لاختيار اللغة الإنجليزية). عادة ما ُتدرّس الإنجليزية في المدارس، ويتحدد وضعها في المناهج الدراسية بقرارات على مستوى الولاية (بتوصية من الحكومة الاتحادية).

وتناضل الحكومات في الولايات غير الناطقة بالهندية لتحقيق هذه الأهداف الجماعية للحيلولة دون انتشار اللغة الهندية. وفي الوقت ذاته، وبالنسبة للطلاب، كل على حدة، يمكن تحقيق عوائد أكبر -بلغة القيمة الاتصالية -إذا هم تعلموا الهندية بدلاً من الإنجليزية. وتشير بعض المؤشرات إلى أن طلاباً في المرحلة المتوسطة -في ولايات لاتتحدث الهندية -يؤثرون «طواعية» تعلم الهندية كلغة للتعليم. كما يتخير الكثيرون الهندية في المواقف غير الرسمية وعبر وسائل الإعلام الجماهيري. فإن كان هدفهم هو المجتمع الهندي (الهدف هنا يعني تعريفهم للعبة اللغة)، لأنهم وبلغة النموذج محقون تماماً في اختيارهم الهندية، طالما أنها تزيد من فرص اتصالهم المباشر في المجتمع الهندي أكثر من أي لغة أخرى. فلو أنهم حددوا الأرض كلها كعالم لهم، أي لو أنهم تطلعوا إلى مهنة عالمية في مجال الأعمال أو العلوم، لكانت الإنجليزية الخيار الأفضل -علماً بأنه في وسعهم دائما إضافة الإنجليزية إلى مخزونهم وقتما شاؤوا حال بلوغهم المستوى الجامعي، وبمعنى آخر -عندما تصبح تطلعاتهم العالمية أقرب إلى الواقعية.

بعد مضي نصف قرن من الحماسة الوطنية ونصف قرن آخر من الاستقلال، فإن الأمل الأصلي المنشود في لغة محلية واحدة، وهي الهندية لعموم الهند، قد تلاشى. ومن الواضح بمكان، انه لم يعد هناك مؤازرة قوية لفكرة جعل الهندية اللغة الوحيدة للاتحاد، خاصة في زمن تذوي فيه التقاليد الراسخة لحزب المؤتمر الوطني الغاندي،

وبمرور الوقت، «ربما يصح القول: بأن اللغة الهندية قد خسرت معركتها». وحقيقة الأمر، فإن السياسة في المستوى المركزي ملتبسة على أفضل تقدير، وكذلك تضعضع موقف من يتعين عليهم تقرير أي لغة ثانية يتخذونها لأنفسهم ولأبنائهم. لقد استغلت الولايات غير الناطقة بالهندية-بنجاح كبير -خيار اللغة الإنجليزية إضافة إلى لغة ولايتهم في مواجهة انتشار اللغة الهندية. لكن الرهان على التلاشي البطيء للهندية من كل المشهد الهندي يتجاهل القوة التي تكمن وراء الأرقام الصرفة، والوضع المهيمن للغة الهندية في الثقافة الجماهيرية الهندية الحديثة.

الجدول رقم - 4,1 الهند في عام 1991.

الأرقام المدرجة بالجدول وفق مقياس غرينبيرغ (Greenberg's A) تشير إلى اللغة الأم Native Lang.واللغة الثانية Second Lang. واللغة الثالثة Third Language وإجمالي عدد المتحدثين Total). وهذه الأرقام من فئة المليون.

الرموز والمختصرات:

اللغة الهندية: HI

الإنجليزية:EN

الساميزية: AS

البنغالية: PG

لغة جوجارات: GU

لغة الكانادا: KA

لغة الملايالام: ML

اللغة الماراثية: MR

اللغة الأورية: OR

لغة البنجاب: PU

اللغة التاميلية: TA

لغة التيلوجو: TA

اللغة الأوردية: UR

اللغة العربية: AR

اللغة السنسكرتية: SA

– ملحوظة :لايوجد بالهند سوى قلة من السكان لغتهم الأصلية العربية أوالسنسكريتية.

تشير البيانات المدرجة في الأعمدة داخل الجدول إلى أعداد المتحدثين بلغة أصلية ما ؛ كما تشير إلى أعداد المتحدثين بلغة ثانية أوثالثة حسب ماهو موضح أدناه.

Table 4,1. India. 1991 (speakers in millions)

Native language	second language															Third language +Lang HI&EN	Total
	HI	EN	AS	BG	GU	KA	ML	MR	OR	PU	TA	TE	UR	AR	SA		
HI	301	30	0	0	0	0	2	0	0	0	1	0	1	0	2	—	337
AS	1	0	9	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	14
BG	2	2	4	1	60	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	71
GU	6	0	0	0	31	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	39

KA	1	2	0	0	0	25	0	0	0	0	1	2	0	0	0	6	37
ML	0	2	0	0	0	0	22	0	0	0	0	0	0	0	0	7	31
MR	9	0	0	0	0	0	0	46	0	0	0	0	0	0	0	3	57
OR	1	1	0	0	0	0	0	0	24	0	0	0	0	0	0	5	31
PU	3	0	0	0	0	0	0	0	0	14	0	0	0	0	0	1	18
TA	0	7	0	0	0	1	0	0	0	0	43	1	0	0	0	4	57
TE	1	3	0	0	0	3	0	0	0	0	3	52	0	0	0	2	64
UR	7	2	0	0	0	2	0	1	0	0	1	2	25	2	0	3	43
:Q																	798
HI	0,367	0,463	0,384	0,451	0,395	0,437	0,396	0,414	0,394	0,380	0,474	0,478	0,437	0,376	0,367	----	
AS	0,384	0,081	0,001	0,010	0,007	0,008	0,006	0,014	0,004	0,004	0,013	0,016	0,013	0,001	0,001	0,482	
BG	0,451	0,123	0,010	0,007	0,020	0,022	0,018	0,032	0,014	0,015	0,030	0,035	0,031	0,008	0,008	0,538	
GU	0,395	0,104	0,007	0,003	0,003	0,015	0,012	0,024	0,009	0,010	0,022	0,026	0,022	0,004	0,004	0,496	
	0,437	0,105	0,008	0,022	0,015	0,004	0,014	0,026	0,010	0,011	0,022	0,024	0,021	0,005	0,005	0,530	
ML	0,0396	0,089	0,006	0,018	0,012	0,014	0,003	0,022	0,008	0,008	0,020	0,024	0,020	0,003	0,003	0,487	
MR	0,414	0,124	0,014	0,032	0,024	0,026	0,022	0,009	0,017	0,018	0,034	0,040	0,033	0,011	0,011	0,518	
OR	0,394	0,089	0,004	0,014	0,009	0,010	0,008	0,017	0,001	0,006	0,016	0,019	0,016	0,002	0,002	0,0489	
PU	0,380	0,085	0,004	0,015	0,010	0,011	0,008	0,018	0,006	0,001	0,017	0,020	0,016	0,002	0,002	0,478	
TA	0,474	0,118	0,013	0,030	0,022	0,022	0,020	0,034	0,016	0,017	0,008	0,032	0,031	0,009	0,009	0,545	
TE	0,478	0,132	0,016	0,035	0,026	0,024	0,024	0,040	0,019	0,020	0,032	0,011	0,035	0,012	0,012	0,572	
UR	0,437	0,118	0,013	0,031	0,022	0,021	0,020	0,033	0,016	0,016	0,031	0,035	0,008	0,008	0,009	0,530	

Greenberg's A 0.697

الفصل الخامس

تفوق اللغة الإندونيسية (باهاسا إندونيسيا)

تُعد المجموعة اللغوية (الكوكبية) الإندونيسية واحدة من العجائب الصغيرة في عالم ما بعد الكولونيالية الذي تهيمن عليه اللغات الغربية كوسيلة الاتصال الأكثر انتشاراً في المستعمرات السابقة حيث تمكن الإندونيسيون بنجاح من الحفاظ على إحدى لغاتهم المحلية كلغة للتواصل، وهي اللغة الإندونيسية (باهاسا إندونيسيا). ولكن ما يدعو إلى الدهشة، على الأقل بالنسبة إلى الدخيل على الأجواء الإندونيسية أن أهل البلاد قد تجاهلوا اللغة الجاوية Javanese language كوسيلة اتصال وطنية رسمية، بالرغم من أنها إحدى اللغات الأصلية كما أنها اللغة الأم لنصف المواطنين تقريباً، واللغة المهيمنة على مراكز القوى في الأوساط السياسية والتعاملات الاقتصادية واللغة الرسمية للميراث الديني والأدبي ولغة البلاط في العصر الألفي السعيد. ولأسباب واقعية للغاية، من وجهة نظر الإندونيسيون وغالبية خبراء اللغات «الأسترونيزية» Austronesian languages فلقد تم إقصاء اللغة الجاوية واستبدالها بطبعة مستحدثة من اللغة الميلاوية كلغة وطنية رسمية. ولكن هناك معضلة صغيرة بشأن هذه الأطروحات، فلقد اتخذ الخبراء من التجربة اللغوية الإندونيسية نموذجاً يمكن تطبيقه -عن طريق المقاربة- على المشهد اللغوي في الهند وكينياو

الفلبين حيث تم اعتماد اللغة الهندوستانية واللغة السواحلية واللغة الفلبينية كلغات وطنية لتلك الأقطار على التوالي. ومع ذلك لم تفلح أي دولة من تلك البلدان في تبني النموذج الإندونيسي، أو تطبيقه على أرض الواقع بالرغم من توافق هذا الطرح مع تطلعات الحركات ذات التوجهات القومية في تلك البلدان.

5,1 حلم غاندي.

ثمة جوانب مشتركة تجمع بين اللغة الجاوية في إندونيسياو اللغة الهندية في الهند. كما أن هناك تماثلاً بين الدور الذي لعبته كل من اللغة الميلاوية (في إندونيسيا) واللغة الهندوستانية (في الهند) إبان الحقبة الاستعمارية بغض النظر عن التباين بينهما. إنّ الفوارق بين الميلاوية والجاوية أكبر بكثير من أوجه التباين بين الهندوستانية والهندية. وينتشر عدد لابأس به من اللغات الرئيسية في كل من الهند وإندونيسيا، ولكن الهند تتميز بكثرة وتنوع أعداد الناطقين بكل لغة من هذه اللغات الواردة في الجدول الرئيسي الملحق بالدستور الهندي. وبشكل جوهري، هناك تشابه في تاريخ وخط سير المجموعتين اللغويتين في الهند وإندونيسيا. وبناءً على موافقة حزب المؤتمر الهندي تم اعتماد اللغة الهندوستانية كلغة موحدة للبلاد في عام 1925. وفي عام 1928 قام حزب الشبيبة الوطنية الإندونيسي باعتماد اللغة الميلاوية كلغة للحركة الوطنية متجاهلاً اللغة الجاوية. أما في الهند فلقد سعت الحركة الوطنية الهندوسية لفرض طبعة

جديدة من اللغة الهندية بعد تنقيتها من الشوائب اللغوية الأخرى، ولكن الأطراف المعنية رفضت هذا الاقتراح. كما قامت المجموعات اللغوية الناطقة باللغة الدرافيدية بقطع الطريق أمام تمدد اللغة الهندية من خلال التوسع في تعلم اللغة الإنجليزية. وعلى عكس ماحدث في الهند فقد تقبل الشعب الجاوي، وسائر المجموعات الناطقة بالجاوية في إندونيسيا اللغة الميلاوية بصدر رحب في حين تم استبعاد اللغة الهولندية تماماً. ومن المفارقة أن ما جرى في إندونيسيا بخصوص اللغة القومية الإندونيسية (باهاسا إندونيسيا) كان حلماً يراود غاندي وكان الرجل يأمل أن يتحقق في بلاده، كما كان نفس الحلم يسكن خيال الزعماء الوطنيين في عهد ما بعد الكولونيالية، أولئك الحالمون بأن تصبح لغاتهم الوطنية رموزاً لبلدانهم المستقلة. ولكن هذا الحلم الذي كان يغازل القيادات الوطنية قاطبة لم يتجسد على أرض الواقع سوى مرة أو مرتين.

ويُعد تبنّي الإندونيسية كلغة قومية متغلغلة في جزر الأرخبيل حالة غير مسبوقة في سجلات علم اللغويات الاجتماعية المقارن المُنصب على دراسة اللغات الكونية. ويبدو هذا الأمر مألوفاً لسكان جزر الأرخبيل من الإندونيسيين الذين جُبلوا على التعددية اللغوية في البلاد. أما الغرباء على هذه البلدان فقد أُصيبوا بالدهشة لأن اللغة الجاوية قد رفعت الراية البيضاء، وتركت الميدان للغة الإندونيسية طوعاً.

و هنا قد يتساءل أحد الجاويين في حسرة «ولكنك يا سيدي لا تعرف الجاوية». وقديتبرى إندونيسي آخر من أُولي العلم طارحاً رؤيته بأن الجاوية لغة مبهمةو عصيّة على الفهم غير مناسبة تماماً لمقتضيات الحياةالمعاصرة. وتضم الجاوية نسختين لغويتين إحداهما يستخدمها علية القوم وتسمى «كرامة» Krama. ونسخة أخرى متدنية المستوى يطلقون عليها اسم «نجوكو» Ngocko. وفي اللقاءات التي يغلب عليها الصبغة الرسمية يميل الناس، ما لم تجمعهم علاقة حميمة، إلى استخدام النسخة العليا من الجاوية بمفرداتها المتدفقة المشتقة من أصول اللغة السنسكريتية القديمة وبأساليبها المضمخة برائحة الماضي. وعندما يخاطب سادة القوم أناساً من الطبقات الدنيا فإن الخطاب يكون بلغة «نجوكو» الركيكة بينما ينبغي على الرعاع أن يردوا على سادتهم باستخدام نسخة مبسطة من اللغة العليا «كرامة Krama». ومما زاد الطين بلة احتواء اللغة الجاوية على عدد لا بأس به من صيغ المخاطبة التي تعمق الفوارق وتوسع هوة الخلاف في العلاقات بين الأفراد كما أنها لاتلائم العديد من المواقف ولا تتناسب مع طبيعة الآداب العامة وفن (الإتيكيت).

وعلى عكس ما حدث للجاوية، فقد تحولت الميلاوية إلى لغة للتجارة والسياحة لما يربو على ألف عام حيث أصبحت لغة الرحالة والتجار والبحارة والمارين عبر جزر الأرخبيل. وعن طريق اللغة الميلاوية جاء الإسلام برسالته إلى البلاد، كما أنها اللغة التي

استخدمها المبشرون والكهان البرتغاليون ومن بعدهم القساوسة الهولنديون لتنصير السكان المحليين ودعوتهم إلى المسيحية. وبالرغم من أن الميلاوية هي اللغة الأصلية للأجزاء الشرقية في جزيرة سومطرة والمناطق الساحلية من مقاطعة كاليمانتان لا تمثل هذه اللغة أي عقيدة أو ديانة أو جماعة عرقية إندونسية محددة بينما يرى أهل البلاد أن اللغة الجاوية مازالت مرتبطة في أذهانهم بالهيمنة اللغوية التي كانت تمارسها جزيرة جاوا على الأرخبيل.

2. 5نهوض اللغة الميلاوية.

وفي ظل السياق السابق خَلَصت الحركة الوطنية إلى اعتماد الميلاوية بنسختها «باهاسا إندونيسيا» كلغة رسمية للبلاد بعد إذعان ممثلي الطوائف الناطقة بالجاوية، فلقد عبرت الجماعات الاثنية المختلفة عن استعدادها للتضحية بأمجادها العرقيةو تراثها اللغوي فداءً للوحدة الوطنية التي باتت ضرورة ملحة. ويسري هذا الأمر على الناطقين باللغة الجاوية في المقام الأول. وفي الحقيقة فلقد خاضت تكتلات طلابية جاوية في العشرينيات من القرن الماضي في هولنده تجربة إحياء اللغة والتراث الجاوي ولكنهم أعرضوا عن ذلك فيما بعد وشاركوا رفاقهم من «جزر الهند الشرقية» في السعي لإقامة نهضة وطنية إندونيسية شاملة. وعلى غرار ما قام به الوطنيون الرواد في جميع أرجاء الجزر الإندونيسية فلقد رحب أنصار الحركة الوطنية من أبناء جزيرة جاوا بنشر لغة «باهاسا» وأبدوا سعادتهم لذلك. ويمكن

تبرير التضحية الجماعية بمصالح الجاويين وتسامحهم على أنه شيمة من شيم الكرم ويبدو أنهم آثروا التضحية بإحدى قطع الشطرنج (اللغة)– أثناء اللعب – من أجل كسب المباراة في النهاية حيث إنهم تخلوا عن لغتهم بهدف الاستيلاء على الإمبراطورية الإندونيسية بأسرها، ولقد نجح الجاويون (الأجاويون) فيما بعد في إحكام وتعزيز قبضتهم على الأرخبيل الإندونيسي بأكمله.

ولقد نجم عن المساعي والجهود الحثيثة التي بذلها الهولنديون لإثارة القلاقل وبث روح الانفصالية والانشقاقات في أواخر الأربعينيات بعض محاولات التمرد الفاشلة ضد الجاويين الذين ظلوا في سدة الحكم طوال عهد سوهارتو الذي سيطر على البلاد طيلة نصف قرن. وتُعد تيمور الشرقية حالة فريدة لأنها لم تقع تحت سيطرة الإمبراطورية الهولندية نهائياً –المستعمر السياسي السابق لإندونيسيا– ولكنها انضمت إلى الجمهورية عندما رحل المستعمر البرتغالي عام 1975. أما بالنسبة إلى غينيا الجديدة التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الهولندية الاستعمارية فلقد رفضت الاندماج مع إندونيسيا بعد انسحاب الهولنديين منها في عام1965 ولكنها أخفقت في مساعيها التي لم تدم طويلاً. ومنذ زمن ليس ببعيد عمت حركات الانفصال في العديد من الجزر وسعى نظام الحكم في الحال إلى تهدئة المتمردين من أجل الحفاظ على تماسك الجمهورية. ولقد استطاعت جاوا أن تهيمن على مقاليد الأمور دون اعتراض من أحد بعدما تقبل

الجاويون نشر لغة ليست لغتهم عبر جميع أرجاء البلاد. ولكن إذا كان القادة الجاويون بما لديهم من استعداد وبعد نظر وبصيرة قد استطاعوا التوصل إلى صيغة تفاهم فلماذا فشلت النخب الإقليمية التي مرت بنفس الظروف في البلدان المستقلة حديثاً في التعامل مع الموقف بالعمل بنفس التسامح والكرم ؟ كما أن هناك لغة ثالثة– اللغة الهولندية – كانت قد استخدمت في جميع أرجاء الأرخبيل لفترة من الزمن، ولكنها توارت فيما بعد دون ضجة كبيرة فور استقلال البلاد بعدما بات واضحاً أنها لغة لا تحظى بأهمية كبيرة في سائر بلدان العالم، ويتحدثها فقط عدد قليل من الصفوة المحليين، وقد محتها جرة قلم تحت الاحتلال الياباني ومن هنا اختفت دون أن تترك وراءها أي أثر.

ويبدو للوهلة الأولى أن انسحاب اللغة الهولندية خارج المشهد اللغوي الإندونيسي شيء منطقي ولكن هذا التفسير لا يكفي فهناك اعتبارات مقارنة ونظريات تكشف عن تباينات عديدة. فعلى سبيل المثال لماذا لم تنتشر اللغة الهولندية بعد أكثر من ثلاثة قرون من الوجود الهولندي في إندونيسيا وأكثر من قرن من الاستعمار المكثف في حين أن الأسبانية والبرتغالية والفرنسية والإنجليزية قد اكتسبت أعداداً كبيرة من المتحدثين في مستعمرات أفريقيا وآسيا؟ فعندما حصلت هذه البلدان –في أفريقيا وآسيا– على استقلالها ظلت النخب المناوئة للاستعمار تتواصل فيما بينها بلغة المستعمر كما أن المؤلفين الوطنيين

من دعاة الاشتراكية قد استمروا في الكتابة بهذه اللغة. وعلاوة على ذلك فلقد تمسك الوطنيون الإندونيسيون بلغة المستعمر وتعلم هؤلاء القادة دون استثناء الهولندية وكانوا يتحدثونها فيما بينهم دون غضاضة بعد رحيل الهولنديين وأصبحت الهولندية تستخدم داخل منازل الصفوة وفي أروقة السياسة، ولكنها فقدت وظائفها بين العامة وخارج الدوائر النخبوية. وكما هو واضح تُعد إندونيسيا استثناءً كبيراً في نموذج أسرة لغات ما بعد عصر الاستعمار، وتعتبر اللغة الإندونيسية حالة فريدة يصعب مقارنتها بلغات محلية أخرى مماثلة خاضت غمار المنافسة مع لغات الاستعمار وهذا وحده كاف لمناقشة أسرة اللغات الإندونيسية بالتفصيل علاوة على أن القصة في حد ذاتها رائعة.

يمتد الأرخبيل الإندونيسي من شبه جزيرة ماليزيا في الغرب وجزر الفلبين في الشمال على شكل قوس يبلغ طوله 5100 كم حتى شبه القارة الأسترالية في الشرق ولقد أُطلق عليه اسم «حزام الزمرد» وهو مكون من حوالي 13000 جزيرة منها 6000 جزيرة مأهولة بالسكان تغطي معاً نحو 2 مليون كيلو متر مربع. والعامل المشترك الوحيد الرابط بين هؤلاء الأقوام الذين يقطنون هذه الجزر هو تاريخهم المشترك في ظل النظام الاستعماري الهولندي، وهذا هو الماضي الذي ميزهم عن المجتمعات المجاورة. ومنذ القدم كانت جاوا التي تضم 60٪ من سكان الأرخبيل هي المركز السياسي والاقتصادي لجزر

الهند الشرقية الواقعة تحت الاحتلال الهولندي والتي عرفت فيما بعد بإندونيسيا. ويعيش في منطقة على شكل قوس ممتد حول هذا المركز مجموعة كبيرة من الأقوام ويتحدثون لغات متعددة تصل إلى أكثر من خمسمائة لغة: أي عُشر عدد اللغات المعروفة في العالم، من بينها 300 لغة يتجاوز عدد الناطقين بها مائة ألف متحدث تنتمي إلى أسرة اللغات الأسترونيزية -لغات استرالياو إندونيسيا-، وهناك مائتي لغة أخرى في الأرخبيل تنقسم إلى مجموعتين حيث يبلغ عدد المتحدثين بلغات المجموعة الأولى أقل من ألف متحدث بناءً على إحصاء عام 1990 حين بلغ عدد سكان إندونيسيا 180 مليون (مع نهاية الألفية بلغ عدد السكان 225 مليون) وتنتمي لغات هذه المجموعة إلى سبع عائلات لغوية مختلفة بينما تشتمل المجموعة الثانية على أربع عشرة لغة تضم كل منها أكثر من مليون متحدث من السكان الأصليين.

ويتحدث 40٪ من الإندونيسيين فوق 4 سنوات اللغة الجاوية كلغتهم الأولى ويعيش معظمهم في الجانب الشرقي لجاوا الذي يضم ثلثي عدد السكان بالإضافة إلى سكان (الطرف الجنوبي لجزيرة سومطرة). بينما يتحدث اللغة السودانية أو السودانيزية Sudanese Language سكان الجزء الغربي في جاوا البالغ عددهم خمسة وعشرين مليون نسمة، فيما يتحدث العدد نفسه لغة باهاسا إندونيسيا كلغتهم الأصلية. ويعيش معظمهم في المناطق التي انتشرت فيها باهاسا كلغة أصلية لقرون خاصة في الجزء الشرقي من سومطرة

والجزر المتاخمة والمناطق الساحلية في كاليمانتان (بورنيو) بالإضافة إلى منطقة جاكرتا بالغة الأهمية، حيث انتشرت الميلاوية العامية لقرون وقد أصبحت لغة سائدة في السينما والأفلام باعتبارها نسخة أنيقة من الإندونيسية.

ويتحدث المادورية Madurese لغة جزيرة مادورا الغربية حوالي سبعة ملايين. وهناك خمس لغات أخرى هي لغة باتاك والمينانكباوية والبالية والبنغين والبنجارية ويتحدث كل منها ثلاثة ملايين. وعند سؤال الإندونيسيين هل اللغة الإندونيسية (لغة أولى أم ثانية)؟ أجاب أكثر من 130 مليون بأنها لغتهم الأولى و يمثل هؤلاء حوالي 83٪ من الإندونيسيين فوق أربع سنوات. ويرى استاينهاور Steinhauer ضرورة اتخاذ الحيطة في هذا الأمر لربما يكون هناك ميل للإجابة «بنعم» كتأكيد على الوطنية والانتماء، بينما في حال جاءت الإجابة «بلا» فربما يتوافق ذلك مع الحقائق اللغوية.

وتكشف نظرة متفحصة أكثر في إحصاءات الاستبيان السكاني عن وجود تيارات متسقة وجوهرية، وفي مقدمة ذلك أن نسبة المشاركين الذين قالوا إنهم يستطيعون تحدث الإندونيسية قد تزايدت أعدادهم بصورة مطردة في جميع مناطق الجمهورية. وعشية الحرب العالمية الثانية كان حوالي 15٪ من الإندونيسيين يتحدثون نسخة ما من الميلاوية سواء كلغة أم أو كلغة ثانية. ويبدو للعيان أن التغيرات السكانية –الحراك السكاني– من جراء الاحتلال الياباني بالإضافة إلى

حروب التحرير المتعاقبة ضد الهولنديين والهجرات الاقتصادية منذ ذلك الحين قد أسهمت في انتشار الإندونيسية كلغة شعبية رائجة. ولكن فور إقامة الجمهورية وبداية بناء مؤسساتها عبر أراضيها انطلقت آليات أخرى مثل التعليم الابتدائي على نطاق واسع. وحسب ما ورد في الإحصاء الخاص بشأن التعليم الابتدائي العام بناءً على استبيان عام 1971، ينتظم في المدرسة الابتدائية حوالي 62٪ من الأولاد و58٪ من البنات بين سن 7 إلى 12 سنة، وبحلول عام 1990 انتظم في الدراسة ما يزيد عن 91٪ من الصغار (و لقد تجاوز عدد البنات عدد الأولاد قليلاً). وأثناء الثلاث سنوات الأولى في المدرسة الابتدائية يدرس الصغار باللغة الرئيسية بالمنطقة أو بالإندونيسية في حال وجود العديد من اللغات الثانوية المنتشرة محلياً. ومن السنة الرابعة فصاعداً، وعبر النظام التعليمي تصبح لغة التدريس هي اللغة الإندونيسية. وهذا يفسر السرعة المذهلة لانتشار الإندونيسية كلغة ثانية عبر الأرخبيل بعد الاستقلال حيث تنتشر المعرفة باللغة الإندونيسية في الحضر أكثر من المناطق الريفية وبين الرجال أكثر من الإناث وبين الكبار (فوق 12 سنة) أكثر من الأجيال الأكبر سناً.

ونظراً للزيادة السريعة في عدد الطلاب صارت الإندونيسية أول لغة يتعلمها الصغار؛ لأن الآباء يستخدمون اللغات المحلية المختلفة في المنزل ولكن عندما يرغب الآباء في تشجيع أبنائهم على اكتساب الإندونيسية يتواصلون معهم بنفس اللغة بالرغم من أنهم يتحدثون

لغة أصلية أخرى. وفي الحقيقة فلقد ازداد عدد المتحدثين الأصليين باللغة الإندونيسية من أقل من 15 مليون في عام 1980 إلى أكثر من 24 مليون في عام 1990، ومعدل الزيادة هنا أكثر من 60٪ في عشر سنوات، وبخصم نسبة النمو العام للسكان (حوالي 22٪) تصبح هناك دلالة على زيادة أكثر من الربع في عقد واحد، ولكن حتى اليوم لم يقترب عدد المتحدثين الأصليين باللغة الإندونيسية من عدد الناطقين باللغة الأم (الجاوية)، وبالكاد يقترب هذا العدد من أعداد المتحدثين باللغة السودانية أو السودانيزية في البلاد.

ولقد رفضت الحركة الوطنية منذ البداية استخدام اللغة الهولندية أو اللغة الجاوية كلغة قومية رسمية بدلاً من الإندونيسية التي يتحدثها الآن جميع المواطنين تقريباً في الأرخبيل، حتى لو لم تكن لغتهم الأم بل كلغة تعلموها في المدرسة. علاوة على ذلك فإن اللغة الميلاوية هي اللغة الوطنية بماليزيا (وبروناي) مع استخدام اللغة الإنجليزية كلغة رسمية ثانية. ومنذ الاستقلال تعاظمت أهمية الإندونيسية بما أنها لغة التدريس الرسمية عبر النظام التعليمي مع وجود اللغة الإنجليزية كمادة دراسية إجبارية. وفي الوقت الحالي تمسك الميلاوية بزمام الأمر في مواجهتها مع الإنجليزية في نطاق الاستعمال المحلي، كما أن اللغة الأكثر أهمية في الفلبين وهي لغة التغالوج Tagalog واللغة الوطنية الفلبينية المعدلة Pilipino مرتبطتان بالميلاوية. وكنسخة من الميلاوية ترتبط باهاسا إندونيسيا ارتباطاً وثيقاً بمجموعات اللغات الأخرى في

منطقة جنوب شرق آسيا، ويضيف هذا حتماً إلى قيمتها الاتصالية.

5,3 اندثار اللغة الهولندية

ثمة مسألة أو وضعية أخرى غريبة تثير أسئلة كثيرة: لماذا اندثرت اللغة الهولندية – لغة المستعمر – بشكل سريع ولماذا حلت اللغة الميلاوية محل الجاوية في حين أن الأخيرة تعد لغة أكثر من نصف السكان ولغة صفوتهم؟و كيف تحولت الميلاويةو هي لغة أقلية من السكان ولغة سوقية دنيا في أقل من نصف قرن إلى لغة «بهاسا إندونيسيا»، اللغة الرسمية للجمهورية واللغة الثانية للغالبية العظمى من المواطنين؟

دعونا نبدأ أولاً باستعراض لغز اختفاء الهولندية. ويا له من لغز. ففي معظم بلدان ما بعد الاستعمار صارت لغة المستعمر لغة السياسة والبرلمان والمحاكم والإدارة والتعليم – وخاصة التعليم العالي – ولغة الإعلام (المجال الأكثر خطورة)، ولغة التكنولوجيا وقبل كل شيء لغة الشرائح العليا في سوق العمل. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم تظل الهولندية في إندونيسيا كما فعلت الفرنسية في العديد من بلدان وسط وغرب أفريقيا أو مثل الإنجليزية في الهند؟ ومرة أخرى هناك إجابة آنية ولكن هذه المرة لا تشير الإجابة إلى «خصائص الجاوية» بل إلى «خصائص الهولندية» ومن هذا المنظور جاء الاعتراض من الهولنديين أنفسهم حينما منعوا انتشار لغتهم بين السكان خلافاً لنهج الأمم المُستعمرة. ولكن لماذا تضيع قوة استعمارية فرصة تيسير الاتصال مع رعاياها عن طريق تعلم لغاتها؟

حسب مدونات تاريخ اللغة الهولندية في جزر الهند الشرقية لم يهتم الهولنديون بتعلم الكثير من الإندونيسيين للغتهم. وأخيراً و بعد فوات الأوان أدرك الهولنديون في أواخر الثلاثينيات أهمية استخدام الإندونسيين للهولندية كلغة اتصال ولكن صفوة المتعلمين كانوا قد اختاروا بالإجماع الإندونيسية كلغة رسمية. وبعد سنوات قليلة في عام 1942 اجتاح اليابانيون إندونيسيا وحظروا استعمال الهولندية كوسيلة اتصال بين العامةو في الأوساط الخاصة. ولأغراض عملية دعموا انتشار الإندونيسية. وعلى المدى الطويل عزم اليابانيون على فرض اليابانية على جميع الأراضي المحتلة. ولم يغب عن السكان الإندونيسيين قيام الألمان باجتياح الأراضي الهولندية في غضون أيام وسقوط المستعمرات الهولندية في آسيا في يد الغزاة اليابانيين من دون مقاومة كبيرة، كما نما إلى علم السكان خبر استيلاء القوات البريطانية في عام 1945 على المستعمرات الهولندية. وهكذا ضاعت هيبة هولنده كقوة استعمارية، وضاعت مكانة الهولندية كلغة سيطرة وهيمنة. وعندما سعى الهولنديون لاسترجاع ممتلكاتهم عبر البحار وجدوا أمامهم بلداً تمزقه الحروب والصراعات الأهلية. وأصبح الهولندي في مواجهة مع جمهورية أعلنت استقلالها الذاتي بعد أكثر من أربع سنوات من المواجهات والحروب المتقطعة وهكذا انتهى الوجود الهولندي في آسيا إلى نهاية غير سارة.

وفي عام 1945 أقرت الجمهورية الإندونيسية بالفعل باهاسا

إندونيسيا لغة وطنية رسمية وكأنها تضع الملح على جروح اللغة الهولندية. كما وقع الاختيار على الإنجليزية كلغة أجنبية رسمية. ولم يكن اندثار اللغة الهولندية مفاجئاً لأنها لغة لا ينطق بها سوى قلة وهي لغة العدو التي نبذها واستاء منها الكثيرون وتم تجريدها من كل شيء في العديد من المناسبات بفعل ممارسات الطبقة المستعمرةو المسيطرة على مقاليد الأمور. ولقد وقعت أحداث مشابهة في المستعمرات الأخرى التابعة لفرنسا ومع ذلك انتشرت اللغة الفرنسية على نطاق واسع هناك. ورغم أن البريطانيين لم يتجرعوا مرارة الهزائم فقد فقدوا أيضاً بعض ممتلكاتهم الاستعمارية التي استولى عليها اليابانيون وبعد محاولتهم إعادة الكَرة وغزو تلك البلاد مرة أخرى كان عليهم أن يواجهوا صراعات مريرة مع القوى الوطنية الأهلية. ولكن ظلت الإنجليزية حتى هذا اليوم تحتفظ بالمكانة المركزية في المستعمرات البريطانية السابقة، فلماذا اختفت الهولندية من الجزر الإندونيسية؟

في أواخر القرن التاسع عشر ومع امتداد وإحكام النظام الاستعماري سيطرته على جزر الهند الشرقية صار هناك دافع وطلب على التعليم الغربي بين الصفوة من أهل البلاد. ولقد كانت الهولندية لغة القوة والمعرفة التي توعدت بفتح «الطريق إلى الغرب». ومبدئياً، فلقد نادى القائمون على الشؤون التعليمية من الهولنديين، بالإضافة إلى المفكرين الأجاويين بضرورة تعلم الهولندية بل جعلها لغة التدريس على نطاق واسع حيث إن التدريس بلغة غربية سوف يؤدي بالطبع

إلى كسر ركود طرائق التعليم التقليدية. ومع ذلك فلقد تراجعت السلطات الاستعمارية نفسها عن توفير هذا النوع من التعليم وخاصة باللغة الهولندية، لأنهم اعتبروا أن ذلك الأمر سوف يفسد عقول الطلاب وأخلاقهم حيث سيسقطون التكليف بينهم وبين حاكمهم الاستعماري عند إجادتهم للغته، ويشرعون في اعتبار أنفسهم مساوين له عند هذا المستوى. وتعتبر هذه المخاوف آنذاك كافيةو مبررة خاصة وأن السواد الأعظم من الطلاب الإندونيسين الذين تعلموا الهولندية أثناء العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين قد استوعبوا النظريات القومية الغربية، وتحولوا فيما بعد إلى نوع ما من الاشتراكية.

وكما هو الحال في الكثير من المجتمعات الاستعمارية والمتعددة اللغات أصبحت لغة الطغاة آداةً للتحرير توحد الدائرة الصغيرة التي تضم القادة الوطنيين القادمين من أصول مختلفة، وتربطهم بالعالم الخارجي وأفكاره المتنوعة وأبطاله الشعبيين وثوراته العظيمة. ولكن في حال ظل المتمردون الصغار غافلين عن العالم الخارجي فسيظل تمردهم قائماً -ولكن بطرق مختلفة كلية- فقد يأخذون أفكارهم وعقيدتهم من الإسلام على سبيل المثال. ولو لم يتعلموا الهولندية ما اطلعوا على الأفكار الجديدة والأحداث المعاصرة من زوايا عديدة.

ويعتقد بعض الإداريين الهولنديين أنه في حال السماح لوكلائهم وأعوانهم من أهل البلد الأصليين بمخاطبة أسيادهم باللغة الهولندية فسوف يقلل ذلك من شأنهم لأن السكان المحليين سيعاملون السادة

بطريقة أقل احتراماً. ألم يخاطب الجاويون التابعين لهم ومن أقل منهم شأناً بلغة «النجوكو»، وكانوا يتوقعون أن يأتي الرد عليهم بطريقة ركيكة؛ لأن التابعين لهم لا يجيدون لغة «كرامة» حيث يتحدث هؤلاء الناس لغة النجوكو فيما بينهم؟ ولقد تم إعادة انتاج السياسات العنصرية اللغوية في ظل السياق الاستعماري حيث جاءت الهولندية على القمة، واعتبرت الميلاوية لغة دنيا، كما أن الناطقين بلغة «كرامة» رأوا «نجوكو» على أنها لغة الطبقات الدنيا.

ولكن لم يُكشف النقاب عن هذه المخاوف الزائلة التي سكنت العقلية الهولندية إلا بعد فوات الأوان؛ لأن لكل رأي من هذه الآراء رأياً آخراً مقابلاً. فمعرفة الهولندية ترتقي بالسكان المحليين، وتساعد على توظيف مسؤولين أكفاء يعرفون السلوكيات والقوانين والإجراءات الهولندية، كما أن تعلم اللغة الهولندية يساعد على غرس الثقافة الهولندية في مجتمع جزر الهند الشرقية. وقد كان الهدف الأساسي الذي تجذر في عقلية الحكومة الاستعمارية في جاكرتا (باتافيا سابقاً) وفي لاهاي هو تقليل النفقات وتجنب الإنفاق المكلف على المدارس الخاصة بتعليم السكان المحليين. ولم يرغب الهولنديون قط في أن يتحدث أهل المستعمرات لغاتهم (وقد عبر عن ذلك «كيز جرونيبور» بإسهاب).

ولكن في إطار حوارنا في هذه الدراسة يمثل هذا الأمر إشكالية كبيرة، فمن المتوقع أن يرحب المتحدثون بأي لغة بتعلم الآخرين

للغاتهم وقد يصل الأمر إلى حث الآخرين على ذلك طالما أن هذا سيؤدي إلى زيادة القيمة الاتصالية للغاتهم. ومن ثم كان من المتوقع أن يؤيد الهولنديون تعلم أهل المستعمرات اللغة الهولندية، ولكنهم لم يفعلوا ذلك. وعلى النقيض فقد اقتصر التدريس بالهولندية في المدارس على أبناء الأوروبيين وعدد محدود للغاية من أبناء طبقة البرياجي «Priyaji» – طبقة النبلاء المحليين.

ولقد بلغ عدم اكتراث الهولنديين بتعليم اللغة الهولندية– للآخرين – حد محو الذات الثقافية، أو حتى ازدراء الذات وصار ذلك صفة ملازمة للسياسة الثقافية الهولندية خارج بلادهم. وحتى وقت قريب لم يبذل الهولنديون جهداً كبيراً في نشر لغتهم وثقافاتهم خارج بلادهم، وكانوا ينظرون بعين الريبة والشك إلى أي اهتمام أجنبي بلغتهم. وفي جزر الهند الشرقية نادراً ما كان الهولنديون يتعاملون مباشرة مع السكان المحليين وكانوا يتواصلون معهم بأي لغة متاحة، وقد اقتصرت تعاملاتهم مع البرياجيين المحليين «Priyaji» والتابعيين لهم من أهل البلاد، وقد كانت الميلاوية كافية لهذه الغايات. ولقد خلص فإن دورن Van Doorn إلى مايلي:

«ما سعت إليه الإدارة هو الاحتفاظ بجزر الهند الشرقية بأي ثمن كمستعمرة استثمارية ومصدر ربحي للدولة الهولندية، يتولى إدارتها فريق من الموظفين المدنيين. وفي نفس الوقت رفضت الإدارة القيام بتطوير جزر الهند الشرقية –سواء بشكل عمدي أو تلقائي– إلى

مستعمرة يتخذها المهاجرون الهولنديون مستقراً لهم ويؤسسوا لبناء وطن حليف مستقل يمثل قاعدة اقتصادية وسياسية مستقرة للسكان البيض. ومن ثم وحتى الثلاثينيات تقوقع الهولنديون ولم يستغلوا سنوات حكمهم في كسب ثقة أو تأييد السكان الأصليين، ولم يهتموا بتأسيس شبكات اتصالات لغوية داخل إندونيسيا، وظلوا مبتعدين عن بذل الجهد الكافي أو الاستثمار في مجال نشر اللغة الهولندية بين السواد الأعظم من الأميين في البلاد؛ ولذلك أصبحت لغة المستعمر الهولندي في إندونيسيا لا تتمتع بأي قيمة اتصالية تبرر النفقات اللازمة لنشرها في البلاد».

وعند طرح مسألة اللغة، يزودنا جرونيبور Groeneboer بقدر مفصل عن مدى سلبية وعدم اكتراث الحكومات المتعاقبة في هولنده والإدارات الاستعمارية خارج البلاد. وكان يأتي طرح مسألة اللغة من المثقفين الإصلاحيين الشرقيين رداً على طلب واضح وملح من الصفوة المحليين. وأخيراً عندما أدرك الهولنديون في الثلاثينيات أن الميلاوية قد انتشرت سريعاً عبر الأرخبيل وقرروا انه لابد من الرد بسلاح نشر الهولندية لصد الميلاوية كان بعد فوات الأوان ولم يكن بالقدر الكافي. وبعد سنوات قليلة وبجرة قلم حظرت الحكومة اليابانية استخدام الهولندية، ثم جاءت الثورة، ومحت الحكومة الإندونيسية المستقلة اللغة الهولندية.

5,4 رفض اللغة الجاوية

مع خروج الهولندية من قائمة الخيارات كخيار قابل للتطبيق هناك سؤال آخر يطرح نفسه: لماذا تغلبت الميلاوية (باهاسا إندونيسيا) على الجاوية كلغة وطنية؟ والإجابة المتاحة حالياً في غاية البساطة:

« لقد وقع الاختيار على الميلاوية لأنها استُخدمت كلغة مشتركة في الأرخبيل الإندونيسي لسنوات عدة ويفهمها كثير من مواطني الجمهورية الجديدة، وتصادف أن كانت الجاوية هي اللغة الوحيدة التي تبوأت مكانة مرموقة آنذاك. ولكن الجاوية بمستوياتها المتعددة والمعقدة قد شجعت على إيجاد نظام اجتماعي إقطاعي، كما أن صعوبة تعلم الجاوية مقارنة بالميلاوية جعلت الجاويين أنفسهم يفضلون اختيار الميلاوية كلغة وطنية».

وفي الواقع يصعب تتبع جذور الشقاق في هذا الأمر فلقد ذكر موليانو (Moeliono) أن يامين (Yamin) رئيس حزب الشبيبة عام 1928 قد قام بتوزيع مذكرة ورقية على أعضاء اللجنة المركزية للحزب تحمل مقترحاً لنص الحلف باليمين باللغة الميلاوية بينما كان الجدل مستمراً بخصوص ضرورة استبعاد الحوارات المسهبة بشأن اتخاذ الميلاوية كلغة لإندونيسيا الموحدة. ولقد راود يامين الشك بأن الجاويةو هي لغة الأغلبية يمكن أن تكون منافساً للميلاوية. ومنذ أن عقدت حركة الشبيبة الوطنية مؤتمرها وأدت اليمين الرسمي «سومبا بيموده» Sumpah Pemudah» أصبحت لغة «باهاسا إندونيسيا»

منذ ذلك الحين اللغة الوطنية في إندونيسيا. وبدلاً من اللغة الميلاوية الركيكة (Brabbelmas) التي كانت الإدارة الاستعمارية تستخدمها أصبحت الميلاوية فجأة لغة ثورية وانتشرت بشكل مطّرد مع تزايد أتباع الحركة الوطنية.

ولقد طرح بينيديكت أندرسون (Benedict Anderson)– وهو متابع محايد لحركة الثقافة الإندونيسية لفترات زمنية طويلة – سؤالاً وثيق الصلة بالموضوع: كيف يسقط الأدب الجاوي بكل تقاليده التي يتجاوز عمرها الألف عام بشكل مباغت ويهوي إلى قاع سحيق بينما تصعد الكتابة باللغة الميلاوية إلى الواجهة؟ واستطرد أندرسون قائلاً: «كنت أرى هذه المسألة على أنها نقطة سوداء»، كما رأى أندرسون في إجابته على السؤال الذي طرحه أن الأمر مرتبط بالدور الذي لعبه الهولنديون الذين فضلوا استخدام الميلاوية على الجاوية لأغراض إدارية مع تمدد إمبراطوريتهم عبر الأرخبيل خارج جاوا. وهناك إجابة ثانية تتعلق بالحركة الوطنية التي سعت لدعم الوحدة الوطنية من خلال توحيد اللغة، واستخدام الميلاوية التي لم تكن لغة المستعمر.

ويذكر أندرسون أن هذه لم تكن البداية، ولكنها كانت تمثل قمة التحول اللغوي الناجم عن تراكمات ظلت قائمة لمدة ثلاثة عقود حيث احتلت لغة بهاسا ميلاوي المكانة التي كانت مخصصة للغة الجاوية في عالم التجارة والسياسة والأدب. وخلص أندرسون إلى «أن

الافتقار إلى الوطنية هو الذي ساعد على تأسيس لغة مشتركة أكثر مما ساعدت اللغة المشتركة على تأسيس الحركة الوطنية»، وحتى لو كان هذا الأمر حقيقياً فهناك سؤالٌ يطرح نفسه: لماذا ظهرت هذه اللغة الموحدةو لماذا كانت الميلاوية وليست الجاوية؟ ولقد تناول أندرسون قضية رفض الجاوية في سياق أزمة مزدوجة داخل المجتمع الجاوي. لقد عمقت النخب الجاوية الأزمة بسبب انخراطها لأكثر من ثلاثة قرون في التعاون مع المستعمر الهولندي حتى فقدت الثقافة الجاوية قيمتها تماماً عند بلوغها الأجيال التي جاءت مع بداية القرن، كما هو الحال في الكثير من البلدان المستعمرة. ولكن ما تنفرد به جاوا هو ثقافة البلاط النادرة التي انعزلت بعمق عن باقي الأمة وصارت معتمدة كلية على الهولنديين وانقطعت عن جذورها الأصلية باعتمادها على لغة «كرامة» كلغة مصطنعة تتباهى بها الطبقة الراقية. ورأى أندرسون: «أن نشوء الحركات الوطنية في جميع الأماكن الأخرى قد أدى إلى تكريس لغة أصلية خالصة تحولت فيما بعد إلى لهجة دارجة ولكن الجاوية بنسختها «كرامة» على الرغم من كونها لغة أصلية لم يَتَسَنَّ لها أن تصبح لغة دارجة. ومن منظور مقارن فإن هذا التفسير يبدو أقل إقناعاً، ففي كثير من المستعمرات كانت اللغات المحلية متأثرة بتنوّعات طبقية وعرقية عديدة كما كانت مرتبطة بالنخب المحلية المتعاونة مع المستعمر. وهذا ينطبق بالتأكيد على اللغة الهندية في الهند حيث لم تحل الهندوستانية الخالصة، النسخة الأصلية

للغة البلاد، محل الهندية. إن رؤية أندرسون الثاقبة كشفت عن أن الجاوية بمعالمها الاجتماعية اللغوية لم تسمح لنفسها بالتحول إلى لغة دارجة شعبية، ولكن الخلاصة الحالية التي توصل إليها لا تقدم تفسيراً كافياً، كما أنها لا تعطي تفسيراً مرضياً عن سبب تحول الميلاوية إلى لغة بهاسا إندونيسيا – اللغة الرسمية– بدلاً من الجاوية.

إن عبارات وأبجديات الدين الإسلامي وهي أحد مصادر اللغة الجاوية لم تكن لتصبح جزءاً من لغة (كرامة)؛ ولذلك تم التصدي للضغوط الرامية لنشر تلك اللغة، كما أشار أندرسون نفسه استشهاداً برأي أوهلنبيك Uhlenbeck ولكن إذا كانت الأبجديات الإسلامية الشعبية قد تصدت للغة كرامة فلماذا إذن لم ينجح الوطنيون في الاستمرار بدون تبني تلك اللغة الإضافية ؟و بالإضافة إلى ماسبق فلقد كانت يومئذ لغة نجوكو – نسخة الخطابة الدنيا من لغة كرامةو التي تمكنت بشكل لابأس به من التحول إلى لغة دارجة وطنية– متواجدة على الساحة بالطبع. وفي الحقيقة فلقد أقدم المتمردون الجاويون الأوائل على تبني لغة نجوكوو لقد تصدت لهم الإدارة الجاوية بشكل رادع وحاسم. ولقد أقر أندرسون بأن لهجة نجوكو كان يمكن أن تتحول إلى لغة دارجة إذا كان الخيار الوحيد المتبقي هو استخدام اللغة الهولندية، ولكن كان هناك خيارٌ آخر وهو استخدام الميلاوية. ومع هذا التحول الأخير في هذا الجدال نعود إلى طرح نفس السؤال: لماذا الميلاوية وليس الجاوية أو نسختها نجوكو؟

إن الأمر لا يتعدى أن يكون مجرد ثورة تهدف لازالة لغة «كرامة» من الجاوية وإيجاد لغة «دارجة» من نجوكو تتناسب مع الأرخبيل بأسره، وكان ذلك يتطلب إزالة شاملة لنماذج مخاطبة لغويةو لرموز وشفرات كودية تربط بين النسختين العليا والدنيا للغة، وكان ذلك سيؤدي إلى إجبار نصف السكان تقريباً في إندونيسيا على تعلم لغة أخرى من أجل الاتصال على نطاق أوسع. وحينئذ وقعت هذه الثورة التي أدت إلى تحول الميلاوية إلى بهاسا إندونيسيا وانتشار هذه اللغة بين السكان في جميع أرجاء الجمهورية في نصف قرن. وقد تطلبت هذه الثورة من الناس القيام بتغيير وتبديل الشفرات اللغوية ليس بين سجلات اللغة العليا والدنيا كما هو الحال في الجاوية، بل بين ما هو بعيد وما هو قريب، أي بين لغة باهاسا ولغاتهم المحلية. ولقد تطلب الأمر في جميع الأحوال إزالة جميع أنواع ضمائر المخاطب وظهور ضمير مفرد واحد «Anda» مشابه إلى حد كبير لضمير «أنت You» في اللغة الإنجليزية. ولقد رأى أندرسون أن هذا الأمر أصبح حتمياً مع تطور وسائل الإعلام حيث ينبغي توصيل الرسائل إلى الغالبية العظمى من الناس وُيستثنى من ذلك أنماط ونماذج متميزة ومحددة للغاية من الخطاب اللغوي. ولقد تطلب تأسيس الإندونيسية كلغة مجتمع سريع التحول عمليات لغوية على نطاق واسع (وكان من بينها استخدام الجاوية)، ولكن الأهم في التحول الثوري إلى الإندونيسية أن 85٪ من السكان سيتعلمون الإندونيسية بما في ذلك كل من لم يتلق التعليم

المدرسي كمتحدث أصلي للميلاوية في حين كان 40٪ من السكان سيتعلمون الميلاوية في حال تحولت الجاوية إلى لغة وطنية.

هل كان من الممكن أن تتحول الجاوية إلى لغة أكثر تناسباً للمجتمع الإندونيسي الحديث ؟ لقد تعرضت اللغة في المجتمعات الأصغر حجماً إلى إصلاحات محدودةو لكنها ذات تأثير لا بأس به. فعلى سبيل المثال في إسرائيل تحولت العبرية إلى لهجة دارجة حديثة بعد أن كانت مجرد لغة طقوس دينية لأكثر من ألفي عام. وعند الحديث عن إصلاح نماذج الخطاب المهذب التي أدت إلى العديد من المواجهات المتبادلة بين الناطقين بالجاوية يمكن الاستشهاد بسابقة واحدة على الأقل في لغات أخرى مثل إحلال Lei محل «Voi» في اللغة الإيطالية إبان عهد موسيليني.

هل من الممكن أن تكون الجاوية أكثر صعوبة في تعلمها لأطفال المدارس والطلاب الكبار؟ إن الجدال الحالي الموسع الذي يشير إلى أن الميلاوية هي لغة أسرع في تعلمها يعتبر أمراً مريباً حيث يرى اللغويون أن جميع اللغات تتساوى في مستويات تعقيدها مع وجود تباينات في نواحي التعقيد تختلف من لغة إلى أخرى، وتعتمد صعوبة إجادة هذه اللغات على مدى تباعد المسافة بين اللغة المراد تعلمها واللغة المكتسبة فعلياً، علاوة على هذا، فإن هذه اللغات الموجودة في البيئة المحيطة من السهل تعلمها (وعليه فهي مألوفة منذ البداية)، وهي مجرد لهجات (ومن ثم لا تشكل الأخطاء اللغوية حرجاً كبيراً)؛ ولذلك

فإن الاعتبار الأخير يعطي ميزة للميلاوية الشعبية على الجاوية ذات البناء الطبقي المتعدد المستويات.

5,5 نقاش ختامي.

كانت الأمور ستقتضي ثورة لاستخدام النسخة الدنيا من الجاوية كلغة رسمية في إندونيسيا. ولقد وقعت ثورة لغوية بالفعل ولكن في واقع الأمر أدت الثورة إلى أن تتحول الميلاوية إلى لغة باهاسا إندونيسيا وتم استبعاد الجاوية. إن ظهور الإندونيسية عبر الأرخبيل وقع بسرعة وبشكل حازم ومتكامل لدرجة أن عملية انتشار الميلاوية تطابقت مع الملامح الهيكلية المؤسسة للمجتمع الإندونيسي. ولكن التفسيرات التي ظهرت في أعقاب ذلك لم تتطرق إلى أي مقارنات أو مقاربات بين انتشار اللغة والتطورات التي كانت تجري داخل المجتمع الإندونيسي آنذاك.

ولكن باستطاعة علم الاقتصاد السياسي اللغوي أن يقدم تفسيراً معقولاً لهذه المسألة. وفي لحظة معينة أثناء انعقاد مؤتمر حلف اليمين (سومبا بيموده) وقع اختيار القادة على الميلاوية بدلاً من الجاوية. وكان لزاماً عليهم أن يفعلوا ذلك لأنهم شعروا أن القيم الاتصالية للميلاوية والجاوية متساوية تقريباً. ومع أن اللغة الجاوية كانت أكثر انتشاراً إلا أن الميلاوية كانت تتمتع بمكانة مركزية بين اللغات المنتشرة في البلاد. وفي الواقع فإن معدل القيمة الاتصالية للميلاوية يتفوق على مثيله الخاص باللغة الجاوية. وكان ممثلو الجزر الإندونيسية الأخرى

الذين لا يتحدثون الميلاوية أو الجاوية يميلون إلى استخدام الميلاوية. وكان الجاويون مستعدين للتنازل عن مسألة اللغة لأسباب وطنية، خاصة لأنهم رأوا أن هذا التنازل سوف يضمن السيطرة الدائمة لجاوا في جميع الجوانب المجتمعية الأخرى. علاوة على ذلك فلقد كان الوطنيون الشبان يثمنون السمات الديمقراطية للميلاوية باعتبارها لغة كل الإندونيسيين.

ويعرض الجدول رقم (5,1) كيف تم رفض الهولندية لصالح الميلاوية أو الجاوية من قبل جميع الأطراف بسبب تدني القيمة الاتصالية للغة الهولندية، ويبرز الجدول تلك النتيجة. وكان من المتوقع أن يفضل متحدثو اللغات الإقليمية الميلاوية على الجاوية بسبب ارتفاع معدل القيمة الاتصالية بالنسبة للميلاويةو كان من المفترض أن يصوت الجاويون ضد اللغة الميلاوية. ولقد تم استبعاد اللغات الإقليمية من المنافسة بسبب تدني معدلات قيمها الاتصالية مقارنة بالميلاوية أو الجاوية. وبناءً على أعداد الوفود التي لها حق التصويت فلقد كان باستطاعة الأغلبية ان تحسم المسألة لصالح الجاوية أو الميلاوية. وفي نهاية المطاف فلقد وافق الجاويون بالإجماع على استخدام الميلاوية. ولقد فعلوا ذلك على الأرجح لأسباب ليس لها علاقة بمسألة التفوق اللغوي، ولكن انطلاقاً من رغبتهم في وحدة الحركة الوطنية وكمناورة استراتيجية للاحتفاظ بمستقبل يضمن هيمنة جاوا الإندونيسية على الشؤون السياسية والاقتصادية للبلاد.

وفي أعقاب اختيار الشباب الوطنيين للميلاوية نشطت آليات تدعم بعض التوقعات المتبادلة بين المجموعات السكانية في البلاد فلقد رأي الأهالي في جميع أنحاء الأرخبيل أن اللغة الميلاوية هي اللغة التي ينبغي أن يتعلمها الآخرون، ومن ثم اختاروها لأنفسهم ثم صارت هناك توقعات مشابهة لدى الآخرين الذين دأبوا على تعلم اللغة، وهذا الحراك نتيجة مباشرة للطبيعة الجماعية التي تميز اللغات. وفي أعقاب تفوق الميلاوية ولو بقدر بسيط على الجاوية أدرك الإندونيسيون ذلك الأمر مما أدى إلى بدء عملية حراك لغوي قوي تسير حثيثاً في طريقها إلى الأمام.

الاشكالية اللغوية في إندونيسيا1930 الجدول رقم 5,1

تفضيل اللغة الوطنية	متحدثو الجاوية	متحدثو الميلاوية	متحدثو اللغات الإقليمية
الجاوية	1	2	2
الميلاوية/باهاسا إندونيسيا	2	1	1
الهولندية	3	3	3

وإبان الثلاثينيات انتشرت الميلاوية بسرعة مذهلة، وفي عام 1938

وبمناسبة عقد مؤتمر اللغات الإندونيسية تم التأكيد على مسألة اللغة الوطنية مرة أخرى مع تعزيز الثقة في الميلاوية كوسيلة اتصال للأرخبيل بأسره وحث المواطنين في جميع الجزر على تركيز جهودهم التعليمية في هذه اللغة أكثر من اللغات الأخرى المنافسة. ولقد استمرت حكومة الجمهورية الجديدة الخاضعة لسيطرة الحركة الوطنية في تفعيل نفس السياسات اللغوية التي انتهجتها في مرحلة ما قبل الحرب حيث جعلت الميلاوية اللغة الوطنية، وتم تدريسها إجبارياً في إطار نظام المدارس الابتدائية الآخذ في الانتشار سريعاً. ومع الزخم الذي توفره الدولة الداعمة لهذه اللغة –بهاسا إندونيسيا– أصبحت تلك اللغة مادة إجبارية في المناهج ولغة تدريس في المراحل العليا من النظام المدرسي الذي تأسس بسرعة عبر جميع مناطق الجمهورية حتى بلوغ المستوى الحالي الذي شهد مرحلة التشبع بهذه اللغة.

ولقد منح مؤتمر الشبيبة الذي عقد في عام 1928 تفوقاً طفيفاً للميلاوية على الجاوية بأثر رجعي ولقد تم التأكيد على هذا الأمر حين ذلك بموجب التوقعات المتبادلة حتى بعد الاستقلال حيث فرض النظام الوطني الحاكم لغة باهاسا إندونيسيا على جميع أنحاء الأرخبيل. وفي الهند وفي ذلك الوقت تقريباً أخذت الأحداث منعطفاً مختلفاً عندما فقدت قضية اللغة الهندوستانية– والتي دافع عنها غاندي– سيطرتها لتحل محلها اللغة الهندية. ومن ثم ظلت التوقعات الشعبية متأرجحة بين الإنجليزية والهندية وبعد الاستقلال واصل النظام الحاكم تأرجحه

في تفضيل هذه اللغة أو تلك. ومنذ نهاية حكم سوهارتو ظهرت حركات دينية وعرقية وإقليمية قوية في إندونيسيا تطالب معاً بتوفير مساحة أكبر من الاستقلالية والحكم الذاتي في مواجهة الحكومة المركزية التي يفرضها النظام الجمهوري. ومما لاشك فيه فإن هذا الأمر سيكون له عواقبه على السياسة اللغوية، حيث سيطالب الإندونيسيون من جميع الجزر بدور أكبر للغتهم الإقليمية في الشؤون العامة والتعليم والإعلام. ويقف تفكك الاتحاد السوفيتي مثالاً على ذلك فلقد أدى هذا الأمر إلى انهيار سريع للغة الروسية عبر الإمبراطورية السابقة، ولكن هناك بعض الاختلافات؛ لأن الروسية كانت لغة روسيا، قلب الهيمنة السوفيتية، أما في إندونيسيا فإن هذا الوضع ينطبق على اللغة الجاوية. إن لغة باهاسا إندونيسيا كانت ولازالت لغة الجمهورية ولكنها أيضاً استُوعبت بشكل صحيح على أنها لهجة قديمة ولغة دارجة شعبية. وعلاوة على هذا فإنها لغة متداولة في بلاد الجوار أيضاً وقد أضاف ذلك إلى جاذبيتها. وفي حال صار السكان متمتعين بالحكم الذاتي أو الانفصال التام فسوف يواجهون مسألة الاختيار بين لغة باهاسا إندونيسيا والإنجليزية كلغة واسعة الانتشار، وقد يحتفظ أهالي جزر الأرخبيل الأخرى بالإندونيسية ودورها الرئيسي في البلاد ما لم ينفصل أهالي الأرخبيل تماماً عن الجمهورية من خلال صراع مرير من أجل الاستقلال يجعلهم ينظرون إلى باهاسا إندونيسيا على أنها لغة العدو.

الفصل السادس

أفريقيا: الاحتفاظ بلغات المستعمر

لا يوجد مكان آخر في العالم يحوي تنوعاً لغوياً أكبر من جنوب الصحراء الكبرى حيث الآلاف، أو ربما أكثر أو أقل من ذلك من اللغات. ومرة أخرى يدور الجدل حول مسألة التنوعات اللغوية وإمكانية إعتبارها لغات منفصلة ولكن هذا الجدل يحمل في طياته إيماءات سياسية. ولقد تعمدت السلطات الاستعمارية تضخيم الفوارق بين لغات القرى المتاخمة من أجل تقسيمها والسيطرة عليها وفق نظام «فَرّقْ تَسُدْ». كما أن الزعماء المحليين يرغبون في الإبقاء على هذه الفوارق ق من أجل تعزيز ودعم سلطتهم المحلية. ولكن في جميع الأحوال تُعتبر التعددية اللغوية في أفريقيا أمراً مروعاً.

منذ قرابة ألف عام كانت العربية هي اللغة الدارجةو لغة الطقوس الدينية لشمال أفريقيا من المغرب حتى مصر. وفي الجانب الجنوبي للصحراء الكبرى وعلى الساحل الشرقي من أفريقيا كان التجار العرب يمارسون نشاطهم لعدة قرون قبل وصول المستكشفين الأوروبيين، ومن ثم انتشرت لغتهم وتغللت ديانتهم في المنطقة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر وقبل هيمنة الاستعمار الأوروبي على تلك المنطقة اكتسحت الحركات الإصلاحية الإسلامية غرب أفريقيا عن طريق نشر الدين الإسلامي واللغة العربية.

وكان هناك بالطبع لغات أخرى رابطة جلبها التجار الأفارقة من أبناء البلاد الأصليين مع بضائعهم وتجارتهم ومنها الهوسا والإيجبو والسوننكي والسواحلية. كما كان هناك لغات الممالك المحاربة مثل لغة الشعب الولفي أو لغة شعب الفون الذين اشتروا أسلحتهم من التجار الأوروبيين في مقابل العاج والذهب والعبيد. وبعد حصولهم على السلاح كان باستطاعتهم الاستيلاء على هذه الأغراض بمجرد إشهاره في وجه جيرانهم.

ولقد بدأ استكشاف الأوروبيين للقارة في بداية القرن الخامس عشر مع الرحلات البرتغالية إلى الساحل الغربي لأفريقيا. ولكن اقتصر وجود الأوروبيين، لمدة أربعة قرون، على التجمعات المتواجدة على شواطئ الجزر أو بالقرب من مصبات الأنهار. وعن طريق الاتصال الذي كان يتم عن بعد تكونت الرطانات العامية المبسطة Pidgins واللهجات المهجنة من اللغات الأفريقية والأوروبية، وجاء أولها عن طريق الاحتكاك بالبرتغاليين ثم جاءت الإنجليزية والفرنسية في نسختها المحلية.

ولم يتكالب الأوروبيون على أفريقيا إلا بعد نهاية القرن التاسع عشر. ولقد ازدادت وتيرة تنافس الأوروبيين على أفريقيا بعد مؤتمر برلين 1884—1885 حيث بدأت القوى الغربية في استكشاف واستغلال قلب القارة الأفريقية، وشق الطرق وسط غابات السافانا والغابات المطيرة انطلاقاً من قواعدهم على الساحل، أو بالقرب من مصبات

الأنهار التي يستخدمونها في رحلاتهم الداخلية. ويتحدث العمال من القرى المحلية لغة مهجنة يخاطبون بها أسيادهم، ويتواصلون بها مع العمال من المجتمعات الأخرى الذين لا يتقنون لغاتهم.

وفي جنوب الصحراء الكبرى هناك المئات من اللغات المحلية يتحدثها ما لا يزيد عن بضعة آلاف شخص وهي لغات شفاهية غير مقرونة بنصوص كتابية (باستثناء كتاب الصلوات المُعد من قبل البعثات التبشيرية المحلية)، ولا تتحمل السلطات المحلية تبعة الدفاع عن هذه اللغات، كما أن هذه اللغات ليس لها صلاحية في المحاكم أو أروقة الإدارة، ولا تُستخدم في المدارس، وهي لغات غير معروفة في أماكن تبعد مسيرة يوم واحد عن موطنها ومحل استخدامها. ومثل بعض الآلهة في المعتقدات المحلية فإن هذه اللغات يشار إليه بالصفات التي تفتقر إليها، ومن الصعب وصفها في ذاتها كلغات للمحادثة والحكاية والتذكر. ولقد أطلقنا عليها لغات الذاكرة حيث إن الناس يسجلون النصوص عن طريق استذكارها بدلاً من كتابتها. وعلى الأرجح فإن الشعوب التي لا تعرف شيئاً عن الكتابة تستخدم ذاكرتها على نحو أعمق وأوسع وأكثر تطوراً من الشعوب التي تعرف الكتابة وتستخدمها كوسيلة للتسجيل والتدوين. ومن الواضح أن التراكيب والأبنية اللغوية والعبارات المحورية والإيحاءات المصاحبة للحكايات المنمطة تساعد الشعوب على تذكر وإنتاج اللغة.

وتشكل هذه اللغات المستوى الأول في المنظومة الكوكبية اللغوية

لأنها لغات فرعية (محيطية) أي أنها لا تقع في مركز النظام اللغوي الكوني. ويندرج العديد من هذه اللغات تحت أسماء مختلفة ولكنها متشابهة إلى حد كبير في واقع الأمر. وفي ظل غياب النصوص المكتوبة التي تُقنن استخدام اللغة مع مرور الوقت، ومع انتقال اللغة من مكان إلى آخر فقد تتغير اللغة الشفاهية بوتيرة متسارعة من جيل إلى أخر ومن قرية إلى أخرى. ولقد أكد يوهانز فابين Johannes Fabian أن السلطات الاستعمارية تحرص على تضخيم الفوارق بين اللغات المتاخمة، ولقد ساهمت في زيادة هذه الفوارق والاختلافات على سبيل المثال في الكونجو إبان الاحتلال البلجيكي. وكان الهدف من وراء ذلك السلوك السعي لإحباط ظهور حركات وطنية موحدة. أما الأفارقة أنفسهم فلقد دفنوا رؤسهم في التراب، وتجاهلوا تماماً عمليات التشويه والمسخ التي تتعرض لها لغاتهم؛ لأن ذلك يرضي نزعاتهم النرجسية ورغبتهم في وجود اختلافات لغوية، حتى لو كانت صغيرة، بين اللغات الأفريقية المتعددة لأن ذلك يمنحهم الفرصة للتباهي والفخر بقدرتهم اللغوية الفائقة على التحدث بطلاقة وإتقان لغات هي في نهاية الأمر ليست سوى لهجات للغة واحدة.

في كل منطقة، كان ولا يزال، هناك لغة واحدة مركزية على الأقل تحقق التواصل بين عدد من المجموعات اللغوية المحيطية المختلفة، وجميع هذه المجموعات اللغوية تضم متحدثين متعددي اللغة يتقنون اللغة المركزية الرابطة. وهذا هو المستوى الثاني من منظومة اللغات

الكوكبية ذات المجرات المتعددة. ومثل الكواكب المركزية المحاطة بالأقمار التي تدور في مجرات حولها، فإن كل واحدة من اللغات المركزية، التي تعمل معاً على تغطية القارة برمتها، محاطة بعدد من اللغات الفرعية التي تدور في فلكها. وفي معظم الأحيان تكتسب اللغة المركزية مكانتها لأنها كانت في الأصل لغة الممالك الغازية حيث استطاع الغزاة إخضاع الشعوب المجاورة لسيطرتهم. ومن هذه اللغات على سبيل المثال لا الحصر، اللغة الولوفية Wolof في السنغال ولغة Fon الفون في داهومي (بنين حالياً) ولغة ايجبو Igbo ولغة يوروبا Yorubaولغة الهوسا في شرق وغرب وجنوب نيجيريا. ولقد انتهت سيطرة هذه الممالك عند اختراق القوى الاستعمارية لقلب القارة، وأوقعت بهم هزائم نكراء على أرضهم. ولكن لغاتهم استمرت في التمدد مع انتشار الناطقين بها من المجندين من أهل البلاد والحمالين والعمال التابعين لجيوش المستعمر الذين كانوا يعملون في شق الطرق الجديدة ومد السكك الحديدية، بالإضافة إلى العمل في المزارع، ثم الاستقرار في المراكز الحضريةو المدن الممتدة عبر البلادو التي تمثل مراكز للحكم يسيطر من خلالها المستعمر على البلاد.

وفي أجزاء أخرى من أفريقيا، وفي مايعرف بالكونغو (زائير) وفي المنطقة المعروفة اليوم بكينيا أو تنزانيا، فقد دعم الحكم الاستعماري انتشار اللغات الأصلية الدارجة، وبعضها يرجع إلى ماضٍ سحيق ويضرب بجذوره في القدم مثل اللغة السواحلية، ولقد ساهمت هذه

اللغات في تشكيل لهجات مهجنة تحولت إلى لغات محلية مثل لغة كيكونجو واللغة اللنغالية.

وبالطبع فلقد فرض كل نظام استعماري لغته باعتبارها لغة المحادثة اليومية في المراكز التبشيرية، كما أنها قد أصبحت لغة الأوامر العسكرية في ثكنات الجند ولغة الإدارة في أروقة الحكومة ولاحقاً لغة التعليم، وإن لم تكن متواجدة في مدارس القرى حيث كانت قاصرة على مدارس الصفوةو مدارس التعليم المستمر التابعة لها. وإلى جانب اللغة العربية فقد كانت لغة المستعمر لغة مكتوبة عالية المستوى كما كانت اللغة المطبوعة الوحيدة أيضاً ولغة الصحف والكتب وصارت فيما بعد لغة الإذاعة والتلفاز.

لقد أحدث الغزو الاستعماري تغيرات في أنماط الحياة الاجتماعية حيث أطال سلاسل الاتكالية المتبادلة التي تربط القرى والمناطق بعضها ببعض بعدما كانت مستقلة ومكتفية ذاتياً قبل الغزو، ومن ثم ازداد عدد اللغات بمعدل ملحوظ. ومن هذه اللغات ما هو محلي أصلي ومنها ما هو عبارة عن لغات هجينة مستحدثة بالإضافة إلى لغة المستعمر، وكان كل منها مرتبطاً بسلسلة من اللغات المحيطية. ولقد اقتصرت لغة المستعمر بنسختها المقننة على هؤلاء الذين ذهبوا إلى المدرسة، وتعلموا القراءة والكتابة. ويمكن للمرء التقاط بعض الكلمات والعبارات من اللغات المحلية أو الهجينة من أقرانه أو أثناء سيره في الشوارع، وقد يؤدي ذلك إلى إكتساب لغة إضافية

أو لغتين وربما أكثر من ذلك مما يزيد الأمور تعقيداً. ومن الواضح للعيان أنّ اللغات المحلية تُستخدم من قبل عامة الناس لتسيير شؤون حياتهم اليومية بينما تُستخدم اللغة الاستعمارية بنسختيها، الشفاهية والمكتوبة من قبل المستعمرين والتابعين لهم في النواحي الرسمية.

وبعد أن حصلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها في الستينيات كانت اللغات الاستعمارية قد دبت بجذورها في أعماق التراب الأفريقي، وتغلغلت في هذه المجتمعات، وأصبحت هي اللغات المستخدمة في مجال السياسة والإدارة والأعمال الكبيرة والعلوم ووسائل الإعلام الوطنية.

6,1 مقارنة اثنين بثلاثة.

لماذا احتفظت لغة المستعمر السابقة بمكانتها المركزية بقوة في معظم البلدان الأفريقية ؟ لقد تعايشت هذه اللغة في بعض البلدان مع اللغة المحلية الأم التي يتحدثها معظم السكان، وفي بلدان أخرى تعايشت لغة المستعمر السابقة مع اللغة الأصلية التي يتحدثها الغالبية الساحقة من السكان سواء كلغة أولى أو لغة ثانية، وما زالت لغة المستعمر في بعض البلدان الأخرى تُستخدم جنباً إلى جنب مع ثلاث أو أربع لغات أصلية أو دارجة.

وفي مجال العلوم الاجتماعية يمكن الإجابة على السؤال المطروح آنفاً عن طريق عقد المقارنات. وهنا يمكن عقد مقارنة أكثر من مرة بين ثلاثة أنواع من المجموعات اللغوية في البلدان المتحدثة بالفرنسية

والبلدان الأخرى الناطقة بالإنجليزية. إن أول نوع من المقارنات سوف يتم بين منطقتين داخل إحدى المجموعات اللغوية حيث ظلت لغة المستعمر هي وسيلة الاتصال الرسمية بينما يتحدث أكثر من 75٪ من السكان لغة واحدة أو نفس اللغة الأصلية. وهذا هو الحال في رواندە حيث يتحدث شعبي التوتسي والهوتو لغة «كينياروانده» وهي لغة البلاد الأصلية. ولكن حتى وقت قريب كانت الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد. أما بالنسبة إلى الإنجليزية فإن بوتسوانا هي النظير اللغوي لرواندە حيث يتحدث حوالي 80٪ من أهلها الأصليين اللغة التسيوانية الأصلية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الإنجليزية اللغة الرسمية للبلاد.

أما في المجموعة اللغوية الثانية فإن ثلاثة أرباع السكان يتحدثون نفس اللغة المحلية، إما كلغة أصلية أو كلغة مكتسبة، ففي المنطقة الفرانكفونية تُعتبر السنغال مثالاً على ذلك فاللغة الولوفية هي لغة 75٪ من السكان، ويتحدثها جزء لا بأس به منهم كلغة ثانية. ومع ذلك فلقد ظلت الفرنسية هي اللغة الرسمية في السنغال، أما في المنطقة التي تُهيمن عليها اللغة الإنجليزية فإن تنزانيا تُعد مثالاً واضحاً على الموضوع قيد النقاش حيث إن 90٪ من التنزانيين يتحدثون السواحلية كلغة محلية وهي اللغة الأم لأقلية صغيرة. كما أن السواحلية تعتبر اللغة الرسمية بجانب اللغة الإنجليزية.

وأخيراً هناك بلاد تضم مجموعات لغوية من نوع ثالث حيث

تنتشر لغات أصلية متعددة، ولكن لم تتمكن أي منها من الوصول إلى مكانة مرموقة تجعلها لغة لغالبية السكان. وهذا هو الحال في كثير من البلدان الأفريقية، ويمكننا القاء الضوء على ذلك من خلال التركيز على نيجيريا بالنسبة للإنجليزية وعلى الكونغو(زائير) بالنسبة للفرنسية ففي كلتا الحالتين ظلت لغة المستعمر هي اللغة المهيمنة، وصارت هناك معارضة قومية قوية لاستخدام لغات المستعمر.

إن مقارنة اللغات داخل المجموعات اللغوية المختلفة يبرهن على تماسك اللغات المحلية (ولو بشكل جزئي) التي كانت موجودة في البلاد قبل الاستعمار. ومن ثَم لا يدهشنا كثيراً أن الفرقاءو الخصوم في البلاد ذات اللغات المحلية الرئيسية المتعددة، يتصارعون بشكل متبادل لمنع أي من هذه اللغات الأصلية من أن تصبح وسيلة اتصال رسمية ولذلك فإنهم يمهدون الطريق أمام لغة المستعمر السابق لكي تسود المشهد اللغوي في بلادهم. ولقد حدث ذلك في الكونغو (زائير) وفي نيجيريا (وفي جنوب أفريقيا موضوع الفصل السابع). ومما قد يبدو مثيراً للدهشة، على الجانب الأخر، في دول مثل بوتسوانا وسوازيلنده وليسوتو وروانده وبوروندي حيث يفهم ويتحدث كل مواطن اللغة الأصلية لبلده الأم، استمرارية لغة المستعمرة في فرض سيطرتها على الساحة المحلية بحث لا يمكن لأحد زحزحتها عن مكانتها.

والحالة الوسطى في هذا السياق هي التي تكون فيها اللغة المحلية هي اللغة الأصلية للأقلية ولكنها تظل كذلك لغة مكتسبة لجزء لا

بأس به من السكان، بحيث تصبح لغة يتحدثها ثلاثة أرباع السكان على الأقل. وهذا الوضع اللغوي ليس استثنائياً أو قاصراً على السنغال وتنزانيا ولكنه موجود أيضاً في بنين (لغة الفون) وتوجو (لغة أيوي) وجمهورية وسط أفريقيا (لغة السانجو) ومالي (لغة بامبارا).

وسوف نتابع تحليل منظومة اللغات الكونية التي تشبه المجموعات الكوكبية ذات المجرات. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أربعة مستويات لغوية: اللغات المحلية والمركزية واللغات الأكثر سموّاً ولغات المكانة المرموقة. وفي إطار ما تكشف عنه البيانات المتاحة سوف يتم تقييم القيمة الاتصالية للغات في كل مجموعة على حدة، بالرغم من أن إحصاءات المهارات اللغوية غير موجودة في أفريقيا. ولذلك فإن الافتقار إلى البيانات الموثوق بها قد أثار جدلاً حامي الوطيس بين خبراء اللغات الأفريقية. ولقد رفض تشودنسون Chaudenson، وهو رائد في حقل الدراسات اللغوية، البيانات المستقاة من دراسة اللغويات الشعبية لأنها غير كافية حيث إن الأرقام تعتمد عادة على عدد محدود من الأشخاص حققوا مستوى تعليمياً معيناً في المدارس. وهذه الإحصاءات مشكوك في صحتها في المقام الأول حيث إن السلطات لديها أسباب وجيهة لتزييفها، علاوة على أن مستوى التعليم المدرسي لا يعبر عن الكفاءة اللغوية الحقيقية. وفي الواقع يقوم الطلاب بدراسة إحدى اللغات الغربية لسنوات عديدة دون أن يتقنوها كما هو وارد في السجلات.

ومع ذلك فإن بيانات الحضور المدرسي ليست مؤشرات عديمة الأهمية كلياً. وقبل كل شيء فإن مدة الوقت المستهلك في تعليم اللغات يعطي تصوراً عن الاتجاه الذي تسير فيه مهارات اللغة. ومن أجل تحقيق الأغراض الحالية للدراسة يحتاج الأمر إلى مجرد انطباع تقريبي عن كيفية توزيع المهارات اللغوية. والتحليل الحالي يعيد هيكلة الاختيارات التي يلجأ إليها متعلمو اللغة المحتملون، والذين سوف يقررون بناءً عليه انطباعاتهم البديهية. وفي كل الأحوال فإننا في هذه المرحلة لا نحتاج إلى قدر من الدقة في البيانات المتاحة أمامنا.

ولكن أثناء دراسة اللغات في أفريقيا، وعلى عكس اللغات الآسيوية، علينا أن نأخذ في الحسبان نسبة الأمية العالية التي تحول دون تعلم السكان للنسخة الرسمية المقننة من لغة المستعمر. ويتم تعلم هذه اللغة في المدارس أو الدورات الخاصة ولا يمكن التقاطها في الشارع مثلما يحدث مع النسخة المهجنة أو اللهجات المبسطة أو اللغات الأصلية. والنتيجة هي احتكار جماعي فعلي على يد النخب المتعلمة للغة المستعمر الرسمية. وهذه الحقيقة تلعب دوراً مركزياً في جدالنا الحالي. والموضوع الثاني في هذا السياق هو الغيرة اللغوية، أو بمعنى آخر رفض لغة محلية دارجة لأنها مرتبطة بمجموعة عرقية ذات نفوذ، وعن طريق انتشار لغة هذه الجماعة النافذة تكتسب هذه الجماعة ثقلاً أكبر مما قد يؤثر في التوازن العرقي لبلد ما. وعلى المدى البعيد فإن اكتساب لغة عرقية لمكانة مرموقة في مقابل لغات الخصوم الأقل

تأثيراً قد يؤدي إلى نزوح الآخرين نحو هذه اللغة المهيمنة. أما بالنسبة إلى اللغات التي خسرت المعركة فإن ذلك يؤدي إلى ضياع هيبتها وتناقص مواردها وتراجع مجالات استخدامها وانكماشها وإهمالها لدرجة عدم اكتراث الآباء بتعليم اللغة إلى أبنائهم. وهكذا تواجه هذه اللغة خطر الاندثار، وبمعنى آخر ومن وجهة نظر جمعية، فإن الغيرة اللغوية ليست دائماً حاقدة أو غير عقلانية. وفي النهاية فإن اللغات في تنافس دائم (على الرغم من أن هذه المنافسة كامنة ومستترة)، ومرة أخرى قد يؤدي اكتساب لغة إلى ضياع لغات أخرى، ومع ضياع اللغة الأقل شأناً يضيع السياق الثقافي الجمعي الذي تمثله هذه اللغة. ومن منظور فردي يحصل المرء على امتيازات شتى من تعلم لغة مهيمنة، ولن يخسر كثيراً حين يهمل لغته الأصلية (لصالح لغة ذات قيمة اتصالية أعلى). ومن ثم تؤدي الخيارات العقلانية والفردية إلى موقف معاكس للاهتمامات الجمعية ولمواقف الجماعات نحو تلك الاتجاهات اللغوية المعنية. ولقد وصف لايتين Laitin هذا الأمر بأنه «تدمير للمصلحة العامة لتحقيق أغراض فردية». ومن أجل تعظيم فرص التوظيف الفردية فقد هجر المواطنون وأولياء أمور طلاب المدارس، على وجه الخصوص، اللغة المحلية التي أيدوها في الظاهر كسلعة جماعية تهدف لتحقيق غايات وطنية.

6,2 ثلاثة تجمعات لغوية فرنسية جنوب الصحراء الكبرى.

لقد ظلت جميع المستعمرات الفرنسية السابقة الواقعة عبر البحار

أعضاءً في منظمة الدول الفرانكوفونية أو الناطقة بالفرنسية، وتعتبر المنظمة النظير الفرنسي لدول الكومونولث التي تضم المستعمرات الإنجليزية السابقة. وكما يشير اسم المنظمة فإن العامل المشترك لهذه الوحدة هو اللغة الفرنسية. وبمنأى عن الأبعاد السياسية الأخرى فإن الهدف الأول للحكومة الفرنسية هو حماية ونشر اللغة الفرنسية في جميع البلدان التي كانت فيها الفرنسية يوماً ما لغة المستعمر. وعلى الرغم من تناقص المكانة العالمية للفرنسية في المستعمرات السابقة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أنها احتفظت بوظائفها كلغة رسمية ودولية. وجاء هذا من فعل حملات الحكومة الفرنسية المتواصلة لنشر اللغة مما يعد تطبيقاً ساذجاً لنظرية الإمبريالية اللغوية. وعلى الأرجح فإن هناك مجموعة لغات معينة في كل مستعمرة سابقة تحدد مكانة الفرنسية مقابل اللغات الأخرى. وفيما يحاول الأفراد تعزيز فرصهم في التواصل من خلال تعلم لغة المستعمر فإن خياراتهم تتلاقى معاً مع مرور الوقت مما يؤدي إلى إعادة تكوين المجموعة اللغوية الكوكبية بالكامل.

6,2,1 روانده.

تتحدث الأغلبية من سكان رواندە التي تزيد عن 90٪ من إجمالي عدد السكان لغة (كينياروانده)، تماماً كما يتحدث معظم سكان بوروندي المجاورة لغة (كيروندي) التي تستخدم على نطاق واسع في شرق زائير وأوغنده. ومع بلوغ عدد متحدثي (كينياروانده)

15 مليون نسمة في عام 1990 أصبحت (كينياروانده) لغة البانتو الأولى التي يتم تداولها على نطاق واسع كلغة أم (تفوقها السواحلية ولكن كلغة ثانية مكتسبة). ولقد تم اختيار (كينياروانده) كلغة وطنية. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الفرنسية هي اللغة الرسمية في بوروندي روانده، وهي إحدى لغات البلجيكيين الذين احتلوا البلدين منذ عام 1918 (بعد أن ترك الألمان مستعمراتهم الأفريقية) حتى الاستقلال في عام 1959. إن وضعية اللغة الفرنسية في روانده جديرة بالدراسة ومثيرة للانتباه، فطالما أن جميع الروانديين بوسعهم أن يتواصل بعضهم مع بعض بلغتهم الأصلية فلن تضيف لغة أخرى شيئاً في مسألة الاتصال اللغوي، ولكن الاستغناء عن الفرنسية لم يكن ممكناً في المجموعة اللغوية الرواندية، لأن الفرنسية فتحت المجال أمام الروانديين للتواصل خارج الحدود مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة الفرانكفونية، ومع المتحدثين بالفرنسية في جميع الأماكن الأخرى، كما أتاحت الفرنسية لهم فرصة للاطلاع على المراجع والدوريات العلمية ونشرات الإذاعة والتلفاز كما مكنتهم من مسايرة العصر في مجالات التعليم المتواصل والعلوم والتكنولوجيا والطب والأدب والفنون.

وفي حال تحدث جميع الروانديين لغة (كينياروانده) فإن معدل انتشار هذه اللغة Pk يساوي واحد. وطالما أن الجميع يتحدثون تلك اللغة الأصلية فإن ذلك يعني أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد

اللغوي لمن يتحدث أكثر من لغة في البلاد. ومع ذلك يبدو أن أي لغة مضافة داخل المجموعة اللغوية الرواندية لا تزيد من القيمة الاتصالية لمن يتحدثها ولن يكون هناك جدوى من تعلم الفرنسية، أو أي لغة أخرى بهدف استخدامها داخل المجموعة اللغوية الرواندية. ومن ثم ينبغي أن يهدف تعلم الفرنسية إلى تحقيق التواصل الخارجي وراء الحدود الرواندية، أو لأي اعتبارات أخرى قد تظهر على الساحة.

إذن ما هو سبب استخدام الفرنسية كلغة رسمية للحكومة والإدارة داخل رواندة نفسها؟ هناك عدد من الحجج تهدف إلى تبرير التمسك بلغة المستعمر السابق، لقد كانت جميع القوانين واللوائح، وجميع أحكام المحكمة وقراراتها، وجميع المراسلات المسجلة والتقارير والمحاضر تُكتب باللغة الفرنسية عشية الاستقلال، وكان جميع الموظفين المدنيين من أبناء البلاد الأصليين يجيدون الفرنسية حديثاًو كتابة. أما في الأوساط الدنيا فلم تكن الفرنسية مفهومة، وكان استخدامها كلغة للحديث إذا لزم الأمر، ولكن الجميع كانوا يتحدثون لغتهم الأم (كينياروانده) بطلاقة.

ولذلك لم يكن هناك سبب كاف يبررالاحتفاظ بالفرنسية كلغة رسمية، فلقد كان بالامكان القيام بترجمة القوانين والإطلاع على السجلات الحكومية المكتوبة طالما أن غالبية الموظفين المدنيين بوسعهم قراءتها باللغة الرسمية (الفرنسية)، وفي حال الحاجة إليها يمكن ترجمتها إلى لغة (كينياروانده).

إن التفسير المعقول لاستمرارية استعمال الفرنسية كلغة رسمية في رواندا يتعلق برغبة الموظفين المدنيين في ذلك. لقد كانت الوظائف الإدارية هي غاية من يرغبون في الوصول إلى أرفع المستويات الاجتماعية في البلاد آنذاك وكان إتقان الفرنسية أمراً حتمياً للحصول على تلك الوظائف. علاوة على ذلك فإن إتقان اللغة الفرنسية في نسختها المقننة مقارنة بالفرنسية العامية لم يكن متاحاً لغالبية السكان في ظل الظروف السائدة؛ حيث إن الفرنسية في نسختها الأصلية المنقحة كانت تُدرس فقط في المدارس الثانوية والدورات الخاصة، بينما كانت قلة من الروانديين تذهب إلى المدارس. ويُكمل اقل من (1) في المائة من الروانديين تعليمهم بعد المرحلة الإبتدائية، والقليل منهم يتعلم كيفية الكتابة باللغة الفرنسية. ولأن عدداً قليلاً من الروانديين كان باستطاعته تحمل نفقات التعليم المستمر قامت النخب العاملة في الوظائف الإداريةو المتحدثة بالفرنسية باحتكار لغة المستعمر بعد الاستقلال ومن ثم الحصول على الوظائف المرموقة في البلاد.

ولقد ظلت اللغة الفرنسية تمثل ميزة كبيرة ولكن فقط بالنسبة إلى هؤلاء الذين أكملوا المرحلة الثانوية. أما غيرهم فقد وجدوا أنفسهم خارج دائرة إتقان اللغة المكتوبة، وفي الواقع فلقد ساهم النظام التعليمي في ذلك حيث تحول إلى آلية فصل وإقصاء.

ولقد كان الأمر يتطلب جهوداً جماعية لترجمة السجلات المدونة بالفرنسية إلى اللغة المحلية (كينياروانده) ولكن هذه المهمة

كانت محاطة بالمخاطر من جراء احتمالية تراجع الموظفين في دواوين الخدمة المدنية عن الالتزام بالتحول إلى اللغة المحلية (كينيا رواندە)، وارتدادهم بشكل فردي إلى النصوص المكتوبة باللغة الفرنسية (باستثناء الحديث إلى العامة في الشارع مع احتفاظهم بمراكزهم الاجتماعية التي تكفلها لهم وظائفهم البيروقراطية).

ومن ناحية أخرى فإن أولياء الأمور من الصفوة يحرصون على أن يحصل أبناؤهم على التعليم المتميز الذي يتطلب إتقان اللغة الفرنسية في نسختها المعتمدة من أجل ضمان التحاقهم فيما بعد بوظائف مرموقة في مجال الخدمة المدنية. ومن ثم نجحت النخب في توظيف الفرنسية بشكل فعال لخدمة مصالحهم والحصول على أعلى المناصب وأصبحت الفرنسية رهن إشارتهم كلغة واسعة الانتشار على مستوى العالم؛ لأنها لغة تحتل مكانة سامية في منظومة اللغات الكونية. وبسبب احتكار النخب لنظام التعليم العالي والتعليم المستمر، فقد تمكنوا من إقصاء 99٪ من الشعب الرواندي وضمنوا لأنفسهم امتيازات عديدة بعد الحصول على وظائف رئيسية في الحكومة والقطاع التجاري. ومن المؤكد أن إتقان الفرنسية يشكل كلمة المرور للالتحاق بهذه الوظائف.

ولقد سعى كاتسي Yime-Yime Katesi للبحث عن الأسباب وراء استمرارية لغات المستعمر في الانتشار كلغات رسمية وهيمنتها على مجالات الإدارة والقانون والتعليم في بلاد مثل رواندە وبورندي

وليسوتو حيث يسود التجانس اللغوي بين السكان. ولقد قدم كاتسي توضيحاً يؤكد أن اللغة الأجنبية تواصل هيمنتها؛ لأنها أداة تخدم السلطة والذين يستطيعون استخدامها وإتقانها. واستشهد كاتسي بعالم اللغة الفرنسي ألكسندر الذي أشار في عام 1967 إلى طبقة اجتماعية معروفة تشتهر باحتكارها لوسائل الاتصالات العالمية ومنها اللغتين الفرنسية والإنجليزية. وبالنسبة إلى هذه الطبقة يُمثل اكتساب هاتين اللغتين رأس مالها التراكمي.

ولا يؤثر الاستخدام الحصري للفرنسية على المؤسسات فقط بإغلاق الأبواب في وجه الراغبين في مواصلة التعليم، أو عن طريق احتكار الوظائف العليا في سوق العمل، بل إنّ هذا الأمر يقضي على طموحات وآمال الذين تم استبعادهم وتهميشهم. ولأن الفرنسية غير متاحة للغالبية العظمى من الرونديين فإنها تظل لغة إقصائية صعبة المنال، قاصرة على الصفوة وعصية على الرونديين الجهلاء. ولذلك فإن هذه السياسة الإقصائية تعطى شرعية للنخب وتحول دون حصول الغالبية من السكان على فرص للارتقاء إلى مستويات عالية.

ولم تكن الفرنسية لغة المستعمر فحسب؛ بل أصبحت لغة العلوم والتكنولوجيا ولغة الإدارة والشؤون القانونية ولغة الحوار السياسي والمال والسلطة والمراكز المرموقة. وحتى يومنا هذا فإن اللغة المقننة المكتوبة في نسختها المعتمدة مازالت عصية على عامة الناس. لذلك فإن العامة يجهلون جميع المعارف المقننة، وهم على دراية بجهلهم،

ويدركون تماماً أنهم لا يفهمون هذه المعارف لأنهم بمنأى عنها ولذلك فهم يوافقون على تجريدهم من المشاركة.

وبهذه الطريقة تحولت اللغة من وسيلة اتصال إلى وسيلة إقصاء بالتواطؤ مع من تم إقصاؤهم. والمفارقة أن هؤلاء يعلنون عن ولائهم للنخب التي حصلت على كل الامتيازات، وفي كل مرة يحاول البعض استبدال الفرنسية كلغة للتدريس بلغة توفرّ لهم أفضل الفرص في سوق العمل، واللغة الفرنسية المهيمنة على التعليم المدرسي المتميز هي التي ستحقق لهم آمالهم في مستقبل أفضل لأبنائهم. وحيث إن مسألة اللغة تبرر هذا الأمر في كل حالة على حدة، فإن الآباء يتمسكون بنمط تعليمي انتقائي يستثني الأغلبية العظمى من السكان. وحتى أعضاء النخب من التقدميين الليبراليين يترددون عند الحديث عن إمكانية إعاقة مسيرة أبنائهم التعليمية بسبب منعهم من تعلم اللغات (الاستعمارية) التي تعلمها آباؤهم. ومع ذلك فلقد ورد في دراسة «نتولى كازادي» أن تعلم الفرنسية وحده ليس كافياً للحصول على وظائف مميزة؛ لأن الآلاف من خريجي المدارس الثانوية والكليات لم يتمكنوا من الحصول على وظائف رغم إجادتهم للفرنسية. وفي الحقيقة فإن اللغة الفرنسية ليست الشرط الوحيد للحصول على وظيفة ولكنها ضرورية.

ومن الأسباب التي أدت إلى هذا المأزق اللغوي مجدداً غياب الإجراءات الجماعية الفعالة، ومن الجدير بالذكر هنا التشديد على

أن الإصلاح التعليمي لا يأتي فقط بمبادرات خاصة وإجراءات أولية، بل يتطلب الأمر عملاً جماعياً على نحو يتماشى وحجم المشكلة على المستوى الوطني. وفي الواقع فلقد أُعلن إبان الثمانينيات عن حراك جماعي يقضي باتخاذ كافة الوسائل لضمان نشر اللغة الأصلية (كينياروانده)، ولكن تم التخلي عن الخطة في 1989. وفي الوقت الراهن فإن (كينياروانده) هي لغة التدريس في المراحل الابتدائية مع استمرارية تدريس الإنجليزية والفرنسية في المدارس الثانوية وفق النظام التعليمي الحالي. والمثير للدهشة أن في رواندە كما هو الحال في بوروندي فُرضت الفرنسية على مجتمع أحادي اللغة. ويبدو أن لغة المستعمر، لهذا السبب تحديداً، لم تتغلغل في المجتمعات أحادية اللغة ولم تضرب بجذورها في أراضيها مقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى. ومنذ أن تولت قوات الجبهة الوطنية الرواندية السلطة في كيجالي في عام 1994 بدا أن اللغة الإنجليزية انتشرت بوتيرة متسارعة، ولقد كانت الإنجليزية هي لغة القوات المسلحة في منفاها الطويل في أوغنده كما أنها لغة القوى الأجنبية الصديقة، ولذلك فلقد أُعلنت الإنجليزية لغة رسمية في رواندە بالإضافة إلى اللغة الأصلية. وكما أن هناك مئات الآلاف من الروانديين يتقنون الفرنسية، يمكن للمرء أن يتخيل أنه في أعقاب هذه الانقلابات فإن النخب الإدارية سوف تكون قاصرة على من تعلموا الإنجليزية، وفي ظل ظروف مماثلة للاحتكار الجماعي للغة سوف تتحول الإنجليزية إلى لغة إقصاء وآلية فعالة للاستثناء ونزع

الأهلية والغموض كما كان الحال مع الفرنسية من قبل.

6,2,2 السنغال.

تتحدث الأغلبية العظمى من السكان في روانده لغة أصلية محلية واحدة، ولكن ذلك يختلف عن المجموعات اللغوية الكوكبية حيث تتحدث الغالبية العظمى اللغة المحلية ولكن منهم من اكتسبها كلغة ثانية كما هو الحال في تنزانيا وإندونيسيا والسنغال.

وتعتبر دولة السنغال حالة نموذجية في عالم الفرانكوفونية، فلقد لعبت الثقافة الفرنسية دوراً كبيراً في هذا البلد أكثر من أي مكان آخر في جنوب الصحراء الكبرى. ولقد بلغ الأمر حد إسهام السنغاليين أنفسهم (مجموعة رائعة من المثقفين والكتاب والمسؤولين) في عالم الفرانكوفونية في داخل فرنسا نفسها. لقد كان الشاعر والعلامة ورجل الدولةو عضو الأكاديمية الفرنسية، ليبولد سنجور الأكثر شهرة بينهم بل المثقف الأوحد. ولأكثر من ثلاثة قرون ولمدة أطول من أي فترة في مكان آخر انتشرت الفرنسية بين الصفوةو والنخب السنغالية الذين احتضنوها واتخذوها لغة لهم.

وبخلاف مايحدث في بلدان القارة الأخرى تعتبر العلاقات بين الجماعات العرقية المتعددة التي تشكل الهرم السكاني في السنغال أقل توتراً. والدليل على ذلك أن «اللغة الولوفية» التي تخص إحدى المجموعات العرقية الكبرى في البلاد قد أصبحت لغة دارجة تتحدثها معظم الجماعات العرقية الأخرى ويعتبر ذلك الأمر برهاناً

على التوافق العرقي في البلاد. ويشكل الشعب الولوفي حوالي 43٪ من إجمالي عدد السكان ولكن حوالي 50٪ من السكان يتحدثون اللغة الولوفية كاللغة أصلية. ويُرجع كالفت Calvet هذا التفاوت إلى التزاوج بين الأفراد من الجماعة الولوفية والجماعات العرقية الأخرى، وهو أمر متكرر الحدوث. وفي ظل هذا الزواج يفضل الآباء أن يتعلم أبناؤهم اللغة الولوفية في المنزل دون اللغات الأخرى التي يرتبط بها أحد الأبوين.

علاوة على ذلك وفي ضوء إحصاء عام 1988 فقد تعلم حوالي 22٪ من السكان اللغة الولوفية كلغة ثانية. وإجمالاً فقد إعترف حوالي 71٪ من السكان بأنهم يتحدثون الولوفية، ولو كان هذا العدد أقل مما افترضه الخبراء آنذاك، فليس هناك شك من أن اللغة الولوفية تكتسب شعبية أكثر مع مرور الوقت، كما أنها تنتشر بسرعة في المدن أكثر من المناطق الريفية، وتنتشر في داكار أسرع من انتشارها في المدن البعيدة مثل سانت لويس في الشمال وزنغاشور في الجنوب (إقليم كازامنش) حيث يحيط بها الغموض في هذا الإقليم.

ولم يرد في إحصاء عام 1989 عدد متحدثي الفرنسية، وحسب دراسة دافDaff فإن حوالي 12٪ يتحدثون الفرنسية بإتقان في حين أن حوالي 30٪ يتحدثون لغة فرنسية ركيكة.

وتفوق القيمة الاتصالية للولفية (0,60) كثيراً من اللغات الأخرى المتداولة في السنغال (أنظر الجدول رقم 6,1). وتأتي اللغة الفولانية

Fulani Lang. في المرتبة الثانية (0,09) والفرنسية في المرتبة الثالثة (0,05) قبل اللغة السيريرية Serer Lang.(0,03). ولا توجد لغة أخرى ذات قيمة اتصالية كبيرة في البلاد. ونتيجة لذلك فقد غلب تعلم اللغة الولوفية على جميع لغات الجماعات العرقية الأخرى. وفي الحقيقة فإن الولوفية هي اللغة الأكثر انتشاراً حالياً كلغة ثانية. ويستطيع السنغاليون تحقيق نسبة اتصال أعلى عن طريق إضافة اللغة الفولانية أو السيريرية إلى مجموعة لغاتهم بدلاً من تعلم الفرنسية. وبعد اللغة الولوفية تأتي اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الثانية الأكثر تعلماً والتي تشكل الرصيد اللغوي الثلاثي الأبعاد بالنسبة للناطقين باللغة الفولانية أو السيريرية الذين يتحدثون الولوفية والفرنسية. والمثيرللدهشة هنا أن يسعى السنغاليون لتعلم لغة غير اللغتين الأصليتين: الولوفية والفولانية. في الحالة الراهنة ينبغي الإشارة إلى أن الفرنسية مازالت اللغة الرسمية للسنغال بموجب دورها كلغة للإدارة، كما أنها غير متاحة لمن لم يتعلمها في المدارس، وبالتالي فهي أداة لدى مجتمع الصفوة. والموقف هنا مختلف عن حالة اللغة الهندية فمن الممكن جعل الولوفية لغة وطنية في حال لم تحول الغيرة اللغوية دون ذلك وفي حالة رغبة النخب في التخلي عن احتكارهم للغة الفرنسية.

لقد انتشرت الولوفية والفرنسية في آن واحد وبطريقة أو بأخرى أثناء الحقبة الاستعمارية وفي مرحلة ما بعد الاستعمار.

ولقد استخدمت الفرنسية كلغة للإدارة والنظام المدرسي والبعثات المسيحية. أما الولوفية لغة قطاعات الشرطةو لغة عمال السكك الحديدية وعمال الأحواض البحرية والمهاجرين إلى المدن الواقعة على ساحل البحر والأئمة المتجولين الذين نشروا الديانة الإسلامية فساعدوا على تأسيس مجتمع اسلامي يسيطر الآن على مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السنغال.

وبناءً على رأي كالفت Louis- Jean Calvet فإن اللغة الولوفية رغم تطورها البطيء إلا أنها أصبحت تمثل نوعاً واحداً من النفوذ والقوة الاقتصاديةو لكنها ظلت تعبر عن قوة رمزية لأنها لم تكن لغة السلطة التي كانت حكراً على الفرنسية. والولوفية هي لغة أساسية لقاطني المدن بينما كانت الفرنسية ضرورية لموظفي الحكومة. ويتم اكتساب اللغتين بطرق عديدة تعكس وضعيتهما المختلفة. ويتم تعلم الولوفية من خلال الاكتساب التلقائي بينما تكتسب الفرنسية عن طريق الدراسةو التعليم المدرسي، ويمكن تعلم نسخة شعبية وغير رسمية من اللغة الفرنسية في الشوارع (و قد يجد المرء من يتحدثون الفرنسية في القطاعات غير الحكومية وبين البائعين المتجولين في الشوارع ممن لم يتعلموا تلك اللغة في المدارس). ولقد سعى كالفت لدراسة اللغات ذات الرصيد اللغوي المناسب، أو ما أسماه بورديو «رأس المال اللغوي» كما حاول كالفت استطلاع وضعية اللغات العرقية التي تقع تحت سيطرة اللغتين الفرنسية والولوفية.

ويتطرق سويجارت Leigh Swigar إلى هذه التساؤلات ولكن في سياق آخر. وفي دراسة سويجارت تم توجيه بعض الأسئلة إلى عدد من أفراد العينة المشاركين في البحث. وعند سؤالهم: أي من اللغات على المرء اكتسابها أولاً عند الاستقرار في داكار بصرف النظر عن المكان الذي أتى منه؟ أجاب غالبية المشاركين بأنهم يفضلون تعلم اللغة الولوفية، ولقد جاءت اللغة الفرنسية الرسمية في المرتبة الثانية من بين اختيارات المشاركين في الدراسة. من الواضح أن المشاركين في الاستبيان قد اختاروا اللغات ذات القيمة الاتصالية العليا كما هو موضح في نظرية المجموعات اللغوية الكوكبية.

على الرغم من البيانات الواردة في إحصاء عام 1988 والتي تدل على أن الخبراء قد بالغوا في تقدير مدى هيمنة اللغة الولوفية على الساحة، يبدو أن العلامات العرقية المميزة لهذه اللغة قد بدأت تتلاشى تدريجياً بناءً على أدلة ردّ الفعل التي جمعها سويجارت Swigart. ولقد ذكر أحدالمواطنين من منطقة جولا (في جنوب البلاد) أن الولوفية لم تعد جماعة عرقية بل مجرد لغة. وقال أحد أبناء فولا (من الشمال) إن الولوفية عبارة عن خليط من عدة لغات، وذكر أحد أبناء سيرير (من الجنوب الشرقي) أن الولوفية لا تعبر عن ثقافة معينة: «ليس للولوفية ثقافة على الإطلاق». وتؤدي جميع هذه الإفادات إلى نهاية واحدة: الولوفية وسيلة اتصال محايدة وعندما تتحدث أي جماعة هذه اللغة فلا يعني بأي شكل التخلي عن هويتها العرقية. وتعتبر هذه الشفافية

العرقية أفضل ميزة لأي لغة تسعى إلى الانتشار والهيمنة على الساحة. ومن المفارقة أن النسخة الولوفية المنتشرة في الشوارع والأسواق والمدعمة بمفردات وقواعد نحوية مستقاة من الفرنسية والإنجليزية قد انفصلت عن اللغة الولوفية القديمة المتداولة في القرى والأرياف.

أما في السنغال فإن الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة كما أنها لغة التدريس الأولى في المدارس الابتدائية واللغة الوحيدة المستخدمة في وسائل الإعلام المطبوعة واللغة المهيمنة على التلفاز والدعاية واللغة المفضلة في سوق العمل وفي أروقة السلطة. ويؤكد بيير دومونت Pierre Dumont مايلي:

«لا يوجد أدنى شك أن التدريس في المدارس باللغة الولوفية أو الفولانية أو السيريرية أو الجولية (إنْ تم في يوم من الأيام) فسوف يُغير تماماً من شكل المجتمع السنغالي أولاً وسوف يضع حداً للامتيازات المصاحبة لإتقان اللغة الفرنسيةو التي ظلت قائمة منذ عهد الاستعمار. ويمكن التأكيد على أن غالبية أفراد الشعب ممن تعلموا ودرسوا باللغات الأفريقية المحلية سوف يتنافسون على السلطة مع الطبقة النخبوية التي ورثت السلطة. أي أن المنافسة ستكون بين الصفوة التي تعلمت الفرنسية وتخرجت من المدارس الفرنسية في مواجهة من تلقوا تعليمهم في المدارس التقليدية خاصة مدارس تحفيظ القرآن».

ولكن على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الاتجاه

لم تشرع السلطات في فرض التعليم باللغات الوطنية لسببين: أولهما أن الآباء يفضلون بشكل سري أن يتعلم أبناؤهم اللغة الفرنسية وهو ما يرفضونه علانية كمواطنين، وهذه هي الطامة الكبرى التي تواجه المواطنين في المستعمرات السابقة، كما أنه في حالة اختيار الآباء لغة محلية ما كلغة للتعليم فسوف تنشب خلافات بشأن اللغة المختارة وهذه هي الورطة الثانية المخيبة للآمال، والتي يقع فيها سكان المستعمرات السابقة. وأخيراً في حال إنْ أرادوا أن يتجنبوا الاختيار فسيتطلب الأمر الكثير من الأموال لتمويل كتب ودورات تدريسية بجميع اللغات المحلية وهي ست لغات.

وعلى الرغم من إتقان الشعب السنغالي للفرنسية إلا أن ثمة لغة محلية واسعة الانتشارأصبحت سائدة في السنغال بعدما تجردت تدريجياً من معظم دلالاتها العرقية. إن قوة الولوفية هي نقطة ضعفها في نفس الوقت؛ لأن وضعية الولوفية كلغة مسيطرة على الساحة قد أفقدتها سماتها العرقية مما جعل الجماعات العرقية الأخرى تخشى أن يحدث نفس الشيء للغاتهم. وهكذا أفسحوا الطريق أمام الولوفية لتصبح لغة الاتصال الوطنية الأولى ومن ثم أصبحت الولوفية تتمتع بأعلى قيمة اتصالية واستمرت في التوسع ولكنها ظلت مقتصرة على الوظائف غير الرسمية والقطاعات الأقل مكانة.

6,2,3الكونغو / زائير.

وتجسد الكونغو (زائير) الحالة الثالثة في السلسلة الأولى من المقارنات بين الدول المتحدثة بالفرنسية فهي بلد به العديد من اللغات المحلية الدارجة والواسعة الانتشار، ولكن لم تستطع أي لغة محلية أن تصبح لغة غالبية السكان. إن الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في زائير والتي أعيد تسميتها بالكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية في 1997) كما أن الفرنسية هي وسيلة الاتصال في الإدارات الحكومية والمحاكم والادارات القانونية والإعلام وقطاعات التعليم باستثناء المراحل الأولى، كما أنّ هناك على الأقل ثلاث لغات أصلية متداولة في هذا البلد.

«وتنقسم إلى ثلاثة مستويات متتالية. ويشتمل المستوى الأول على حوالي 300 لغة محلية تمثل دعائم وأساسيات التقاليد العرقية وسبل الاتصال بين الجماعات الاثنية. أما المستوى الثاني فيتكون من أربع لغات تُسمى باللغات الوطنيةو لكنها في حقيقة الأمر مجرد لغات دارجة تحقق التواصل بين العرقيات والاثنيات المختلفة وتغطي مساحة محددة من البلاد، ومنها لغة الكسوالي في الشرق، واللغتان اللينجالية والكيكونجو، في الغرب، ولغة كيلوبا، في الوسط. أما المستوى اللغوي الثالث والأخير فتمثله اللغة الفرنسية».

ويطابق الوصف السابق للمشهد اللغوي في الكونغو، الذي ورد في دراسة نيوندا ياروبانجو Nyunda Ya Rubango نموذج المجموعات اللغوية الكوكبية الذي يضم لغات محيطية (فرعية) تحيط

بلغات أخرى مركزية تتوسطها لغة ذات مقام رفيع هي الفرنسية في الحالة الكونغولية. ولقد ظلت لغة المستعمر هي محور هذه المجموعة الكوكبية اللغوية على الرغم من أن التقديرات تشير إلى أن نسبة الذين يتحدثونها بطلاقة لا تتجاوز 4٪ من إجمالي عدد السكان. وتوجد بيانات محددة عن مدى انتشار اللغات الدارجة الكبرى في زائير. والمؤكد أن هذه اللغات منتشرة في المدن وبين المتعلمين ويقل انتشارها في الأرياف والقرى وبين الفئات التي لم تتعلم في المدارس الرسمية. والمعروف أن التدريس في المرحلة الابتدائية يتم بلغة كل منطقة، كلٌّ على حدة.

ولقد كشفت الإحصائيات والتقديرات أن نصف الكونغوليين تقريباً يتحدثون واحدة من اللغات الأربع المتداولة كلغة ثانية علاوة على لغة من عدة لغات أصلية عديدة. ولكن ثمة أعداد متزايدة من المواطنين أصبحت تقبل على تعلم لغة واحدة على الأقل من اللغات الأربع الرابطة في سن مبكرة في المنزل. إن عملية لهجنة Vernacularization اللغات الأربع المتداولة أصبحت تشق طريقها بقوة خاصة في المناطق الحضرية (مثلما حدث مع اللغة الولوفية من قبل).

ولقد قام مواثا موسنجي نجالاسو Mwatha Musanji Ngalasso بدراسة مدى انتشار لغة كيكونجو في إحدى البلدان الواقعة على نهر الكونغو– بلدة كيكويت– في جنوب غرب البلاد بعدما أصبحت

الكيكونجو لغة التعليم في المدارس واللغة المشتركة للصغار في المناطق الحضرية المحيطة بالقرى حيث تنتشر أكثر من عشرين لغة مختلفة تتشابه قليلاً أو كثيراً مع الكيكونجو، وهي اللغة الأصلية لأعداد متزايدة من أبناء البلدة. ولقد ورد في دراسة نجالاسو Ngalasso أن الكيونجو هي لغة تجسد الشعور بالهوية والمشاركة والتضامن الوطني. ولكن ثمة لغة أخرى متداولة أصبحت تنتشر سريعاً في منطقة كيكويت جنباً إلى جنب مع لغة الكيكونجوو تنافسها على صدارة المشهد اللغوي، إنها اللغة اللينجالية، لغة العاصمة كينشاسا. ومما شجع على انتشار تلك اللغة الجهود التي بذلها الرئيس السابق للبلاد موبوتو ونظامه ذو الحزب الواحد. وعندما يتحدث المرء اللينجالية فهذا يعني أنه من سكان العاصمة كينشاسا، ولم يعد مجرد شخص يقطن في بلدة كيكويت، ومن ناحية أخرى فلقد حصلت اللينجالية أثناء عهد موبوتو على العديد من الامتيازات باعتبارها لغة النشطاء في حركة موبوتو، ولذلك فلقد صارت اللغة ومن يتحدثونها محل شك بعد تولي كابيلا الحكم واندلاع الحرب الأهلية. والجدير بالذكر هنا أن تحدث لغة من اللغات المتداولة يحمل مجموعة من المعاني والدلالات فقد يدل ذلك على أن المرء من سكان المدينة، أو أنه شخص متعلم أو ناشط في الحزب الحاكم... إلخ. وتمثل دلالات الهوية وعلاماتها المرتبطة بلغة ما دافعاً قائماً بذاته عند اختيار التحدث بتلك اللغة. وترتبط هذه العلامات بشكل مباشر بقيمة اللغة الاتصالية والقيمة

الظاهرية المصاحبة لها، بمعنى أن الناس يختارون اللغة على أساس قيمتها الاتصالية ودلالات الهوية المصاحبة لها بحيث تحقق لهم أفضل فرص للتواصل مع الآخرين.

وفي نفس الوقت تقريباً، في منتصف التسعينيات وردت تقارير تفيد أن اللغة اللينجالية أصبحت تستحوذ على متحدثين في شرق الكونغو في مدينة بوكافو بالقرب من الحدود الرواندية، وهي منطقة تتحدث أصلاً اللغة السواحلية كلغة دارجة بجانب الفرنسية بالإضافة إلى لغة الأندوبيل المهجنة وهي مزيج من السواحلية وتفريعات محلية أخرى. ولذلك فإن زيادة عدد المتحدثين باللغة اللينجالية في الإقليم الغربي من الكونغو لا يرجع بالطبع إلى الافتقار إلى لغات محلية متداولة، ولذلك فإن اللينجالية تمثل إحدى الخيارات اللغوية المتاحة كوسيلة للتواصل في تلك المنطقة النائية. ومن وجهة نظر سكان كيكويت وبوكافو فإن اللينجالية تمثل لغة المركز السياسي الذي تمثله العاصمة كنشاسا حيث يتحدثها رجال الجيش والموظفون المدنيون، إنها لغة الطبقات الدنيا في الحكومة المركزية، ومن ثم فهي لغة الإذاعة والتلفزيون ولغة الموسيقى الشعبية والبرامج الترفيهية، ولذلك فإن هذه اللغة تخلع على متحدثيها هالة من الوقار والهيبة في آن واحد. وحسب التوقعات الواردة في دراسة جيوفارتس Goyvaerts، التي استطلعت أوجه المنافسة بين الفرنسية والسواحلية واللينجالية في بوكافو، فقد تصبح اللغة اللينجالية في نهاية المطاف حالة استثنائية

فريدة ولغة أفريقية وحيدة نجحت في غزو بلادها.

وقد يحدث ذلك بالطبع في حالة تخلي اللغة اللينجالية عن أي ارتباطات بأي جماعات عرقية قوية، مثلما حدث مع لغة الكيكونجو واللغة اللينجالية واللغة السواحلية حيث تحررت هذه اللغات نسبياً من الارتباطات العرقية أو الدينية. وبالرغم من أن اللينجالية تتمتع بوجود قواعد لها في العاصمة، وهذه ميزة أخرى، إلا أنها تفتقر إلى دعم حركة وطنية قوية تساعدها على الولوج إلى المدارس وغزو وسائل الإعلام والبرلمان والمحاكم مثلما حدث مع الميلاوية في إندونيسيا أو االسواحلية في تنزانيا.

وتشير ملاحظات جيوفارتس ونجالاسو Ngalasso – Goyvaerts إلى عملية جذرية من الاندماج الوطني ضد كل شيء يعمل على التمزيق السياسي للبلاد فلقد تم احتواء عمليات النزوح المتزايد من قاطني المناطق الريفية المجاورة تجاه المركز الوطني للسياسة والثقافة والسلطة العسكرية والنفوذ الاقتصادي. ولقد انقلب هذا التيار الإصلاحي الخفي رأساً على عقب بسبب الحرب الأهلية والتدخلات الأجنبية والحركات الانفصالية ولكنه ظهر في الاختيارات اللغوية للشعب الزائيري في المناطق البعيدة عن العاصمة.

إن اللغة اللينجالية تشبه لغة الكيكونجو (المعروفة في دولة الكونغو برازافيل المجاورة باسم كيتوبا أو مونوكيتوبا) وتشبه السنغاوية (اللغة المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى) وهي لغة حديثة ظهرت أثناء

الاستعمار. وفي حين أن اللغة الولوفية ولغة ماندينكا هما لغتان من اللغات القديمة التي انتشرت بسبب الغزو والتجارة، ولقد تم وصفهما بالتفصيل في سجلات الرحالة الأوروبيين منذ أكثر من ثلاثة قرون، إلا أن أصول اللغات الحديثة في الكونغو ترجع إلى السكان الأفارقة الذين تم تجنيدهم من قبل المستكشفين والغزاة والتجار الذين تغلغلوا داخل الأراضي الأفريقية على طوال نهر الكونغو وفروعه في أواخر القرن التاسع عشر.

ولقد أشار وليم سامارين William Samarin إلى امتناع المستعمرين البلجيكيين عن تعلم اللغات المحلية الأصلية، وكانوا يستخدمون مترجمين من السكان المحليين (وهم في الغالب من الشباب اليافع) لتسهيل معاملاتهم مع أهل البلاد المحليين. ولقد تم تعيين العمال في جميع أرجاء البلاد، ومع تزايد أعدادهم وتنوع أصولهم كان لزاماً عليهم اللجوء إلى وسيلة مشتركة للتفاهم والتواصل فيما بينهم ولذلك ابتكروا لغة مبسطة مرتجلة. وفي مدة قصيرة لا تزيد عن عشر سنوات، ظهرت لغات تفي باحتياجات هؤلاء العمال وتفي باحتياجات التجار والعسكر وأصحاب المحلات والبعثات التبشيرية التي غزت المناطق الجديدة التي تم اكتشافها لاحقاً. وقبل وصول الأوروبيين لم تكن هناك لغات دارجة ومتداولة في هذه المناطق حيث كان القرويون يتحدثون نفس اللغات الموجودة في التجمعات السكانية المتاخمة. ومن ناحية أخرى، تتمتع اللغة السواحلية بأصول ضاربة في القدم ولقد ظهرت

هذه اللغة على الساحل الشرقي، وكان لها تاريخ طويل في المناطق الشرقية من الكونغو باعتبارها لغة متداولة بين التجار العرب وعمال المناجم في منطقة كاتانجا. وحسب ما ورد في دراسة يوهانز فابين Johannes Fabian فإن السلطات البلجيكية قد شجعت انتشار اللغة السواحلية لكبح جماح تقدم اللغة الإنجليزية ولغة كابانجا، وهي لغة إقليمية تحمل في طياتها بعض المؤثرات القادمة من جنوب أفريقيا.

وبالكونغو أربع لغات رئيسية دارجة وجميعها واسع الانتشار، كلٌّ في منطقته، ومن بينها ثلاث لغات مجردة من الروابط العرقية. ولهذا السبب تم استخدام هذه اللغات الثلاث عبر أرجاء البلاد بسهولة وفق الاحتياجات الفعلية اللازمة للتواصل عبر البلاد والحدود الفاصلة بين الهويات العرقية. ولقد أصبح تعلُّم واكتساب هذه اللغات أكثر سهولة نظراً لأنها جميعاً من أصل أفريقي بل من أصل كونغولي حيث إنها تنتمي إلى عائلة اللغات المنتشرة في النيجر والكونغو التي تشمل اللغات المحلية التي يعرفها معظم الكونغوليين. ولكن كالمعتاد فإن مشكلة اختيار لغة من بين هذه اللغات تظل الشغل الشاغل للكونغوليين. ويبدو أن اللينجالية، لغة العاصمة، لها الأفضلية، ولكن التقلبات الحالية قد تُغير اللعبة برمتها.

وهناك بالطبع لغة أخرى تشغل مكانة مركزية أو مكانة مرموقة في جميع أرجاء الكونجو ألاو هي اللغة الفرنسية؛ إنها اللغة الرسمية الوحيدة (لم يرد في الدستور لغات أخرى)، ومن ثم فإنها لغة القانون

والحكومة الوطنية والإدارة والمحاكم والسلطات المحلية. وحتى عام 1974 كانت الفرنسية فقط هي اللغة المستخدمة في جميع مراحل التعليم، ولكن منذ ذلك التاريخ تم استخدام اللغات المحلية للتدريس في السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية ولكن دون المساس بالاحتكار الكامل للفرنسية، كلغة للدراسة، في المدارس الثانوية والتعليم العالي. وفي الكونغو (زائير) رفض أولياء الأمور أن يتعلم أبناؤهم اللغات الكونغولية في المدارس لأن هذه النوعية من التعليم لن تمكنهم من صعود السلم الاجتماعي وسوف تضيع عليهم فرصة الحصول على الوظائف المرموقة والأوضاع الراقية. كما أن أولياء الأمور قد رأوا أن اللغات المحلية الأخرى تمثل تهديداً لاستمرار لغة جماعتهم، كما أنهم يعتقدون أن اللغات المحلية الدارجة لن تكون مفهومة خارج حدود مناطقها أو خارج الكونغو (باستثناء اللغة السواحلية). ومن ناحية أخرى فإن الفرنسية لغة عالمية تفتح المجال لوظائف مجزية، وهي بعيدة عن البلادو بالتالي فلن تشكل تهديداً لأي لغة من اللغات المحلية. وفي سيا متصل فلقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم موبوتو بعض التطورات فلقد التحق ما بين 10٪ إلى 15٪ من الطلاب بالتعليم الثانوي، وقد ترك معظم هؤلاء الطلاب المدارس دون الحصول على الشهادة، ولم يتحسن هذا الوضع منذ ذلك الحين. كما أن الكونغوليين قد أعلنوا رفضهم للفرنسية على الملأ لأسباب وطنية ولكنهم يرغبونها كأولياء أمور ويريدون من أبنائهم

أن يتعلموها حتى يتسنى لهم الحصول على فرص أفضل في سوق العمل.

ولقد كشفت الدراسات الأولى المنشورة في السنوات الماضية عن بعض التقديرات المتعلقة بالقيمة الاتصالية لجميع اللغات المتداولة في الكونغو (زائير) بما في ذلك الفرنسية. ولكن نظراً للافتقار إلى قاعدة بيانات موثوق بها كان من الضروري الإشارة إلى أن التقديرات المنشورة تقريبية. وفي ظل هذه المجموعة الكوكبية من اللغات المتناثرة حصلت جميع اللغات على نتائج منخفضة وفق معدلات القيم الاتصالية التي تم الحصول عليها على ضوء هذه التقديرات التخمينية للمجموعة الكوكبية التي تضم لغات الكونجو وزائير. ولقد جاءت هذه التقديرات على النحو التالي: اللينجالية 0,039، الفرنسية 0,02، والسواحلية0,012 أما معدل القيمة الاتصالية بالنسبة لِلُغتْي كيلوبا وكيكونجو فهو 0,006. ولقد سجلت الفرنسية في الكونغو درجة أعلى من الدرجة التي حصلت عليها في روانده وأقل من الدرجة التي سجلتها في السنغال، وهذه النتيجه تتفق مع دراسة تشودنسون Chaudenson عن الفرنسية في هذه البلدان. كما أن وضعية الفرنسية المتردية في الكونغو مقارنة بوضعها المتميز إلى حد ما في السنغال هي نتيجة للفوارق بين السياسات الاستعمارية البلجيكية والفرنسية، فلقد سهلت بلجيكا، مثلها مثل بريطانيا وألمانيا، وسائل اكتساب اللغات المحلية بينما سعت فرنسا دائماً إلى نشراللغة الفرنسية. والسبب في أن

الفرنسية قد حصلت على نسبة أعلى في الكونغو (زائير) منها في رواندا (كلاهما من المستعمرات البلجيكية السابقة) يرجع إلى الاختلافات بين المجموعات اللغوية الكوكبية في هذه البلدان. وقد تكون الفرنسية أكثر انتشاراً في الكونغو حيث تتعايش مع أربع لغات مختلفة متداولة جعلت من لغة الاستعمار السابق لغة حتمية وضرورية للاستعمال المحلي، بينما في رواندا (وبوروندي) يتحدث جميع المواطنين نفس اللغة المحلية وتُعتبر الفرنسية لغة غير ضرورية للاتصال المحلي.

أما اللغة الهولندية فلقد اختفت تماماً من الكونغو ورواندا وبوروندي على الرغم من أنها كانت مستخدمة بنسختها الفلمنكية أثناء عهد الاستعمارو كانت تتمتع بنفس المكانة التي حظيت بها اللغة الفرنسية وفق الميثاق الاستعماري الصادر في عام 1908. وفي بلجيكا في تلك الآونة تدنت مرتبة اللغة الفلمنكية إلى وضعية أقل بكثير من الفرنسية. أما في الكونغو البلجيكية آنذاك فلقد اقتصر استخدام الفلمنكية على التجمعات السكانية الخاصة بالبعثات التبشيرية وفي قطاع الأعمال التجارية الصغيرة. وحسب ما ورد في دراسة نيوندا ياروبانجو فإن اللغة الهولندية منذ وصولها إلى أفريقيا كانت تجسيداً لصورة الاحتلال السلبية بالرغم من أنها لم تحقق منافع من الاحتلال مقارنة باللغات الأخرى. إن كلمة «الفلمنكية» تشير إلى الأفراد والشعوب، واللغة التي يمكن التعرف عليها في الحديث الشعبي لسكان زائير (الكونغو) حتى يومنا هذا. ولا يُعتبر ذلك الأمر اعتباطياً

أو مجرد مصادفة على الإطلاق، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن غالبية الفلمنكيين كانوا يعارضون المشروع الاستعماري. ومع ذلك فلم تفلح الدراسات بما فيها دراسة نيوندا Nyunda في إيجاد تفسير يبرر ازدراء الكونغوليين وكراهيتهم للهولندية. ونتيجة لذلك الموقف تبوأت الفرنسية مكانة مرموقة واحتكرت الوظائف الرسمية العليا في الكونغو، بينما اختفت الهولندية تماماً من أفريقيا الوسطى بعد جلاء الاستعمار. ويتم الحديث بالهولندية الآن في نسختها المحلية «الأفريكانية» في جنوب أفريقيا، والمعروف أن الأفريكانية هي لغة النظام العنصري في البلاد، ولأنها قد ورثت وصمة العنصرية فإن الأفارقة السود يتعاملون معها بازدراء.

وفي الحالات الثلاث المشار إليها آنفاً تواصل الفرنسية تفوقها بشكل عام كلغة للحكومة والشؤون الإدارية والتعليم المستمر ووسائل الإعلام والعلوم والتكنولوجيا والأدب والثقافة. وخلاصة القول: إن الفرنسية ما زالت اللغة ذات المكانة السامية الجاذبة للأفراد لأنها تحقق لهم أكبر رصيد لغوي ممكن وتشكل عماد رأس مالهم اللغوي. ولكن يتم اكتساب النسخة المعتمدة من اللغة الفرنسية المتقنة من خلال دورات تعليمية تحتكرها النخب والطبقات المتعلمة الذين يستحوذون بالتالي على وظائف الخدمة المدنية وتقع الغالبية العظمى من السكان الأميين خارج هذه الدائرة. ومع ذلك فهناك لغات أخرى قادرة على منافسة الفرنسية في رواندة والسنغال والكونغو،

فعندما يتعلق الأمر بقيمتها الاقتصادية والوظائف ذات الصلة يستطيع الرونديون غزو سوق العمل دونها خاصة لو استبدلوها في المستقبل القريب بلغة «كينياروانده» التي يمكن استخدامها في الأغراض المحلية، ويمكنهم استخدام الإنجليزية للتواصل مع النظام العالمي. ولقد وقع السنغاليون في ورطة كبيرة أضحت سمة معروفة في المجتمعات الاستعمارية السابقة. فلقد كان في وسعهم أن يتحولوا من الفرنسية إلى اللغة الولوفية وكان لديهم مبررات كافية لاتخاذ هذا القرار، ولكن خشية السكان الأصليين، الناطقين بلغات أخرى، من تفوق الولوفية على لغاتهم وقف حائلاً دون تحقيق ذلك. وفي الكونغو (زائير) أربع لغات محلية متنافسة تسعى كل منها للسيطرة على وسائل الاتصال الإقليمي والوطني. وفي إطار الحديث عن هذه التقسيمات اللغوية الأربعة يتوقع المرء أن تكون الفرنسية في وضعية قوية في مواجهة اللغات المنافسة الأخرى، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها خاصة عندما يتعلق الأمر بمكانتها لدى الجهات الرسمية. ولكن مع انحصار مساحة التعليم المتاح بالفرنسية تتراجع أعداد الذين يتحدثون هذه اللغة. ومن ناحية أخرى فإن اللينجالية قد أحرزت تقدماً ملموساً وتعتبر الآن اللغة ذات القيمة الاتصالية الأعلى. ولقد أدى ذلك لانتشار اللغة وتواجدها بشكل ملموس في العديد من المجالات على مستوى الطبقات الدنيا من المجتمع. وفي المجتمع الكونغولي – على الأقل في عصر موبوتو– كانت اللينجالية لغة سهلة وجميلة ولعلها

ما زالت كذلك، ولكن يمكن القول إنها ليست راقية مثل الفرنسية. وأقصى ما تستطيع اللينجالية أن تقدمه لك هو إيجاد عمل متواضع مثل وظيفة سائق سيارة خاصة، بينما توفر لك الفرنسية سيارة خاصة يقودها سائق وينطبق هذا الحال على الولوفية أو لغة كينياروانده في مقابل اللغة الفرنسية.

وفي التراث الأدبي تُعتبر اللغة علامة مميزة للهوية العرقية والمستوى الطبقي في هذه البلدان، ولكن ثمة عناصر أخرى تحدد مكانة اللغة خاصة قيمتها الاتصالية المتوقعة والتي تؤثر على اختيارات المهاجرين أو الباحثين عن الوظائف، لأنهم يميلون إلى تعلم اللغة المحلية القادرة على تحقيق قيمة اتصالية عالية، كما أنهم سيحاولون تعلم اللغة الفرنسية في نسختها المقننة والمعتمدة في حال توفر لهم ذلك. إن الذين يتحدثون الفرنسية لن يحققوا أي منافع في حالة قيام الآخرين بتعلمها لأن بوسعهم التواصل مع الآخرين باللغة المتداولة على المستوى الإقليمي أو بأي لغة محلية معروفة على المستوى الوطني. علاوة على ذلك فإن الذين يتقنون الفرنسية لا يرغبون في رؤية الآخرين يتعلمونها لأن ذلك سيقلل من الامتيازات التي يحصلون عليها؛ لأنهم يحتكرون المناصب الفرانكفونية العليا في سوق العمل. وفي كثير من الأحيان قد يصبح انتشار التعليم على نطاق واسع، في بلاد لا تتوافر فيها عمالة لشغل الوظائف العليا والمتوسطة، في غير مصلحة النخب التي تحتكر الوظائف المرموقة في مجالات الخدمة

المدنية والعسكرية والجمارك والشرطة أو في قطاع شركات الاستيراد والتصدير والشركات الكبرى في مجال المناجم والتنقيب عن المعادن. لقد أدى النظام التعليمي الذي وضعه الاستعمار إلى زيادة قيمة اللغة الاستعمارية. وبالتالي فلقد أصبحت تلك اللغة قاصرة على الطبقات النخبوية التي ظلت لفترات طويلة تمارس احتكاراً جماعياً للوظائف العليا في سوق العمل. إن هذه التشابكات تحدد الآليات التي تتحكم في هذه المجموعات اللغوية الكوكبية.

6,3 ثلاث مجموعات لغوية متمركزة حول الإنجليزية في جنوب الصحراء الكبرى.

وفي هذا الجزء من الكتاب سوف نقارن بين ثلاث بلدان تتحدث الإنجليزية ثم نقارنها بعد ذلك مع نظرائها من البلدان الناطقة بالفرنسية. في المجموعات اللغوية الثلاث المتمحورة حول الفرنسية تحدد طبيعة اللغات المحلية، إلى حد كبير، وضعية الفرنسية كلغة رسمية. ففي رواندة حيث يتحدث جميع السكان لغة (كينياروانده) يمكن، ولو بشكل نظري، التواصل في جميع المجالات دون الحاجة إلى الفرنسية. أما في الكونغو حيث يتحدث السكان مئات اللغات، من بينها أربع لغات متداولة، فهناك حاجة لاستمرارية الفرنسية كلغة رسمية للتواصل على المستوى الوطني، ما لم تقرر الكونغو استعمال اللينجالية كوسيلة اتصال رسمية، وهي اللغة الأكثر انتشاراً بين اللغات الدارجة. ولكن ذلك لن يحدث، على الأرجح، على المدى القريب.

وفي السنغال فلقد تحولت الولوفية من لغة محلية أصلية إلى لغة رابطة يتحدثها ثلاثة أرباع السكان، ولذلك تستطيع السنغال، من حيث المبدأ، استبدال اللغة الولوفية بالفرنسية في كثير من المجالات. وتكمن العقبة الرئيسية في رفض الجماعات العرقية غير الناطقة بالولوفية، بشكل صريح، الاعتراف بها كلغة رسمية بجانب الفرنسية أو حتى بدلاً منها.

أما في هذا الجزء من الكتاب فسوف نقارن بين ثلاث مجموعات لغوية كوكبية (بتسوانا وتنزانيا ونيجيريا) متمركزة حول لغة استعمارية أخرى وهي الإنجليزية، وبعد ذلك سنقوم بمقارنتها بالمجموعات اللغوية الناطقة بالفرنسيةو التي تم الإشارة إليها أعلاه. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن للتشابكات التي تحكم اللغات المحلية سواء المتجانسة أو المتنافرة أن تحدد وضعية الإنجليزية لغة العهد الاستعماري السابق.

6,3,1 بتسوانا.

وبتسوانا هي الحالة الأولى في المجموعة اللغوية الثانية، وهي بلد تنتشر فيها اللغة الإنجليزية مثلما تنتشر الفرنسية في نظيرتها، روانده. ففي بتسوانا يتحدث على الأقل 80٪ من الشعب اللغة التسيوانية كلغة أصلية، بينما يتعلمها الآخرون في سن متأخرة (ويوجد حوالي 100 ألف مواطن يتحدثون لغة إكالانجا وهي إحدى لغات البانتو الأصلية).

وتتشابه بتسوانا، في هذا السياق، مع ليسوتو وسوازيلانده، وهما بلدان خلفهما نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، حيث تنتشر لغة «سوتو» في ليسوتو واللغة السوازية في سوازيلانده. أما اللغة التسيوانيةو لغة سوتو فهما لغتان متشابهتان وعادة ما يتم تصنيفهما معاً في مجموعة لغات السوتو، وكلاهما ينتمي إلى عائلة لغات البانتو الكبيرة تماماً مثلما تنتمي اللغة السوازية ولغة الهوسا والزولو واللغة النديبيلية إلى مجموعة لغات نجوني الموجودة في جنوب أفريقيا. وتعود هيمنة لغة واحدة في كل من سوازيلانده وليسوتو إلى عهد التفرقة العنصرية حيث سعى النظام العنصري إلى إنشاء حواجز فاصلة بين المناطق المتجانسة سكانياً، وتم إجبار المواطنين السود من سكان الحضر على الإقامة في أماكن معينة خاصة بهم من أجل دعم التقسيم العرقي في البلاد. ولقد كانت بتسوانا محمية بريطانية ثم حصلت على استقلالها في عام 1966. وتطل حدودها الممتدة لمسافات طويلة- (تتساوى مساحتها مع مساحة فرنسا)- على صحراء كلهاري. وفي القرون الماضية تمكن الرعاة من قبائل البانتو من استعمار هذه المنطقة تدريجياً حيث قاموا بطرد شعوب الخويسان التي كانت تعتمد على الصيدو القنص وُتعرف هذه الشعوب في الأساطير الأوروبية بإسم شعوب البوشمن والهوتنتوتسBushmen and Hottentots.

لقد اختفت لغات شعوب الخويسان تقريباً من هذه المنطقة، ولم تعد تتواجد إلا في أماكن محدودة للغاية. وفي شمال بتسوانا ما

زالت تتواجد شعوب تعتمد على الصيد والقنص حتى يومنا هذا. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأ البورييون The Boers (مستعمرو جنوب أفريقيا من الهولنديين) في الاستقرار في المنطقة أثناء فترة شهدت العديد من الانقلابات والغزوات والهجرات الكبرى. ولقد حاول البريطانيون كبح جماح الأفريكانيين (سكان جنوب أفريقيا من البيض) الذين تدفقوا بأعداد كبيرة إلى بتسوانا؛ ولذلك حولوها إلى محمية بريطانية. وهكذا تولى الموظفون المدنيون البريطانيون حكم البلاد وأصبحت الإنجليزية لغة الحكومة والشؤون الإدارية. وبعد الاستقلال أصبحت الإنجليزية هي اللغة الرسمية بجانب اللغة التسيوانية، اللغة الوطنية للبلاد. وفي الواقع فلقد كانت الإنجليزية تستخدم منذ وقت طويل في البرلمان (على الرغم من أن جميع الأعضاء يتحدثون التسيوانية، اللغة الأصلية في البلاد).

وبعد الاستقلال بدأت الحياة السياسية في بتسوانا تسير بدعم من القوى الغربية. وفي جميع الأوقات ظلت بتسوانا معتمدة اقتصادياً على جنوب أفريقيا لأنها بلد بلا منافذ خارجية، وتحتاج إلى طرق مواصلات تمر عبر جنوب أفريقيا. وبعد الاستقلال مباشرة تم اكتشاف الماس، وبالتالي أصبحت العاصمة جابورون مدينة واعدة وموطن لحوالي 10٪ من إجمالي السكان. ونظراً لطبيعة هذه البلدان كان يمكن لها، ولو بشكل نظري، أن تحيا دون لغة أجنبية لأغراض الاتصال المحلي. ولكن في بتسوانا كما هو الحال في لسوتو وسوازيلانده

استطاعت الإنجليزية أن تهيمن على الساحة كلغة رسمية لهذه البلاد. أما بالنسبة إلى لغات البلدان التي وقعت في براثن الحكم العنصري فلقد تأثرت لغة كل بلد من جراء سياسات التفرقة العنصرية، وتم تعويق هذه البلدان منذ البداية، ولم يُسمح باعتماد لغاتها حتى لا تتمكن من أن تصبح كيانات سياسية مستقلة ذاتياً. ولكن بتسوانا تطورت إلى دولة ديموقراطية مفعمة بالحياة. وفي واقع الأمر فلقد شرع صناع السياسة في التحدث باللغة التسيوانية في البرلمان وفي مجلس الشيوخ House of Chiefs. ومع ذلك فلقد كانت جميع المنشورات تُطبع باللغة الإنجليزية (باستثناء الكتابات الدعائيةو الدينية والكتيبات المعنية بنظم المرور وكتب المراحل الأولى من التعليم الابتدائية).

وكما هو الحال في رواندا تُعتبر التسيوانية اللغة المحلية الدارجة في المناطق المتاخمة وفي بابوتا المجاورة (وهي بلد آخر من مخلفات جنوب أفريقية) وليسوتو. ولكن انتشار هذه اللغة في البلدان المجاورة لم يمدها بقوة إضافية لأن الأنظمة السياسية في هذه البلاد كانت متباعدة بحيث لم تتمكن من تجميع قواها في هذا المجال. وفي بتسوانا كانت النخبة السياسية تتلقى تعليمها المدرسي منذ البداية بلغة المستعمر السابق. ولقد استغلت النخب مهاراتهم اللغوية في مواصلة احتكار الوظائف المرموقة في مجال الخدمة المدنية والتجارة العالمية. إن الغموض الذي يحيط باللغة الإنجليزية في هذه البلدان لايقل عن الأناقة المقترنة باللغة الفرنسية في البلاد التي تتمركز مجموعات اللغات

الكوكبية فيها حول الفرنسية. ولكن عندما يتعلق الأمر بالقدرة على التواصل اللغوي تتربع اللغة التسيوانية على عرش القيمة الاتصالية فيما تسجل اللغة الإنجليزية قيمة اتصالية أقل. ومن ناحية أخرى فإن انتشار الإنجليزية يعتبر نتاجاً لتدني مستوى التعليم النظامي الذي جعلها تهيمن على الساحة بشكل حصري. والمفارقة أنه مع انتشار التعليم وانتشار مهارات اللغة الإنجليزية فسوف تتناقص مزاياها ويقل احتكارها للساحة اللغوية، وسوف يتم استخدام اللغة التسيوانية على نطاق واسع في العديد من المجالات في المجتمع، بينما سيتراجع دور الإنجليزية بشكل متزايدو يظل قاصراً على مجالات الاتصالات الدولية وبرامج الترفيه العامة وقطاعي التكنولوجيا والعلوم المتقدمة.

6,3,2 تنزانيا.

تعتبر تنزانيا من الدول الأفريقية القليلة التي اعتمدت إحدى اللغات الأفريقية الأصلية كوسيلة اتصال وطنية، ولذلك فقد انتشرت هذه اللغة بين الغالبية العظمى من مواطنيها. واليوم يتحدث اللغة السواحلية حوالي 95٪ من التنزانيين، وتنتشر هذه اللغة أيضاً في كينيا، كما أنها متداولة بشكل واسع النطاق كلغة للتجارة في شرق الكونغو وفي رواندا وبوروندي وشمال أوغنده.

وفي تنزانيا يتحدث الناس أكثر من مائة لغة ولكن لا يتجاوز عدد المتحدثين بكل منها إلا أقلية صغيرة للغاية من السكان. واللغة التي تحتل نصيب الأسد من عدد الناطقين بها كلغة أصلية في البلاد هي

لغة سوكوما Sukuma حيث يتحدثها نحو 20٪ من إجمالي عدد السكان. وعلى الساحل تنتشر اللغة العربية التي يتم تداولها بشكل واسع النطاق في هذه الأماكن. وحوالي واحد من بين كل ستة تنزانيين يتحدث اللغة الإنجليزية، ولقد ظلت هذه النسبة ثابتة على نحو دائم لفترات زمنية معقولة.

والسواحلية في الأصل عبارة عن جماعة عرقية كانت تتخذ من المنطقة الساحلية وبعض الجزر في المحيط الهندي موطناً لها، ومع ذلك يصعب قصر اللغة السواحلية على الجماعة العرقية (السواحلية) التي تتحدثها، وبسبب الفصل بين الجماعة العرقيةو اللغة التي تتحدثها أصبحت السواحلية هي اللغة التنزانية المعروفة على مستوى العالم. ولذلك فلقد حلت السواحلية محل الإنجليزية في المدارس الابتدائية وفي بعض مراحل التعليم الثانوي. كما تغلبت السواحلية على جميع اللغات الأصلية التي كانت سائدة، ذات يوم، في المناطق الحضرية. وإبان الاستقلال (في عام 1961) وبعد دمج تنجانيقا وزنجبار (في عام 1964) كانت السواحلية هي اللغة الأصلية لحوالي 10٪ فقط من إجمالي عدد التنزانيين. ومنذ ذلك الحين استطاعت أن تتمدد لتشمل نحو 95٪ من التنزانيين. وفي الوقت الراهن يتحدث جميع التنزانيين تقريباً السواحلية التي أصبحت اللغة العملية المنتشرة في جميع المجالات، خارج النطاق الأُسري والمنزلي، بينما اقتصرت جميع اللغات المحلية الأخرى على الاستخدام المحلي والعرقي. ولقد

انتشرت السواحلية في جميع مجالات الاتصالات العامة والبرلمان وفي قطاع الأعمال وفي الكنائس والمساجد وفي قطاعي الإذاعة والتلفزة. ولقد ظلت الإنجليزية لغة العلوم والتكنولوجيا والإتصالات الخارجيةو لغة القضاء والمحاكم العلياو اللغة التي تُكتب بها جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. كما كانت الإنجليزية والسواحلية تستخدمان معاً في بعض المجالات، ونجحت اللغتان في الاستمرار جنباً إلى جنب في حالة تعايش محفوفة بالمخاطر. وظل التنافس قائماً بين الإنجليزية والسواحلية حيث سعت كل لغة إلى أن تصبح وسيلة للاتصال على المستوى الوطني، وكان للتقلبات السياسة الوطنية أثر واضح على وضعية اللغتين معاً.

وتضم تنزانيا مجموعة لغوية كوكبية ذات ثلاثة مستويات. أولاً، توجد في تنزانيا مجموعة من اللغات المحلية المتداولة في البلاد، والتي تستخدم حصرياً في الاتصال الشفاهي على المستوى المحلي أو الإقليمي. وهذه المجموعة تضم عدداً من اللغات الأصلية المحيطية التي تدور في فلك اللغة السواحلية. ثانياً، تعتبر السواحلية اللغة الرابطة الأكثر انتشاراً، والتي تربط بين متحدثي جميع اللغات المحلية الأصلية وكأنها كوكب تحيط به عدة أقمار. ثالثاً وأخيراً توجد في البلاد لغة عالمية ذات مكانة سامية، وهي اللغة الإنجليزية، التي تربط المجموعة اللغوية الكوكبية في تنزانيا بالمجموعات اللغوية الأخرى على المستويين القاري والعالمي، كما أنها تفي بعدد من الأدوار العليا

المكملة، والمنافسة أحياناً، للمهام التي تقوم بها اللغة السواحلية. وفي مجال التعليم، على وجه الخصوص، تلقى السواحلية منافسة من الإنجليزية في القطاعات المتقدمة كما تتنافس مع اللغات الدارجة من أجل الهيمنة على القطاعات الدنيا من النظام التعليمي.

ولقد ازدادت أعداد الناطقين بالسواحلية كلغة أصلية في بعض الفترات بسبب تزايد الهجرة إلى المناطق الحضرية. وبينما كان الأجداد يتواصلون بلغتهم المحلية استطاع الآباء تعلم السواحلية كلغة ثانية، ثم اكتسبها الأبناء كلغة أصلية. ولقد ورد في دراسة نجونياني Ngonyani بيانات تدل على ارتفاع ملحوظ في أعداد المتحدثين الأصليين باللغة السواحلية. وحسب الدراسة فلقد تعلم حوالي 6٪ من الذين تجاوزت اعمارهم 45عاماً اللغة السواحلية كلغة أصلية في مقابل 47٪ ممن تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

ومنذ ما يقرب من ألفي عام انتشرت السواحلية كلغة للتجارة بين المناطق الداخلية الواقعة في شرق أفريقيا ومدن الأسواق الساحلية من ناحية، والموانئ الواقعة على السواحل العربية والهندية من ناحية أخرى. ولقد توافد التجار من الشرق الأوسط حاملين راية الإسلام ولذلك أصبحت اللغة السواحلية لغة الراغبين في اعتناق الاسلام (مثل اللغة الميلاوية). وعند وصول البعثات التبشيرية المسيحية إلى هذه المناطق استخدمت أيضاً اللغة السواحلية في نشر ديانتها.

وعندما وقعت هذه المنطقة في براثن الاستعمار الألماني في عام

1885 كان النظام الاستعماري يجند موظفيه من المنطقة الساحلية من بين الناطقين بالسواحلية. ومن جانبهم، فلقد قام المسؤولون الألمان بإعداد العدة لمهمتهم عن طريق تعلم السواحلية. وبعد الحرب العالمية الأولى استولى البريطانيون على المستعمرات الألمانية في شرق أفريقيا والمعروفة باسم تنجانيقا، كما اعتمدوا لغة زنجبار كنسخة معتمدة من السواحلية. واستمرت الإدارة البريطانية في السير على نهج الإدارة الألمانية التي جعلت السواحلية اللغة المشتركة للمستعمرة. وقد بدأ النظام الاستعماري بعد عام 1945 في نشر الإنجليزية واللغات العامية الأخرى على ما يبدو من أجل إحباط الحركة القومية التي إعتمدت منذ البداية على اللغة السواحلية. وكرد فعل، اكتسبت السواحلية متحدثين جدداً من جميع المناطق والطبقات الاجتماعية. وبعد الاستقلال أصبحت السواحلية، اللغة الأصلية والأكثر انتشاراً في البلاد، رمزاً للوحدة الوطنية والاكتفاء الذاتي كما كانت انعكاساً لكل الشعارات المعروفة التي نادى بها القائد العظيم (Julius Nyerere) يوليوس نيريري الذي قاد الثورة من أجل الاستقلال. وفي واقع الأمر فلقد استطاعت السواحلية أن تجسد كل المُثل والشعارات الوطنية في آن واحد. وأثناء السنوات الأولى للاستقلال أدت سياسة المساواة التي فرضتها الحكومة إلى زيادة فرص العمل والتعليم بالنسبة لعامة المواطنين الأفارقة الذين كانوا حتى ذلك الوقت محرومين من دخول المدارس ومن الحصول على الوظائف التي

تتطلب إتقان بعض المهارات. وهكذا لم تعد اللغة الإنجليزية مفتاحاً لهذه الفرص الوظيفية، بل السواحلية ولقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة السواحلية في الأوساط الشعبية. أما من جانب القادة السياسيين وعلى رأسهم نيريري Nyerere فلقد أصروا في المقام الأول على تجريد السواحلية من أي شوائب عنصرية أو عرقية أو اثنية تتعلق بأُصولها في المنطقة الساحلية أو روابطها التقليدية بالعربية والإسلام. ولقد أُجبر اللغويون والأكاديميون على المساهمة بدراسات إيجابية تدعم السواحلية وترمي إلى التأكيد على الأصول الأفريقية القديمة لهذه اللغة ولقد تأثرت هذه الدراسات بالتوجهات الأيديولوجية للنظام. وفي الواقع، فلقد كانت السواحلية تضرب بجذورها في تنزانيا وفي البلاد المتاخمة لها. إنها لغة الشوارع ولغة الأحاديث اليومية وهي لغة متجددة على الدوام، ويساهم مستخدمو اللغة من عامة الشعب في إثرائها بسبب المصطلحات الجديدة التي يضيفونها إلى معجم اللغة،: فالباعة المتجولون في الشوارع يُطلق عليهم اسم «رجال أعمال» بالرغم من أنهم قد ينهون يومهم مثل غيرهم من أفراد الطبقات الدنيا – walalahoi – الذين يذهبون إلى الفراش وبطونهم خاوية.

وما زالت السواحلية تتنافس مع الإنجليزية عندما يتعلق الأمر بالوظائف المُجزية والمناصب الرفيعة والاتصالات بعيدة المدى، ولذلك مازالت الإنجليزية مطلوبة بشدة. وفي بعض الأحوال تكون الغلبة للإنجليزية وفي أوقات أخرى تكون اليد العليا للسواحلية عندما

تتعلق المسألة باختيار لغة تصلح للمناصب والوظائف ذات المردود المتوسط وتسيير الأمور غالباً حسب ما تقتضيه الظروف ومتطلبات العمل. وإذا ذهبنا في جولة قصيرة إلى دول الجوار الواقعة في شمال تنزانيا مثل كينيا وأوغنده فسوف نعرف لماذا استطاعت السواحلية في تنزانيا أن تصبح لغة غالبية الشعب واللغة المُستخدمة في جميع المجالات بينما تحتل السواحلية مكانة ثانوية في البلدان المجاورة على الرغم من انتشارها هناك. ففي كينيا، ومنذ أمد بعيد، قاومت الجماعات العرقية الكبرى انتشار السواحلية. وبلا شك إنه من بين الجماعات العرقية الكبرى مثل اثنية «الكيكوي» Kikuyu من دافع بقوة عن السواحلية وطالبوا بأن تكون اللغة الوطنية للبلاد، ومن بينهم الرئيس جومو كينياتا Jomo Kenyatta نفسه والروائي الكيني المعروف عالمياً نوجوجي واثيونجو Ngugi wa Thiong'o ولكن قبائل الكيكويو والجماعات العرقية الأخرى قد قاومت دخول السواحلية إلى عقر دارها خوفاً من أن ذلك قد يؤدي إلى تدني لغتهم إلى المرتبة الثانية. وفي هذا السياق فلقد حذوا حذو الهندوس ولم يسيروا على خطى الجاويين. ولذلك ظلت الإنجليزية تحتل مكان الصدارة على الساحة، كما أصبحت اللغة الرسمية للبلاد واستحوذت على جميع المناصب العليا بينما تراجعت اللغات المحلية في كينيا إلى خلفية المشهد اللغوي. ولقد حدث شيء مشابه في أوغندا حيث عارضت قبائل الباجاندا في الجنوب انتشار السواحلية كلغة رسمية في البلاد. ومن

قديم الأزل كانت السواحلية لغة الجيش وأفراد الشرطة الاستعمارية الذين تم تجنيدهم في الأقاليم الشمالية من البلاد. ونتيجة لذلك فقد تم النظر إلى السواحلية على أنها لغة الطغاة المستعمرين وُتعرف السواحلية على أنها لغة الشعوب الشمالية. ولقد أدت السياسة التي انتهجها النظام الديكتاتوري في البلاد بقيادة عيدي أمين إلى تعزيز هذه الانطباعات السلبية عن السواحلية.

ولقد أدت هذه النظرة السريعة على جيران تنزانيا للتعرف على جانبين من خصائص المجموعة الكوكبية اللغوية التي فضلت اعتماد لغة محلية وطنية. الجانب الأول: من أجل تبني إحدى اللغات محلية كلغة رسمية يجب ألا تكون هذه اللغة مرتبطة بأي جماعة عرقية في البلاد. الجانب الثاني: عدم وجود أي جماعة عرقية كبرى قد تشعر بالغيرة بسبب الامتيازات التي ستحصل عليها لغة أخرى سوف تهيمن على الساحة. ويضاف إلى ذلك قيام حركة وطنية قوية بدعم اللغة المحليةو الوقوف خلفها بكل قوتهاو ثقلها. ويلبي الموقف التنزاني جميع هذه المتطلبات.

وفي السنغال، كما في تنزانيا وكينيا، حيث تتحدث الأغلبية العظمى من السكان لغة محلية (الولوفية) كانت اللغتان الفولانية والسيريرية تقفان بالمرصاد لأي محاولات قد تؤدي إلى تتويج الولوفية، التي تمثل العرقية الولوفية، كلغة رسمية في البلاد. وربما لهذا السبب أيضاً لم تتخذ الحركة الوطنية في البلاد الولوفية كلغة

للسنغال الجديدة والمستقلة.

أما في إندونيسيا فلقد نجحت الحركة الوطنية عند الاستقلال في تحويل لغة فرعية، ذات وضعية متدنية، تُستخدم في الأسواق الشعبية، وتتحدثها أقلية صغيرة، إلى لغة البلاد الرسمية التي يتحدثها الجميع تقريباً في جميع المواقف. ولكن هناك فرق رئيسي بين تنزانيا وإندونيسيا، ففي إندونيسيا كان على الجماعة اللغوية الأكثر انتشاراً وهي الجاوية أن تتخلى عن هيمنتها اللغوية على البلاد. ولذلك فإن وضعية الميلاوية في إندونيسيا (وجنوب شرق أسيا) تتشابه مع وضعية السواحلية في تنزانيا وشرق أفريقيا.

إن هيمنة لغة وطنية أصلية على الساحة يتطلب وجود لغات محلية ذات مكانة متدنية وغير مرتبطة بأي جماعات عرقية نافذة، مع غياب أي جماعات لغوية كبرى قد تعارض انتشار اللغة المحلية المعنية، بالإضافة إلى حركة وطنية قوية تدعم نشر اللغة الأصلية. كما تختلف إندونيسيا عن تنزانيا في أمر آخر (على الرغم من أن الجاويين لم يعارضوا بشدة نشر لغة أخرى) إلا أن كلاهما اعتمد اللغة المحلية كوسيلة اتصال وطنية. وفي كينيا عارضت الجماعات العرقية الرئيسية السواحلية بسبب المكانة التي اكتسبتها في تنزانيا حيث ساعدت الحركة الوطنية القوية، والمعارضة الضعيفة من الجماعات العرقية، بقدر كبير، على هيمنة اللغة الوطنية المحلية على الساحة.

6,3,3 نيجيريا.

تُعد نيجيريا أكبر بلد أفريقي من حيث الكثافة السكانية، وتضم جماعات عرقية متعددة تتحدث أربعمائة لغة متميزة ومترابطة. وكما هو الحال في الكونغو (زائير) فإن هذه الكوكبية (اللغوية) تضم عدداً محدوداً من المجموعات اللغوية الكبيرة، فعلى سبيل المثال انتشرت لغة الهوسا في شمال البلاد وتعدت نيجيريا إلى الأقطار المجاورة، كما أن لغة الإيجبو أو الإيبو هي اللغة المتداولة في جنوب شرق البلاد، بالإضافة إلى أن لغة يوروبا منتشرة في جنوب غرب البلاد. وبالتناقض مع المجموعة الكوكبية اللغوية الكونغولية التي لا ترتبط بأي جماعات عرقية، فإن اللغات النيجيرية الكبرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجماعات العرقية باستثناء لغة كيلوبا. ومن ثم وجدت الإنجليزية في نيجيريا أرضاً خصبة؛ ولذلك لم تجد صعوبة في السيطرة على الشؤون الإدارية وقطاعات التعليم العالي، كما تحولت إلى أداة اتصال محايدة تستخدمها الجماعات العرقية، التي وجدت فيها وسيلة مقبولةو لغة متداولة بين جميع العرقيات. ومع ذلك توجد لغة أخرى متناقلة ومتداولة في جميع أنحاء نيجيريا، وهي العامية النيجيرية،وبالرغم من أنها لا تتمتع بأي تقدير ولا تحظى بأي اهتمام، إلا أنها تصلح لكي تكون لغة وطنية يوماً ما.

وفي الأربعينيات أصبحت الإنجليزية اللغة الرسمية لنيجيريا، وبعد عام 1947 شاركتها في هذه الوضعية لغة الهوسا في الشمال،

وفي عام 1979 تم اعتماد لغة الإيجبو ولغة يوروبا، كلٌ في منطقته، كلغتين رسميتين، وتم الاعتراف بهما رسمياً في المجلس الوطني. ولكن نظراً لنقصٍ في عدد المترجمين فقد وجد غالبية النواب أنفسهم خارج الحوار البرلماني حيث يتم التواصل باللغة الإنجليزية أثناء انعقاد جلسات البرلمان. ولم يتم اتخاذ أي مبادرة لإصلاح هذا الوضع لدرجة أن الدستور نفسه الذي اعتمد أربع لغات رسمية متساوية في البلاد لم يترجم إلى اللغات الأربع المعترف بها رسمياً. ولكن صدرت بعض التشريعات الرامية لكبح جماح اللغة الإنجليزية حيث تقرر بأن يتلقى طلاب المدارس تعليمهم بلغة الهوسا أو الإيجبو أو اليوروبا، كلٌ حسب منطقته كما فرضت لغة محلية –من اللغات الرسمية الأربع– كلغة ثانية وكمساق إجباري، بينما سُمح بإدخال الإنجليزية إلى المناهج ابتداءً من الصف الرابع فصاعداً. وعلى الرغم من ذلك واصلت الإنجليزية احتكارها للقطاعات العليا والمناصب الإدارية والمحاكم والجامعات والتجارة والصناعة.

وينص الدستور الصادر في عام 1989 على نفس التشريعات والقواعد الخاصة باللغات الرسمية، والتي وردت سابقاً في دستورعام 1979. وأثناء التصويت في البرلمان ينسحب النواب الذين يمثلون الجماعات العرقية التي لم يتم الاعتراف بلغاتها كلغات رسمية متداولة. وفي العقدين السابقين ازدادت أعداد الولايات في نيجيريا، وأصبحت تشكل كيانات عرقية أكثر تجانساً، وفي كل ولاية تم الاعتراف بلغة

الجماعة الأكثر عدداً كلغة رسمية. وفي الواقع فلقد تم اعتماد عدد كبير من تلك اللغات المتشابكة. ولقد اتبعت نيجيريا برنامجاً يشبه إلى حد بعيد البرنامج المتبع في الهند، حيث مُنحت العديد من اللغات وضعية رسمية، كما تم اعتماد ثلاث لغات أصلية، بدلاً من لغة واحدة، (الهندية) كلغات رسمية بالإضافة إلى الإنجليزية، ولكن هذه الاجراءات لم تحقق المقاصد اللغوية البعيدة المدى التي كانت تهدف إليها. فلقد أصرت الجماعات اللغوية التي وجدت أنفسها خارج دائرة الضوء على إدراج نفسها عنوة على قائمة اللغات الرسمية المتداولة مما عجل بفشل السياسة الجديدة وإخفاقها في تحقيق مقاصدها. ولقد لاقت كل محاولة لتقوية وضعية اللغات الثلاث الكبرى الواردة في الدستور ردود أفعال ومطالبات جديدة لصالح اللغات التي تم إقصاؤها من قبل. ومع استمرار هذه المعوقات انفردت الإنجليزية بجميع الامتيازات وظلت اللغة الرسمية الوحيدة العاملة، في الساحة، بلا منازع. وفي حالة اعتماد عدد كبير من اللغات، أو جميع اللغات في نيجيريا كلغات رسمية، فسوف تظل الإنجليزية مهيمنة على الساحة باعتبارها اللغة العاملة الوحيدة التي تتحدثها الغالبية العظمى من النواب والمسؤولين. وكلما ازداد إدراج اللغات المحلية على القائمة الرسمية ازدادت هيمنة الإنجليزية على الساحة. وكما هو الحال في الهند يفضل نواب الجماعات اللغوية الصغرى في نيجيريا التواصل باللغة الإنجليزية في المعاملات اليومية للحيلولة

دون اكتساب اللغات الرسمية المعتمدة المزيد من الأهمية. ولقد لعب أعضاء البرلمان في نيجيريا دوراً مؤثراً في الترويج لهذه السياسةو ظلوا يمارسون لعبتهم عن اقتناع دون البحث عن خيارات عقلانية أخرى.

وبشكل عام، فلقد تعرضت هذه المجموعة الكوكبية اللغوية إلى معوقات جمة بسبب الغيرة اللغوية المتبادلة بين الجماعات اللغوية الكبرى، وازدادت الأمور تعقيداً بسبب مخاوف وطموحات الجماعات اللغوية الصغرى. وعندما فرضت السلطات المختصة التدريس باللغة الأصلية اعترض أولياء الأمور على هذه السياسة لأنهم يرغبون أن يتعلم أولادهم اللغة الإنجليزية. وفي نيجيريا يتحدث الأزواج الذين ينتمون إلى عرقيات مختلفة الإنجليزية في المنزل، وعندما ينحدر الأزواج من نفس الجماعة العرقية ويشتركون في نفس اللغة الأصلية يفضلون أن يتعلم أبناؤهم اللغة الإنجليزية منذ البداية بسبب الامتيازات الاجتماعية التي تحيط بها، ولأنها تساعد الطلاب على التحصيل الدراسي. ومع ازدياد أعداد المقبولين في المدارس إلى سبعة عشر ضعفاً بين عامي 1947و 1987 ازدادت ظاهرة التسرب من المدارس التي أدت إلى إجهاض معظم المكاسب في قطاع التعليم قبل الأوان. ونتيجة لذلك ازدادت نسبة النيجيريين الذين يتقنون الإنجليزية من 10٪ إلى 20٪ على أقصى حد في فترة الأربعين عاماً المشار إليها أعلاه.

وتحتفظ الإنجليزية لنفسها بمكانة مرموقة في نيجيريا، ومع ذلك فلقد ظل استخدامها قاصراً على المراسلات المكتوبة والمقابلات الرسمية وأوجه الاحتكاك بين متحدثي اللغات الأصلية المختلفة. وعندما تشترك الأطراف المعنية في لغة محلية واحدة فإنهم يتواصلون بها عند الخوض في المسائل الشخصية، وهكذا تصبح الإنجليزية لغة فوقية متعالية. وكما ينص المثل الاستوائي الذي لا يختلف كثيراً من بلد إلى آخر فإن اللغة المحلية هي لغة المنازل والشرفات في حين أن الإنجليزية هي لغة المكاتب والغرف المكيفة.

وهكذا ظلت الإنجليزية لغة الصفوة في نيجيريا مثل غيرها من البلاد. وحسب ما جاء في دراسة آيو بامجبوز Ayo Bamgbose فلقد جسدت القوانين التي سُنت لتعزيز اللغات الوطنية سياسة وضعتها النخب على أمل أن تعود بالنفع على الشعب. وتُرجع الدراسة فشل هذه السياسة إلى تبعات الماضي الاستعماري والتكاليف الباهظة المطلوبة للإصلاح التعليمي. ولقد رأى آيو بامجبوز أن السبب الحقيقي لهذا الإخفاق يكمن في رغبة النخب في الترويج والدعاية لسياسة تعود بالنفع على الغالبية العظمى من النيجيريين ولكن النخب لم تسعَ لتنفيذها. ومنذ أكثر من عشر سنوات اقترح آيك نودولو Ike Ndolo اعتماد اللغة النيجيرية العامية كلغة وطنية. وفي استبيان تم إعداده بعد دراسة مستفيضة قام بها مراقبون محليون خلص نودولو Ndolo إلى أن حوالي 60٪ من السكان يتحدثون النيجيرية العامية،

إنها لغة البرامج الشعبية التي تبثها الإذاعة، كما أنها لغة المسلسلات الاجتماعية الشهيرة التي تعرض في التلفاز وهي لغة غير مرتبطة تماماً بأي جماعات عرقية، وبالتالي لن يؤدي تداولها إلى استثارة ردود الأفعال التي تصاحب انتشار اللغات الوطنية الكبرى على حساب لغات محلية صغرى. ويرى نودولو أن الإنجليزية قد تكون مناسبة كلغة للقانون، بينما ينبغي تطبيق القوانين باللغة النيجيرية العامية في الشوارع على يد الشرطة وفي المكاتب على يد الموظفين وفي السجون على يد الحراس، وحتى في المحاكم على يد المحامين والمُحضرين. والأمر المهم هنا في المقام الأول أن اللغة النيجيرية العامية لا تستثير النيجيريين غير المتعلمين ولا تضعهم في مواقف محرجة كما تفعل الإنجليزية عند تحدثها. وعلى النقيض من الإنجليزية فإن اللغة النيجيرية العامية متداولة في كل مكان على نحو تلقائي دون إحراج وبسهولة وبثقة، كما أن النيجيريين المتعلمين يفضلونها على الإنجليزية في المقابلات غير الرسمية وداخل المنازل. وفي الدراسة المنسوبة إلى «ف. نايي أكينازو» F. Niyi Akinnaso ورد مايلي: «في الوقت الذي تواصل فيه الإنجليزية احتكار الوظائف العليا فقد استحوذت اللغة النيجيرية العامية على المجالات غير الرسمية؛ ولذلك فلقد أصبحت الوسيلة الأوسع انتشاراً للتواصل بين الجماعات العرقية المختلفةو في المجتمعات العديدة الممتدة عبر البلاد».

ولأن جيمس أولاديجو James Oladejo لم يكن يعلم شيئاً عن

وجهة نظر نودولو التي تقضي بالاحتفاظ بالإنجليزية كلغة للتعليم العالي والاتصالات العالمية وإدخال اللغة النيجيرية العامية في جميع مجالات الاتصال عبر البلاد، فلقد طالب بنفس المطالب التي ذكرها نودولو في دراسته السابقة. وفي ضوء الدراسة المسحية التي استشهد بها فإن ثلاثة أرباع المشاركين في استبيان عام 1989 قد عارضوا إحلال اللغة المحلية محل اللغة الإنجليزية كوسيلة اتصال رسمية. أما بخصوص اللغة النيجيرية العامية –وهي لغة بسيطة مهجنة ومتداولة – فقد أثبتت الدراسة أن اللغة بكل تنوّعاتها الإقليمية ما زالت مفهومة، كما أن اللغة غير مرتبطة بجماعات عرقية معينة أو ديانات، بالإضافة إلى أنها معروفة لحوالي 30٪ من إجمالي عدد السكان وفقاً لمصادره.

ولكن نقطة الضعف في هذه اللغة تتمثل في الأصول التي اشتُقت منها وافتقارها إلى المكانة الاجتماعية. وفي حين يرغب الجميع في استخدامها لتحقيق مصالح شخصية، لا يتمنى أحد أن تكون هذه اللغة المتواضعة مرتبطة بالولاية التي ينتمي إليها. وفي الواقع فقد تتملك المرء عاطفة معينة تدفعه إلى الانسياق نحو اللغة العامية البسيطة بسبب ارتباطها بالفلكلور الشعبي والبسطاء من الناس، وبسبب التلقائية التي تتمتع بها هذه اللغة، وبسبب التوهم بأن العوائق والحواجز الاجتماعية سوف تتلاشى في حال ارتقت لغة الشعب إلى وضعية وطنية ورسمية. ويجرى الجدال على قدم وساق بين المناصرين لهيمنة اللغة الشعبية على الساحة، وكأن الخلافات

العرقية (الغائبة حالياً)، والتي طالما أشعلت الفتنة بين الطوائف لم يعد لها وجود، وكأن النزاعات الاجتماعية (التي لا تلوح في الأفق حالياًو التي اعتادت بعض العرقيات على اشعالها) لن تعود بمجرد أن تتحول اللغة الشعبية في البلاد إلى لغة رسمية معتمدة. ولكن لدينا أمثلة معاصرة عديدة مثل اللغتين السواحلية والميلاوية، وهناك أمثلة تعود إلى الماضي وعلى مدار وقت أطول ونصوص تتعلق ببعض نصوص اللغة الإيطالية أو الفرنسية أو الهندية التي كانت في الأصل لغات شعبيةو آليات للتواصل البعيد المدى، ثم تطورت وأصبحت لغات عامية، وأخيراً ارتقت واحتلت مكانة مرموقة كلغات وطنية ورسمية. ولقد تمت هذه التحولات، على مدار أجيال قليلة، على يد بعض المؤلفين والكتاب والحكام والزعماء، وقبل كل شيء على يد الحشود الهائلة من الناطقين باللغة ومستخدميها من المبدعين.

ولقد كشفت الدراسة المسحية التي أجريت في الدول الأفريقية الست الواقعة جنوب الصحراء الكبرى عن ضخامة المعوقات التي حالت دون اعتماد اللغات الأصلية المحلية كلغات رسمية للاتصال الوطني في هذه المجتمعات. وفي الواقع فلقد أثبتت الدراسة وجود لغة محلية متداولة في كل بلد من البلدان الستة المذكورة آنفاً يمكن أن تكون لغة رسمية تخدم نطاقاً واسعاً من السكان. وقد تكون هذه اللغة متاحة ومتداولة بين الأقليات مثل اللغة الكونغولية أو النيجيرية، وفي بعض الأحيان تكون هذه اللغة هي لغة الغالبية العظمى من

السكان مثل اللغة الولوفية في السنغال، وفي أحيان أخرى تكون هذه اللغة هي لغة جميع السكان كما هو الحال في بتسوانا أو رواندە. أما في تنزانيا فالأمر مختلف تماماً؛ لأن اللغة المحلية السواحلية الواسعة الانتشار هي لغة البلاد الرسمية. ومع هيمنة السواحلية كلغة وطنية على الساحة لم يعد هناك أي قيمة للسياسات اللغوية التي أسسها النظام الاستعماري السابق. والمسألة الأكثر أهمية هنا هي «الغيرة اللغوية» التي تنتج عن معارضة إحدى الجماعات اللغوية الكبرى لاعتماد لغة جماعة عرقية أخرى كوسيلة اتصال وطنية، مما يؤدي إلى استمرار الوضع القائم وهيمنة لغة المستعمر على الساحة؛ لأنها تخدم مصالح النخب الإدارية. ويعد اكتساب اللغة مسألة غير متاحة للجميع لأن استيعابها يتطلب تعليماً مدرسياً نظامياً من أجل إتقان النسخة المكتوبة من اللغة. كما أن التعليم بشكل عام غير متاح لقطاع كبير من السكان بسبب نقص الإمكانيات المادية والتمويل. كما أن احتكار جماعة معينة للغة المستعمر السابق يؤمن الاستحواذ الحصري لهذه الجماعة على الوظائف المرموقة في سوق العمل. ولذلك يفضل غالبية الطلاب الجدد تعلم لغة المستعمر السابق ظناً منهم بأنها سوف تفتح لهم آفاقاً رحبة، وتمكنهم من الحصول على أفضل الوظائف المتاحة. ومجدداً فإن هذا التوجه يعزز هيمنة لغة المستعمر السابق على الساحة.

الجدول 6,1 السنغال عام 1988 تقريباً (المتحدثون بمئات الآلاف).

اللغة الأصلية				اللغة الوحيدة أو اللغة الثانية					اللغة الثالثة	الإجمالي
	الولوفية	الفولانية	السيريرية	الجولاية	مندينكا	سونونكي	الفرنسية	لغات أخرى	الولوفية والفرنسية	
الولوفية	18	1	0	0	1	0	7	7	–	33
الفولانية	5	4	1	0	0	0	1	2	1	15
السيريرية	3	0	4	0	0	0	1	0	1	9
الجولاية	1	0	0	1	0	0	0	0	0	3
مندينكا	1	0	0	0	1	0	0	0	0	3
سونونكي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
لغات أخرى	1	0	0	0	0	0	0	1	0	3
										68
الولوفية	0,582	0,853	0,702	0,595	0,628	0,582	0,649	0,697	–	
الفولانية	0,853	0,094	0,200	0,114	0,128	0,094	0,244	0,233	0,892	
السيريرية	0,702	0,200	0,026	0,036	0,054	0,026	0,122	0,160	0,738	
الجولاية	0,595	0,114	0,036	0,001	0,010	0,001	0,067	0,072	0,662	
مندينكا	0,628	0,128	0,054	0,010	0,005	0,005	0,090	0,096	0,697	
سونونكي	0,582	0,094	0,026	0,001	0,005	0,000	0,052	0,056	0,649	
لغات أخرى	0,697	0,233	0,160	0,072	0,096	0,056	0,216	0,056	0,770	
	0,373									

وفي دراسة منسوبة إلى «كلفت» تم الإشارة إلى عدد متحدثي اللغة الأولى واللغة الثانية. يُقدر عدد متحدثي الفرنسية بنسبة 18٪ وفقاً لقياس «داف» عام 1991 ودراسة «ضيوف» عام 1994. يفترض

أن عدد متحدثي الولوفية والفرنسية كلغة ثانية يقترب إلى حد ما من عدد متحدثي اللغة الأولى بالنسبة إلى كل لغة باستثناء الولوفية. وهذه النسبة أعلى حيث إن الناطقين الأصليين باللغة الولوفية ليسوا في حاجة لتعلم لغة أصلية أخرى. ومن المفترض أن متحدثي اللغة الولوفيةالأصليين قد تعلموا لغات محلية أخرى تقترب نسبياً من عدد المتحدثين الأصليين لهذه اللغات.



الفصل السابع

جنوب أفريقيا: الإبقاء على النظام اللغوي القديم

إن الطريق إلى «الإنجليزية» مفروش بالنوايا الحسنة، فرغم أن العديد من الدول لديها دساتير ليبرالية تفضي إلى وجود نظام لغوي يسمح بتعدد اللغات، ويدعم موقف اللغات الأصلية ولغات المهاجرين إلا أن سياسات هذه الدول تساعد على فرض اللغة الإنجليزية، أو أي لغة أخرى كانت سائدة إبان الحقبة الاستعمارية. والمعروف أن اللغة الإنجليزية -أثناء عهود الإستعمار- كانت اللغة الأساسية الرابطة بين العديد من اللغات الأخرى الموجودة على الساحة. وكما ذكرنا آنفاً فإن هذه الموقف اللغوي كان موجوداً في الهند ونيجيريا. ولقد تكرر نفس الموقف اللغوي في جنوب أفريقيا في حقبة ما بعد زوال العنصرية. ففي جنوب أفريقيا - على وجه الخصوص - كانت السياسات اللغوية جزءا من سياسة الهوية. ومرة أخرى فإن أي سياسة تزعم أنها تسعى إلى إيجاد تعددية لغوية فإنها في الواقع تؤدي إلى هيمنة اللغة الإنجليزية على الساحة. والمفارقة التي تتلاحق أحداثها على المشهد اللغوي المعاصر تؤكد أنه كلما ازدادت التعددية اللغوية ازدادت الإنجليزية هيمنة وسيطرة على العالم.

ولذلك فكلما شجعنا انتشار اللغات المتعددة لتحقيق أهداف إقليمية أو اثنية أو إرضاء للمهاجرين أو كخطوة ضد الإمبريالية

اللغوية – هيمنة الإنجليزية – تضاءلت الفرص والبدائل المتاحة أمامنا للتصدي لسيطرة اللغة الإنجليزية؛ لأن البدائل اللغوية المطروحة على الساحة والقابلة للحياة غير كافية لأداء هذه المهمة. ويمثل المشهد اللغوي في جنوب أفريقيا أثناء المرحلة الانتقالية – من عهد التفرقة العنصرية إلى عهد الديموقراطية والتعددية الاثنية – نموذجاً عملياً لانحراف السياسات اللغوية ذات النوايا الحسنة عن مسارها مما يؤدي إلى نتائج عكسية.

لقد كانت جنوب أفريقيا آخر مستعمرة سابقة يتم تحريرها من نظام استيطاني سيطر عليها حتى عهد ما بعد الكولونيالية. ولقد كان النظام العنصري في جنوب أفريقيا تجربة– ذات آثار واسعة النطاق – تم من خلالها تمديد عهد الاستعمار حتى بعد انقطاع العلاقات مع الدولة الإستعمارية الأم. ومما زاد الطين بلة أن معظم المستعمرين البيض لم يكونوا من الإنجليز وإنما انحدروا من أصول هولندية. هؤلاء الأفريكانيّون (Afrikaners) تمسكوا بهويتهم – الهولندية – من خلال إيمانهم بدين مشترك ولغة مشتركة. ولذلك كان الدافع الديني وراء تبني سياسات لغوية تمركزت في قلب المشهد الثقافي أثناء عهد النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

7,1 النظام اللغوي في ظل الحكم العنصري.

إبان الحكم العنصري كانت جنوب أفريقيا دولة ثنائية اللغة حيث تعايشت اللغة الإنجليزية – لغة المستعمر البريطاني مع اللغة الأفريكانية

(Afrikaans) التي انبثقت من اللغة التي جلبها البُوَيريّون (Boers) معهم من هولنده. وكانت اللغتان متساويتين في عدد المتحدثين بهما كما كانت اللغتان متساويتين أمام القانون. وكان ذلك بمثابة إنجاز قام به البويريون حيث أصروا على أن تحصل لغتهم على نفس الحقوق التي تتمتع بها لغة المستعمر وبسبب عنادهم وإصرارهم وصراعهم الطويل في هذا المضمار تمكنوا من تحقيق أهدافهم. ولكن بعد زوال العنصرية فقدت اللغة الأفريكانية مكانتها المرموقة وقدرتها على المنافسة مع اللغة الإنجليزية. ومع ذلك فإن هذا الوضع اللغوي الجديد لم يحقق أي فائدة تذكر بالنسبة إلى بقية اللغات المنتشرة في ربوع البلاد.

وبالإضافة إلى اللغة الإنجليزية واللغة الأفريكانية يوجد العديد من اللغات الأصلية في جنوب أفريقيا، ويمكن تصنيف معظم هذه اللغات تحت مظلة «لغات البانتو» وهي فرع من عائلة اللغات الأفريقية المنتشرة من النيجر إلى الكونجو. وهناك مجموعتان من اللغات الأفريقية الأخرى وتسمى المجموعة اللغوية الأولى «كويكوي» khoikhoi بينا يُطلق على المجموعة الثانية اسم «سان» وأحياناً يتم ضمهما معا تحت اسم واحد «كوي – سان». ويتم تداول هذه اللغات في مجتمعات الصيادين والقناصين والبدو الرحل الذين يجوبون البراري والمراعي.

إن مجموعتي لغات «البانتو» و«كوي – سان» تمثلان اللغات الأصلية المحورية في جنوب أفريقيا. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن

من بين المتحدثين بلغات «كويكوي «من هجر لغته الأصلية ولم يعد يتحدث بها ولذلك ظل تأثير لغات («كويكوي») واضحاً في اللغات الأخرى حيث دخلت بعض الأصوات من لغة «كويكوي» إلى لغة «الهوسا» والعديد من لغات «البانتو» الأخرى خاصة في المجتمعات التي تفرض على النساء المتزوجات عدم نطق مقاطع الكلمات التي تحتوي على أسماء أقارب الزوج، وتجنب هذه المقاطع أو استبدال بتلك المقاطع مقاطع أخرى ذات فرقعة صوتية. وتمثل المقاطع التي تتشابه مع أسماء أقارب الأزواج نوعاً من التابوه اللغوي الذي يجب على النساء المتزوجات تجنبه واستبداله بمقاطع ذات قرقعة صوتية يتم تعليمها للأطفال فيما بعد.

ومن المعروف أن الغزاة من قبائل الهوسا والزولو كانوا قد اخترقوا أراضي قبائل («الكوي») و(«السان») حتى قبل وصول المستعمرين البيض إلى عمق هذه الأراضي انطلاقاً من قواعدهم في كيب تاون. وهكذا تم إخراج قبائل «الكوي – سان» من ديارهم الموجودة في المناطق السهلية الخصبة وتم طردهم إلى شمال البلاد حيث الأراضي الأقل خصوبة.

وعلى مدار القرن التاسع عشر تزايد تدفق المستوطنين إلى منطقة الكاب. أما المستكشفون الأفريكانيون فلقد توغلوا إلى أعماق المناطق الداخلية حتى يكونوا بمنأى عن عيون سلطات الاحتلال البريطانية. وبينا ظل المهاجرون البريطانيون في المدن، خرج البويريون منها بحثاً

عن المزيد من الأراضي حتى اقتربوا من الأماكن التي تقيم فيها قبائل الهوسا والزولو وأنشأوا مناطق حكم ذاتي خاصة بهم بعد سلسلة من الصراعات الدموية مع السكان الأصليين للبلاد. وظل البويريون – طوال الوقت – يدافعون عن مستوطناتهم ضد الهجمات المعادية من جميع الأطراف وأجبروا السكان الأصليين على العمل في المزارع الواقعة في نطاق مستوطنات الأفريكانيين.

وعلى مدار التاريخ وبفضل إيمان البويريين القوي بعقيدتهم الكالفينية البروتستانتية استطاعوا الحفاظ على مجتمعهم واستطاعت كل أسرة الاحتفاظ بمنزلها وأملاكها. وبفضل قراءتهم للإنجيل الذي تم ترجمته إلى اللغة الهولندية عام 1637 (نسخة شتاتين) تحولت لغة البويريين إلى لغة دينية تفرعت إلى عدة لهجات متقاربة. ولقد صبت كل هذه اللهجات في اللغة الأفريكانية فيما بعد. أما العبيد الملايو ممن يسكنون منطقة الكاب فلقد أضافوا مفردات عديدة إلى اللغة الأفريكانية، ومازالت اللغة الأفريكانية التي تأثرت بلغة العبيد الملايو في منطقة الكاب باقية حتى يومنا هذا، فهناك لغة أفريكانية ورثها الملونون أحفاد العبيد عن أجدادهم ومازالوا يتحدثون بها حتى الوقت الحالي وهي تختلف إلى حد ما عن اللغة الأفريكانية التي يتحدثها البويريون. وحتى بعد أن استطاع الحكام الإنجليز إخضاع الأفريكانيين الإنفصاليين في منطقتي «ما وراء نهر الفال» و«أورنج فري ستيت» أثناء حرب البوير الثانية (1899 – 1902) ظل البويريون

يمارسون حكماً ذاتياً داخل الأراضي التابعة لهم. وأثناء سنوات الحرب كانت اللغة الأفريكانية رمزاً وتجسيداً للهوية الأفريكانية. وفي هذه الآونة لم تعد اللغة الأفريكانية مجرد لهجة شعبية مشتقة من اللغة الهولندية، وإنما أصبحت بحاجة إلى كل المكونات التي تحتاجها أي لغة قومية معاصرة. ولذلك عكف اللغويون على كتابة المعاجم ونسخ كتب النحو وإعادة تنقية الكلمات من الشوائب والأخطاء البلاغية، وتم إنتاج معجم معتمد باللغة الأفريكانية، كما تم ترجمة الإنجيل إلى ذات اللغة عام 1925. وهكذا أصبحت الأفريكانية، هي اللغة الرسمية للمقاطعات التابعة للبويريين كما تم اعتمادها عام 1925 كلغة رسمية بجانب اللغة الإنجليزية المعتمدة من قبل الحكومة الوطنية.

لقد أدت الحركة الأفريكانية إلى نشوء لغة مجهزة بكل ما تحتاجه ديكتاتورية سياسية معاصرة وبكل متطلبات اقتصاديات السوق الحرة في الوقت الراهن. إن اللغة الأفريكانية التي يتحدث بها السكان البيض في جنوب أفريقيا هي لغة كودية تخضع لقوانين ونُسق ولها تفريعات وسجلات عديدة. وهي لغة مجهزة بكل المصادر اللغوية اللازمة وتُدرس في الأقسام الأكاديمية بالمؤسسات التعليمية. ومن المثير للدهشة أن هذه اللغة مدعمة بكتابات أدبية راقية وحيوية، كما أن مفرداتها تتطور وتتزايد بفضل المصطلحات التقنية والعلمية والإدارية الجديدة التي تدخل إلى معجمها (بعد اشتقاقها من اللغة المصدر وهي اللغة الإنجليزية). وتحتفظ اللغة الأفريكانية ببعض خصائص اللغة

الهولندية القديمة (إبان القرن السابع عشر) مثل صيغة النفي المزدوج (do not look not) كما أن اللغة الأفريكانية تتميز ببناء مبسط لنظام استخدام (الأفعال) كما أنها تفتقر إلى التركيبات اللغوية المزدوجة الجنس – التي تستخدم مع المذكر والمؤنث – الموجوده في اللغة الهولندية. وفي العشرينيات من القرن المنصرم تلاشت اللغة الهولندية ذات الجذور الأوروبية، ولم تعد تُستخدم كلغة معترف بها. ثم بدأت الفوارق تضيق بين اللغة الأفريكانية المكتوبة، واللهجات الأفريكانية المستخدمة في اللغة اليومية؛ وبذلك تباعدت اللغة الأفريكانية شيئاً فشيئاً عن اللغة الهولندية – لغة البلاد الواطئة. وبسبب تباعد اللغة الأفريكانية عن اللغة الهولندية – ذات النظام اللغوي الكامل – وخاصة اللغة الأفريكانية المكتوبة، لم يستطع القراء في هولنده بعد الحرب العالمية الثانية فهم الروايات المكتوبة باللغة الأفريكانية إلا بعد ترجمتها إلى اللغة الهولندية. كما أن الطلاب ذوي الأصول الأفريكانية، لم يعد في استطاعتهم مواصلة الدراسة عن طريق المناهج المكتوبة باللغة الهولندية ولذلك تم طبع الكتب والمراجع المكتوبة باللغة الأفريكانية. وعلى النقيض من ذلك ظل التفاهم قائما بين اللغة الإنجليزية – التي يتحدث بها البريطانيون – واللغة الإنجليزية التي يتحدثها سكان جنوب أفريقيا. ولم يحدث أي انشقاق أو تباعد بين هذين النوعين من اللغة الإنجليزية سواء من حيث النطق أو الكتابة خاصة وأن سكان جنوب أفريقيا ظلوا يقرأون الروايات والكتب

البريطانية والأمريكية دون إدخال أي تعديلات عليها.

ولقد اجتهد البويريون من أجل غرس بذور الأفريكانية وجعلها لغة خاصة بهم، ولكنهم سعوا فيما بعد لفرضها على الآخرين خاصة أثناء سنوات الحكم العنصري، حيث دأبت الحكومة العنصرية على فرض تلك اللغة وجعلها لغة التعليم في المدارس والمؤسسات الأفريقية في البلاد. ولقد أدت هذه السياسة إلى نتائج عكسية وأثبتت فشلها ودفعت طلاب المدارس الثانوية من السكان السود للقيام بالعديد من المظاهرات الاحتجاجية في عام 1976. وأثناء إحدى المظاهرات الكبرى في منطقة «سويتو» الواقعة بالقرب من العاصمة جوهانسبرج قامت قوات الشرطة بإطلاق النار على الطلاب مما أدى إلى قتل 150 طالباً وطالبة. ولقد تسبب ذلك في معارضة جميع السود – حتى من كان يرغب في تدريس اللغة الأفريكانية في مدارسهم – لفرض اللغة الأفريكانية عليهم وجعلها لغة الدراسة في مناطقهم. ومع ذلك فإن معظم المتحدثين باللغة الأفريكانية في الوقت الحاضر لا ينحدرون من أصول أوروبية ولكنهم من الملونين أو الطلاب السود الذين تعلموها في المدارس أو من عمال المزارع الذين تعلموها كوسيلة لكسب قوت يومهم. والواقع أن هؤلاء يمثلون مجموعات صغيرة لأن الاهتمام بتعلم اللغة الأفريكانية يتمركز داخل المجتمع الأفريكاني نفسه بالإضافة إلى أن هناك تنافساً مريراً بين هذه اللغة واللغة الإنجليزية. وعندما يرغب المرء في تعلم اللغة الأفريكانية فإنه يربط نفسه بالنظام العنصري المستبد

كما أن تعلم تلك اللغة لم يعد يُجدي من الناحية الاقتصادية في الوقت الراهن.

وبعد التباعد الذي وقع بين لغتي النظام العنصري في جنوب أفريقيا حدث شقاق أخر بين الهولنديين والأفريكانيين (Afrikaners) بسبب خلافات سياسية ودينية. فبعد مداولات ومحاورات روحانية قررت الكنيسة الهولندية الإصلاحية إدانة التفرقة العنصرية وبذلك قطعت جميع العلاقات مع العنصريين الأفريكانيين في جنوب أفريقيا الذين كانت تعتبرهم الكنيسة في الماضي من أبنائها وشعبها. ولقد أدت هذه القطيعة إلى إنهاء ماتبقى من الروابط اللغوية بين اللغة الهولندية الأم واللغة الأفريكانية، وبذلك تم إضعاف اللغة الأفريكانية في مواجهتها مع اللغة الإنجليزية. ولأن الأفريكانية هي اللغة الرسمية المعتمدة للنظام العنصري وفق التعاليم الدينية الشرعية التي يؤمن بها فقد كان النظام يصر على الحفاظ على نقائها اللغوي.

إن ظهور الأفريكانية كلغة مستقلة يُعتبر أمراً ليس له مثيل في تاريخ الاستعمار الغربي، فاللغة الإسبانية في أمريكا الجنوبية، واللغة البرتغالية في البرازيل واللغة الفرنسية في كندا واللغة الإنجليزية في العديد من المستعمرات السابقة لم تنفصل عن مراكزها في عواصم الدول المستعمرة، ولم تختلف كثيراً عن اللغة التي يتحدث بها أحفاد المستعمرين الأوروبيين البيض. ولكن الأفريكانية هي اللغة الأفروأوروبية الوحيدة التي سعت إلى تحقيق مكانة تُميزها عن لغة

المصدر أو اللغة الهولندية الأم. وفي الواقع فلقد انتشرت العديد من اللغات الهجينة في المستعمرات حول العالم ولم يحدث أن حاولت القوى الاستعمارية الحاكمة أو من ورثوها في عهد ما بعد الكولونيالية أن يجعلوا من هذه اللغات الهجينة لغة رسمية للبلاد. ففي كل مكان في العالم كان هناك توافق بين المستعمرين والمنحدرين من أسلافهم حول اللغة التي يتحدثون بها، وهي لغة واحدة سواء في البلد الإستعماري الأم، أو في المستعمرات الخارجية، فيما عدا جنوب أفريقيا حيث انشقت اللغة الأفريكانية عن لغة الاستعمار الأم - الهولندية.

وإلى يومنا هذا مازال السواد الأعظم من سكان جنوب أفريقيا يتحدثون بلغاتهم الأصلية ومعظم هؤلاء ينتمون إلى الفرع الشرقي من عائلة اللغات التي تمتد من النيجر إلى الكونغو. وهذه اللغات يشار إليها بشكل عام على أنها «لغات البانتو»، ولقد أساء النظام العنصري إلى هذه اللغات التي تضم مجموعتي لغات «نجوني» و(سوتو) من جنوب أفريقيا بالإضافة إلى بعض اللغات التي نشأت في أماكن بعيدة في شرق أفريقيا مثل اللغة «السواحلية» ولغة «الكيكويو» kikuyu. وفي الجزء الشمالي من دولة جنوب أفريقيا اندثرت لغات (السان) (الكويكوي) لأن المتحدثين الأصليين بهذه اللغات قد تعرضوا للإقصاء والاستبعاد والإبادة الجماعية، ومن بقي منهم على قيد الحياة هاجر إلى المدن واستقر هناك خاصة في مدينة كيب تاون.

وفي ظل النظام العنصري تم تجاهل اللغات الأصلية لسكان جنوب أفريقيا، وأصبحت هذه اللغات تحتل مكانة متدنية، وتم إقصاؤها بعيداً عن المشهد اللغوي في البلاد، واقتصر الحديث بها داخل المناطق التي خصصها النظام العنصري كي تكون أوطاناً للسكان الأصليين الأفارقة، ولم تكن هذه المناطق سوى كانتونات تتمتع بحكم شبه ذاتي، وكانت محاطة من كل جانب بالنظام العنصري. وبينما كان من حق الأفارقة السود الإقامة في هذه المناطق، لم يكن لهم الحق في الذهاب إلى أي مناطق أخرى في جنوب أفريقيا وكان عليهم الحصول على التصاريح من أجل الدخول إلى مناطق نفوذ النظام العنصري. وكانت السلطات العنصرية تتولى القبض عليهم وتقوم بترحيلهم خارج نطاق الأماكن التابعة للنظام العنصري. وكان النظام يلجأ إلى جلب الأفارقة السود إلى مناطق نفوذه عندما يكون بحاجه إلى عمال المناجم وعمال المصانع والخدم المنزلي وعمال الحقول الزراعية. وفي المناطق المخصصة للأفارقة السود كان مسموحاً لهم بالتحدث بلغاتهم الأصلية وكانت هذه اللغات هي لغات الدراسة في المرحلة الإبتدائية. ولقد قام النظام العنصري بتصنيف اللغات الأفريقية الأصلية وتم وضع إثني عشرة لغة تحت مظلة لغات «البانتو «مع إستثناء مجموعة لغات «كوي سان» التي تضم لغات «السان» و«الكويكوي»، ولقد سعى النظام العنصري إلى التأكيد على أن لغات «البانتو» هي لغات غير مفهومة، وهي لغات متخلفة تعد نتاجاً لعصور الهمجية والتوحش، ولقد

اتبع النظام العنصري سياسة متشددة أثرت سلبياً على التبادل اللغوي وعمليات التهجين التي كانت قائمة بين اللغات الأصلية، كما أن النظام العنصري قد سعى إلى تلويث تاريخ هذه اللغات والإساءة إلى سمعتها باعتبارها لغات عنصرية قبلية. ولذلك كان من الصعب على سكان جنوب أفريقيا السود العودة إلى الحديث باللغات الأصلية لأن ذلك يعني إقصاءهم من المجتمع وقد يؤدي إلى تشرذمهم وتمزقهم إلى قبائل متناحرة. والمفارقة هنا أن النظام العنصري قد أساء إلى اللغة الأفريكانية، وقلل من شأنها عندما سعى إلى إقصاء اللغات الأصلية لأن ذلك قد أدى إلى سيطرة اللغة الإنجليزية عل المشهد اللغوي بلا منازع رغماً عن أنوف البويريين من أصحاب النظريات العنصرية الذين كانوا يحتقرون اللغة الإنجليزية.

لقد احتلت لغات «البانتو» مرتبة متدنية في المشهد اللغوي في جنوب أفريقيا، ورغم أن هذه اللغات كانت تستخدم في التعليم الإبتدائي في المناطق المخصصة للسود إلا أنها كانت من اللغات المحرم استخدامها في القطاعات المتقدمة من المجتمع مثل القطاع الإقتصادي والقطاعات الأخرى الهامة. ولقد اقتبس «يانكس» مقتطفاً من حديث أحد السياسيين القوميين الأفريكانيين في الخمسينيات قال فيه مايلي: «هكذا يجب علينا إدارة مدارسنا بطريقة ما بحيث يصعب على الأفارقة الأصليين الاستمرار في الدراسة فيها ومن أجل أن يفهم هؤلاء أنهم ليسوا سوى عمال في هذه البلاد».

ومن أجل فهم طبيعة المجموعات اللغوية الموجودة في جنوب أفريقيا يجب أولاً تفكيك وتحليل الفوارق التي وضعها علماء اللغويات أثناء عهد النظام العنصري، كما يجب علينا فهم الطبيعة الاصطناعية لتلك اللغات الأفريقية. فأثناء عهود الاستعمار كان المبشرون البرتغاليون والهولنديون والألمان – سواء الكاثوليك أو البروتستانت – يسعون إلى تعلم اللغات الأفريقية الأصلية التي كانوا يواجهونها أثناء رحلاتهم عبر أفريقيا. ولقد اجتهد بعض هؤلاء المبشرين وابتكروا أبجديات ونظم هجاء وكتابة بل وأعدوا معجماً وأسسوا نظاماً نحوياً وصرفياً خاصاً باللغات الأصلية التي تعرفوا عليها من خلال المعلومات اللغوية التي استقوها من المصادر المحلية. وكان هؤلاء المبشرون يستهلون أحاديثهم بتلاوة الصلاة وذكر اسم (الرب) مستخدمين اللغة المحلية للسكان، وبعد استقرارهم في البلاد وتمكنهم من إتقان اللغات المحلية كان المبشرون يُقدمون الإنجيل أو الأجزاء الرئيسية منه إلى السكان المحليين مستخدمين لغاتهم الأصلية. ومن خلال هذه الممارسة اللغوية ابتكر المبشرون لهجة جديدة تختلف عن لهجة السكان الأصليين ولكنها قريبة منها.

وفي تقرير صادر عن إحدى اللجان الاستشارية في عهد ما بعد العنصرية جاء ما يلي: «لقد استطاع المبشرون تشفير اللغات الأفريقية وابتكار سجل من المصطلحات الكهنوتية المسيحية. كما استطاعوا تقسيم المجتمع الأفريقي الأسود إلى عدة مجموعات تتبع كل واحدة

منها لغة مختلفة كما تنتمي إلى كنيسة مختلفة. وبالرغم من أن المبشرين قد استطاعوا ابتكار أبجديات وأساليب كتابة خاصة باللغات الأصلية إلا أنهم فشلوا في التوصل إلى نظام أبجدي موحد حيث كانت اللغة الواحدة في المجتمع الواحد تُكتب بطرق متعددة وبحروف متباينة، ولقد تم تكرار هذه العملية في العديد من البلدان الأفريقية، ولكنها كانت أكثر انتشاراً في جنوب أفريقيا».

7,2السياسة اللغوية في مرحلة ما بعد العنصرية.

إن اللغات في جنوب أفريقيا هي لغات «اصطناعية» أو مصطنعة بكل مايحيط بالكلمة من معانٍ وبذلك فهذه اللغات لا تختلف كثيراً عن اللغات الأوروبية إلا في كونها لغات حديثة وأقل تعقيداً من حيث الأبنية اللغوية، وفيما عدا اللغة الأفريكانية فإن هذه اللغات لا تلقى رعاية من أي حكومة ولا تمثل أي دولة أو نظام سياسي. ولقد ساهمت النخب المثقفة والمتعلمة الموجودة في المجتمعات الحضارية في الحفاظ على هذه اللغات الإقليمية والاعتراف الرسمي بها. ومن المعروف أن الحراك الاجتماعي المضطرب يؤدي إلى ضياع الهوية الثقافية واللغوية ويُمهِّد الطريق إلى تنامي حركات معاكسة تهدف إلى الحفاظ على هذا التراث من الزوال، وهكذا أصبحت مهمة إحياء اللغات الأصلية والحفاظ عليها وتطويرها تقع على عاتق سكان المدن من المتعلمين والأساتذة والمحامين ورجال الدين. ولقد سعى هؤلاء للحفاظ على مجموعة اللغات التي ينتمون إليها كما سعوا للحفاظ

على خصائصهم الثقافية الجماعية مما يمكنهم من الحفاظ على هويتهم التي تميزهم عن باقي المجموعات العرقية الأخرى التي تحيط بهم في المجتمع الحضري المترامي الأطراف. كما أن ذلك الأمر يدعم علاقاتهم بمجتمعاتهم الأصلية في القرى البعيدة عن مجتمع المدينة، وأحياناً يتم اختيار رئيس لكل مجموعة كممثل لخصائصها الثقافية. إن هذا المثال يعد نموذجاً واضحاً كما أشار إليه «أنتون بلوك» في دراسته التي اختار لها عنواناً اقتبسه من سيجموند فرويد ألا وهو «نرجسية الخلافات الصغيرة».

ولقد سعى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى توحيد صفوف السود، وأدرك أن اختيار لغة البانتو كلغة رسمية للحزب قد يثير مشاجرات بين العديد من أعضائها، ولذلك آثرت قيادة الحزب استخدام اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة تعبر عن التضامن مع العديد من حركات التحرر الوطني في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم كما كانت تمثل تواصلاً مع الحركة المناهضة للنظام العنصري في أوساط البيض في جنوب أفريقيا. ولقد استطاع النظام العنصري ممارسة سياسة الإقصاء والتمزيق ضد السكان السود من خلال عزلهم في مناطق سكنية خاصة بهم. ولقد تمكن من تنفيذ تلك السياسات عن طريق استغلال الانقسامات القبلية التي تعكس الخلافات في صفوف السكان السود والتي يجسدها مفهوم لغات «البانتو»، ولأن التداعيات على صعيد اللغة في جنوب أفريقيا كانت مقترنة بالأيديولوجية السياسية

للنظام الحاكم فلقد أدت منذ أواخر الخمسينيات إلى تمزق ديموجرافي وانشقاق جماعات اثنية متعددة، وهكذا تمت عملية البلقنة اللغوية في جنوب أفريقيا - (أي تقسيم جنوب أفريقيا إلى مناطق وجيتوهات ذات لغات متعددة).

ولقد طرح علماء اللغة ممن ينتمون إلى الحركة المناهضة للنظام العنصري تصورات تهدف إلى التغلب على نشر اللغات الأفريقية وتمزيقها بالطريقة التي تروق للنظام، فلقد اقترحوا تقسيم المجموعات اللغوية السبع التي تضم لغات «البانتو» إلى مجموعتين رئيستين تضم كل منها اللغات التي يمكن للمتحدثين بها التفاهم فيما بينهم. وتم تحديد مجموعات لغات «نجوني» ومجموعات لغات «سوتو». وتضم المجموعة الأولى -«نجوني»- اللغات الرئيسية الأكثر انتشاراً التي يتحدث بها سكان جنوب أفريقيا السود، وتنقسم هذه اللغات إلى فرعين: الفرع الأول يضم لغتين هما «الزولو والهوسا» أما الفرع الثاني فيشتمل على اللغة «النديبيلية» واللغة «السوازية». أما مجموعة لغات (سوتو) فتضم لغات (سوشو)و (بيدي) واللغة التسيوانية. ولقد رأى علماء اللغة ضرورة إعادة تنسيق هذه المجموعات اللغوية بحيث تدمج معاً من أجل إيجاد لغة واحدة متماسكة ومترابطة تمثل كل مجموعة لغوية على حدة على أن تظل اللهجات المختلفة داخل كل مجموعة لغوية قائمة باعتبارها انعكاساً للاختلافات الإقليمية بين المتحدثين بهذه اللغات الذين يستخدمونها كلغات للحديث. كما يرى علماء اللغة

أن اللغتين المدمجتين (سوتو) و(نجوني) يمكن استخدامهما في التعليم أو في تأليف الكتب الدراسية – من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية– لأن طلاب المدارس بإمكانهم التكيف السريع مع هاتين اللغتين. كما يمكن استخدام اللغتين المذكورتين أعلاه لأغراض رسمية. فعلى سبيل المثال يمكن استخدامهما في المحاكم الإقليمية والمجالس النيابية المحلية كما يمكن استخدامهما في المراسلات الإدارية ذات الطابع البيروقراطي بالإضافة إلى إمكانية استخدامهما في الإعلام المطبوع والمرئي. وعندما يتم دمج اللغات السبع الرئيسية في لغتين قابلتين للحياة هم «نجوني» و«سوتو» سوف يلقى هذا الأمر ترحيباً وقبولاً في مجال التعليم خاصة من الطلاب وأولياء الأمور الذين سيرحبون باستخدام هاتين اللغتين في تدريس المناهج التعليمية. وهكذا تمكنت الحملات الأفريقية الهادفة إلى الدفاع عن اللغات الأصلية المهددة بالانقراض من أن تتحول من مجرد كلام شفاهي إلى دعم حقيقي لكل من لغتي «نجوني» و«سوتو» القادرتين على الحياة.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن أي شخص من خارج جنوب أفريقيا لا يمكنه الحكم على مدى الفهم المتبادل بين المتحدثين باللغات الأفريقية الأصلية داخل كل مجموعة من المجموعات المذكورة أعلاه. إن قدرة هذه اللغات على التواصل فيما بينها ليست سمة موضوعية لأي زوج من اللغات داخل المجموعة الواحدة، ولكن مسألة الفهم المتبادل بين لغتين من تلك اللغات تعتمد على المهارات لدى المتحدثين

بهما، كما تعتمد على قدراتهم الشخصية بالإضافة إلى البناء اللغوي لكل لغة على حدة. وهناك دلائل شتى تشير إلى قدرة اللغات الأفريقية على التمازج بسهولة فيما بينها طالما أن وضعها الرسمي ظل في مأمن وطالما أن مكانتها لم تتأثر بسبب تواجدها ضمن مجموعة لغوية معينة.

وفي جنوب أفريقيا يوجد العديد من اللغات السهلة المبسطة (بدجنز) التي تتفاهم بها الشعوب المتحدثة بلغات مختلفة، كما يوجد العديد من الزنوج الذين يتحدثون اللغات الأوروبية الأصل. كما أن اللغات العامية والشعبية الأفريقية تضم عناصر كثيرة من لغات (نجوني) المتعددة. وفي جوهانسبرج يوجد لغة عامية تضم مفردات معجمية وتركيبات مورفولوجية وبنيوية مشتقة من مجموعة لغات (نجوني) و(سوتو). وفي برامج التسلية والبرامج الترفيهية والأغاني والكوميديا التليفزيونية تختلط اللغات الأصلية بشكل مؤثر وحيوي يروق لعامة الناس. ولكن العناصر اللغوية المتداخلة هنا تقتصر على العبارات الشعبية التلقائية واللغة العامية ولغة الشارع والحياة اليومية، ويصعب كتابة هذه التركيبات أو تدوينها، وكلما تقدم أي شخص باقتراح يهدف إلى استخدام هذه اللغات الناشئة في مناهج الدراسة أو المعاملات الاقتصادية الرسمية تعالت صيحات الرفض والاستهجان لأن هذه اللغات الهجينة لا تمثل اللغات الأصلية ولا تعكس حديث الأجداد والتراث اللغوي الذي ينبغي الحفاظ عليه. وبينما تتواصل

احتجاجات حُماة الثقافة الأفريقية الذين يرفضون أن تصبح اللغات الناشئة لغات رسمية – مع أنهم يتحدثون الإنجليزية – يستمر عامة الشعب الأسود في استخدام اللهجات المحلية أو أي لغة مبسطة تمكنهم من التواصل فيما بينهم.

أما السيد نيفيل ألكسندر الذي أصبح رئيساً للهيئة الاستشارية لشؤون اللغات في الحكومة الانتقالية فلقد دعم بقوة الحل الذي توصل إلية علماء اللغويات والذي يقضي بجمع لغات «البانتو» في مجموعتين: (نجوني) و(سوتو)، كما وافق السيد كويسي برا على نفس الحل من أجل تحقيق مصالح السكان الأفارقة السود. كما أن العديد من علماء اللغويات المتخصصين قد أعربوا عن موافقتهم على هذا الاقتراح باعتباره حلاً مناسباً ومعقولاً لمشكلة تعدد اللغات الأفريقية. ولكن كان واضحاً أن هذا الأمر لم يلق أي دعم على المستويات العليا في الحكومة، كما أنه لم يمثل أهمية قصوى بالنسبة إلى المؤسسات الأقل شأناً بسبب اهتمامها بأولويات أخرى. بالإضافة إل أن المشكلة اللغوية كانت من تبعات النظام العنصري الذي تعامل مع اللغات الأفريقية على أنها لغات مختلفة لا يمكن وضعها تحت سقف واحد.

ولكن دراستنا الشاملة للمجموعات اللغوية في أفريقياو آسيا أثبتت أن العنصرية ليست هي السبب الوحيد وراء ظهور الغيرة اللغوية بين مختلف الجماعات كما أنها ليست بمفردها المسؤولة عن إشكالية ما يسمى «بنرجسيّة الخلافات اللغوية الصغيرة». ومن المعروف

في هذا السياق أن أولياء الأمور لا يثقون في تعلم أبنائهم اللغات الأفريقية لأنها لا تضمن لهم مستقبلاً هيّناً مأموناً حتى ولو كانت من اللغات المعروفة. ولذلك فهم يفضلون أن يتعلم أبناؤهم اللغة الإنجليزية. ويرى دافيد لايتين في دراسته أن الأفارقة السود يسعون إلى تعلم اللغات التي يستطيعون من خلالها التواصل مع الآخرين وليس بالضرورة اللغات المحلية التي يتقنون بعض مفرداتها ويعرفون جزءاً من معاجمها. ونتيجة لهذا التوجه فلقد فشلت كل السياسات اللغوية الرامية إلى جمع عدد من اللهجات المحلية تحت سقف لغة أفريقية واحدة قابلة للحياة. ونتيجة لذلك انتشرت اللغة الإنجليزية بسرعة غير معهودةو أصبح أكثر من نصف عدد سكان جنوب أفريقيا يتحدثون الإنجليزية مع وجود تفاوت في إتقانها بين المجموعات السكانية المختلفة بالرغم من أنها تمثل اللغة الأصلية لنسبة تعادل 14٪ فقط من إجمالي عدد سكان البلاد.

وفي عام 1993 أصدرت جنوب أفريقيا دستوراً جديداً يعد تجسيداً لعهد التنوير الذي تمر به البلاد في نهاية الألفية الثانية، ولقد منح الدستور حق الاقتراع لكل سكان البلاد كما اشتمل الدستور على إجراءات قضائية صارمة، وتم إلغاء عقوبة الإعدام وأعطى الدستور ضمانات تكفل حقوق الإنسان ومختلف الحريات..... إلخ. ولقد أصر الأفريكانيون على جعل لغتهم لغة رسمية مما دفع الأفارقة السود في اللجنة الدستورية إلى اتخاذ سياسات متشددة تهدف إلى

الحفاظ على اللغات الأفريقية الأصلية، وهكذا أقر الدستور إحدى عشر لغة – كلغات رسمية متساوية ومتكافئة – من بينها تسع لغات أفريقية بالإضافة إلى اللغتين الإنجليزية والأفريكانية. ولكن الفجوة بين التشريع الدستوري، وما يحدث على أرض الواقع في المؤسسات الحكومية والإدارية ظلت واسعة.

ويحق لأي عضو من أعضاء البرلمان الذين يمثلون مختلف شرائح المجتمع استخدام أي لغة من اللغات الإحدى عشرة المعترف بها. كم أن من حق أي مواطن مراسلة أي جهة حكومية والتواصل معها عن طريق أي لغة من هذه اللغات. ومع ذلك يستحيل أن نتصور أن جميع هذه اللغات تلقى نفس القدر من الاهتمام، ومع ذلك فالجميع يتصرفون وكأن هذا الحلم سوف يتحقق يوماً ما. ولكن في واقع الأمر لا توجد ميزانية في البرلمان مخصصة للإنفاق على الترجمة من لغة إلى أخرى، أي من الإنجليزية والأفريكانية إلى أي لغة من اللغات الأصلية التسع. وعندما يصر أعضاء البرلمان على الحديث بلغتهم الأصلية مطالبين بوجود بعض المترجمين يحاول رئيس البرلمان التحايل على هذه المواقف عن طريق البحث عن أحد الأفراد – وربما يكون من العمال – ممن يجيدون اللغتين وبالتالي يتولى الترجمة. وعندما يحاول المواطنون العاديون الحصول على حقوقهم لدى السلطات المسؤولة مستخدمين لغاتهم الأصلية في التحادث مع الأطراف المعنية لا يجدون إجابة شافية ولا تلبي رغباتهم.

لقد أقر دستور عام 1993 بضرورة تحقيق المساواة الكاملة بين كل من اللغتين الإنجليزية والأفريكانية من جهة وبين اللغات الأصلية التسع التي اعتمدها الدستور من جهة أخرى، وهذه اللغات كما يلي: الهوسا والزولو واللغة النديبيلية واللغة السوازية - التي تنتمي إلى مجموعات لغات (نجوني) - ولغة «سوشو» الشمالية ولغة (بيدي) واللغة التسيوانية - التي تنتمي إلى مجموعة لغات «سوتو» - بالإضافة إلى لغتين أخريين من الإقليم الشمالي الشرقي الواقع على الحدود مع زيمبابوي وهما لغة «تسونجا»- القريبة من لغة «شونا» التي يتحدث بها سكان زيمبابوي، بالإضافة إلى لغة «تسي فندا». أما بالنسبة لمجموعة لغات «الكوي سان» التي كانت قبائل «الكارو» العتيدة - وهم من القناصين والصيادين الرحل - تتحدث بها فلم يتم إدراجها ضمن اللغات الرسمية في البلاد.

وفي وثيقة حقوق الإنسان التي تمثل جزءاً من دستور عام 1996 تمت الموافقة على منح جميع المواطنين الحق في الحديث بأي لغة يرغبونها، كما منح دستور عام 1996 للناطقين باللغات غير الرسمية الحق في استخدام هذه اللغات بما في ذلك لغتي «الكوي سان» التي تنتمي إلى مجموعة لغات (الناما) بالإضافة إلى حق المهاجرين في استخدام لغاتهم الأصلية ناهيك عن حق أصحاب الاحتياجات الخاصة في استخدام لغة الإشارة الخاصة بالصم والبكم. وفي الواقع فإن هذه الحقوق التي أقرها الدستور بشكل رسمي ليست إلا أوهاماً أوآمالاً

يسعى الأفارقة إلى تحقيقها في المستقبل البعيد. وفي الحقيقة فإن جميع اللغات التي أقرها الدستور موجودة في جنوب أفريقيا ولكنها ليست متساوية من حيث مكانتها حسب القرارات الدستورية.

وبخصوص قدرة بعض اللغات على التواصل مع اللغات الأخرى وهو مايسمى بمعدل «قيمة الجودة الاتصالية» فإن اللغة الإنجليزية – بلاشك – تحتل المرتبة الأولى ليس بفضل أعداد الناطقين الأصليين لها وإنما بسبب تزايد أعداد من يستخدمونها كلغة ثانية، كما تحتل اللغة الأفريكانية المرتبة الثانية بعد الإنجليزية بسبب ضخامة عدد المتحدثين بها، فالحركة الأفريكانية قد قدمت دعماً كبيراً لهذه اللغة عندما كان الأفريكانيون يحكمون البلاد في الحقبة العنصرية حيث وضع الحكام الأفريكانيون كل إمكانيات الدولة في خدمة نشر لغتهم والدعاية لها بكل الوسائل، ولكن الأفارقة السود أصبحوا يتصدون لهذه المعاملة الانتقائية للغة الأفريكانية دون غيرها من اللغات، بل إنّهم يسعون إلى تجريدها من الامتيازات التي حصلت عليها إبان الحكم العنصري؛ ولذلك فإن الدستور الحالي يقر بأن اللغة الأفريكانية تتساوى مع بقية اللغات الأصلية المعتمدة في البلاد، ويعد ذلك إرهاصاً ببداية انحدار هذه اللغة وتراجع مكانتها الرسمية خاصة إذا تم نزع كل المميزات التي حصلت عليها آنفاً، مع منح بعض الامتيازات لبعض اللغات الأفريقية الأصلية، ولكن بسبب نقص الموارد والإمكانات لم يتم ذلك حتى حينه بالشكل المتوقع. ولذلك مازالت اللغة الأفريكانية هي

اللغة الأساسية المستخدمة في المجالات الإدارية وفي مجالي السياسة والتجارة. ومنذنهاية الحكم العنصري تزايدت أهمية اللغة الإنجليزية في البلاد أكثر مما كانت عليه في العهد السابق.

7,3 ديناميكية تقسيم اللغات إلى مجموعات.

يمكن الاطلاع على الديناميكية التي تكمن وراء التعددية اللغوية في جنوب أفريقيا من خلال الدراسة المسحية الشاملة لمعدل قيمة الجودة الخاصة بتلك المجموعات اللغوية المتعددة في البلاد. وفي تحليله للعينة الإحصائية التي تم جمعها عام 1991 استطاع «جيرارد شورنج» أن يقيس معايير الجودة لكل اللغات الرئيسية في جنوب أفريقيا وفي نفس الوقت أظهر الإحصاء الفوارق اللغوية بين اللغات الرسمية في البلاد ولغات البانتوستان، أو «الثوسلاندن» المستخدمة في المقاطعات المخصصة للأفارقة السود. كما بين الإحصاء الفروق اللغويه بين سكان الريف وسكان المناطق الحضرية وبين البيض والآسيويين والملونين والسود. ولقد تضمن الإحصاء سجلاً باللغة الأم لكل مشترك – في الدراسة – وبيانات عن مستوى إتقانه للمهارات اللغوية – التحدث والكتابة والقراءة – سواء بالنسبة للغته الأم أو اللغات الأخرى.

ولقد حدد «شورنج» إحدى عشرة لغة تمثل اللغات التي تتحدث بها أعداد كبيرة من السكان في البلاد، ولم يكن هذا الاستنتاج مجرد صدفة لأن الدستور الصادر عام 1993 قد حدد نفس اللغات تقريباً

كلغات رسمية في جنوب أفريقيا. أما بالنسبة إلى مجموعة اللغات المنتشرة في ربوع البلاد بما في ذلك اللغات الخاصة بالمناطق المخصصة للسود فإن لغة الزولو تُعتبر هي اللغة الأولى من حيث عدد السكان الذين يمثلون 22٪ من إجمالي عدد سكان البلاد، ثم تأتي لغة الهوسا بنسبة 17٪ ثم اللغة الأفريكانية بنسبة 15٪ ثم لغة «سوشو» في الأقاليم الشمالية بنسبة 10٪ ثم اللغة الإنجليزية بنسبة 9٪ ثم اللغة التيسوانية بنسبة 8,5٪ ثم لغة «سوشو» في الأقاليم الجنوبية بنسبة 6,7٪ ثم لغة «تسونجا» بنسبة 4,3٪ ثم اللغة السوازية بنسبة 2,5٪ ثم لغة «الفندا» بنسبة 2,2٪ وأخيراً اللغة «النديبيلية» بنسبة 1,5٪.

ولقد تمكنا من خلال البيانات التي حصل عليها «شورنج» في دراسته الإحصائية من قياس معدل قيمة الجودة بالنسبة للإنجليزية واللغة الأفريكانية حيث ركزت الدراسة على مدى إتقان المشتركين للتحدث - وليس الكتابة - باللغة الإنجليزية واللغة الأفريكانية بالإضافة إلى اللغات الأصلية المسموح بها في ظل النظام العنصري في جنوب أفريقيا. ولكن لسوء الحظ لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات من داخل المناطق المخصصة للسود والتي تسمى على سبيل الرمز بالأوطان. ومع ذلك فبناءً على الأرقام والإحصاءات الواردة في الدراسة يمكن إعادة توزيع البيانات مرة أخرى بحيث تضم المناطق التي لم يشملها الإحصاء أثناء الحكم العنصري.

وكان إجمالي عدد السكان في جنوب أفريقيا قد بلغ حوالي

38,5 مليون مواطن عام 1991 يعيش منهم 7,6 مليون مواطن داخل المناطق المخصصة للسود من قبل الحكومة العنصرية، وهناك حوالي 30 مليون ناطق باللغات الأفريقية الأصلية، ولكنْ ثلثا هذا العدد يتحدث الإنجليزية أو الأفريكانية أو كليهما. أما الغالبية العظمى مما تبقى من السكان البالغ عددهم 8,5 مليون مواطن فيتحدثون اللغتين الإنجليزية والأفريكانية.

وعند قياس القيمة الاتصالية، أو معدل قيمة الجودة الخاصة باللغات الأفريقية المختلفة لم يتم التمكن من إتمام هذه العملية بسبب نقص البيانات ونقص عدد المتطوعين الذين يتحدثون أي لغة أفريقية كلغة ثانية. والمشكلة لا تكمن فقط في نقص المادة الإحصائية وإنما تكمن في طبيعة بعض اللغات الأفريقية المهددة بالانقراض. ولقد سعى كل من نيفيل ألكسندر وكويسي برا – بالإضافة إلى باحثين أخرين – إلى تجميع لغات الزولو والهوسا واللغة السوازية واللغة النديبيلية تحت مظلة لغة واحدة هي لغة «نجوني» لأن هناك قواسم مشتركة تجمع هذه المجموعة من اللغات التي يمكن للمتحدثين بها التفاهم فيما بينهم. وحسب ما ورد في الدراسة الإحصائية لعام 1991 فإن 43٪ من سكان جنوب أفريقيا بما في ذلك سكان المناطق التي خصصتها الحكومة العنصرية للسكان السود يتحدثون إحدى لغات «نجوني». كما يمكن جمع لغة «سوتو» الشمالية والجنوبية مع اللغة «التسوانية» في لغة واحدة وهي «سوتو»، علماً بأن حوالي 25٪ من

السكان في جنوب أفريقيا في عهد ما بعد العنصرية يتحدثون لغة «سوتو». وشدد «شورنج» على أن المتحدثين بلغات «نجوني» المختلفة يمكنهم التفاهم فيما بينهم وكذلك الحال بالنسبة إلى المتحدثين بلغتي «تسونجا» و«فندا» ولكن المتحدثين بلغات «نجوني» و«سوتو» لا يستطيعون التواصل مع المتحدثين بلغتي «تسونجا» و«فندا». ولذلك فإن الطريقة الواقعية لتحليل مجموعات اللغات في جنوب أفريقيا يجب أن تستهدف أربع مجموعات لغوية وهي «الإنجليزية» و«الأفريكانية» و«نجوني» و«سوتو» حسب ما هو موضح في الجدول رقم (7,1) أدناه الذي يشير إلى الخريطة اللغوية في جنوب أفريقيا عام 1991. (ملحوظة: يشار إلى أعداد الناطقين باللغات المختلفة داخل الشكل التوضيحي باستخدام الأرقام المليونية)

توضيح للمختصرات:

1- اللغة الأفريكانية (AK)

2- اللغة الإنجليزية (EN)

3- لغة النجوني (NG)

4- لغة السوتو (SU)

أما هذه العلامة (-) فتعني أن ذلك لاينطبق على اللغة المذكورة. وتبين الأرقام داخل الشكل أعداد المتحدثين الأصليين بكل لغة على حدة دون غيرها من اللغات، كما تبين أعداد الناطقين بلغات ثانية أو ثالثة كما هو مبين في الشكل المذكور أدناه.

-الجدول رقم (7,1) الخريطة اللغوية في جنوب أفريقيا عام 1991.

اللغة الأصلية	اللغة الثانية الأفريكانية	اللغة الثانية الإنجليزية	اللغة الثانية نجونى	اللغةالثانية	لغة ثالثة بالإضافة إلى AF/EN	الإجمالي
الإنجليزية	1	8	0	سوتو		
					—	
نجونى	0	1	0	0		9
					—	
سوتو	2	3	0	0	3	1
	1	1	11	1	2	20
الأفريكانية						
				7		11
الإنجليزية	0,316	0,511	0,743		—	
نجونى	0,511	0,355	0,743	0,544	—	
سوتو	0,743	0,743	0,209	0,596	0,829	
	0,544					
		0,596	0,468	0,468	0,732	
				0,70		

في عام 1991 قبل سقوط النظام العنصري وبناءً على الدراسة الإحصائية المشار إليها سالفاً حصلت اللغة الإنجليزية على درجة مرتفعة على مقياس معدل الجودة (0,43) كما حصلت اللغة الأفريكانية على معدل أقل من اللغة الإنجليزية (0,30) على نفس المقياس، بينما حصلت اللغات الأفريقية التسع على معدلات منخفضة بما في ذلك لغتا «نجوني» و«سوتو» بالرغم من أن الغالبية العظمى من السكان يتحدثون لغات « نجوني». أما السكان الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية واللغة الأفريكانية بالإضافة إلى لغات أخرى فيمثلون السواد الأعظم من الشعوب المقيمة في جنوب أفريقيا. وبينما يفضل المتحدثون بلغة «سوتو» تعلم اللغة الأفريكانية لا يرى المتحدثون بلغة «نجوني» غضاضة في تعلم إحدى اللغتين دون تمييز لغة على الأخرى، ولكن معظم المتحدثين بلغتي «سوتو» و«نجوني» يفضلون تعلم اللغة الإنجليزية أو اللغة الأفريكانية كلغة ثانية على تعلم أي لغة من اللغات المحلية الأصلية. وعندما تم قياس معدل قيمة الجودة بالنسبة إلى كل لغة من اللغات الأفريقية التسع على حدة لم تسجل أي لغة منفردة معدلاً مرتفعاً، ولذلك لا يرغب الطلاب في الدراسة بأي من هذه اللغات. ولذلك فإن ضم تلك اللغات في مجموعتين قابلتين للحياة «نجوني» و«سوتو» ذات معايير مقبولة سوف يوفر لهما فرصة للتماسك معاً في مواجهتهما لانتشار اللغات الأوروبية في البلاد. ولذلك فإن الاقتراح الداعم لمصالح السكان الأفارقة الأصليين والذي

يقضي بضرورة ضم لغتي «نجوني» و«سوتو» تحت مظلة لغة واحدة من المؤكد أنه سوف يؤدي إلى نتائج إيجابية - في حالة تطبيقه - لأن مزج اللغتين معاً لتكوين لغة واحدة سوف يرفع إلى حد كبير قيمتها على مقياس معدل قيمة الجودة. ولكن التفاهم المتبادل بين المتحدثين بهاتين المجموعتين اللغويتين ربما يتطلب القيام ببعض الجهود الرامية لدراسة وتعلم لغات الطرف الأخر .

وفي حقيقة الأمر فإن اللغات الأفريقية المستقلة والقائمة بذاتها مثل الزولو والهوسا لا تستطيع بأي حال من الأحوال منافسة اللغة الإنجليزية أو اللغة الأفريكانية. وبالرغم من أن الناطقين بلغتي الزولو والهوسا في مدينة جوهانسبرج والمدن الأخرى يتفاهمون فيما بينهم بسبب استيعاب كل منهم للغة الطرف الأخر في وقت قياسي، إلا أنه لم تتم أي محاولات لدمج أبجديات هاتين اللغتين معاً بشكل رسمي. وفي الوقت الحالي يفضل الأفارقة السود تعلم اللغة الإنجليزية بسبب أهميتها كما أنهم ينأون بأنفسهم عن تعلم اللغة الأفريكانية لأنها لغة ملطخة بذكريات عهد الحكم العنصري في البلاد. وتؤكد الدراسة الماثلة أمامكم أن اللغة الإنجليزية سوف تتفوق بشكل كبير على اللغة الأفريكانية، ولن تستطيع أي لغة أو أي مجموعات من اللغات الأفريقية أن تتنافس معها.

وكما أن علماء اللغويات إبان العهد العنصري قد ابتكروا مفهوم لغات «البانتو» من أجل تحقيق أهداف سياسية تناسب النظام الحاكم

فإن علماء اللغويات في مرحلة ما بعد العنصرية قد أشاروا إلى مفهوم مجموعتي لغات «نجوني» و«سوتو» من أجل إيجاد كيانات لغوية قابلة للحياة تستطيع التعايش بنجاح مع اللغة الأفريكانية واللغة الإنجليزية. ولكن مجموعتي لغات «نجوني وسوتو» غير مدعومتين بكيان سياسي متواجد في مناطق انتشارهما، كما أنهما لا تمثلان جزءاً من أي حركة قومية أو اثنية مثلما كان الحال مع اللغة الأفريكانية التي كانت تمثل النظام العنصري السابق. ونتيجة لذلك – أي لانعدام كيانات سياسية أوحركات اثنية تدعم هاتين اللغتين – تُرك الباب مفتوحاً أمام ناشطي اللغة الأفارقة الذين تعاملوا مع تلك اللغات من اتجاهات اثنية وسياسية مألوفة أدت إلى تزايد الانقسامات بين لغات الزولو والهوسا واللغة النديبيلية واللغة السوازية ولغة «بيدي» ولغة «سوتو» واللغة التسيوانية......إلخ. إن الدفاع عن كل لغة بمعزل عن اللغات الأخرى يؤدي بلا شك لتدعيم مشاعر الهوية الجمعية لكل لغة على حدة ولكنه يُضعف الموقف التنافسي لكل لغة داخل مجموعات اللغات الأفريقية في مواجهتها مع اللغة الإنجليزية أو اللغة الأفريكانية .

ولقد تم تجاهل كل هذه الاعتبارات في الخطاب اللغوي الداعي إلى الحفاظ على الحقوق اللغوية، وحتى لو تم إعادة النظر في مجموعة من اللغات المهددة بالاندثار وتم حمايتها والحفاظ عليها ربما يلجأ الناطقون بها إلى تعلم لغة أخرى حتى لو كان ذلك بهدف زيادة

فرصهم في الحصول على وظائف، وقد لا يرغب آخرون ممن ينتمون إلى لغات مختلفة في الإقدام على تعلم تلك اللغة التي هجرها أهلها طالما أنها لا تعود بالنفع عليهم. وأقصى ما يمكن للتشريعات القضائية والزخم السياسي فعله هو إقناع الناطقين بلغة ما بعدم هجرها وإلزامهم بتعليمها لأبنائهم. ولكن عندما يعيش المرء في كنف مجموعة لغوية محدودة بالرغم من الحماية القانونية التي يلقاها قد يؤثرذلك سلبياً على فرص التعليم، ويقلل فرص الحصول على العمل المناسب. كما أن هذه اللغات العامية المتعددة لن تكون بالضرورة قادرة على تحدي الفكر الآخر الذي تحمله اللغات الاستعمارية أواللغات غير الأصلية في مرحلة ما بعد الاستعمار، وحسب دراسة «ماكوني» فإن العكس قد يحدث على غير المتوقع فقد يتم إعادة استنساخ الأيدولوجية الاستعمارية والفكر التبشيري بلا هوادة تحت قناع «نشر اللغات المحلية».

وفي جنوب أفريقيا وأماكن أخرى يعارض أولياء الأمور والأبناء الدراسة باللغة المحلية أو الاثنية . وحسب ما ورد في دراسة «ماريفيت» فإن معظم قطاعات المجتمع في جنوب أفريقيا ترفض أن يكون التعليم باللغات المحلية، وأشد القطاعات معارضة لذلك هو المجتمع الأفريقي الأسود. وفي الواقع فإن الدراسة باللغة الإنجليزية تلقى ترحيباً واسع النطاق في جنوب أفريقيا. ومع ذلك وبسبب عدم توافر الإمكانيات التعليمية المطلوبة في المدارس لا يتم إعداد التلاميذ

بشكل جيد يمكنهم من مواصلة دراستهم الجامعية .

ولقد سمح حزب المؤتمر القومي الأفريقي لمختلف الجماعات اللغوية بعرض قضاياهم، ولكن قيادة الحزب لم تدعم بقوة أياً من هذه الاقتراحات. ويبدو أن القيادة السياسية في الحزب غير منزعجة من أن التمادي في نشر اللغات المحلية وشرذمتها قد يؤدي إلى هيمنة اللغة الإنجليزية لأن الحزب قد استخدم اللغة الإنجليزية أثناء سنوات النضال ضد العنصرية كبديل للأفريكانية – لغة النظام العنصري – وكوسيلة للتعبير عن الوحدة الوطنية. وحسب ما ورد في دراسة «داويد فينتر» المرتبطة بدراسة «لايتين» حول الهيمنة اللغوية فإن النخب السياسية المسيطرة على حزب المؤتمر القومي الأفريقي قد مكنت اللغة الإنجليزية من فرض هيمنتها على منظومة اللغات في جنوب أفريقيا بالرغم من أن هذه اللغة تمثل ثقافة استعمارية سابقة كما أن قادة الحزب غير مهتمين بتدعيم نشر لغاتهم المحلية لأنهم لا يعتبرون الهوية اللغوية أساساً للحراك السياسي أو الاجتماعي.

7,4 نقاش ختامي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا استطاعت اللغة الإنجليزية في التاريخ المعاصر أن تتبوأ مكانة مرموقة في نظام اللغة الكوني ؟ ولو تأملنا هذه المسأله بأثر رجعي فسوف ندرك أن سبب انتشار اللغة الإنجليزية يرجع إلى وجود بعض العناصر التي إختص بها نظام اللغة الإنجليزية دون غيره. وعندما نسترجع الأحداث الماضية الخاصة

بانتشار هذه اللغة يمكننا أن نستنتج أن ما كان يبدو أنه مجرد أمر عرضي طارئ - حسب الروايات المختلفة - هو في الحقيقة انعكاسٌ للبناء الداخلي لهذا النظام اللغوي .

وفي الدراسة المنسوبة إلى «داويد فينتر» تبين أن أسباب انتشار اللغة الإنجليزية في جنوب أفريقيا لا يمكن شرحها في سياق محلي وإنما في سياق كوني يتعلق بالنظام اللغوي العالمي. ففي بادئ ذي بدء أصبحت جنوب أفريقيا جزءاً من العالم بعد وصول الاستعمار الأوروبي إليها، واستطاع الاستعمار إدخال جنوب أفريقيا - تلك الدولة الواقفة على حافة القارة السمراء - إلى محيط دائرة النظام العالمي باعتبارها منتجاً للمواد الخام. وفي الأربعينيات أصبحت جنوب أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي بالرغم من موقعها البعيد عن مركز العالم الصناعي. ولقد بدأت هذه الدولة في الانهيار التدريجي ابتداءً من السبعينيات بسبب الاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار. ونتيجة للسياسات الاستعمارية التي اتبعها المستوطنون والغزاة والتجار والمبشرون - الذين كانوا يمثلون قوى العولمة الاقتصادية والسياسية في طورها الأول - تم إدخال اللغتين الإنجليزية والهولندية إلى جنوب أفريقيا كما تم القضاء على مجموعتي لغات «الكوى سان» كما أصبحت اللغات الأفريقية الأصلية مهددة بالاندثار.

وبسبب سيطرة بريطانيا على العالم طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالإضافة للهيمنة الأمريكية على العالم في

النصف الثاني من القرن المنصرم انتشرت اللغة الإنجليزية – أو ما أسماه المؤلف «الأيديولوجية الإنجليزية» – في جميع أرجاء الكرة الأرضية. وهذا ما يفسر سر ارتباط سكان جنوب أفريقيا الناطقين باللغة الإنجليزية – كلغة أم – ببريطانيا كما أنهم مازالوا يتحدثون الإنجليزية البريطانية مثلما تفعل شعوب إستراليا وأمريكا الشمالية. أما الناطقون باللغة الأفريكانية – الأفريكانيون – فلقد انشقوا في وقت متأخر من تاريخهم الاستعماري في جنوب أفريقيا عن لغتهم الأم – الهولندية – في سعيهم لإيجاد كيان عنصري وهوية عرقية قائمة بذاتها. وبسبب انتشار اللغة الإنجليزية في جنوب أفريقيا كان الأفريكانيون بحاجة لدعم هويتهم الاثنية من خلال إنتاج لغة تعتبر رمزاً لتلك الهوية ومن خلال عقيدة دينية مختلفة عن العقيدة الأم ولقد تم ذلك من خلال إنشاء الكنيسة الإصلاحية الهولندية في جنوب أفريقيا. ولأن الأفريكانيين قد أدركوا أن اللغة الهولندية لا تتمتع بنفس المكانة الكونية المتاحة للغة الإنجليزية لم يجدوا غضاضة في استنساخ لغة خاصة بهم تختلف عن لغة المصدر في هولنده وهكذا تباعدت اللغة الأفريكانية شيئاً فشيئاً عن اللغة الاستعمارية الأم .

ويصعب على اللغة الأفريكانية الحفاظ على مكانتها الحالية وعلى موقعها المتقدم في صدارة اللغات في جنوب أفريقيا لأنها قد بدأت تفقد بريقها كلغة ثانية. بالإضافة إلى ذلك سيضطر الأفريكانيون – حتى أشد المتطرفين بينهم – إلى تقبل وجود عدة نسخ للهجات

من اللغة الأفريكانية في حالة موافقة الملونين في منطقة الكاب على جعل اللغة الأفريكانية التي يتحدثون بها اللغة الرسمية لمناطقهم، أو قد يضطر الأفريكانيون المؤمنون بنقاء لغتهم إلى إعادة تشكيل أبجديات اللغة وتغيير معاجمها بشكل واسع النطاق. ولكن سيكون في صالحهم تشجيع الملونين على التحدث باللغة الأفريكانية كوسيلة للتصدي لهيمنة اللغة الإنجليزية على البلاد وممارسة ضغوط تحول دون انتشارها. والإشكالية هنا تكمن في أيديولوجية النظام العنصري الذي يعتبر الملونين مواطنين من الدرجة الثانية، ولكنهم يتمتعون ببعض المميزات التي لا يمكن للأفارقة السود الحصول عليها. وبسبب تفضيلهم على الأفارقة السود استمر الملونون في منطقة الكاب في تعلم اللغة الأفريكانية من أجل التقرب إلى الأقلية البيضاء من السكان التي تحكم البلاد، ولكن التقارب الذي حدث بين الملونين من سكان منطقة الكاب والأقلية العنصرية قد أدى إلى توسيع الفجوة بينهم وبين الأفارقة السود. ومع انهيار النظام العنصري في جنوب أفريقيا تضاءلت أهمية اللغة الأفريكانية ولم يعد هناك حافز قوي لإجادتها ولذلك بدأ السكان الملونون في منطقة الكاب في تعلم اللغة الإنجليزية – بجانب الاحتفاظ باللغة الأفريكانية – من أجل تعظيم قدراتهم على الحصول على فرص في مجال العمل والتجارة. وتنطبق نفس المعايير السابقة على السكان السود من سكان المناطق الريفية في البلاد الذين يجيدون اللغة الأفريكانية، فهم لم يعودوا بحاجة إلى استخدامها منذ

سقوط النظام العنصري، ومن الجدير بالذكر أن النظام كان يفرض على السكان الأفارقة تعلم اللغة الأفريكانية تحت تهديد السلاح ولذلك أتقن هؤلاء المواطنون لغة المستعمر لدرجة أنه من الصعوبة عليهم نسيانها أو التوقف عن استعمالها.

وبلا شك فإن انتشار اللغة الإنجليزية حول العالم كان نتيجة لبعض التطورات، والأحداث الهامة خاصة الغزو الاستعماري البريطاني في القرن التاسع عشر بالإضافة إلى الهيمنة الأمريكية على العالم في المجالات العسكرية والسياسية والإقتصادية فيما بعد، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال وجود ما يسمى بالاستعمار اللغوي أو إمبريالية اللغة الإنجليزية بمعنى أن بعض الدول قامت بفرض اللغة الإنجليزية بشكل تعسفي على الشعوب والأمم عبر البحار بهدف نشر هذه اللغة. إن ذلك لم يحدث في واقع الأمر، ولكن الدول الناطقة باللغة الإنجليزية لم تكن تتوقع انتشار اللغة بهذه الطريقة بل إن الأمر كان بمثابة مفاجأة بالنسبة إليها، ولكن اللغة الإنجليزية قد انتشرت حول العالم لأن مئات الملايين من البشر قد قرروا تعلم هذه اللغة وإجادتها من أجل توسيع مجالات التواصل مع الأطراف الأخرى بهدف تعزيز قدراتهم على إيجاد فرص للعمل والحصول على وظائف تنافسية. وكان الدافع وراء ذلك يكمن في إيجاد فرص العمل التي كانت سلطات الاستعمار البريطاني تعلن عنها إبان العهد الاستعماري، وكانت التقارير الواردة عن السياسيين في عهد ما بعد

الاستعمار تشجع على تعلم الإنجليزية، وأخيراً القرارات الصادرة عن الشركات الاستثمارية المتعددة الجنسيات التي يسعى أصحابها إلى خلق أسواق داخلية وفتح الآفاق أمام إيجاد أسواق عالمية .

ومثل لغات أخرى عبر التاريخ البشري فقد انتشرت اللغة الإنجليزية بسبب الغزو الاستعماري وجهود المبشرين والمنصرين والتجار. وهناك عامل رابع أعطى زخماً للغة الإنجليزية وساهم في انتشارها ألا وهو التواطؤ، بمعنى أن أولياء الأمور أثناء عهد الاستعمار وبعد زواله قد دأبوا على إرسال أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية التي تُدرس مناهجها باللغة الإنجليزية من أجل الحصول على فرص أكبر في مجال العمل بعد التخرج.

وحتى في حالة عدم استطاعة اللغة الإنجليزية أن تفرض هيمنتها الكاملة على المشهد اللغوي في جنوب أفريقيا، فإن وضعها الكوني سوف يجعل الناس تتزاحم على طلب تعلمها بسبب الإفراط الجماعي في التوقعات المرتبطة بمستقبل من يتعلم هذه اللغة، ولكن هذا التدافع نحو تعلم اللغة الإنجليزية قد يتراجع تحت وطأه المصروفات الدراسية الباهظة والجهود الفائقة التي يجب بذلها من أجل إجادتها. ومن الجدير بالذكر أن سقوط النظام العنصري في جنوب أفريقيا وما صاحبه من إلغاء للعقوبات الاقتصادية والمقاطعات الثقافية التي كانت مفروضة على البلاد في ظل هذا النظام، قد فتح الباب على مصراعيه أمام جنوب أفريقيا لتصبح جزءاً من النظام العالمي كما عزز فرص

الاندماج السياسي والاقتصادي والثقافي مع كافة بلدات العالم. ونتيجة لذلك ازدادت وتيرة الاتصال مع العالم الخارجي علماً بأن هذه الاتصالات تتم حصرياً باللغة الإنجليزية. فالتواصل بين الشعوب حول العالم في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعدين والصناعة والتعليم والقضاء والمجالات الحكومية والشؤون الدينية تتم كلها باللغة الإنجليزية؛ بسبب تعذر التواصل بأي لغة أخرى. وهكذا انحصرت الممارسات اللغوية في الحديث باللغة الإنجليزية التي قربت المسافات بين كل الشعوب مما أدى إلى زيادة هيمنة اللغة الإنجليزية على المسرح اللغوي في جنوب أفريقيا .

إن مجموعة اللغات الموجودة في جنوب أفريقيا تتشابه مع منظومة اللغات الهندية والأوروبية، ففي الهند تتنافس كل من اللغة الإنجليزية واللغة الهندية على السيادة باعتبارهما اللغتين الرسميتين في البلاد في ظل وجود 12 لغة أخرى ذات صفات رسمية، ولكنها لا تُمارس إلا على مستوى الإقليم الذي تنتمي إليه. أما في الاتحاد الأوروبي فإن اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية هما اللغتان اللتان تنتشران على نطاق واسع داخل دول الاتحاد وهما اللغتان اللتان تستخدمهما الأوساط الإدارية والبيروقراطية، في ظل وجود تسع لغات أخرى لا تستخدم إلا في حدود الدول الأعضاء التي تمثلها، علما بأن كلاً من اللغتين البرتغالية والإسبانية تتمتعان بأهمية كبيرة، خارج الاتحاد الأوروبي حيث تنتشر هاتان اللغتان في أمريكا الجنوبية .

وفي واقع الأمر فإن اللغة الهندية تعد منافساً – لا يمكن الاستهانة به – للغة الإنجليزية بسبب الأعداد الكبيرة التي تتحدث تلك اللغة والتي تتزايد يوماً بعد يوم بفضل القضاء على الأمية في الهند وزيادة نسبة المتعلمين في المناطق الداخلية في البلاد. ولكن بالنسبة إلى المشهد اللغوي الأوروبي فإنه يصعب التنبوء بأن اللغة الفرنسية – في السنوات القادمة – سوف تكون قادرة على منافسة اللغة الإنجليزية مثلما يصعب علينا أن نتصور أن اللغة الأفريكانية في جنوب أفريقيا قد تكون قادرة على التنافس مع اللغة الإنجليزية، ويبدو وضع اللغة الأفريكانية – في إطار منافستها مع الإنجليزية – أكثر سوءاً من وضع اللغة الفرنسية – في نفس السياق – ولكن على مستوى المشهد الأوروبي.

الفصل الثامن

الاتحاد الأوروبي

«كلما تعددت اللغات ازدادت هيمنة اللغة الإنجليزية»

تضم المجموعة اللغوية (الكوكبية) في دول الاتحاد الأوروبي قرابة 370 مليون نسمة، وبذلك فإن السكان الناطقين باللغات الأوروبية يصبحون أقل عدداً من الناطقين بلغات أخرى، كما أن الناتج الاقتصادي لدول الاتحاد أقل من مثيله في أماكن أخرى، كما أن إجمالي عدد اللغات الأوروبية الحية المتداولة حالياً أقل من مثيلاتها في آسيا أو أفريقيا، ولكن الاتحاد الأوروبي يتميز عن غيره لكونه يمثل منطقة تضم أكبر تعددية لغوية على مستوى العالم. والسبب المؤكد وراء تلك التعددية اللغوية (قدرة الأفراد على التحدث بعدة لغات في آن واحد)، يرجع إلى نشأة الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي واقتصادي متكامل ومترابط يضم خمس عشرة دولة في انتظار الانضمام إلى الاتحاد. وفي الوقت الراهن تم الاعتراف بإحدى عشرة لغة رسمية متداولة في الاتحاد الأوروبي، وسوف يُضاف إليها عدد مماثل من اللغات في العقد القادم. أما من حيث التشابك اللغوي داخل مجموعة اللغات الأوروبية، فإن هذه المجموعة (الكوكبية) تتشابه في تعقيداتها مع مثيلاتها في الهند وجنوب أفريقيا، وربما كانت المجموعة اللغوية الأوروبية أكثر تشابكاً وتعقيداً .

ولقد كانت القضية اللغوية على رأس الأولويات في الاتحاد بسبب تداعياتها على الاندماج بين الدول الأوروبية الأعضاء، ولقد وجدت تلك الدولة صعوبة في الاتفاق على لغة موحدة للاتحاد في حين كان من اليسير عليها التوصل إلى عُملة موحدة لجميع الدول الأعضاء. ولكن عدم قدرة دول الاتحاد على إتخاذ قرار حاسم بشأن تحديد لغة رسمية لجميع الدول الأعضاء سوف يؤدي إلى تطورات خطيرة وبعيدة المدى. ومهما كانت السلبيات الناجمة عن سياسة الاتحاد - في حالة تحديد لغة رسمية واحدة - فإن هذه السلبيات لاتُقارن بالأثار العكسية الناجمة عن عدم اتخاذ قرار بشأن توحيد لغة هذا الكيان السياسي والاقتصادي.

وفي الحقيقة لا توجد سياسة لغوية موحدة أومحددة بالنسبة للبرلمان الأوروبي، أو بالنسبة لهيئته الإدارية، أو بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني داخل دول الاتحاد الأوروبي. وبالطبع فإن جميع لغات الدول الأعضاء تُعتبر لغات رسمية معترفاً بها داخل المجتمعات التي يضمها الاتحاد الأوروبي. وفي بادئ الأمر كانت اللغات المعترف بها تُعد على أصابع اليد الواحدة ثم ازداد العدد فأصبح إحدى عشرة لغة وبعد عقد من الزمان سيصل عدد اللغات الرسمية ليصبح عشرين لغة. وفي أول الأمر كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية المتداولة في الهيئات الإدارية التابعة للاتحاد. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يكن الألمان والإيطاليون يصرون على أن تتساوى كل من الألمانية والإيطالية باللغة

الفرنسية، كما أن عدد المتحدثين بالهولندية والفلمنكية في أوروبا لم يكن يسمح لهم بالمطالبة بأي مميزات قد تبدو غير مقنعة. ومازالت المعاهدات والإجراءات التي تحكم النظام اللغوي في دول الاتحاد – التي تم الاتفاق عليها في الماضي – سارية حتى يومنا هذا فيما عدا بعض التعديلات العرضية، بالرغم من زيادة عدد الدول الأعضاء وزيادة الرقعة السكانية وزيادة الميزانية بالإضافة إلى تعقيدات أخرى في الرؤية والمنهج ناجمة عن تمدد الاتحاد الأوروبي، ولا يلوح في الأفق أي دلالات توحي بالتوصل إلى نهاية لهذا التمدد .

توجد أربعة مستويات للتواصل اللغوي داخل دول الاتحاد الأوروبي: المستوى الأول يتعلق بالتواصل المحلي داخل كل دولة من الدول الأعضاء، حيث يتم اعتماد اللغة الأم كلغة رسمية يتحدث بها غالبية السكان في كافة أرجاء الوطن، بينما تتعهد الدولة بالدفاع عن تلك اللغة القومية وحمايتها بكل السبل. ومع ذلك فإن هذه اللغات المركزية الرسمية تواجه تحديات جمة من اللغات الفرعية ولغات الأقليات المنتشرة داخل أقاليم الدول الأعضاء في الاتحاد، كما أنها تواجه المخاطر القادمة من خارج الحدود من اللغات التوسعية العابرة للقوميات – اللغات ذات المراكز الأسمى. أما المستوى الثاني – من التواصل اللغوي – فيشمل التواصل العابر للقوميات بين المواطنين في دول الاتحاد الأوروبي حيث تتنافس لغات شتى على بسط سيادتها على الدول الأعضاء كلغات اتصال في العديد من المجالات المختلفة.

وفي هذا المستوى من التواصل اللغوي تتربع الإنجليزية فوق القمة مع وجود تنافس مع الفرنسية في جنوب أوروبا ومع الألمانية في وسط أوروبا بعد اختفاء اللغة الروسية من تلك المناطق. إن المستويين اللغويين السابقين يضمان على التوالي المجتمعات المحلية والمجتمعات المدنية داخل الدول الأعضاء بالإضافة إلى القدرة على تجاوز الحدود اللغوية لدول الاتحاد.

أما المستويان الآخران - من الاتصال اللغوي - فهما قاصران على المؤسسات والمنظمات الأوروبية. فالمستوى الثالث يتعلق بالاتصالات الرسمية العامة، ويتضمن البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء الأوروبي - في جلساته الرسمية - والمفوضية الأوروبية - في اتصالاتها الخارجية. وتنص المعاهدة المؤسِسة للاتحاد على أن جميع لغات الدول الأعضاء هي لغات رسمية كما تنص على ضرورة نشر جميع القرارات والحيثيات بكل لغات الدول الأعضاء لما لها من تأثير على التشريعات القانونية في تلك الدول. أما المستوى الرابع - من التواصل اللغوي - فيقتصر على المداولات الرسمية الداخلية ذات الطابع الإداري حيث يتم التخاطب بلغات محدودة تستخدم (أحياناً) لأغراض غير رسمية مثل المراسلات الشخصية والأحاديث اليومية.

وتتشابه المجموعات اللغوية المتواجدة في الدول التي كانت مستعمرات في الماضي -والتي تم مناقشتها في الفصول السابقة- مع المجموعات اللغوية في دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ثلاثة

فوارق هامة أثرت بشكل كبير على السياسات اللغوية الأوروبية. فالمجتمعات الأوروبية أكثر ثراءً من المجتمعات المماثلة عبر البحار، كما أن سكان هذه المجتمعات أكثر تعليماً من السكان في المناطق الأخرى، بالإضافة إلى أن جميع اللغات الأوروبية – دون استثناء – هي لغات قوية تقف على أرض صلبة، فلقد قامت الدول والحكومات المركزية بالحفاظ على هذه اللغات لأكثر من قرنين من الزمان، كما تم فرض هذه اللغات في المدارس، والمحاكم والإدارات، وفي مجال السياسة والمجال الحكومي. ولذلك لا تستطيع اللغات المركزية الأكثر سموّاً أن تحل محل اللغات المحلية الأوروبية، أو تغتصب وظائفها على المستوى المحلي داخل مجتمعاتها الأصلية؛ وذلك يعني أن النظام اللغوي المتبع في كل الدول الأوروبية – حتى في عهد التحول إلى كيان سياسي جديد عابر للقوميات – سوف يمضي قدماً في تشكيل الدينامكية اللغوية الجمعية في الاتحاد بسبب إصرار الحكومات في الماضي على دعم اللغات الوطنية. وفي الوقت الراهن استلزمت عملية اندماج الدول الأوروبية تحديد لغة أو اثنتين أو أكثر كلغات اتصال عابرة للقوميات والحدود من أجل التواصل بين مؤسسات ودول الاتحاد. ويبدو أن اللغات التي تتنافس على الهيمنة أو البقاء كوسيلة اتصال عابرة للحدود الأوروبية كانت قد خرجت – منذ فترة – من معارك داخلية طاحنة حيث تصارعت مع لغات محلية أخرى من أجل السيادة على مجتمعاتها الوطنية. واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية هما

نموذجان صارخان لتلك اللغات التي فازت في الصراعات اللغوية – على المستوى المحلي – وخرجت منتصرة منها لتتنافس مرة أخرى على سيادة المشهد اللغوي الأوروبي. إن تفهم الديناميكية اللغوية التي أدت إلى توحيد اللغات الوطنية سوف يساعدنا على فهم عملية الاحتواء اللغوي التي تتم حالياً على مستوى القارة الأوروبية .

8,1 أوروبا المدنيَّة (1) دمج المجموعات اللغوية الوطنية.

في إطار النموذج اللغوي الكوني، المتبع في هذه الدراسة، فإن اندماج اللغة الوطنية، في دول الاتحاد الأوروبي، مع اللغات (المحيطية) يتم عندما تُحاط اللغة المركزية بمجموعات لغات فرعية، وتدريجياً تصبح اللغة المركزية اللغة الثانية لمعظم السكان؛ وباعتبارها اللغة الأم للغالبية العظمى من السكان في نطاقها فإنها تقوم بإقصاء اللغات الفرعية تباعاً من جميع المجالات وتمثل كل من فرنسا وبريطانيا نموذجان لهذه الديناميكية اللغوية حيث تم اندماج اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية مع لغات فرعية (محيطية) داخل المجموعتين اللغويتين في البلدين كما أن المجموعات اللغوية في إسبانيا وروسيا تُعد نماذج توضيحية لظاهرة الاندماج اللغوي. وفي بداية الحقبة الحديثة كانت المجموعة اللغوية (الكوكبية) عبارة عن خط منحنٍ على شكل قوس من اللغات الإقليمية التي تحيط باللغة المركزية المتداولة في العاصمة والقطاعات الحكومية الرسمية ودار القضاء. وفي العاصمة يتحدث أعضاء النخب الحاكمة وكبار رجال الاعمال والتجار اللغة المركزية

دون غيرها، أما سكان المناطق والأقاليم فيتكلمون لغة واحدة -مثل النخب المدنيّة -لأنهم يتحدثون لغة إقليمية / فرعية واحدة. وكانت الغالبية الساحقة من سكان الأقاليم من الأميين حتى أواخر القرن التاسع عشر. وفي بريطانيا كان سكان الأقاليم ذوو الأصول الاسكتلندية والإيرلندية والويلزية يعيشون في المناطق الحدودية السلتية التي تقع على اطراف البلاد (Celtic fringe) ؛ كما ظلت أقلية المنك تعيش على الأطراف حتى السبعينيات من القرن الماضي.

وكانت الأقليات في منطقة كورن وول –Cornwall– في أقصى الجنوب الغربي متواجدة على الساحة حتى مطلع القرن التاسع عشر. أما في فرنسا فلقد كانت المجموعات اللغوية الإقليمية تتحدث العديد من اللغات مثل اللغة البرتيانية -في شمال غرب فرنسا واللغة الفلمنكية واللغة الألزاسية -نسبة إلى سكان منطقة الألزاس -واللغة الكتلانية واللغة الباسكية......الخ. ولقد تولت النخب الإقليمية داخل هذه المناطق ربط تلك المجموعات اللغوية بالمراكز التجارية والسياسية والاقتصادية -في العاصمة. وكان أعضاء هذه النخب من متعددي اللغات لأنهم يتحدثون الإنجليزية والفرنسية بالإضافة إلى لغتهم الإقليمية. ومع تمدد الأسواق التجارية وتطور الآليات الإدارية والفعاليات السياسية ونهوض التعليم الأساسي وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية وتزايد الهجرة من الأقاليم إلى المناطق الحضرية

انتشرت اللغة المركزية بشكل مطرد وتراجعت أمامها جميع اللغات الإقليمية. ومع نهاية القرن التاسع عشر كان جميع سكان الأقاليم يتحدثون اللغة المركزية وتراجعت اللغات الإقليمية الفرعية بحيث أصبح العديد من اللغات مهدداً بالانقراض.

وفي هذين البلدين -بريطانيا وفرنسا -أدى اقبال سكان الأقاليم على تعلم اللغة المركزية إلى زيادة قيمتها الاتصالية ؛وكلما ازداد عدد المتحدثين بها ازدادت هيمنتها على المشهد اللغوي المحيط بها،وتوسع محيط دائرتها المركزية. ولقد حققت الصفوة التي تتحدث هذه اللغة -والمقيمة في المراكز الحضرية - مغانم عديدة من وراء انتشار اللغة المركزية دون بذل أي مجهود تعليمي، فلقد وجدت تلك النخب أنفسها تتحدث اللغة المركزية كلغة أم ورثتها عن الأجداد والأباء، ولكنها استطاعت أن تجنى الأرباح من الآخرين الذين سعوا إلى تعلم تلك اللغة أو «استئجارها» حسب قول علماء الاقتصاد. ولقد ساهمت النخب المتحدثة باللغة المركزية في نشر لغتهم -بشكل غير مباشر- عبر الأقاليم عن طريق تدعيم التعليم الاساسي. إن التعليم الأساسي هو جزء من المنهج الوطني الذي دأب الأطفال على تعلمه جيلاً من بعد جيل حيث يشتمل على تعلم المهارات اللغوية التي تمكنهم من التواصل مع كل فرد في المناطق المحيطة بهم خاصة في العاصمة وبقية المناطق التابعة للدولة. ولقد زرع التعليم الأساسي في نفوسهم حب الانتماء لأمة واحدة، ولكن أهم شي قام به التعليم الاساسي هو نشر

لغة واحدة بين عامة الناس في شتى الأقاليم المكونة للدولة.

أما النخب التي تعيش في الأقاليم من ثنائي اللغة فلقد استفادت من نشر اللغة المركزية في مناطق غير مناطقهم؛ لأن قيمتها الاتصالية تزداد على الدوام. ولكنهم لم يجنوا أرباحاً من جراء انتشار اللغة المركزية في نطاق أقاليمهم، لأنهم باستطاعتهم التواصل مع السكان المحليين عن طريق اللغة الإقليمية السائدة ؛ ولذلك لم يتمكنوا من الاستفادة من مخزونهم الثنائي اللغة. ومن الواضح أن النخب الإقليمية من مزدوجي اللغة لا يسعون إلى نشر اللغة المركزية في مناطقهم، لأن عدم نشرها يزيد القيمة الاتصالية لرصيدهم اللغوي، كما أن نشرها سيقلل من حجم احتكارهم للسوق كوسيط بين زبائنهم المحليين والمراكز السياسية والاقتصادية في العاصمة.

وبالنسبة إلى المتحدثين باللغة المركزية من سكان المناطق الإقليمية فإن القيمة الاتصالية لرصيدهم اللغوي تتزايد ؛ أما الناطقون بلغة الأقاليم دون غيرها فتقل قيمة رصيدهم اللغوي تباعاً مع تزايد أعداد مزدوجي اللغة الذين يتحدثون اللغة الإقليمية. وقد ينعكس الوضع -بمعنى أن القيمة الاتصالية لمزدوجي اللغة قد تتناقص -بمجرد زيادة أعداد مزدوجي اللغة الذين يتحدثون اللغة المركزية. وتستطيع النخب الإقليمية التي تتحدث اللغة المركزية الاستفادة من انتشار هذه اللغة في أقاليم اخرى غير أقاليمهم، أما النخب التي تجيد اللغة المركزية وتقيم في المراكز الحضرية فتحقق أرباحاً كبيرة من جراء انتشار اللغة

المركزية عبر الأقاليم. وبمجرد أن تتقن النخب الإقليمية اللغة المركزية فإنها تنأى بنفسها تدريجياً عن لقب دور الوسيط بين النخب المركزية وزبائنهم في الأقاليم. ومن أجل احتكار السوق تُناهض النخب الإقليمية المشاريع الرامية إلى نشر التعليم الأساسي عبر المناطق لأنه الوسيلة الناجحة لإغراق الأقاليم باللغة المركزية. وبسبب التناقض في اتجاهات النخب الإقليمية بخصوص نشر اللغة المركزية – حيث يعارضون نشرها في أقاليمهم ويشجعون ذلك في الأقاليم المجاورة – لم يستطيعوا مواصلة هذه المناورات وخسروا المعركة في النهاية بعد أن انفض جمعهم.

وفي فرنسا وبريطانيا والعديد من البلدان الأوروبية الأخرى تجسدت هذه المنافسة اللغوية على شكل صراع من أجل السيطرة على التعليم الأساسي. وبشكل عام فإن النخب الإقليمية العريقة في مناطقها قد شجعت إنشاء نظام تعليمي غير مركزي تديره الكنائس المعروفة والمدارس الكاثوليكية في فرنسا والمدارس الانجليكانية في بريطانيا. وعلى النقيض من ذلك فإن النخب الحضرية (المدنية) تدعم نظاماً تعليمياً مركزياً خاضعاً للإدارة المباشرة للدولة من أجل خدمة المصالح الوطنية العليا. وكانت قضية اللغة هي القاسم المشترك في الصراعات التي نشبت بين المركز والأقاليم بخصوص إقامة المدارس ونشر التعليم الأساسي، فالكنائس تحبذ أن يكون التعليم باللغة الإقليمية بينما تدعم الحكومة المركزية نشر اللغة الوطنية عبر الأقاليم.

وفي نهاية المطاف كان بإمكان النخب الإقليمية كسب المعركة لو استطاعوا قطع الطريق أمام المحاولات الحكومية لنشر التعليم الأساسي في المناطق الإقليمية، وكان ذلك يتطلب عقد تحالفات على المستوى القومي لمعارضة السياسية التعليمية الحكومية، ولكنهم في النهاية اضطروا إلى قبول نشر منهج تعليمي وطني على المستوى الإقليمي. وفي مطلع القرن العشرين انتظم معظم الطلاب في التعليم الأساسي المبني على نظام اليوم الدارسي الكامل لمدة ست سنوات وأصبحت اللغة المركزية الوطنية هي لغة التعليم الاساسي في جميع أرجاء البلاد. وإضافة على ذلك اضطر الذكور إلى الذهاب لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وهناك مروا بعملية تنشئة اجتماعية استُخدمت فيما اللغة الوطنية المركزية. وعن طريق زيادة أعداد الصحف الشعبية الرخيصة الثمن وزيادة ساعات البث الاذاعي تم نشر اللغة الوطنية عبر أرجاء البلاد.

أما بالنسبة إلى الاندماج السياسي واللغوي في بلدان مثل إيطاليا وألمانيا فلقد تم في مراحل لاحقة. ولكن اللغات المستقلة ذات الخصائص المحددة كانت أقل عدداً في ألمانيا وإيطاليا مقارنة بفرنسا وانجلترا. وكانت اللهجات المحلية أكثر اختلافاً عن مثيلاتها في فرنسا وانجلترا. ولكن الحكومات الأوروبية بما في ذلك حكومتا إيطاليا وألمانيا قامت بفرض لغة وطنية موحدة على جميع أرجاء البلاد.

وعلى الرغم من أن معظم الحكومات الأوروبية قد نجحت في

فرض لغة واحدة عبر ربوع البلاد إلا أن ثمة لغات إقليمية استطاعت الصمود أمام المد اللغوي القومي، ولاتزال بعض الأقليات تتحدث بتلك اللغات الإقليمية في نطاق مجتمعاتها المحلية الضيقة أو في المنازل. وخارج نطاق الحدود الأوروبية والأمريكية فإن التعدد اللغوي هو القاعدة وليس الاستثناء. وحيث إن التفاعل والتواصل يتم عبر العديد من اللغات، فإن معظم المواطنين في تلك الأقطار من متعددي اللغات. وفي الواقع يبدو أنه من المستحيل أن تجد بلدًا واحداً في هذا العالم أُحادي اللغة.

أما في أوروبا، في أواخر القرن التاسع عشر، فلقد ارتبطت اللغة بفكرة القومية، ولذلك أصبحت اللغة في الوقت الراهن علامة مميزة للهوية الوطنية. ولقد توطدت العلاقة بين الدولة القومية واللغة الوطنية وذابت كل منهما في الأخرى، وأصبحت اللغة تتمتع بنفس السمات التي تتمتع بها الدولة سواء من حيث القوة أو التواجد أوالسيطرة والهيمنة. وكانت اللغة والدولة تنبثقان من أصل واحد وتتبعان نظاماً صارماً وفق قواعد معينة تفصل بين الدولة وجيرانها عبر الحدود الجغرافية، كما تفصل بين اللغة واللغات الأخرى عبر الحدود اللغوية. ومن الواضح للعيان أن التعايش والاحتكاك الطويل الأمد بين الدولة واللغة قد أضفى على اللغة صفة سياسية لايمكن تجاهلها.

إن التفاعل بين الدولة واللغة في الماضي قد أدى إلى تدعيم فكرة الارتباط الوثيق بين الدولة واللغة أثناء عملية الاندماج اللغوي الجاري

حالياً في الغرب والذي يتعدى النطاق الوطني. ولقرون مضت ظلت الدولة هي حامية اللغة – ولكن اللغة القومية الرسمية – التي تتبناها دون غيرها من اللغات الأخرى. ولقد تم ذلك عبر بعض الاجراءات كالتالي:

أولاً: لأن كل القوانين والتشريعات الجديدة تتم صياغتها باللغة الرسمية فقد استطاعت تلك اللغة أن تنتشر عبر عمليات التنقيح وفي إطار مقاييس ومعايير معينة أصبحت معروفة مع مرور الوقت. ثانياً: ُتستخدم اللغة الرسمية في تسيير دفة الشؤون الإدارية وفي التواصل مع المواطنين. ثالثاً وهو الأهم فلقد أصبحت اللغة الرسمية هي لغة التعليم في المدارس، وبذلك اضطر المواطنون إلى إجادتها واتقانها مع مرور الوقت. رابعاً: أصبحت اللغة الرسمية هي لغة التجارة والمعاملات الاقتصادية بين الحكومة المركزية والأقاليم ولذلك اضطرت الفئات الشعبية وأبناء الطبقتين الوسطى والعليا إلى تعلمها وإجادتها. خامساً: أصبح إتقان اللغة الرسمية ضرورة حتمية لمن يرغب في الحصول على وظائف مميزة أو الوصول إلى المناصب العليا أو تحقيق الشهرة والثراء، أو الوصول إلى أعلى المراكز العلمية والأكاديمية. ولكن ثمة جدل آخر يربط بين تعلم اللغة الرسمية المركزية والانسلاخ عن الهوية الإقليمية والتمرد على الطبقة الاجتماعية والدين والأصول الاثنية والاجتماعية. ويرى هؤلاء أن إجادة اللغة الرسمية المركزية لن يحقق لهم أي مكاسب ولن ينعموا بالرفاهية بسبب انعدام العلاقة مع

طبقات الصفوة والنخب التي تملك مقادير الأمور. سادساً: ازداد انتشار اللغة الرسمية عبر وسائل الاعلام الجماهيري الواسع الانتشار وعبر الصحف والبث الاذاعي والتليفزيوني حيث يتم تدعيم اللغة المركزية، ونشر طبعة منتقحة ذات مواصفات ومعايير معروفة وبذلك يتم نشر اللغة وفرض قوانينها على غالبية السكان. وأخيراً يتم الحفاظ على اللغة الرسمية ونشرها عن طريق ثلة من المتخصصين ورعاة اللغة المُعينين من قبل الحكومة المركزية بالإضافة إلى فريق من اللغويين والأكاديمين ومؤلفي المعاجم والقواميس اللغوية ورجال التعليم الذين يرون أنفسهم حُماةً للغة الرسمية ومدافعين عنها بشتى الوسائل. ونظراً لأن اللغات تقع في نطاق حماية الدول التي تتبناها –كلغات رسمية– فلقد تم الحفاظ على حدودها آمنة من غزو اللغات المجاورة مثلما تحمي الدولة حدودها الجغرافية من التدخلات الخارجية. ولقد أصبحت اللغات داخل كل مجتمع تمثل رمزاً قومياً وكنزاً تاريخياً ينبغي الحفاظ عليه، وأحياناً تحولت اللغة إلى علامة دالة على الهوية القومية والمواطنة والوحدة الوطنية التي تأخذ الدولة منها شرعيتها. وباختصار فإن اللغات تساعد على تماسك وقوة الدول التي تتبناها، وعبر القرون تطورت اللغات كالتالي: في بادئ الأمر تنتشر لغة ما بمفردها عبر أراضي الدولة، ثم تتحول من لغة البلاط والحكومة إلى اللغة المركزية في البلاد، ثم تنتشر في الأقاليم وتصبح أكبر لغة ثانية في الدولة، ثم تصبح اللغة السائدة في جميع ربوع البلاد، أي لغة

الغالبية الكاسحة من السكان، ثم تصبح اللغة الرسمية المنتشرة في البلاد أي اللغة التي يتحدث بها السكان سواء كلغة أولى (أصلية) أو ثانية، وأخيراً تصبح اللغة الوحيدة السائدة بعد أن تمكنت من إقصاء جميع اللغات الأخرى المحيطة بها. وبهذه الطريقة تجري الأمور في العالم المعاصر. ولكن إلقاء نظرة فاحصة على الدول التي مرت بتلك التجربة اللغوية ربما يكشف لنا عن بعض التناقضات التي ينبغي الالتفات اليها، فلقد تسبب الزخم والقوة التي تتمتع بهما اللغات الأوروبية الرسمية في ازدياد شدة المناقشة بين هذه اللغات مما أدى إلى صعوبة انتشار لغة واحدة بعينها في شبة القارة الأوروبية، ولقد فشلت عملية خلق وإيجاد لغة أوروبية موحدة عبر عمليات الدمج والتهجين بين اللغات المختلفة لأن اللغات الأوروبية الرسمية هي لغات قوية وراسخة، وبالتالي يصعب دمجها في لغة واحدة وسيطة. كما أن الغيرة اللغوية المنتشرة بين اللغات الرسمية الأوروبية سوف تقف حائلاً دون تحقيق ذلك ولفترات زمنية طويلة، ولذلك يصعب التوصل إلى اعتماد لغة واحدة للاتحاد الأوروبي.

وتعتمد الديناميكية اللغوية للمجموعة (الكوكبية) الأوروبية على استيعاب لغات أجنبية إضافية مع استبعاد فكرة دمج اللغات الموجودة حالياً، أو التوصل إلى لغة وسيطة تكون لغة موحدة للاتحاد الأوروبي. ولكن لا يمكن لأحد أن يعرف ماهية اللغة أو اللغات التي ستحقق مكاسب من وراء استيعاب المزيد من اللغات. إن اللغات التي

يعتبرها الاتحاد الأوروبي لغات رسمية قد تم تأصيلها عبر قرنين من الزمان عن طريق عمليات نشوء وبناء الدولة. ومن المستبعد أن يتم إقصاء هذه اللغات الراسخة على المستوى القومي بالرغم من عدم قدرتها على المنافسة على مستوى القارة الأوروبية ودول الاتحاد.

وفي أقطار أوروبا تتزايد أعداد مزدوجي اللغة وتنتشر الثنائية اللغوية عبر البلاد، وبالرغم من أن اللغات الوطنية تسود قطاعات عديدة من المجتمع إلا أن اللغة الأكثر سُمواً القادمة عبر الحدود قد دخلت إلى نطاق هذه المجتمعات بقوة حيث ازدادت أعداد الأوروبين الذين يتحدثون الإنجليزية كلغة ثانية، ويتم استخدام اللغة الإنجليزية في الاتصالات الدولية والتجارة وإدارة الأعمال والنقل وفي مجالي العلوم والتكنولوجيا. وفي بعض المناطق تتنافس اللغة المحلية الوطنية مع الإنجليزية في مجالات الترفيه والإعلانات والرياضة والموضة على سبيل المثال لا الحصر. ولكن طالما استمرت الدول في دعم لغاتها الوطنية فسوف تُقلل من ضغوط اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة كونية لاغنى عنها، وسوف يظل التوازن قائماً بين اللغة الأم واللغة الثانية، ولكن استمرارهذه الثنائية اللغوية بشكل متوازن يبدو أنه أمر مشكوك في نجاحه.

8,2 أوروبا المدنيَّة (2): مُعامل القيمة الاتصالية في الاتحاد الأوروبي.

لسنوات خلت كانت المشكلة اللغوية تمثل الأزمة المزمنة التي كان المجتمع الأوروبي يعاني منها في الماضي وظلت قائمة في عهد

الاتحاد الأوروبي الحالي. وبالطبع فإن الاتحاد الأوروبي في المقام الأول ليس سوى سوق مشتركة تهدف إلى تسهيل حركة البضائع وحرية رأس المال والحرية الشخصية للأفراد في التنقل والعيش. ولقد تم إنشاء الاتحاد في الأصل بناءً على نظام يكفل حقوق الإنسان وفي المقابل التزاماته تجاه الآخرين في ظل نظام شرعي وقضائي تسعى دول الاتحاد إلى نشره وتعميمه. وفي ظل هذا النظام تم توحيد العملة بين الدول الأعضاء وإقرارها، كما تم إنشاء البرلمان الأوروبي. ولقد أصدرت المفوضية الأوروبية العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بحماية المستهلك والقوانين المناهضة للاحتكار والقوانين المنظمة للسياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى قوانين حماية البيئة والقوانين التي تحدد المعايير الصناعية، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بتنظيم الهجرة. ولكن اللغة التي سوف يتم استخدامها في تنفيذ هذه القوانين واللوائح لم يتم التطرق إليها أومناقشتها. ويبدو أن المشكلة اللغوية سوف تتفاقم في ظل انضمام عدد كبير من دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد، وفي ظل توقع انضمام دول أخرى عديدة في المستقبل المنظور. وقبل التطرق إلى دراسة الخيارات والاقتراحات المتعلقة بالسياسة اللغوية لدول الاتحاد دعونا ننظر بعين فاحصة أولاً إلى المجموعة اللغويةالكوكبية الأوروبية. ومن خلال عملية الملاحظة والاختبار يمكن اعتبار هذه المجموعة نموذجاً مناسباً للدراسة في إطار المفاهيم النظرية ونتائج المقارنات التجريبية في المجال اللغوي، كما

أن تصنيف المهارات اللغوية – سواء بالنسبة إلى اللغات الأصلية أو الأجنبية – في الاتحاد الأوروبي سوف يساعدنا على قياس معدل القيمة الاتصالية لكل لغة على حدة من واقع دراسة مسحية موثقة وغير مشكوك فيها.

وفي ظاهر الأمر فإن القضايا الخاصة بالاتحاد الأوروبي قد تبدو بسيطة، ولكن ذلك غير صحيح لأن هذه القضايا أكثر تعقيداً عما تبدو عليه. ومن المسلم به أن اللغات الرسمية الإحدى عشرة للدول الأعضاء البالغ عددهم خمس عشرة دولة هي اللغات المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر قد لايثير الريبة، ولكن بالنظر مرة أخرى إلى هذه المسالة سيتضح أمامنا بعض الإشكاليات. وعلى سبيل المثال لاالحصر فإن لغة Letzeburgesch «ليتزبيرجش» وهي اللغة الأصلية في لوكسمبورج لم تُدرج ضمن لغات الاتحاد الأوروبي، كما أن اللغة الأصلية في أيرلنده وهي اللغة الغيلية (Galic Language) لم تدرج هي الأخرى على قائمة اللغات الرسمية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي بالرغم من أن أيرلنده دولة عضو في الاتحاد وفي أيرلنده يعيش حوالي 30,000 (ثلاثون ألف) مواطن يتحدثون هذه اللغة كلغة أولى بينما هي اللغة الثانية لحوالي نصف مليون مواطن أيرلندي يتحدثون الإنجليزية. وكان البرلمان الأوروبي قد أوصى بالسماح بأن تحصل اللغة الكتالونية – التي يتحدثها أكثر من ستة ملايين مواطن هم سكان إقليم كتالونيا المتمتع بالحكم الذاتي – على نفس الحقوق

التي تتمتع بها اللغة الغيلية في أيرلنده. وبالرغم من تنوع اللغات الرسمية في الاتحاد الأوروبي إلا أن الجلسات التي يعقدها السياسيون والإداريون في أجهزة الاتحاد الأوروبي تعكس الانتقائية اللغوية التي تمارسها السلطات حيث تكون هذه الجلسات باللغة الفرنسية أو الإنجليزية. وهذه الحقيقة تلقى الضوء على أسباب الصمت الأوروبي بخصوص قضية اللغة، وتؤكد على وجود منافسة مستترة بين أعرق المجموعات اللغوية في أوروبا في سعيها للسيطرة على لغة الاتحاد.

وفي بادئ الأمر كانت اللغة الفرنسية هي اللغة المفضلة وكانت اللغة الرسمية بلا منازع للمؤسسات والجمعيات الأوروبية في عهد ما قبل الاتحاد الأوروبي مثل الجمعية الأوروبية للفحم والحديد. وعندما تم إنشاء الجمعية الاقتصاديه الأوروبية EEC لم تعد اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة المستخدمة لأن المعاهدات المؤسِسة للجمعية وقراراتها المُلزمة كانت تُعرض على الهيئات التشريعية في البلدان الأعضاء؛ ولذلك كان يجب صياغة هذه المعاهدات والقرارات بلغات جميع الدول الأعضاء، وهذا هو السبب وراء اعتماد اللغات الأربع التي تتحدث بها الدول الأعضاء الست كلغات رسمية، كما تم إضافة سبع لغات أخرى إلى القائمه تمثل الدول الثمانية التي انضمت تباعاً إلى الجمعية الأوروبية.

ومع ذلك فلقد ظلت الفرنسية هي اللغة المُدللة لدى الاتحاد الأوروبي فالمدن الثلاث التي تستضيف الاتحاد والتي تُعتبر مقراً

له هي بروكسل وستراسبورج ولوكسمبورج تقع على الحدود مع الدول الناطقة باللغتين الفرنسية والجرمانية، كما أن هذه المدن تتحدث الفرنسية في العديد من المناطق. وفي عام 1957 عندما تم إنشاء الجمعية الأوروبية للفحم والحديد كان من المتوقع أن تصبح الفرنسية هي اللغة الأولى السائدة في أوروبا، وحتى في عام 1986 كان قرابة 5000 موظف من بين 12000، وهم إجمالي عدد العاملين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، يتحدثون الفرنسية، ومع ذلك فمنذ انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي ازداد استخدام الإنجليزية كلغة رسمية في أروقة الاتحاد وخاصة في الدوائر الإدارية والبيروقراطية. ولقد أصبحت الإنجليزية الآن هي اللغة المهيمنة على البرلمان الأوروبي، ولقد أثار هذا الأمر حفيظة الفرنسيين الذين أصروا بدورهم على استخدام الفرنسية في مجالات العلاقات الدولية والعلوم والآداب والفنون والدوائر الدبلوماسية. وكان مجلس الدول الناطقة بالفرنسية حريصاً على الاهتمام برعاية مصالح اللغة الفرنسية ونشرها. وعلى مدار السنين تم اقناع العلماء والأكاديميين الفرنسيين بضرورة نشر البحوث باللغة الفرنسية في الدوريات العالمية والتحدث بالفرنسية في المؤتمرات والمحافل الدولية. ولكن السياسة الفرانكفونية الهادفة إلى نشر الفرنسية لم تحقق النجاح المطلوب، وحتى في مقاطعة كيبيك الكندية الناطقة باللغة الفرنسية فإن الفرنسية، أصبحت مهددة، فعندما تلتقي الإنجليزية مع الفرنسية في منافسة على المستوى

الدولي تخسر الفرنسية المعركة. والآن بدأت الحكومة الفرنسية تُغير من اتجاهاتها وشرعت في تدريس الإنجليزية في المرحلة الابتدائية وبالتحديد في الصف الخامس فصاعداً، ولم تعد الحكومة أو الجهات المعنية تطلب من العلماء نشر بحوثهم باللغة الفرنسية، ولكن مازال هناك تيار ينادي بإقصاء الإنجليزية واستبعاد الكلمات الفرنسية المشتقة من أصول إنجليزية، والتركيز على استخدام الفرنسية الخالصة كلغة رسمية في الدوائر المحلية وكلغة منزلية، ولكن هذا التيار لم يعد يلقى تأييداً من الخبراء والمختصين.

لقد أصبحت الإنجليزية هي اللغة المهيمنة على الاتحاد الأوروبي بصفتها لغة اتصال وتواصل. وبالرغم من أن الإنجليزية ليست هي اللغة الأم في الأقطار الأوروبية إلا أنها اللغة الثانية الواسعة الانتشار عبر القارة الأوروبية بلا منازع. وفي عام 1980 أشار «نورمان دينسون» إلى الدور الهام الذي تلعبه الإنجليزية قائلاً: «بالنسبة إلى دور اللغة الإنجليزية في غرب أوروبا يجب الإقرار بأننا نمر بمرحلة حاسمة حيث أصبحت أعداد غفيرة من السكان تتحدث الإنجليزية، وبالتالي تَكوّن لدينا مجتمع كبير من مزدوجي اللغة». وبعد إعادة توحيد ألمانيا في عام 1991 ازدادت أعدد الناطقين الأصليين بالألمانية لأن 17 مليون مواطن من ذوي الأصول التيوتونية من جمهورية ألمانيا الديمقراطية (سابقاً) قد أُضيفوا إلى إجمالي عدد الناطقين بالألمانية، ولقد رفع هؤلاء المواطنون القيمة الاتصالية بالنسبة للغة الألمانية، كما

رفعوا قيمة كل من يمتلك مخزوناً أو رصيداً لغوياً من اللغة الألمانية .

وخلف الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي الحالي بدأت الغالبية العظمى من شعوب وسط وشرق أوروبا في تعلم لغات أوروبا الغربية، كما أنهم نبذوا تعلم اللغة الروسية بشكل سريع. وفي مشهد دراماتيكي مذهل خرجت أعداد غفيرة من اللغة الروسية في نزوح جماعي مروع وأقبل هؤلاء على تعلم الإنجليزية والألمانية حسب أهوائهم ومصالحهم الشخصية. وكان الانجذاب نحو اللغة الإنجليزية مرتبطاً بحالة الانبهار بالولايات المتحدة، ولكن إعادة توحيد ألمانيا أسَّس قوة عملاقة في قلب المنطقة الأوروبية الجديدة وأصبحت ألمانيا الموحدة تمثل مركز الإقتصاد في المنطقة، وهكذا استعادت ألمانيا هيبتها السياسية والثقافية التي لم تكن قائمة في الحقبة الماضية.

ولقد توارت ألمانيا عن الأنظار في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكانت سياستها الثقافية تهدف إلى إظهار الدولة على أنها لا تسعى إلى الهيمنة على الآخرين، وآنذاك كانت آليات الثقافة الألمانية تُشدد على نشر ثقافة التواضع والاعتدال. ولقد أفلحت مؤسسات السياسة الفيدرالية الخارجية بمساعدة معاهد جوته الألمانية في نشر القيم والأفكار الألمانية القائمة على الاتزان وضبط النفس والبعد عن الغلو والتطرف. أما الألمان المقيمون بالخارج فلقد أصبحوا يتحدثون الإنجليزية بلا حرج، ولم يعد لديهم الإصرار على استخدام لغتهم

الوطنية في المناسبات الرسمية. ولقد أدت سياسة ضبط النفس أو سياسة إنكار الذات إلى نتائج غير مقصودة وتوابع غير مرئية للعيان، فعندما نشط الألمان في تعلم الإنجليزية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تسببوا بشكل غير مباشر في إضعاف أكبر المنافسين لهم في أوروبا، حيث ساعدت هذه السياسة على تجريد الفرنسيين من المميزات اللغوية المرتبطة بتعلم الفرنسية. ومنذ البداية كانت المنافسة اللغوية الخفية قائمة في الاتحاد الأوروبي بين الألمانية والفرنسية من جانب والإنجليزية من جانب آخر باعتبارها لغة الاتصال المفضلة عالمياً، كما أنها اللغة التي تمثل تهديداً لغيرها من اللغات الأخرى في الاتحاد. ومع ذلك فلقد ازدادت الفرنسية تألقاً في مطلع الخمسينيات إلى أواسط السبعينيات باعتبارها لغة واعدة. وبينما كان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يضم ستَ دول أعضاء لم يكن مسموحاً داخل مؤسسات وأروقة الاتحاد سوى باستعمال أربع لغات هي الألمانية والفرنسية والإيطالية والهولندية بسبب وجود إشكاليات لغوية في الدولتين الباقيتين. ففي بلجيكا انقسم الشعب إلى فئتين الأولى تضم عرقية الولونيين Walloon التي تتحدث الفرنسية والثانية تضم شعب الفلاندر الفلكمني Flemish الذي يتحدث الهولندية. أما بالنسبة إلى لوكسمبورج فإن قلة من السكان يتحدثون إما لغتهم الأصلية «ليتزبيرجش» Letzeburgesch أو اللغة الألمانية في حين أن تسعين في المائة 90٪ من عدد السكان يتحدثون الفرنسية.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم 8,1 إلى بعض البيانات التقريبية نظراً لعدم وجود دراسات إحصائية تخص مهارات إتقان اللغات الأصلية في دول الاتحاد الأوروبي قبل عام 1970. ومع ذلك فإن العديد من القياسات والإحصاءات فيما بعد قد أدت إلى نفس النتائج تقريباً، فاللغة الفرنسية تأتي في المركز الأول بالرغم من أن المتحدثين بالألمانية أكثر عدداً سواءٌ الناطقون الأصليون أو من يتخذونها كلغة ثانية. وُتظهر الدراسة تفوق عدد المتحدثين بالفرنسية على نظرائهم المتحدثين بالألمانية في دول الاتحاد، وبالتالي تصبح الفرنسية لغة مركزية بالرغم من قلة عدد المتحدثين الأصليين بها، وتأتي الألمانية بعد الفرنسية من حيث درجة الأهمية، ولكن الفرنسية تعتبر لغة جاذبة بسبب ما تتمتع به من أنها لغة الثقافة وبسبب انتشارها خارج نطاق الاتحاد الأوروبي، ثم تأتي اللغة الإيطالية في المرتبة الثالثة مع وجود فارق كبير بينها وبين الألمانية وأخيراً تأتي الهولندية في المرتبة الرابعة وفي ذيل القائمة.

والأفضل للقادم من خارج الاتحاد الأوروبي أن يتعلم اللغة الفرنسية حتى يتمكن من التواصل مع سكان جميع دول الاتحاد حيث تحقق الفرنسية أعلى معدل قيمة اتصالية على مستوى الأفراد في الاتحاد الأوروبي. كما أن الهولنديين والإيطاليين يفضلون تعلم الفرنسية على الألمانية – كلغة ثانية – ولكن ذلك لم يحقق لهم مكاسب ملموسة. ويبلغ عدد الأفراد المتحدثين بالفرنسية والألمانية حوالي ثلث

عدد سكان الاتحاد كما أن جميع متعددي اللغات يتحدثون الفرنسية بجانب الألمانية. وكانت الفرنسية والألمانية تتمتعان بتفوق لغوي في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي المكون من ست دول أعضاء.

ومن الصعوبة التكهن بالموقف لو استمر التنافس بين الفرنسية والألمانية وأصبح الصراع بينهما علنياً وعلى الملأ. وفي أسوأ الأحوال كانت فرنسا أو الجمهورية الفيدرالية الفرنسية ستقلل نسبة التدريس باللغة الألمانية المنافسة من أجل خفض قيمتها الاتصالية داخل فرنسا، وكان يمكن للحكومة أن تشرع في تدريس اللغتين الإيطالية والهولندية في المدارس في مقابل تدريس الفرنسية في إيطاليا وهولنده. وفي الواقع لجأت فرنسا إلى هذه السياسة فيما بعد أثناء مواجهتها مع اللغة الإنجليزية ولكن هذه السياسة لم تؤتِ أكلها ولم تضعف هيمنة الإنجليزية .

وكانت المجموعة اللغوية (الكوكبية) الأوروبية تعاني طوال الوقت من وجود منافس قوى يحوم حول حلمها ألا وهو اللغة الإنجليزية. وحتى قبل أن تصبح الإنجليزية اللغة الرسمية للاتحاد الأوروبي كانت تهيمن بشكل غير رسمي على الدول الأعضاء باعتبارها اللغة الثانية الأوسع انتشاراً في أوروبا واللغة المركزية الأولى في الاتحاد. وبمجرد دخول المملكة المتحدة وإيرلنده والدانمارك إلى الاتحاد في عام 1973 تغيرت الخريطة اللغوية بشكل دراماتيكي وتم إعادة تشكيل المجموعة اللغوية الكوكبية في أوروبا. ولقد ظلت الألمانية اللغة الأصلية الأولى

من حيث عدد السكان الناطقين بها بينما تفوقت الإنجليزية على الفرنسية، وأصبحت اللغة المفضلة كلغة ثانية بالنسبة لأكبر عدد من السكان (أنظر الجدول رقم 8,2). وجاءت الفرنسية في المركز الثاني بعد الإنجليزية في حين جاءت الإيطالية في الترتيب الرابع من بين دول الاتحاد التسع. أما الهولندية فلقد جاءت في الترتيب بعد الإيطالية – مع وجود فارق كبير في عدد المتحدثين – أما اللغة الدانماركية فلم يظهر لها أي أثر على المشهد اللغوي في دول الاتحاد .

وُتعتبر الإنجليزية اللغة الوحيدة الأكثر جاذبية لمتعددي اللغات داخل المجموعة اللغوية الأوروبية كما أن القادمين من خارج الاتحاد الأوروبي يسعون لتعلم الإنجليزية بشتى السبل. ومن الجدير بالذكر أن جميع سكان دول الاتحاد يفضلون تعلم الإنجليزية كلغة إضافية فيما عدا الألمان الذين يفضلون تعلم الفرنسية. وبما أن الجميع يعلمون أن تعلم الإنجليزية يمثل الاختيار الأول لشعوب الاتحاد الأوروبي، فلقد لاقت الإنجليزية إقبالاً غير مسبوق على المستوى الفردي لأن الأفراد يسعون إلى التواصل بعضهم مع بعض بلغة واحدة. وكان الإنجليز يفضلون تعلم الفرنسية والألمانية من قبل. أما الآن فالعديد منهم لم يعد يرهق نفسه في تعلم أي لغة أجنبية تذكرلأنهم واثقون من أن جميع الدول الأوروبية سوف تسعى إلى تعلم الإنجليزية. ومن الواضح للعيان أن الإنجليزية أصبحت اللغة المهيمنة على بقية اللغات الأوروبية منذ أن انضمت بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما ظلت الفرنسية

منافساً قوياً للإنجليزية بالرغم من أنها تخسر المعركة تدريجياً، ثم تأتي الألمانية في المركز الثالث .

ولم تتأثر المجموعة اللغوية الأوروبية عندما انضمت ثلاث دول متوسطية إلى الاتحاد الأوروبي. فعندما انضمت اليونان في عام 1981 وأسبانيا والبرتغال في عام 1986 إلى الاتحاد، وأصبح عدد الدول الأعضاء تسع دول لم تطرأ أي تغيرات على شكل المجموعة (الكوكبية) اللغوية في أوروبا .وحتى بعد أن انضمت هذه الدول إلى الاتحاد ظلت الإنجليزية هي اللغة المهيمنة كلغة ثانية يتحدثها معظم سكان الدول الأعضاء، وأما الفرنسية فلقد لاقت ترحيباً من الأسبان وجاءت اللغة الأسبانية بعد الإيطالية على مستوى القيمة الاتصالية وعدد الناطقين الأصليين. ولكن الأسبانية والإيطالية كانتا من اللغات التي لم تلق أي إهتمام من الطلاب والدارسين في أوروبا. وفي أمريكا اللاتينية تعتبر الأسبانية من اللغات ذات المركز الأسمى حيث يبلغ عدد الناطقين بها 280 مليون نسمة وهي بذلك تتفوق على الفرنسية من حيث عدد المتحدثين بها، ثم تأتي البرتغالية بعد الأسبانية من حيث الأهمية في أمريكا الجنوبية – حيث يبلغ عدد المتحدثين بها 160 مليون نسمة معظمهم في البرازيل. وفي أوروبا تكاد اللغة البرتغالية لا تُرى وكذلك الدانماركية واليونانية .

أما في الدول الاشتراكية السابقة في وسط وشرق أوروبا فلقد كانت الألمانية هي اللغة الأجنبية الأولى المفضلة لدى السكان، ثم تم

إقصاؤها أثناء الحقبة السوفيتية وأصبحت الروسية هي اللغة الأجنبية الأولى، ولكنها اختفت تماماً، وتوارت عن الأنظار بعد إعادة توحيد ألمانيا (عام 1995) وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

ولأن دول وسط وشرق أوروبا كانت تتحدث الألمانية لسنوات عديدة، فإن اللغة الإنجليزية تواجه صراعاً شرساً مع الألمانية هذه الأيام في فرض الهيمنة اللغوية على هذه المناطق التي تنتشر الإنجليزية فيها بصعوبة بالغة. ولقد أدى انضمام النمسا عام 1995 إلى الاتحاد الأوروبي إلى زيادة رصيد اللغة الألمانية حيث يتحدث تسعة ملايين نمساوي الألمانية كلغة أصلية، وقد يؤدي انضمام سويسرا إلى الاتحاد لزيادة رصيد اللغة الفرنسية والإيطالية.

ومع مرور الوقت ظلت الإنجليزية هي اللغة الأولى التي تتمتع بأكبر قيمة اتصالية، تليها الفرنسية ثم الألمانية. أما القيمة الاتصالية لبقية اللغات التي تتحدث بها الدول الست الأخرى الأعضاء في الاتحاد فلقد تم تجاهلها مما أدى إلى تفتيت وتمزيق المجموعة اللغوية الأوروبية. ومن المعروف أن الدول المتوسطية التي التحقت بالاتحاد الأوروبي تفضل الحديث بالإنجليزية كلغة ثانية كبرى.

ومع انضمام السويد وفنلنده إلى عضوية الاتحاد عام 1995 دخلت لغتان جديدتان إلى قائمة لغات الاتحاد مما أدى إلى المزيد من الاشكاليات والتعقيدات ولكنّ هاتين اللغتين لم تضيفا أي حراك إلى المجموعة اللغوية الأوروبية، فالسويديون يتحدثون السويدية في

حين يتحدث الفنلنديون اللغة الفنلندية وقليل منهم يتحدثون اللغة السويدية. ونظراً لقلة عدد السكان في البلدين ظلت هاتان اللغتان داخل حدود الدولتين، ولذلك فإن القيمة الاتصالية لهاتين اللغتين لا تمثل شيئاً بالنسبة إلى سكان أوروبا، ولذلك تم تجاهل هاتين اللغتين بنفس الطريقة التي حدثت مع اللغة اليونانية والدانماركية والبرتغالية . ومن الجدير بالذكر فإن غالبية سكان السويد وفنلنده يتحدثون الإنجليزية مع وجود أقلية تتحدث الألمانية، ولذلك كان لانضمام السويد وفنلنده إلى الاتحاد اثراً ايجابياً على زيادة هيمنة اللغة الإنجليزية على المشهد اللغوي الأوروبي. وبعد إضافة اللغتين السويدية والفنلندية إلى قائمة اللغات الرسمية المعترف بها في أروقة الاتحاد ازداد الطين بلة بسبب المزيد من التعقيدات التي حلت على المنظومة اللغوية الأوروبية بأسرها وأصبح البحث عن نظام لغوي مبسط أكثر إلحاحاً.

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم 8,3 هي نتيجة دراسة مسحية وفق المعايير الأوروبية تمت عام 1998، وكان السؤال الرئيسي الذي طرحته هو: أي اللغات يمكنك إجادتها أثناء الحديث غير لغتك الأم؟ أما الإحصاءات المبينة في الجدول رقم 8,2 فلقد أُعدت في ضوء الإجابات التي تم الحصول عليها بعد توجيه السؤال التالي: أي اللغات يمكنك فهمها بسهولة؟ وكان هذا الاستبيان عام 1976. وحيث إن الدراسة المسحية عام 1976 قد اعتمدت على الإجابة عن السؤال : أي اللغات

تفهمها بسهولة وبلا صعوبة، وبما أن الدراسة المسحية عام 1998 بُنيت على الإجابات الخاصة بالسؤال : أي اللغات تتحدثها بطلاقة أثناء المحادثة، يجب مراعاة الحذر أثناء مقارنة البيانات في الجدولين، لأن الفهم بسهولة يتطلب مهارة أقل من التحدث والاشتراك في المحادثة. ويبدو أن الدراسة الأولى قد ركزت على التعددية اللغوية كما أن مستوى التعليم قد تطور بشكل كبير في العشرين سنة التي تفصل بين الدراستين. ولقد ساعد ذلك على تدعيم الأرقام التي تشير إلى المهارات اللغوية عام 1998.

وبجميع المعايير فلقد حققت الإنجليزية أعلى معدل قيمة اتصالية. وفي عام 1998 أصبحت الإنجليزية اللغة الثانية المفضلة لدى جميع الجنسيات والقوميات في أوروبا. ولقد أظهرت الإحصاءات متغيراً جديداً حيث تراجعت القيمة الاتصالية للفرنسية التي جاءت بعد الألمانية في الترتيب. وما زال الإنجليز يفضلون تحدث الفرنسية كلغة ثانية أما بقية المجموعات اللغوية في أوروبا فإنها ترغب في تعلم الألمانية (مع أن الإنجليزية لا تزال اختيارهم الاول). وربما يرجع ذلك إلى ازدياد عدد المتحدثين بالألمانية كلغة أم خاصة بعد اعادة توحيد ألمانيا وانضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي. ويأتي الناطقون بالألمانية كلغة أم في المرتبة الأولى من حيث العدد إذ يبلغ عددهم 91 مليون في مقابل 63 مليون يتحدثون الإنجليزية (كلغة أم) و63 مليون يتحدثون الفرنسية (كلغة أم) بما في ذلك الشعب الولوني

(وهم أقلية تقطن الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من بلجيكا والمناطق الفرنسية المجاورة).

وفي واقع الأمر فإن الإنجليزية هي اللغة الرابطة للاتحاد الأوروبي سواء شئنا أم لم نشأ، وسوف تزداد هيمنة اللغة الإنجليزية على الاتحاد في ظل السياسات التعليمية الحالية الرامية إلى تقرير تدريس المناهج باللغة الإنجليزية في جميع مراحل التعليم. وكما هو مبين بالجدول رقم 8,3 فإن اللغة الإيطالية تأتي في المركز الرابع قبل اللغة الأسبانية وتفصل بينهما مسافة كبيرة، بينما تأتي الهولندية في المركز السادس، وتحتل اللغات الثلاث – الإيطالية والأسبانية والهولندية – المنطقة الوسطى في المشهد اللغوي الأوروبي. أما لغات ما تبقى من البلدان فليس لها أي قيمة اتصالية. وفي معظم الأحيان تنخفض هذه القيمة إلى (0,001) أو أقل. فعلى سبيل المثال نجد أن القيمة الاتصالية لكل من اللغة الدانماركية والفنلندية والبرتغالية والسويدية معاً يعادل (0,01). وفي حالة استبعاد مبدأ المساواة والتكافؤ بين لغات جميع الدول الأعضاء حسب لوائح الاتحاد ستصبح الإنجليزية والفرنسية والألمانية هي اللغات الوحيدة المرموقة التي يمكن التواصل بها دون غيرها من اللغات نظراً لمكانتها وسمعتها. ولكن يجب عدم تجاهل الأسبانية باعتبارها لغة عالمية، وكل من الإيطالية والهولندية باعتبارهما لغتي دولتين من الدول المؤسسة للاتحاد، ولذلك لدى هذه اللغات الفرصة كي تصبح من اللغات ذات المكانة المرموقة

داخل سلة اللغات الأوروبية.

إن انضمام بولنده وجمهورية التشيك والمجر وأستونيا إلى الاتحاد بالإضافة إلى مالطا (وهي من الدول المدرجة على أجندة الاتحاد والمرشحة للانضمام قريباً) لن يغير من الأمر شيئاً سواء بالسلب أو بالإيجاب، فكل دولة لديها لغتها الرسمية كما أن عدد السكان المحدود في كل دولة من الدول المذكورة آنفاً لن يغير في الخريطة اللغوية شيئاً ولن يؤثر على القيمة الاتصالية لكل اللغات الحالية بشكل ملحوظ. وتُعد الإنجليزية والألمانية من أكثر اللغات الأجنبية المنتشرة في تلك البلدان. ومع زيادة إقبال طلاب المراحل الثانوية على تعلم اللغات الأجنبية في تلك البلدان فسوف يزداد عدد المتحدثين باللغات الأجنبية. وبشكل عام فإن الإنجليزية والألمانية والفرنسية على التوالي سوف تظل هي اللغات المهيمنة على الاتحاد مع تواجد معقول للإيطالية والأسبانية والهولندية في المنطقة الوسطى، ولذلك فلن يكون لأي لغات أخرى أي أهمية سواء في الحاضر أو المستقبل إلا في حدود الدول الناطقة بها .

8,2,1 مستقبل الاتحاد الأوروبي.

إن المادة العلمية التي تم جمعها بخصوص إتقان الشباب للمهارات اللغوية تشير إلى أن إتقان اللغات الأجنبية سوف يستغرق من عقدين إلى ثلاثة عقود قادمة. ويبدو أن هذه الإحصاءات تتميز بالثبات والاستمرارية مع مرور الزمن وهو مالم يتوفر لدى الدراسات المسحية

السابقة. وفي عام 1991 أُجريت دراسة إحصائية تم من خلالها توجيه بعض الأسئلة إلى طلبة المدارس الثانوية والشباب البالغين، وتم الطلب منهم الإجابة على ما يلي: ما هي اللغة التي تتحدثها في بلدك الأصلي؟ وما هي اللغات التي تتعلمها كلغات أجنبية؟ وما هي اللغة الأجنبية التي يمكنك استخدامها أثناء المحادثات؟ وفي المتوسط فإن الشباب الأوروبي يتحدث لغة أو لغتين أجنبيتين فالمراهقون في لكسمبورج والدانمارك وهولنده يتحدثون لغتين أجنبيتين أو ثلاث بينما يتحدث أقرانهم في اليونان وإيرلنده لغة واحدة، ومنهم من لا يعرف أي لغات أجنبية على الاطلاق. وتبرز الدراسة أن إتقان مهارات اللغة الإنجليزية قد ازداد في الفترة القصيرة من عام 1987 إلى عام 1990 في معظم أرجاء أوروبا، وتؤكد الدراسة أن الشباب الأوروبي في المراحل العمرية أقل من 25 عاماً يميل إلى تعلم مهارات اللغات الأجنبية بوتيرة أسرع من الذين يكبرونهم سناً .

وبينما كان ثلث الشباب الأوروبي في عام 1987 لديهم المهارات اللغوية اللازمة للحديث باللغة الإنجليزية تضاعف هذا العدد في عام 1998 حيث كان باستطاعة ثلثي الشباب الأوروبي الانخراط في محادثات بالإنجليزية كما ازدادت نسبة المتحدثين باللغتين الفرنسية والألمانية بقدر ضئيل في حين تراجعت نسبة المتحدثين باللغة الأسبانية. ويبدو أن ثمة علاقة بين الفئة العمرية ومستوى التعليم قد أثرت على إتقان اللغات الأجنبية وحسب الدراسات الاحصائية فإن 45٪ من

إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي يتقنون الحديث بلغة أجنبية واحدة كما أن 77٪ من الطلاب و72٪ من المتعلمين الذين واصلوا دراستهم حتى سن العشرين يفعلون الشيء نفسه – إتقان لغة أجنبية واحدة– بينما 26٪ ممن وصلوا إلى سن التقاعد و19٪ ممن تركوا الدراسة قبل سن السادسة عشرة باستطاعتهم الحديث بلغة أجنبية واحدة .

ويشعر الأوروبيون بقدرتهم على إجادة لغة أجنبية ما دون غيرها، وبينما أظهرت الدراسة التي تمت عام 1990 أن 56٪ من إجمالي نسبة الطلاب المتحدثين باللغات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي يشعرون بالثقة لأنهم يتحدثون الإنجليزية أكدت نفس الدراسة على أن 47٪ من المتحدثين بالفرنسية و35٪ من المتحدثين بالهولندية يشعرون بالثقة عندما يتحدثون بهاتين اللغتين. وفي عام 1997 أُجريت دراسة مسحية وفق المعايير الأوروبية لقياس المهارات اللغوية للشباب الأوروبي (أنظر الجدول رقم 8,4) وتم توجية السؤال التالي إلى المشاركين: ما هي اللغة التي تعلمتها والتي تشعر بقدرتك على استخدامها بكفاءة أثناء المحادثات ؟ وهذا السؤال يختلف كثيراً عن السؤال الذي طرحته دراسات سابقة عام 1976 و1999 والذي كان يتناول «مدى القدرة على فهم اللغة دون أي صعوبة». والفارق الرئيسي بين الدراسة التي أجريت عام 1997 ومثيلتها التي أجريت عام 1999 هي صغر سن المشاركين في الدراسة الأولى.

والنتيجة المفاجئة في هذا الصدد كانت الزيادة الكبيرة في عدد

الشباب المتحدثين باللغة الإنجليزية كلغة ثانية، وتوالت المفاجآت الخاصة بوضع اللغتين الفرنسية والألمانية فمعظم الشباب يميلون لتعلم الفرنسية في المراحل الدراسية المختلفة كما أن ثمة تواجداً للأسبانية والإيطالية والهولندية في المنطقة الوسطى على الخريطة اللغوية الأوروبية. أما بقية اللغات الرسمية في الاتحاد فلقد تم تجاهلها تماماً من قبل المشاركين الذي يفضلون تعلم الإنجليزيه ثم الألمانية فيما عدا الهولندين الذين يفضلون تعلم الفرنسية بعد الإنجليزية. ولقد تطابقت نتائج الدراسة التي أجريت على الشباب في أوروبا عام 1997 مع نتائج المسح الشامل الذي أجرى على جميع المواطنين في الاتحاد الأوروبي عام 1997. وحسب النتائج فإن الإنجليزية سوف تهيمن على المشهد اللغوي في المجتمع المدني الأوروبي، بينما ستظل الألمانية والفرنسية تتنافسان على المركز الثاني. أما كل من الإيطالية والأسبانية والهولندية –إلى حد ما– فيمكن اعتبارها لغات عالمية من الدرجة الثانية. ويرجع هذا التصنيف لتزايد أعداد مزدوجي اللغات من بين الناطقين الأصليين باللغة الإيطالية والأسبانية والهولندية، وليس بسبب تنافس الأجانب على الحديث بتلك اللغات .أما ما تبقى من اللغات الرسمية في الاتحاد الأوروبي فهي لغات محلية لا تتعدى حدود أقطارها.

ويمكن التكهن بوجود ثلاثة مستويات أو دوائر لغوية داخل المجموعة (اللغوية) الكوكبية التي تضم دول الاتحاد الأوروبي. وتتكون الدائرة الأولى من اللغات الدولية الكبرى وعلى رأسها

الإنجليزية التي تغطي كل أوروبا، يليها الفرنسية المنتشرة في جنوب أوروبا ثم الألمانية المتواجدة بقوة في شرق أوروبا. أما الدائرة الثانية فتضم كلاً من الإيطالية والأسبانية والهولندية (إلى حد ما) ويمكن تصنيفها على أنها لغات عابرة لحدود الدول المجاورة فقط. أما الدائرة الثالثة فتضم لغات بقية الدول الأعضاء وتستخدم هذه اللغات داخل حدودها حصرياً. وهناك تشابه بين الخريطة اللغوية لأوروبا المدنية وبين خريطة أوروبا ككيان مؤسسي Institutional Europe. وهناك تنوع في اللغات التي تستخدم على مستوى الهيئات الحكومية والمستوى الرسمي والاحتفالي والبرلماني ومستوى مجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى اللغات التي تستخدم في الفعاليات الداخلية وفي الأروقة الإدارية والبيروقراطية الأوروبية وفي الجلسات اليومية التي تعقدها اللجان المختلفة والاجتماعات غير الرسمية للبرلمانيين والعاملين معهم .

8,3 : أوروبا : كيان مؤسسي (1) : المستوى العام.

تتكون المجموعة اللغوية (الكوكبية) الأوروبية من أربعة مستويات تم مناقشة اثنين منها باستفاضة وهما لغات المجتمعات القومية المستقلة ولغات المجتمع المدني الأوروبي في إطار الاتحاد. ولقد تناولنا بالنقاش والدراسة أوروبا المدنية إلى حد كبير. والآن حان الوقت لدراسة أوروبا ككيان مؤسسي. وبادئ ذى بدء يجب أن نقسم المؤسسات إلى شقين.

أولاً: المؤسسات الرسمية والعامة والبروتوكولية الخاصة بمجلس الوزراء والمؤسسات المرتبطة بالبرلمان الأوروبي وهذا هو موضوع هذا الجزء من الكتاب. أما الهيكل المؤسسي فيضم الاجتماعات غير الرسمية ومناقشات وحوارات المسؤولين والسياسيين في المكاتب والأروقة والغرف المخصصة للجان المختلفة داخل مقرات الاتحاد وهذا هو موضوع الجزء التالي من الكتاب.

من المتوقع أن تعامل جميع اللغات بطريقة متساوية أثناء انعقاد جلسات البرلمان على المستوى الرسمي، وعندما يلتقى أعضاء البرلمان في مجلسهم، وعندما تلتئم اللجان الكبرى في الاتحاد وأثناء جميع المناسبات العامة حيث يُفترض أن كل لغات الدول متساوية ولذلك يجب التعامل معها على المستوى الرسمي من هذا المنطلق. وهذه المسألة لا تتعلق بالمجاملات الدولية وليست من قبيل الاحتواء السياسي، وإنما هي من صميم القواعد التي ارتكز عليها الاتحاد. ومنذ إنشاء الاتحاد نصت الاتفاقيات التي وقعت عليها الدول المؤسسة على كفالة المساواة الكاملة لجميع الدول الأعضاء وتسري هذه المساواة دون شروط على اللغات التي تتحدث بها تلك الدول.

ثانياً: نصت هذه الاتفاقيات على أن المجلس والبرلمان والمفوضية الأوروبية لديهم الحق في اتخاذ جميع القرارات التي لها تأثير مباشر على شعوب الدول الأعضاء وبناءً عليه فإن مبادئ الديمقراطية الأصلية تحتم ضرورة نشر هذه القرارات والتشريعات بلغات جميع الدول

الأعضاء التي تنطبق عليها تلك الشروط. وهكذا نرى أن التعددية اللغوية داخل الاتحاد لم تكن نتاجاً لإصرار بعض الدول على الحفاظ على مميزات لغوية من الأزمنة الغابرة وإنما تم التأسيس والتأصيل لها في إطار القوانين المنظمة، فهي جزء من دستور الاتحاد حيث تم التأكيد على التعددية اللغوية في إطار المساواة التي يكفلها النظام الديمقراطي في الحكم والتشريع. وكان يبدو أن تلك الاعتبارات والتشريعات التي تقضي بمعاملة جميع لغات الدول الأعضاء على قدم المساواة كفيلة بحماية هذا الحق إلى الأبد، ولذلك تم صياغة جميع القرارات ذات التأثير المباشر على المواطنين في الدول الأعضاء بلغات تلك البلدان، ولكن المبادئ والتشريعات مهما كانت سامية قد يصعب احتوائها وتطبيقها على أرض الواقع لأن الهيئات الحاكمة في الاتحاد لا يمكنها في الوقت الحالي سوى التعامل بلغة أو عدة لغات قليلة. وفي ظل الظروف الحالية تم التوصل بشكل غير رسمي وفي إطار واقعي وعملي إلى استخدام لغات معينة وليس جميع لغات الدول الأعضاء، وسوف تظل الأمور هكذا إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

وعندما يتعلق الأمر بالسياسة الرسمية العلنية تواصل الأطراف المختلفة الإصرار على تجميد الموقف وترسيخ استمرار الوضع القائم. وفي الواقع فلقد فشل الاتحاد في التوصل إلى اتفاق يقضي بتنفيذ النظام اللغوي الذي تستخدمه الهيئات الحاكمة في الوقت الراهن. ويبدو أن التوصل إلى هذا الاتفاق يُعد مستحيلاً في ظل الظروف

الحالية، حيث تسيطر دائرة قذرة على مجريات الأمور في الاتحاد ألا وهي دائرة التصويت. وكل مرة يتم التصويت فيها على اقتراح يقضي بفرض قيود على استخدام لغة ما من اللغات الرسمية الإحدى عشرة المعمول بها، تقوم الغالبية الساحقة بالموافقة عليه من حيث المبدأ، ويتم تبرير القرار على أساس عدم الكفاءة ولأسباب اقتصادية أخرى. ولا يعارض القرار سوى الدولة المتضررة دون سواها. ومع ذلك فقد فشل المقترعون ومن لهم حق التصويت في التوصل إلى اتفاق يفضي إلى أن تصبح الإنجليزية هي اللغة الوحيدة للاتحاد، وتم رفض الاقتراح من جانب الغالبية العظمى من الأعضاء الذين صوتوا لصالح اقتراح آخر يقضي بالإبقاء على لغات جميع الدول الأعضاء كلغات رسمية معمول بها في الاتحاد. وبسبب الموافقة على وجود كل اللغات على قائمة الاتحاد تقود الأمور مرة أخرى إلى المربع الأول، ثم تبدأ عملية اقتراع أخرى. إن دائرة التصويت التي لا تنتهي هي السبب في حالة الشلل وعدم القدرة على الحراك وهي التي تضع العراقيل أمام التوصل إلى حل بخصوص الحالة اللغوية الراهنة داخل الاتحاد الأوروبي . ويبدو أن حسم هذا الأمر بات مستحيلاً طالما ظلت آلية التصويت تعمل ضد أي اقتراح بديل قد يؤدي إلى التوصل إلى حل نهائي. هناك ثلاث فرضيات تقف وراء الجدل الدائر في أروقة الاتحاد عن قضية اللغة. أولاً: تفضل كل دولة من الدول الأعضاء نظاماً لغوياً Language Regime يمنح لغتها الأصلية جميع الامتيازات المتاحة.

ثانياً : تفضل جميع الدول نظاماً لغوياً يضم عدداً أقل من اللغات عن نظام لغوي يشتمل على العديد من اللغات. ثالثاً: تفضل بعض الدول إقصاء اللغات ذات القيمة الاتصالية المنخفضة والمتناقصة. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن تمرير أي قرار حول مسألة اللغة دون اللجوء إلى صندوق الاقتراع.

ويمكن استنتاج الخيارات التي تفضلها الدول الأعضاء على التوالي من الجدول رقم (8,3). ويتضمن هذا الجدول القيمة الاتصالية الخاصة باللغات الرسمية في البرلمان الأوروبي بناءً على دراسة المهارات اللغوية وتصنيفها. ولقد تم تطبيق الدراسة على أعضاء البرلمان الأوروبي، ولم تطبق على المواطنين في دول الاتحاد، وتتشابه القيم الاتصالية وسائر البيانات التي توصلت إليها الدراسة بعد التطبيق على البرلمان عام 1989 مع الموقف اللغوي العام في أوروبا آنذاك، وجاء ترتيب اللغات حسب قيمتها الاتصالية كالتالي: الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإيطالية، الأسبانية، الهولندية، ثم اللغات الأقل انتشاراً التي تنعدم قيمتها الاتصالية أو تتارجح من مستوى مُتَدنٍّ إلى آخر.

وأظهرت الدراسة أن الإنجليزية تتمتع بأكبر قيمة اتصالية داخل البرلمان الأوروبي، ويبدو أنها أكثر نفوذاً داخل أروقة البرلمان حيث تزداد قوتها داخل البرلمان أكثر من خارجه في شتى أنحاء القارة (وفق الدراسة التي طبقت على أعضاء البرلمان). والمفارقة أن ثمة فارقاً ضئيلاً بين معدل القدرة الاتصالية للإنجليزية والفرنسية التي تأتي في المركز

الثاني مباشرة. ومن المدهش أن هذه النتيجة تتناقض مع نتائج الدراسة التي أُجريت عام 1995 على دول الاتحاد قاطبة، وجاءت الألمانية في المركز الثاني بينما قبعت الفرنسية في المرتبة الثالثة. وفي الواقع فإن عدد مزدوجي اللغة (داخل البرلمان) الذين يتحدثون الإنجليزية كلغة ثانية أكبر بقدر ضئيل من عدد المتحدثين بالفرنسية كلغة ثانية، كما أن الدراسة أثبتت تدني القيمة الاتصالية للألمانية .

ويبدو بوضوح أن أعضاء البرلمان، ومعظمهم في الأربعينيات والخمسينيات من العمر قد درسوا الفرنسية في الماضي باعتبارهم ممثلين لبلادهم، ولذلك فلا يمكن مقارنتهم بذويهم وأبناء جلدتهم من الأجيال الحالية التي لم يكن لديها الفرصة لدراسة الفرنسية. ومن الجدير بالذكر أن الألمانية جاءت في المركز الثالث مع وجود فارق شاسع بينها وبين الفرنسية. ويرجع ذلك إلى أن ألمانيا الشرقية البالغ عدد سكانها 17 مليوناً لم يكن لها أي تمثيل دبلوماسي داخل الاتحاد عام 1989، كما أن عدداً قليلاً من أعضاء البرلمان الأوروبي قد تعلموا الألمانية كلغة ثانية .كما أظهرت الدراسة أن الإيطالية والأسبانية ثم الهولندية (مع وجود فارق كبير بين الهولندية والأسبانية) تحتل المنطقة الوسطى على الخريطة اللغوية الأوروبية، أما بقية اللغات فليس لها أي قيمة اتصالية تذكر.

ولقد قام «مامادو» في دراسته بإحصاء عدد أعضاء البرلمان الذين لا يتحدثون الإنجليزية أو الفرنسية وانتهى إلى أن 118 من بين528

عضو لا يتحدثون الإنجليزية أو الفرنسية، مع استثناء 26 عضواً لم تشملهم الدراسة. ويبدو من النتائج أن ثلاثة أرباع الأعضاء يتحدثون الإنجليزية أو الفرنسية. كما أظهرت الدراسة أن أكثر من نصف أعضاء الوفدين اليوناني والإيطالي وخُمس أعضاء الوفد الأسباني لا يتحدثون الإنجليزية أو الفرنسية، ومع ذلك فإن القيمة الاتصالية لكل من الإنجليزية والفرنسية قد دفع الأعضاء في اجتماعاتهم غير الرسمية إلى المناداة بتعميم نظام لغوي أنجلو– فرنسي على سائر مؤسسات البرلمان. ولكن لو نظرنا إلى ديناميكية اتخاذ القرار بخصوص موضوع اللغة في أروقة البرلمان لتأكَّدْنا من استحالة التوصل إلى اتفاق عن طريق استفتاء برلماني موسع يشمل كل الأعضاء بسبب الفعاليات الخفية التي تقوم بها دائرة التصويت والتي تحول دون ذلك.

وُيبرز الجدول رقم (8,6) الخيارات المفضلة لوفود الدول الأعضاء على التوالي حيث توصي الوفود بنظام لغوي يضم سلسلة من اللغات، بحيث يختار كل وفد لغة مفضلة أو أكثر غير لغة بلاده. وفي ظل الظروف الحالية ستدعو الأغلبية من الأعضاء في الاتحاد لإقصاء العديد من اللغات بينما سيصوت كل وفد على حدة ضد رأي الأغلبية التي تسعى لإقصاء لغته من النظام اللغوي المقترح، وسوف يجد نفسه يغرد منفرداً خارج السرب حيث إن الأغلبية ستصوت ضده. وعندما يصل الجدل إلى ذروته عند التصويت على اختيار لغة رسمية لجلسات البرلمان الموسعة أو عند التصويت على اختيار لغة رسمية لنشر قرارات الاتحاد

يتم اللجوء إلى آلية القرار الجماعي، بمعنى أن القرار محل النقاش ينبغي التوصل إليه عن طريق موافقة جميع الأعضاء بالإجماع، وعندئذ لا يتم التوصل إلى شيء لأن كل عضو متضرر من أي قرار سوف يلجأ إلى استخدام حق الفيتو وبالتالي يبقى الوضع كما هو عليه.

أما بالنسبة إلى القضايا الأقل أهمية فينبغي التوصل إلى قرارات بشأنها عن طريق موافقة أغلب الأعضاء. وفي هذه الحالة فإن الاقتراح الذي وافقت عليه الأغلبية العظمى من الأعضاء سيتم التقليل من شأنه تدريجياً من خلال موافقة الأغلبية – الأقل عدداً – على اقتراحات أخرى مماثلة، وتظل عجلة الاقتراحات تسير إلى أن يصل الامر إلى مواجهة حاسمة بين اقتراح يدعو إلى جعل الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة للاتحاد – وهذا الاقتراح يدعمه الوفد البريطاني والوفد الأيرلندي – واقتراح آخر تدعمه كل الوفود، يقضي بجعل لغات جميع الدول الأعضاء لغات رسمية للاتحاد. ويقوم كل وفد – من الذين يدعون إلى جعل لغات جميع الدول لغات رسمية – بترتيب أولوياته بطريقة مختلفة عن سائر الوفود. ففي حين دعت وفود ألمانيا والنمسا ولكسمبورج في اقتراحها المقدم إلى مجلس الاتحاد ومفوضية الشؤون الداخلية أن تكون اللغات الآتية – الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية – هي اللغات الرسمية لم توافق على هذا الاقتراح الوفود التي سعت إلى إبقاء النظام اللغوي الحالي في المفوضية كما هو حيث يعتمد على الإنجليزية والفرنسية دون غيرهما من اللغات.

كما أن الوفد الفرنسي والوفد البلجيكي رفضا الاقتراح الذي يقضي بأن تكون الإنجليزية هي اللغة الرسمية الوحيدة للاتحاد وأكد هذان الوفدان على استخدام لغات جميع الدول الأعضاء دون استثناء كلغات رسمية .

ويتخلل حالة الجمود وعدم الحراك بالنسبة لقضية اللغة بعض المؤتمرات أو النشرات العرضية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ففي مناسبات نادرة عندما يتم التطرق إلى قضية اللغة في الاتحاد يجتمع حشد من الخبراء في شتى التخصصات، ويُحولون المناسبة إلى منتدى للشعارات حيث ينادي كل منهم بضرورة الالتزام بالمعاهدات، واحترام الحقوق اللغوية لجميع الأعضاء والسعي إلى تحقيق طموح الجميع للتوصل إلى نظام أوروبي يدعم التقارب الثقافي بين الشعوب. وفي الواقع فإن الصراع اللغوي في الاتحاد يجري في دائرتين لا تلتقيان أبداً. فهناك دائرة قذرة تعتمد على تدعيم المصالح المشتركة،وتعزز النزوح الجماعي نحو الإنجليزية، بينما هناك دائرة أخرى وهي الدائرة الانتخابية (دائرة التصويت) على مستوى الاتحاد التي تعطل كل القرارات وتشل السياسة اللغوية في الاتحاد الأوروبي.

8,4 – أوروبا (2) : هيكلية المؤسسات الإدارية والبيروقراطية.

وعلى غرار الهيكل الإداري (البيروقراطي) في هيئة الأمم المتحدة حيث تم اعتماد الفرنسية والإنجليزية كلغتين عاملتين، فإن الهيئات

الإدارية في الاتحاد الأوروبي تشهد تراجعاً في استخدام اللغة الفرنسية وهيمنة تدريجية للإنجليزية خاصة بعد انضمام بريطانيا إلى الاتحاد عام 1973، في حين لم يلتفت أحد إلى مطالبة ألمانيا الدائمة باعتماد الألمانية كلغة ثالثة عاملة في المفوضية الأوروبية. ويبدو بجلاء أن الغالبية الكاسحة من الأعضاء تدعم استخدام الإنجليزية والفرنسية (بالإضافة إلى لغة الدولة التي تتولى الرئاسة بالإنابة) وترفض اعتماد الألمانية كلغة ثالثة لدى الاتحاد. وطبقا للشروط واللوائح المعمول بها فإن إتقان الإنجليزية والفرنسية يعد شرطاً مسبقاً للترشيح للعمل في مؤسسات المفوضية الأوروبية (علماً بأن أعضاء البرلمان الأوروبي قد تم إعفائهم من هذا الشرط). وفي عام 1991 بلغت نسبة العاملين في المؤسسات والأجهزة الإدارية التابعة للمفوضية الذين يجيدون الفرنسية حوالي 60٪ بينما كان 70٪ من الأعضاء يجيدون الإنجليزية و16٪ يجيدون الألمانية و8٪ يجيدون الإيطالية و6٪ يجيدون الأسبانية. وكانت الفرنسية تغطي حوالي ثلثي الاتصالات والمكاتبات الداخلية، بينما كانت الإنجليزية تغطي حوالي الثلث مع استخدام هامشي لكل من الألمانية والإيطالية. ولكن هذه النسب قد تغيرت في السنوات الاخيرة حيث احتلت اللغة الإنجليزية المركز الأول وتم إزاحة الفرنسية خلفها إلى المركز الثاني ومن حين لآخر سعت بعض الدول لإدراج لغاتها ضمن القائمة الرسمية المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي. وبينما لم يحاول الإيرلنديون ضم لغتهم إلى القائمة مع

احتفاظهم بحق نشر المستندات والوثائق الهامة بتلك اللغة، استطاع الكتالونيون إدراج لغتهم على قائمة الاتحاد، في حين ظل سكان لوكسمبورج يفضلون التحدث بالألمانية أو الفرنسية بدلاً من لغتهم الأصلية (ليتزبيرجش).

وحسب لوائح الاتحاد يتم اعتماد لغة واحدة لكل دولة من الدول الأعضاء مما يثير الجدل حول مطالبة الأقليات داخل بعض الدول بأن تكون لغاتهم الإقليمية والاثنية لغات رسمية. ويبدو أن كلاً من المفوضية والبرلمان الأوروبي يسعيان إلى تعويض الأقليات عن عدم اعتماد لغاتهم كلغات رسمية من خلال تقديم الدعم لهم. وحسب ما ورد في دراسة «سو رايت» فإن الناشطين في المنطقة الأوروبية قد وجدوا حليفاً لهم، بمعنى أن الاتحاد الأوروبي قد قدم الدعم للبرامج التي تشجع الطلاب على تعلم اللغات الرسمية على المستوى المحلي. ولكن هذه السياسة لم تحقق النجاح المطلوب لأن النظام التعليمي في المدارس يشجع على دراسة اللغة الإنجليزية حيث إن 88٪ من إجمالي طلاب المدارس الثانوية يتعلمون الإنجليزية في الوقت الراهن .

لقد تزايد الجدل عن التكلفة الهائلة التي نجمت عن وجود اتحاد أوروبي متعدد اللغات، وكلما ازداد عدد الأعضاء ازدادت التكلفة وأصبح الأمر خطيراً بسبب النفقات المادية المطلوبة، لأن عملية الترجمة لكل لغات الدول الأعضاء تكلف الخزينة مبالغ هائلة حيث أن جميع المراسلات الخارجية يجب أن تترجم إلى جميع اللغات

(الإحدى عشرة) بالإضافة إلى ترجمة جميع القرارات واللوائح إلى كل اللغات بما في ذلك الإيرلندية والكتالانية. ويجب ترجمة جميع الخطابات التي تُلقى – أثناء انعقاد الجلسات الرسمية لمجلس الاتحاد والبرلمان– إلى جميع اللغات غير لغة المتحدث. وهذا الأمر يتطلب تواجد فريق يتكون من مائة وعشرة مترجمين فوريين بالرغم من أن بعض المترجمين يتولى الترجمة من أكثر من لغة وأحياناً تتم الترجمة بطريقة غير مباشرة حيث يترجم الخطاب إلى لغة وسيطة أولاً مثل الإنجليزية أو الفرنسية، ثم تعاد ترجمته إلى اللغة المستهدفة. وفي عام 1989 كانت تسع لغات فقط تستخدم في أروقة ومؤسسات الاتحاد ولقد تَطَلب الأمر الاستعانة بما يقرب من 2500 مترجم و570 مترجم فوري دائم بالإضافة إلى 2500 مترجم يعملون بعقود مؤقتة. ولقد ازدادت نفقات الترجمة بشكل كبير مع زيادة أعداد الدول الأعضاء وبالتالي زيادة عدد اللغات المستخدمة في أنشطة وبيانات الاتحاد. وفي عام 1999 مثّلت نفقات الترجمة التي دفعتها المفوضية حصرياً حوالي 30٪ من ميزانيتها الداخلية أي حوالي 325 مليون يورو. وبالإضافة إلى نفقات الترجمة التي دفعتها مؤسسات الاتحاد الأخرى وصل الإجمالي إلى حوالي 700 مليون يورو.

ومع ذلك فإن نفقات وتكاليف الترجمة من وإلى جميع اللغات الرسمية المعتمدة في الاتحاد بالإضافة إلى نشر القرارات الهامة بكل اللغات والترجمة الفورية لجميع الجلسات التي يعقدها

المجلس والبرلمان قد تكون مبررة كمقابل للعناء المبذول في سبيل تحقيق غاية سامية. إن التعددية اللغوية هي دليل مرئي ومسموع يؤكد احترام الاتحاد لاستقلالية كل الدول الأعضاء كما يحقق مبدأ المساواة في الحقوق بين هذه الدول. كما أن ذلك يتيح لشعوب كل الدول الاطلاع بلغتهم الأصلية على قرارات ولوائح وبيانات وكافة إصدارات الاتحاد كدليل على التزام الاتحاد بمبادئ الحيادية والديمقراطية. كما أن تشكيل فرق من المترجمين القادرين على التواصل ليس فقط بين اللغات الرئيسية الكبرى ولكن بين اللغات الفرعية مثل الترجمة من الفلندية إلى البرتغالية واليونانية والسويدية أو العكس. إن الترجمة من وإلى تلك اللغات الفرعية وفيما بينها قلما حدث في الماضي ولذلك تعتبر عملية الترجمة جسراً للتواصل الحضاري والتقارب الثقافي بين تلك الشعوب التي ندر التواصل اللغوي بينها سالفاً. ولذلك يجب أخذ كل هذه الأمور في الاعتبار عند مناقشة نفقات الترجمة حتى لو كانت بعض القضايا تتعلق بأشياء مجردة إلا أنها حيوية وضرورية. ولذلك فإن الترجمة إلى جميع لغات الدول الأعضاء تُضيف الهوة بين المواطنين في مختلف الدول وتؤدي إلى زيادة التفاهم والتباعد عن الانشقاقات والاتهامات المتبادلة بين الدول.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الممارسات اللغوية داخل مؤسسات الاتحاد لا تتطلب بالطبع أن يكون المرء ملماً إلماماً كاملاً بأكثر من لغة،

ولا تتطلب ترجمة لكل اللغات، وكلما كانت المناسبات ذات أهمية أقل وكلما كانت اللقاءات غير رسمية تم استخدام لغات أقل عدداً. ومن المعروف أن المُطلعين على بواطن الأمور السياسية والعاملين داخل المؤسسات الاتحادية يتحدثون فيما بينهم باللغتين الفرنسية والإنجليزية. ولقد أدت الممارسة اللغوية المزدوجة بالإنجليزية والفرنسية إلى اختراع لغة هجينة تسمى «فرنجلش» لأنها خليط من الفرنسية والإنجليزية، ويتم استخدام هذه اللغة بشكل غير رسمي في الأوساط الاتحادية فالمرء يتحدث تارة بالفرنسية وتارة يتوقف ثم يستأنف الحديث بالإنجليزية، كما أن الروتين الإداري والبيروقراطي قد أنتج معجماً لغوياً من المصطلحات والمرجعيات والألقاب والمختصرات التي لا يقتصر استعمالها وتداولها على العاملين في هذه المؤسسات، ولكن يشاركهم في ذلك جميع المسؤولين بغض النظر عن جنسياتهم ولغاتهم الأصلية. ولقد دأب العاملون في مؤسسات الاتحاد وأجهزته الإدارية على التفكير بلغة أخرى غير لغاتهم الأصلية كما دأبوا على الحديث بأكثر من لغة، ولكن حتى لو كان في الإمكان إزالة العقبات اللغوية عن طريق لغة هجين هي خليط من الفرنسية والإنجليزية فلن يكون ممكناً القضاء على سوء الفهم الناجم عن الاختلافات في النظم الإدارية والعادات البيروقراطية والمبادئ السياسية الواضحة للعيان والتي قد تتسبب في احتكاكات ومناوشات وخلافات بين العاملين في أجهزة الاتحاد الأوروبي.

8,5 نقاش ختامي

إن الجدل الدائر حول قضية اللغة في الاتحاد الأوروبي يرتكز على إشكالية الصراع بين ضرورة الحفاظ على التعددية اللغوية في الاتحاد والرغبة في تحسين التواصل بين الدول الأعضاء. ففي مرحلة بناء الدولة القومية اكتسبت اللغات الأوروبية دوراً وطنياً وأصبحت من اللغات القوية والمهيمنة على المشهد اللغوي المحلي، ولذلك أصبح اندماج هذه اللغات بعضها ببعض أمراً غير متوقع، كما أن اللغات القومية الأوروبية تمارس هيمنتها ونفوذها على الصعيد المحلي، وفي هذا السياق يتضح أن المجموعة اللغوية (الكوكبية) الأوروبية تختلف عن المجموعة اللغوية في شبه القارة الهندية، كما تختلف عن سائر المجموعات اللغوية في أجزاء كبيرة من أفريقيا. ففي هذه البلدان تمثل اللغة الإنجليزية خطراً داهماً يحدق باللغات المحلية الأصلية التي لا تتمتع بنفس القوة والحيوية التي تتميز بها اللغات الأوروبية.

ويوجد أربعة مستويات من الاتصال اللغوي في الاتحاد الأوروبي: ففي المستوى الأول نجد أن اللغات الوطنية تُستخدم كوسيلة تواصل محلية، في حين أن اللغات الأكثر سمواً مثل الإنجليزية تستخدم كأدوات تواصل عابرة للحدود والقوميات في جميع أرجاء القارة الأوروبية. وطالما ظلت كل دولة حامية للغتها الأصلية، فلا يوجد خطر محدق على اللغات المحلية حتى لو تعلمت الغالبية العظمى من الشعوب إحدى اللغات الأكثر سمواً، ففي هذه الظروف تنشأ حالة

من الازدواجية اللغوية بحيث يتم استخدام اللغتين، المحلية والعابرة للحدود، بشكل متوازن في العديد من الميادين والمجالات المختلفة.

أما المستوى الثاني والمتعلق بالقطاعات المدنية في أوروبا فلقد أثبتت الدراسات والإحصاءات والبحوث المسحية أن الإنجليزية تحتل المركز الأول كلغة عابرة للحدود والقوميات بينما تلعب كل من الفرنسية والألمانية أدواراً ثانوية كوسائل اتصال بين المناطق وكأدوات للتبادل التجاري والتواصل الثقافي بين الدول الأوروبية.

أما المستوى الثالث فيشتمل على اللغات الرسمية لجميع دول الاتحاد البالغ عددها إحدى عشرة لغة والتي تُمثل في الهيئات الحكومية التابعة للاتحاد كما تستخدم في كتابة القوانين واللوائح الصادرة عن الاتحاد في المناسبات العامة والحفلات واللقاءات البروتوكولية وفي المراسلات مع الدول الأعضاء وشعوبها. أما المستوى الرابع فيضم لغتين هما الإنجليزية والفرنسية وتستخدم هاتان اللغتان في التواصل الداخلي أثناء الجلسات وفي قاعات الاجتماعات الخاصة بالمفوضية وفي أروقة ودهاليز البرلمان، وعلى نفس المستوى تستخدم الألمانية ولكن في نطاق ضيق للغاية .

ولقد تآكلت مكانة اللغة الفرنسية بشكل متواصل داخل مؤسسات الاتحاد في حين لم تستطع الألمانية بكل الطرق أن تقترب من القيمة الاتصالية التي تتمتع بها الإنجليزية حتى في دول وسط وشرق أوروبا التي انضمت للاتحاد حديثاً، والتي تتحول نحو الألمانية بقوة وكثافة.

أما الأسبانية وهي لغة عالمية خارج نطاق الاتحاد الأوروبي خاصة في أمريكا الجنوبية، فإنها تأتي في المركز الرابع داخل الاتحاد. وعلى غرار اللغة الإيطالية، فإن معدل القيمة الاتصالية للأسبانية لا ينمو أو يتطور لأن أعضاء الاتحاد لا يرغبون في الحديث بهاتين اللغتين – الإيطالية والأسبانية – كما أن قلة من الطلاب تُقبل على تعلمهما.

وفي الواقع فلقد أصبحت الإنجليزية هي لغة الاتحاد الأوروبي الموحدة. وفي هذا السياق تتشابه المجموعة اللغوية (الكوكبية) الأوروبية مع المجموعة اللغوية في الهند وجنوب أفريقيا ونيجيريا حيث تُعد الإنجليزية لغة رابطة بين جميع مناطق البلاد، وهي لغة مستمرة في التمدد والانتشار بلا هوادة حتى لو لم يكن البعض يرغبون في ذلك. والفارق الشاسع بين المجموعة اللغوية الأوروبية ومثيلاتها في الهند وجنوب أفريقيا ونيجيريا أن اللغات الرسمية الأوروبية تقف على أرض صلبة، كما أن الحكومات تحميها وتدافع عنها. ولكن هذه الظروف ليست متاحة بالنسبة إلى المجموعات اللغوية الأخرى. ورغم أن الإنجليزية تنتشر بوتيرة أسرع في أوروبا مقارنة بسرعة انتشارها في آسيا أو أفريقيا بفضل إقبال طلاب المدارس الثانوية في أوروبا على تعلم الإنجليزية إلا أن صلابة ومتانة اللغات الرسمية الأوروبية كافية للتصدي وبقوة للزحف والمد الإنجليزي. ولكن حضور الإنجليزية كلغة عالمية ذات أبعاد كونية يمثل خطراً داهماً على التوازن اللغوي الهش المتواجد حالياً في جميع أرجاء أوروبا حيث تتعايش الإنجليزية

كلغة ثانية مع اللغات الأصلية في الدول الأعضاء، ويُخشى مع مرور الوقت أن تُقبل الشعوب على تعلم الإنجليزية والاستغناء عن لغاتها الاصلية.

الجداول

الجدول رقم 8,1 –الاتحاد الأوروبي EC عام 1970

الأرقام المدرجة بالجدول التي تشير إلى اللغة الأم واللغة الثانية واللغة الثالثة وإجمالي عدد المتحدثين وفق مقياس غرينبيرغ من فئة المليون.

الرموز والاختصارات:

الإنجليزية: EN

الإيطالية: IT

الدانماركية: DA

الفرنسية: FR

الهولندية: NL

الألمانية: GE

لاينطبق عليه الشروط (–)

Table 8.1. The EC. 1970 (speakers in millions).

Native language	second language				Third language		Total
	FR	GE	IT	NL	FR&GE&NL	FR&GE&IT	
FR	41	5	7	2	0	0	54
GE	6	53	2	1	1	0	62
IT	1	3	45	0	——	1	51
NL	3	1	0	12	1	——	17
							183
:Q							
FR	0,292	0,692	0,600	0,378	0,757	0,935	
GE	0,692	0,232	0,586	0,358	0,757	0,935	
IT	0,600	0,586	0,143	0,309	——	0,935	
NL	0,378	0,358	0,309	0,030	0,757	——	

Greenberg's A 0.602

الجدول رقم 8,2 –الاتحاد الأوروبي (EC) عام 1975 .

–(يُشار إلى أرقام المتحدثين «باللغات» باستخدام فئة المليون).

–البيانات والأرقام الواردة في الجدول (الخاصة باللغة الأم واللغة الثانية واللغة الثالثة وإجمالي عدد المتحدثين – وفق مقياس غرينبيرغ (تشير إلى الاستبيان الذي تم عام 1975–حيث أجاب المشاركون على السؤال الآتي: ماهي اللغات التي تفهمها دون صعوبة)؟

الرموز والاختصارات:

الإنجليزية: EN

الإيطالية: IT

الداغاركية: DA

الفرنسية: FR

الهولندية: NL

الألمانية: GE

لاينطبق عليه الشروط (–)

Table 8.2. The EC. 1975 (speakers in millions).

Native language	second language						Third language					Total
	EN	FR	GE	IT	NL	DA	+LANG EN&FR	+LANG EN&GE	+LANG EN&IT	+LANG EN&NL	+LANG FR&GE	
EN	44	9	2	1	0	0	—	—	—	—	3	60
FR	9	33	3	2	3	0	—	4	2	0	—	57
GE	13	2	40	1	1	0	4	—	0	1	—	63
IT	2	12	1	36	0	0	3	2	.	0	0	57
NL	2	1	5	0	4	2	3	3	0	—	2	20
DA	2	0	1	0	0	2	0	1	0	0	0	6
:Q												263
EN	0,278	0,578	0,525	0,513	0,382	0,297	—	—	—	—	0,828	
FR	0,578	0,215	0,574	0,363	0,314	0,250	—	0,828	0,734	0,662	—	
GE	0,525	0,574	0,165	0,406	0,234	0,179	0,828	—	0,804	0,586	—	
IT	0,513	0,363	0,406	0,066	0,165	0,086	0,734	0,804	—	0,642	0,753	
NL	0,382	0,314	0,234	0,165	0,023	0,035	0,662	0,586	0,642	—	0,627	
DA	0,297	0,250	0,179	0,086	0,035	0,001	0,604	0,531	0,538	0,404	0,600	

Greenberg's A 0.550

الجدول رقم 8,3 – الاتحاد الأوروبي (EC) بعد عام –1995 البيانات والأرقام في هذا الجدول (الخاصة باللغة الأم Native Language واللغة الثانية Second Language واللغة الثالثة Third Language

وإجمالي عدد المتحدثين Total – وفق مقياس غرينبيرغ Greenberg's A) تشيرللاستبيان الذي تم عام 1998 /1999ولقد أجاب المشاركون على السؤال التالي:

– ماهي اللغات، غير لغتك الأم التي يمكنك الحديث بها بطريقة تمكنك من الاشتراك في محادثة ؟

– ملحوظة كلمة (Other) أو (لغات اخرى) داخل الجدول تشير إلى لغات أخرى تم إدراجها في هذه الدراسة وهي البرتغالية والسويدية والفنلندية والدانماركية.

Table 8.3. The EC after 1995 (speakers in millions).

Native	second language								Third language				
language	EN	FR	GE	IT	SP	NL	GR	Other	+LANG EN&FR	+LANG EN&GE	+LANG EN&SP	+LANG FR&GE	Total
EN	49	8	2	1	1	0	1	1	---	---	---	1	63
FR	12	34	2	3	3	2	0	0	---	4	4	---	63
GE	31	5	45	2	1	2	0	0	5	---	2	---	92
IT	11	6	2	33	2	0	0	1	5	0	0	0	59
SP	5	1	0	0	32	0	0	0	2	0	---	0	40
NL	1	1	1	0	0	5	0	0	5	9	0	0	23
GR	4	1	1	0	0	0	6	0	0	0	0	0	11
Other	8	1	1	0	1	0	0	30	2	5	0	0	31
:Q													383
EN	0,352	0,559	0,537	0,517	0,463	0,391	0,374	0,398	---	---	---	0,734	
FR	0,559	0,120	0,427	0,224	0,200	0,165	0,144	0,189	---	0,734	0,668	---	
GE	0,537	0,427	0,141	0,295	0,255	0,176	0,167	0,204	0,734	---	0,661	---	
IT	0,510	0,224	0,295	0,033	0,096	0,076	0,048	0,078	0,690	0,697	0,620	0,584	

SP	0,463	0,200	0,255	0,096	0,019	0,055	0,031	0,056	0,668	0,661	——	0,551
NL	0,391	0,165	0,176	0,076	0,055	0,008	0,017	0,037	0,590	0,566	0,508	0,422
GR	0,374	0,144	0,167	0,048	0,031	0,017	0,001	0,019	0,580	0,557	0,487	0,466
Other	0,398	0,189	0,204	0,078	0,056	0,037	0,019	0,010	0,609	0,585	0,508	0,515

Greenberg's A 0.599

– الجدول رقم 4,8 —الاتحاد الأوروبي في المستقبل. البيانات والأرقام في هذا الجدول (الخاصة باللغة الأم Native Language واللغة الثانية Second Language واللغة الثالثة وإجمالي عدد المتحدثين Total – وفق مقياس غرينبيرغ Greenberg's A) من فئة المليون.

– الأرقام والبيانات بداخل الجدول تشير إلى استبيان أُجري عام 1997وقام المشاركون بالاجابة على السوٰال التالي:

– بغض النظر عن لغتك الأصلية؛ ماهي اللغات التي يمكنك الحديث بها بدرجة تمكنك من الاستمرار والمشاركة في المحادثة ؟

Table 8.4. The EC in the future (speakers in millions).

Native language	second language								Third language					Total
	EN	FR	GE	IT	SP	NL	GR	Other	+LANG EN&FR	+LANG EN&GE	+LANG EN&IT	+LANG EN&SP	+LANG FR&GE	
EN	33	17	7	1	3	0	0	0	—	—	—	—	1	63
FR	16	16	1	1	1	3	0	2	—	7	3	14	—	64
GE	55	8	14	2	1	1	1	1	8	—	0	1	—	92
IT	18	7	1	17	2	0	0	0	10	2	—	0	—	57
SP	16	4	1	1	17	0	0	1	0	0	0	—	0	38
NL	1	1	2	0	1	2	0	0	8	9	0	0	0	25
GR	7	1	1	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	12
Other	11	1	2	0	1	0	0	5	5	6	0	1	0	33
:Q														384
EN	0,562	0,733	0,696	0,678	0,658	0,609	0,582	0,611	—	—	—	—	0,833	
FR	0,733	0,146	0,467	0,252	0,243	0,186	0,171	0,217	—	0,833	0,824	0,818	—	
GE	0,696	0,467	0,144	0,298	0,288	0,183	0,169	0,209	0,833	—	0,807	0,791	—	
IT	0,678	0,252	0,298	0,033	0,115	0,070	0,046	0,081	0,824	0,807	—	0,765	0,621	
SP	0,658	0,243	0,288	0,115	0,028	0,062	0,041	0,069	0,818	0,791	0,765	—	0,616	
NL	0,609	0,186	0,183	0,070	0,062	0,007	0,015	0,037	0,764	0,733	0,724	0,703	0,484	
GR	0,582	0,171	0,169	0,046	0,041	0,015	0,001	0,020	0,751	0,714	0,695	0,680	0,508	
Other	0,611	0,217	0,209	0,081	0,069	0,037	0,020	0,011	0,777	0,735	0,726	0,700	0,548	

Greenberg’s A 0.372

-الجدول رقم 8,5- البرلمان الأروبي في عام 1989.

الرموز والمختصرات:

اللغة الإنجليزية EN

الفرنسية FR

الألمانية GE

الإيطالية IT

الأسبانية SP

الهولندية NL

اليونانية GR

البرتغالية PT

الدانماركية DA

الكتالونية CA

ملحوظة : الكتالونية ليست لغة رسمية من لغات الاتحاد.

Table 8,5. The European Parliament 1989.

	EN	FR	GE	IT	SP	NL	GR	PT	DA	(CA)	Others
Mother tongue (unknown 26)	95	87	81	72	54	34	24	23	16	3	3
Speaking skills	37	31	22	42	24	10>	13	10>	10>	10>	10>
Q	0,549	0,522	0,127	0,077	0,025	0,005	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000

	EN&FR	EN&GE	FR&IT	EN&FR&GE	EN&FR&IT	EN&FR&SP	&EN&FR GE&IT	&EN&FR GE&NL	&EN&FR IT&SP
Speaking skills	48	15	13	37	13	14	11	18	16
Q	0,715	0,607	0,631	0,777	0,833	0,782	0,895	0,777	0,901

– الجدول رقم 8,6— ويشير إلى دائرة التصويت والاقتراع على لغات الاتحاد الأوروبي كما يشار في الجدول إلى الوفود Delegations والأرصدة اللغوية Language Repertoires.

المختصرات : لغات أخرى Other

الإنجليزية:EN	الإيرلندية:IR
الفرنسية:FR	الألمانية: GE
النمساوية:AU	الإيطالية:IT
الأسبانية:SP	الهولندية: NL
اللوكسمبورجية LU	البلجيكية BE

– تم ترتيب اللغات التي تم اقصاؤها في الجدول من اليمين إلى اليسار وفقاً لقيمتها الاتصالية. ويبدو أولاً أن الدول الأعضاء في الاتحاد تفضل رصيداً لغوياً يحتوي على لغتها الأصلية بالإضافة إلى لغة أخرى .ثانياً تفضل الدول الأعضاء رصيداً لغوياً يضم لغات أقل عدداً .

– الدول المصنفة تحت فئة لغات أخرى (Other) هي دول أعضاء في الاتحاد ولها وفود تمثلها في البرلمان الأوروبي كما أن لغاتها ممثلة

في القائمة المدرجة على جداول الاتحاد وهي: الدانماركية: اليونانية؛ الفنلندية ؛ والسويدية .

– من الواضح أن وفدي النمسا وألمانيا ظلا يصوتان معاً لصالح لغات معينة؛ كما أن بريطانيا وإيرلندا يقبلان نفس الشيء تقريباً ؛ في حين أن الوفد البلجيكي يفضل تركيبة لغوية تحتوي على الفرنسية ؛ كما أن الوفد الهولندي يفضل نفس الشيء. كما يفضل وفد لكسمبورج تركيبة لغوية تضم الفرنسية والألمانية معاً .

– إن البيانات السابقة التي تشير إلى المهارات اللغوية للوفود المشاركة في الاتحاد الأوروبي مبنية على الدراسة التي قام بها مامادو في عام 1995.

Table 8.6. The voting cycle in EU language choices.

Delegations	Language repertoires						
	EN	EN&FR	EN&FR&GE	&EN&FR GE&IT	&EN&FR&GE IT&SP	&EN&FR&GE IT&SP&NL	EN&FR&GE IT&SP&NL&Other
EN&IR	1	2	3	4	5	6	7
FR	7	1	2	3	4	5	6
GE&AU	6	7	1	2	3	4	5
IT	5	6	7	1	2	3	4
SP	4	5	6	7	1	2	3
NL	3	4	5	6	7	1	2
Other	2	3	4	5	6	7	1
BE	7	3	4	5	6	1	2
LU	7	6	1	2	3	4	5



الفصل التاسع

استنتاجات ودروس مُستفادة

تضم منظومة اللغات الكونية آلاف اللغات المنتشرة على سطح الكرة الأرضية وفق نموذج منسق وشديد التعقيد .إن منظومة اللغات ليست سوى أحد أبعاد النظام العالمي في الوقت الراهن بالرغم من عدم الالتفات إليها أوالاهتمام بها. إن التعددية اللغوية المذهلة هي أغرب ما يراه المراقبون اليوم وهي أكثر شيء حاز على إعجابهم وجذب انتباههم. إن المراقبين يتفحصون كيفية قيام الأفراد الذين يتحدثون أكثر من لغة بإيجاد روابط بين المجموعات اللغوية المختلفة. إن ديناميكية الربط بين المجموعات اللغوية سواء من حيث بنائها الهرمي والتسلسلي، أو من حيث تمركزها تتماثل مع أبعاد أخرى للنظام العالمي مثل الاقتصاد الكوني، أو المجموعات اللغوية الكوكبية التي تضم كل الدول في شتى أرجاء العالم.

إن النظام اللغوي العالمي الراهن يمثل المرحلة الأخيرة من تطور اللغات البشرية التي استغرقت ألف عام. فبعد مراحل الشتات اللغوي الأولى حيث انقسم البشر إلى مجموعات مبعثرة على وجه الأرض تتحدث لغات عديدة، بزغ نور عصر التوحد اللغوي من خلال السعي لإيجاد روابط بين اللغات البشرية المختلفة. ومن المؤكد أن العصور السحيقة قد شهدت بداية ظهور اللهجات الهجينة واللغات المشتركة

التي يتحدثها أقوام لا ينتمون إلى لغة واحدة في المناطق الحدودية التي تفصل بين اللغات المتباينة. وأثناء العهود القديمة التي استولت فيها الأنظمة العسكرية على المناطق الزراعية كانت لغة الحُكام تحتل مركزاً مرموقاً باعتبارها اللغة الرابطة التي تجمع وتوحد كل اللغات التي يتحدث بها الرعايا والمجتمعات التابعة. أما الإمبراطوريات القديمة فلقد شكلت شبكة ممتدة ولكنها غير واضحة المعالم من متعددي اللغات ومن بينهم الخطاطون والناسخون والإداريون الذين تولوا نشر اللغة الإمبراطورية كلغة مشتركة عبر البلدان التي تم غزوها والاستيلاء عليها. ولكن نشأة الدولة القومية كانت مرتبطة بعملية توحيد ودمج لكل أومعظم اللغات الواقعة في نطاقها. وكانت لغة البلاط – في بعض الدول– تمثل اللغة المركزية، وكانت مهمة النخب الإقليمية المتعلمة – من مزدوجي اللغة – من المقيمين في المناطق المحيطة بالعاصمة هي إيجاد روابط بين اللغة المركزية واللغات الفرعية. ومع استمرارية بناء الأمم وإنشاء الدول القومية كان لزاماً على السكان إجادة اللغة الوطنية من خلال نظام تعليمي إجباري وعن طريق فرض النُظم الإدارية التي تشجع الحديث باللغة القومية بالإضافة إلى التجنيد الإلزامي. ومثلما سعت الحكومات إلى دمج اللغات على المستوى المحلي حاولت التواصل اللغوي مع الدول الخارجية، ومع الشعوب التي تعيش في القارات المختلفة. ومن خلال الاستعمار انتشرت لغات المستعمر في البلدان التي تَمَّ غزوها عبر البحار، ومازالت هذه اللغات الإمبريالية

هي سيدة الموقف في المستعمرات السابقة. والتمعن في المسألة اللغوية بأثر رجعي سوف يُفضي إلى الايمان بأن شبكة اللغات الاستعمارية التي انتشرت عبر القارات تمثل المرحلة الاولى من نشأة النظام اللغوي العالمي، وبذلك فإن اللغات الاستعمارية العابرة للقارات قد عبدت الطريق لعهد العولمة اللغوية المعاصر حيث تم دمج اللغات في نظام كوني فريد.

9,1 استنتاجات.

لقد أسهمت عدة عوامل في نشر بعض اللغات عبر قارات العالم ولذلك ساهمت هذه اللغات في التواصل اللغوي الكوني؛ ومن هذه العوامل وسائل الاتصال المتطورة والإعلام الترفيهي الواسع الانتشار وتزايد وتيرة السفر والتجارة الدولية عبر العالم. ولقد أدى ذلك إلى نشأة نظام لغوي فريد ومتماسك. وتتمركز الإنجليزية في قلب هذا النظام باعتبارها لغة ذات مقام رفيع ترتبط بعدة لغات محورية من اللغات ذات المراكز السامية. وكل واحدة من هذه اللغات محاطة بمجموعة من اللغات الفرعية. والأدوات التي تربط كل أجزاء هذه المجموعة اللغوية (الكوكبية) معاً هي الأفراد القادرون على الحديث بعدة لغات (متعددو اللغات). ولذلك فإن منظومة اللغات العالمية تضم كل اللغات المعروفة المترابطة فيما بينها على شكل نموذج هرمي متماسك ومتسلسل ينقسم إلى أربعة مستويات. ولم يعد هناك أي لغات منعزلة نظراً لانعدام وجود أي مجتمعات بشرية منعزلة، فجميع

المجموعات البشرية فوق سطح الأرض تتفاعل معاً من خلال سياسات القوة والعلاقات التجارية والهجرة والتبادل الثقافي. والمعروف أن عنصر اللغة متغلغل في جميع هذه العلاقات التي تحتاج إلى تواصل لغوي.

إن مفهوم النظام اللغوي العالمي الهرمي الشكل – والمركب من مستويات عديدة– يُجسد أسس علم الاجتماع اللغوي السياسي. إن ديناميكية النظام العالمي الحالي قد تولدت من عمليات تكوين الدول القومية والتي أدت بدورها إلى دمج اللغات المحلية – على مستوى الدول –ثم إلى المد اللغوي عبر القارات. وداخل كل مجموعة لغوية تنشأ صراعات ومحاولات احتواء، وتسعى النخب للسيطرة على مقاليد الأمور. ولقد شكل هذا الحراك الفوارق بين اللغات المختلفة كما ترك آثاره على المهام التي تقوم بها كل لغة على حدة.

كما أن مفهوم النظام اللغوي العالمي يشكل أساساً لعلم الاقتصاد اللغوي. ومن أجل تحديد مكانة لغة ما داخل النظام اللغوي يجب قياس مُعامل الفائدة أو معدل القيمة الاتصالية لتلك اللغة. ويعد هذا المعامل دليلاً على مدى انتشار اللغة ونسبة الناطقين بها داخل المجموعة اللغوية، كما يشير إلى مركزية اللغة بمعنى أنه يحدد نسبة المتحدثين بها من بين متعددي اللغات داخل مجموعة لغوية ما. إن معدل انتشار اللغة يدل على عدد المتحدثين بها الذين ينبغي عليهم التواصل بتلك اللغة بشكل مباشر. أما بالنسبة لمركزية اللغة

فإنها تُعتبر معامل قياس يحدد المكانة الاستراتيجية للغة ما في إطار شبكة الروابط التي يقوم بتفعليها الأفرا د من متعددي اللغات داخل المجموعة اللغوية. والمركزية اللغوية تعني قدرة لغة ما على التواصل مع اللغات الأخرى داخل مجموعة لغوية ما، إما بشكل مباشر عن طريق الأفراد الذين يتحدثون أكثر من لغة، أو بشكل غير مباشر عن طريق وساطة الأفراد متعددي اللغات.

ومن المفترض أن الناس ُتقبل على تعلم لغة ما لأنها تزيد رصيد القيمة الاتصالية لديهم عن لغات أخرى. ومن خلال دراسة مُعامل القيمة الاتصالية يمكننا فهم السبب الذي يجعل الدارسين يُقبلون على تعلم لغات لايتحدث بها سوى أقلية بينما يُعرضون عن تعلم لغات أخرى بالرغم من ازدياد عدد المتحدثين بها، خاصة وإن كان هؤلاء يتحدثون لغات إضافية. إن معدل القيمة يحدد مدى قدرة لغة ما على الاستخدام كأداة للتواصل مع اللغات الأخرى. وفي معظم الأحوال يتم قياس معامل أومعدل القيمة الاتصالية من خلال البيانات المتاحة بالرغم من أن الحصول على مادة علمية عن المهارات اللغوية في أي بلد يُعد مهمة شاقة. ولكن كلما استطعنا أن نتحقق من البيانات المتاحة من حين إلى آخر، مثلما حدث في الهند والاتحاد الأوروبي، كان ذلك سبقاً أكاديمياً خاصة وأن الباحثين ينادون بذلك من أجل التوصل إلى نتائج موثوق بها. وفي حالات معينة يمكننا معرفة القيمة الاتصالية للغة ما بشكل نسبي عن طريق الحدس أو

التخمين بعد تجميع المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة ثم إعادة تصنيفها وتبويبها بالنسبة إلى العديد من اللغات داخل المجموعة اللغوية من أجل تحديد نقاط القوة بالنسبة إلى كل لغة على حدة. إن إحدى مكونات الاقتصاد السياسي وفق هذه الدراسة هي تعريف اللغة على أنها سلعة متعددة الأغراض بمعنى أنها سلعة جمعية (أي تشترك فيها جماعة ما) ولكنها ذات تشابكات وروابط خارجية (مع لغات أخرى)، ومن الأشياء المهمة التي يجب ذكرها في هذا المقام أن النزوح الجماعي التدريجي نحو لغة ما يكون عادة بسبب الأهمية التي تحيط بتلك اللغة ورغبة المتحدثين في تعلمها، كما أن اللغة يتم هجرها عندما يقل عدد المتحدثين بها بشكل ملحوظ، ثم يتوقف المتحدثون بها عن تعليمها لأبنائهم .

وفي معظم الحالات فإن اللغة الأولى التي يسعى المتحدثون لتعلمها تبقى على قيد الحياة، كما أن اللغة التي يهجرها أهلها لا تنقرض نهائياً. وعندما يحدث قصور ذاتي في اللغة الأصلية في أي مجتمع نتيجة دخول لغة جديدة يؤدي ذلك إلى نشأة توازن في المهام اللغوية، بمعنى أن كل لغة تظل ُتستخدم في مجالات معينة خاصة بها، وينشأ عن ذلك الموقف إزدواجية لغوية diglossia، وفي جميع الأحوال لا يمكن لأي لغة أن تختفي من الذاكرة بسهولة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المتحدثين بأي لغة يتقاسمون شعوراً جمعياً يقضي بضرورة الحفاظ على تلك اللغة على الأقل بهدف حماية وصون النصوص التي تم

تسجيلها أو حفظها باللغة المذكورة لأن إجمالي هذه النصوص يمثل رأس المال الثقافي الجمعي للناطقين بها. إن رأس المال الثقافي الجمعي هو اللغة في صيغتها المخثرة Coagulated Form، ولو أن اللغة انقرضت أو تضاءلت، ولم يعد لها أي قيمة فإن النصوص التي كُتبت بها سوف تُهمل، وبالتالي تصبح هباء منثوراً؛ ولذلك فإن منتجي النصوص المحترفين مثل الكُتاب والوعاظ والسياسيين لديهم مصالح في الحفاظ على النصوص والدفاع عن رأس المال الثقافي الجمعي كما أن هؤلاء هم رواد حركة الحفاظ على اللغة والميراث الثقافي.

ومن هنا فإن علم الاقتصاد السياسي اللغوي يضع أساساً لنظرية اللغة من أجل التأكيد على أن اللغة من المكونات الأساسية للهوية، ومن العوامل المُحددة لها. ومن نواحٍ عديدة فإن امتلاك هوية وطنية أوعرقية يعني الامساك بإحدى دعائم رأس المال الثقافي الجمعي الذي يعبر في مجمله عن الجماعة الوطنية أو العرقية كما يعبر عن أعضائها. وفي الحقيقة فإن اللغة هي أهم سمة من سمات الهوية الوطنية في الوقت الراهن.

أما بخصوص تبادل النصوص بين المجموعات اللغوية أي مستخدمي اللغة ومنتجي النصوص والمؤلفين، فإن مستخدمي اللغة ذات القيمة الاتصالية العالية يحققون مغانم عديدة بسبب موقعهم داخل المجموعة اللغوية التي تنتمي إليها لغتهم، أي إنهم يحصلون على حق إنتفاع Position Rent لأنهم يتحدثون لغة ذات قيمة

اتصالية عالية. وبينما لا يحتاج هؤلاء إلى بذل أي مجهود لتعلم لغة أخرى فإن الآخرين من المجموعات اللغوية المختلفة ينفقون المال والوقت، ويخصصون مساحات في ذاكرتهم من أجل تعلم اللغة ذات القيمة الاتصالية العالية. كما أن المؤلفين الذين يكتبون باللغات الكبرى لديهم جمهور قراء مُتنامٍ بالإضافة إلى أن القراء والمستمعين لتلك اللغة يتمتعون بميزة الحصول على أعداد متزايدة من النصوص.

أما المؤلفون الذين يكتبون باللغات الفرعية فإنهم يواجهون مأزقاً كبيراً لأنهم يواجهون اختيارين لا ثالث لهما، إما تعلم لغة كبرى ذات قيمة اتصالية عالية والسعي إلى المنافسة في سوق كوني كبير لا يمكنهم مواجهته، أو الاستفادة من مواهبهم في الكتابة باللغات الفرعية، والاكتفاء بمخاطبة جمهور محدود في البلد الأم. وفي هذا السياق يمكن للنظرية الاقتصادية الخاصة بالتبادل الدولي والحماية والتجارة الحرة أن تقدم لنا بعض الحلول الواعدة. وفي العديد من الجوانب فإن ثمة تشابهاً بين النفقات التي تتطلبها الترجمة ونفقات وسائل المواصلات والنقل. ومن ناحية أخرى فإن استيعاب لغة جديدة يماثل إنشاء مكتب فرعي في إحدى الدول الأجنبية. إن تطبيق مناهج علمي الاقتصاد السياسي والاجتماع السياسي في مجال دراسة اللغات سوف يوفر الإطار التحليلي اللازم لالقاء الضوء على مجموعات لغوية محددة في الهند وإندونيسيا وجنوب الصحراء الأفريقية وجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ولقد جسد الخبراء الإقليميون في دراساتهم تنوع

وتشابك المشهد اللغوي من وجهات نظر مختلفة وفق التخصصات العديدة لهؤلاء الباحثين وفي ضوء خبراتهم التراكمية. ولكن هذا الأمر استلزم عقد مقارنات بين اللغات في المناطق المختلفة من أجل إلقاء الضوء على بعض السمات المألوفة في الداخل والتي قد تبدو نشازاً في إطار النظام اللغوي الكوني.

إن التنافس اللغوي الذي يجري بلا هوادة قد تمت الإشارة إليه أثناء مناقشة اللغات الاستعمارية في المستعمرات السابقة بالإضافة إلى المجموعة اللغوية في دول الاتحاد الأوروبي. وحتى في عهد ما بعد الاستعمار فلقد استطاعت لغات المستعمر السابق أن تُهيمن على المشهد اللغوي في الهند والدول الأفريقية المستقلة. ولكن في كل من إندونيسيا وتنزانيا وقفت الحكومة بحزم ضد انتشار لغة المستعمر الأسبق، واستطاعت هاتان الدولتان تهميش اللغة الاستعمارية واستبدالها بتلك بلغة (محلية وطنية). ولقد قامت حركتا التحرر الوطني في البلدين ببذل الجهود من أجل إقصاء لغة الاستعمار وتثبيت قواعد اللغة المحلية كما قامت الحكومتان الوطنيتان الحاكمتان في البلدين بنشر لغة محلية مشتركة ليس لها علاقة بأي جماعة عرقية أو طائفية. ولم يكن في تنزانيا أي طائفة أو جماعة عرقية تسعى لفرض لغتها على الآخرين، أو الهيمنة على لغات جماعات عرقية منافسة في الدولة الوليدة. أما في إندونيسيا فكان الموقف مختلفاً بسبب هيمنة اللغة الجاوية على البلاد، وهي لغة أهل جزيرة جاوا. ومع ذلك فلم

ينادِ الجاويون بضرورة استمرار سيطرة لغتهم العرقية على إندونيسيا بعد الاستقلال. وُتعتبر هذه المبادرة من أهل جاوا مثالاً فريداً على إنكار الذات الجمعية في مقابل المصلحة الوطنية. وتعد هذه البادرة نقطة فاصلة في تاريخ الإصلاح اللغوي في البلاد.

وفيما عدا إندونيسيا فلقد تصارعت المجموعات الوطنية المتباينة داخل الوطن الواحد. ولقد أدت الغيرة اللغوية وشعور البعض بعدم الرضا بسبب غلبة لغة مجموعة ما على لغات الأخرين إلى عدم التوصل إلى اقرار لغة وطنية موحدة. وأكبر مثال على ذلك هو معارضة بعض الطوائف في الهند لجعل اللغة الهندية لغة رسمية للبلاد. ولقد تسبب الصراع بين القوميين الهندوس الذين سعوا إلى تنقية لغتهم وتبجيلها، والقوميين من حزب المؤتمر الوطني المنتمين إلى كافة الطوائف الهندية إلى رفض العديد من المجموعات العرقية قبول اللغة الهندية كلغة رسمية في شبه القارة الهندية. وبسبب اتساع هوة الخلاف بين الطرفين ظلت الإنجليزية مهيمنة على المشهد اللغوي بالهند باعتبارها لغة رابطة بين كل اللغات المحلية الكبرى، حيث كانت الإنجليزية هي لغة الأجهزة الإدارية ولغة السياسة الوطنية والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والأعمال التجارية الضخمة، كما أنها لغة وسائل الإعلام النخبوية. وكانت الأمور تتغير على أرض الواقع مع الإقبال على التعليم والتخلص من الأمية، وسعي الناس إلى تعلم مهارات اللغة الإنجليزية، لغة المستعمر الأسبق، التي كانت

لغة النخبة. ولكن الهنود أصروا على تعلم اللغات المحلية الأصلية، وخاصة اللغة الهندية التي كانت ضرورية من أجل إيجاد المزيد من الفرص في سوق العمل المحلي. وبسبب الهجرة المتزايدة من الأقاليم إلى المدن اضطرت جموع المواطنين إلى تعلم اللغات الحضرية والمدنية المستخدمة كلغات يومية في شوارع المدن، كما قام المهاجرون من الأغنياء بإرسال أبنائهم إلى المدارس لتعلم اللغة الإنجليزية واللغة الهندية. وطبقاً للبيانات المستقاة من الإحصاء اللغوي الذي تم في الهند عام (1991) فإن اللغة الهندية تحتل المركز الأول كلغة ذات قيمة اتصالية عالية تتبعها اللغة الإنجليزية مع وجود مسافة كبيرة فاصلة بينهما ثم تأتي اللغات الأخرى في ذيل القائمة. إن الموقف اللغوي في الهند يُعتبر استثناءً بكل المعايير وهو يتشابه بشكل كبير مع المشهد اللغوي في السنغال حيث تنتشر الفرنسية لغة المستعمر السابق في ربوع البلاد، مع وجود هيمنة لا بأس بها للغة البلاد الأصلية المعروفة بإسم لغة ولوف أو اللغة الولوفية.

أما الموقف اللغوي في نيجيريا والكونغو (زائير سابقاً) فهو مختلف عما سبق ذكره. ففى البلدين على التوالي تتصارع الإنجليزية والفرنسية، لغتا المستعمر الأسبق، كل على حده مع أربع لغات محلية تمثل اللغات الأصلية للبلدين. ففى نيجيريا تنتشر اللغة اليوروبية Yoruba ولغة «الهوسا» ولغة «الإيبو» وهي لغات تمثل كل منها مجموعة عرقية مختلفة. أما في الكونغو – زائير سابقاً – فتنتشر أربع

لغات أصلية هي «كيلوبا» و«كيكونجو» و«لينجالا» بالإضافة إلى اللغة السواحلية. وهذه اللغات مرتبطة بشكل عام بمجموعات اثنية مختلفة ولكنها جميعاً تستخدم كلغات مشتركة يتحدثها كل السكان المحليين. أما في نيجيريا فتوجد نسخة من اللغة الإنجليزية المبسطه التي تستخدم لأغراض محلية، وتعمل كلغة رابطة بين اللغات الأصلية الأخرى، وكان يمكن أن تُؤخذ على أنها لغة وطنية للبلاد. وكما أن غاندي قد فشل في جعل الهندوستانية لغة وطنية في الهند، فلقد فشل صناع السياسة في نيجيريا في جعل اللغة الإنجليزية (النيجيرية الصنع) لغة وطنية للبلاد. ولم تختلف الأمور كثيراً في الكونغو – زائير سابقاً – حيث توجد أربع لغات أصلية أساسية، فلقد فشلت كل الجهود في التوصل إلى اختيار لغة واحدة من بينها كي تصبح اللغة الوطنية الرسمية للبلاد.

ويبدو أن البلدان الإفريقية المذكورة آنفاً بالإضافة إلى الهند قد افتقدت إلى الأبد اللحظة التاريخية الحاسمة والفاصلة التي كانت مناسبة لاختيار لغة وطنية رسمية من بين اللغات الأصلية في البلاد. ولقد لاحت الفرصة التاريخية إبان مرحلة المد الوطني التي أعقبت الحصول على الاستقلال. وبما أن هذه الدول قد فشلت في استغلال تلك الفرصة أثناء مرحلة الحماسة الوطنية المصاحبه لزمن الاستقلال فمن المستبعد أن تتمكن من تحقيق هذه الأمنية في زمن الانقسامات الطائفية والصراعات الاثنية والحروب الأهلية.

أما السيناريو الذي جرى في جنوب أفريقيا بعد انتهاء عهد العنصرية فكان يهدف إلى دعم اللغات الأصلية من أجل تحقيق العديد من النوايا الحسنة. ولقد أدى التزام وإصرار النخب الحاكمة على دعم نشر اللغات المحلية الأصلية إلى زيادة هيمنة اللغة الإنجليزية على البلاد وإحكام قبضتها على المؤسسات الكبرى. ولقد نص الدستور في مرحلة ما بعد العنصرية على التعددية اللغوية، وفي الواقع لم تسطع أي لغة أصلية منافسة الإنجليزية فيما عدا الأفريكانية التي استطاعت الصمود إلى حين في وجه المد اللغوي الإنجليزي الكاسح في جنوب أفريقيا .

ويرى علماء اللغويات ضرورة دمج اللغات الأصلية السبع في جنوب أفريقيا في مجموعتين لغويتين هما مجموعة لغات «سوتو» Sutu ومجموعة لغات «نجوني» Nguni، بل يمكن دمج المجموعتين في مجموعة لغوية واحدة هي لغة «البانتو» Bantu. ولكن ذلك الأمر يثير الذكريات الأليمة للسكان الأصليين يوم أن قرر النظام العنصري، في إطار حملته الرامية إلى التقليل من شأن أهل البلاد الأصليين، اختصار جميع اللغات المحلية في لغة واحدة. وفي الواقع كان اندماج مجموعتين لغويتين أصليتين في جنوب أفريقيا كافياً لكبح جماح الإنجليزية وتحجيمها. ولكن ذلك لم يحدث ولم يعد ممكناً في الوقت الحاضر. ولقد ضاعت هذه الفرصة التاريخية بسبب الشعارات التي كانت تنادي بأهمية احترام التنوع العرقي والاثني واللغوي، ولكنها لم تسعَ

إلى تحقيق شيء من المساواة والتوازن بين كل اللغات الأصلية. ولذلك تم تفضيل اللغة الأفريكانية على سائر اللغات الأصلية الأخرى، ولكن الأفريكانية ذات الأصول الأوروبية قد وجدت نفسها بعد ذلك في مأزق خطير لأن الأفارقة السود قد أعرضوا عن تعلمها لأنها ظلت مرتبطة في أذهانهم بالنظام العنصري السابق. ومع أن الأفريكانية هي لغة العديد من السود الأفارقة في المناطق الريفية كما أنها لغة الملونين من أصول آسيوية في المناطق الحضرية إلا أنها مازالت في مأزق.

ومن حيث القيمة الاتصالية تأتي الإنجليزية في المركز الأول تليها الأفريكانية ثم مجموعة لغات «نجوني» في المركز الثالث وأخيراً مجموعة لغات «سوتو» في المركز الرابع. ولكن الدستور لا يقر بوجود المجموعتين اللغويتين السابقتين: «سوتو ونجوني» وإنما يؤكد على وجود سبع لغات منفصلة بالرغم من كل القواسم المشتركة التي تجمعها. والمفارقة في جنوب أفريقيا تتلخص في الآتي: —

كلما زادت اللغات المحلية والأصلية زادت هيمنة اللغة الإنجليزية على المشهد اللغوي في البلاد، وبما أن جموع الجماهير السوداء في البلاد تعلم أن الحصول على المزيد من فرص العمل يكمن في تعلم اللغة الإنجليزية لذلك تُقبل هذه الجماهير على تعلمها. ولقد أشار دافيد لايتين في هذا السياق إلى المصطلح الذي استخدمه «ما ندفيل»: «فضيلة في العلن ورذيلة في السر» Private Vice and Public Virtue. ففى العلن وعلى المستوى الشعبى ومستوى الرأى العام يسعى الناس

إلى تمجيد لغاتهم العرقية والرفع من شأنها والمطالبة بمساواتها بسائر اللغات، وفي السر يدفعون أبناءهم لتعلم اللغة الإنجليزية.

وهذا الموقف ينطبق على السكان في الهند ونيجيريا وجنوب أفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي كما أن الموقف لا يختلف كثيراً في الكونغو - زائير سابقاً - والسنغال، حيث يتبارى الناس في تعلم لغة استعمارية أخرى ألا وهي الفرنسية. وحتى في تنزانيا لم تعد اللغة السواحلية قادرة على مجاراة الإنجليزية أو التنافس معها. واللغة الاستعمارية الوحيدة وهي لغة دولة صغيرة التي تم اقصاؤها بعد الاستقلال هي الهولندية. ولقد استطاع الإندونيسيون استبدالها بلغة بهاسا إندونيسيا. ولو استطاعت الحكومة في إندونيسيا التصدي للتغيرات والتطورات الجارية حالياً، فسوف تظل بهاسا هي اللغة الوحيدة القادرة على البقاء والاستمرار في البلاد .

وأكبر مثال على ضعف اللغات الأصلية في مواجهة اللغات الاستعمارية هو المشهد اللغوي في كل من روانده وبوتسوانا بالرغم من أن السكان في كل من البلدين يتحدثون لغة واحدة أصلية - ففي روانده يتحدث الناس لغة (كينياروانده) Kinyarwanda كما أن شعب بوتسوانا يتحدث لغة واحدة هي (تسوانا) Tswana. وبالرغم من هيمنة اللغة الرواندية الأصلية إلا أنها لم تفلح في التصدي للفرنسية. كما أن هيمنة لغة تسوانا لم تفلح كذلك في الوقوف في وجة الانتشار المتنامي للغة الإنجليزية في بتسوانا. وهكذا أصبحت اللغتان

الاستعماريتان تسيطران على مجالات التجارة والسياسة والإدارة والقانون والتعليم العالي في هذين البلدين- رونده وبوتسوانا. وفي رواند وبوتسوانا لاتوجد غيرة لغوية محلية لأن كل بلد يتحدث لغة أصلية واحدة. ومع ذلك انتشرت لغات الاستعمار السابق في البلدين على المستوى الفردي والجمعي وفي جميع المؤسسات والهيئات. وعلى المستوى القومي والشعبي هناك إجماع- في البلدين -على تعلم لغة الاستعمار الأسبق نظراً لأهميتها في سوق العمل، ونظراً للفرص المتاحة أمام من يجيدها. ولكن في هذه الحالات تبرز آلية جديدة حيث تُستخدم اللغات الأوروبية - الاستعمارية -كوسائل وأدوات إغلاق وممانعة من قبل النخب المحلية. بمعنى أن النخب الحاكمة تحتكر هذه اللغات وتمنع الآخرين من الحصول عليها.

وبالرغم من أن اللغات هي سلع فوق جمعية - متعددة الأغراض -بمعنى أنه لايجوز إقصاء أي فرد أو جماعة عن تعلم لغة ما، ولكن في البلدان المذكورة آنفاً تقوم النخب بإقصاء جموع الناس ومنهم من تعلم اللغات الأجنبية خاصة وأن هذه الجماهير لاتستطيع الإنفاق على التعليم المدرسي. وحتى لو كانوا يتحدثون اللغة الأجنبية فإنهم أميون غير قادرين على استخدام النسخة الرسمية المكتوبة من اللغة التي تتيح لهم الحصول على فرص أكثر من مجال العمل. وبما أنهم يفتقرون إلى ميزة إجادة النسخة المكتوبة من اللغة الأجنبية فانهم يُصنفون إما كجهلاء أو رعاع أو متخلفين وجهلاء غير قادرين

على القيام بالوظائف العليا في مجال الخدمة المدنية والتجارية وإدراة الأعمال، ولذلك يتم استبعادهم.وأخيراً فإن احتكار النخب للغات بعينها – ذات مقام رفيع – سوف يؤدي إلى تضييق الفضاء السياسي المسموح به أمام الرأي العام، وبالتالي تقتصر المناقشات السياسية على الصفوة وتُحرم الغالبية العظمى من السكان من فرص المشاركة في الحراك السياسي. وهكذا يتم إقصاؤهم بعيداً عن مجال السياسة بحيث لايستطيعون مراقبة رؤسائهم. والمؤكد أن النخب لن تستفيد شيئاً إذا انتشرت اللغة الأجنبية في صفوف الرعاع والدخلاء على صفوة المجتمع كما أن تعلم الدهماء لغة إضافية –خاصة بالصفوة – لن يزيد من القيمة الاتصالية أو الرصيد اللغوي لدى طبقة الصفوة لأنهم قادرون على التواصل مع جميع أفراد الشعب باستخدام اللغة المحلية.

إن هذه الديناميكية اللغوية تعمل بانتظام في أماكن عديدة، ففي السنغال والكونغو –زائير سابقاً –حولت اللغة الفرنسية طبقة الصفوة والنخبة إلى جماعة احتكارية سيطرت على الوظائف الهامة والحساسة في البلاد. وبفضل إتقان اللغة الإنجليزية استولت النخب على المناصب المرموقة دون الدخول في منافسة مع الآخرين ولقد تم ذلك في الهند وجنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا وفي تنزانيا إلى حد ما.

أما تاريخ رواندة المعاصر فيؤكد أن النخب تسعى للحديث

بأي لغة أجنبية متاحة طالما أن تلك اللغة غير مفهومة لدى أغلب جماهير الشعب. ولقد استولت نخبة من قبائل التوتسي Tutsi على السلطة بعد انهيار حكومة قبائل الهوتو Hutu التي ارتكبت المجازر وعمليات التطهير العرقي ضد قبائل التوتسي قبل أن تقوم قوات الجبهة الرواندية الوطنية Rwardan Patriotic Front بغزو البلاد. وبمجرد وصول قادة التوتسي إلى سدة الحكم تغيرت لغة البلاد من الفرنسية - التي ظلت سائدة حتى عام 1995- إلى الإنجليزية وهي اللغة التي كان قادة التوتسي يتحدثون بها أثناء تواجدهم في منفاهم في أوغنده. ومع ذلك فإن حكام الهوتو السابقين ونظام التوتسي الحالي يتحدثون اللغة الأصلية لرواندا وهي «(كينياروانده)»، كما أن الشعب الرواندي بأسره يتحدث تلك اللغة. ومن الواضح للعيان أن حياة الترف المصاحبة للسلطة تتطلب التحدث بلغة مقصورة على النخبة الحاكمة سواء كانت هذه اللغة هي الفرنسية (لغة المستعمرين والحلفاء القدامى في فرنسا وبلجيكا) أو الإنجليزية التي يستخدمها النظام السياسي الحالي الذي تحميه الولايات المتحدة الأمريكية .

ويتطلب الحفاظ على لغات المستمر الأسبق تفعيل ثلاث آليات هامة وهي : الإبقاء على التجزئة الاثنية ومايصاحبها من غيرة لغوية، استمرارية الخيارات الشخصية الداعمة لتعلم لغة واعدة تضمن الوصول إلى الوظائف المتاحة أعلى سلم سوق العمل، وتشجيع النخب على احتكار المناصب المرموقة من خلال استخدام لغة أجنبية

غير متاحة للدخلاء والأميين من العامة وجماهير الشعب التي لا تنتمي إلى الصفوة. ومن ناحية أخرى يمكن أن تساهم عوامل عديدة في إضعاف لغة الاستعمار واستبدالها بلغة محلية أو أصلية. ويتم ذلك في الغالب عندما تتواجد حركة قومية قوية يخلفها نظام سياسي وطني – في مرحلة مابعد الاستعمار – مع وجود لغة محلية أو أصلية واسعة الانتشار ليس لها علاقة بأي مجموعات أو أقليات إثنية أو عرقية في البلاد بحيث تصلح هذه اللغة بأن تكون لغة مشتركة رسمية يتحدثها الجميع. وفي جميع الأحوال فإن عدم وجود جماعات عرقية أو طائفية نافذة على الساحة يساهم في تفعيل ونشراللغة الأصلية كلغة رابطة .

إن هذه الظواهر اللغوية ليست في الواقع مجرد أمور سطحية يمكن لبرامج الإصلاح اللغوي التغلب عليها بسهولة مهما كانت هذه البرامج مصممة وفق التشريعات المعروفة، أو تم تطبيقها بطريقة قانونية وبشكل محكم، ومهما كانت صياغتها فصيحة. وفي الواقع فإن ثمة آليات لغوية مشابهة تعمل باستمرار حتى في داخل دول الاتحاد الأوروبي؛ فالغيرة اللغوية موجودة، والخيارات الشخصية التي تدفع الناس لتعلم لغة ذات قيمة ومنافع كثيرة تؤثر بدورها على المشهد اللغوي في الاتحاد.

ومن الجديد بالذكر أن المجموعة اللغوية (الكوكبية) الأوروبية تتباين من نواحٍ عديدة مع مثيلاتها في الدول الاستعمارية السابقة.

ولكن في الاتحاد الأوروبي تتعالى الشعارات المثالية التي تدعو إلى التعددية اللغوية في حين أن لغتين فقط هما المسموح لهما بالاستخدام والتداول بينما تم التحفظ على اللغات الأخرى. ومع ذلك فالاتحاد الأوروبي يتحمل نفقات الترجمة الفورية والتحريرية إلى إحدى عشرة لغة، هي لغات الدول الأعضاء ويمكنه تحمل المزيد من الأعباء المادية في حالة انضمام أعضاء جدد. ونظراً لأن المواطنين في دول الاتحاد من المتعلمين الذين يستطيعون استيعاب لغة الصفوة أو أي لغة تضعهم في المكانة التي تتمتع بها النخب، فإنهم يقبلون على تعلم النسخة المكتوبة الرسمية من تلك اللغة. ولذلك لم تتمكن النخب الحاكمة في الاتحاد الاوربي من إقصاء غالبية المواطنين عن تعلم لغة الصفوة، ولم تستطع تلك النخب استثناء الجماهير من المسألة اللغوية كما يحدث في الدول المستقلة حديثاً.

والمعروف أن الغالبية الساحقة من الأوروبين يجيدون الحديث بلغة أجنبية واحدة على الأقل – وهي الإنجليزية في الغالب. ولذلك فإن اللغات الأوروبية هي على حق سلع متعددة الأغراض عابرة للمجتمعات لاتقف عند حدود الجماعة، (بمعنى أن أي جماعة مهما كان نفوذها لاتستطيع منع الآخرين من تداول هذه السلع) كما أن اللغات الرسمية الأوروبية، وبفضل حفاظ الحكومات عليها وحمايتها على المدى الطويل قد أصبحت لغات راسخة وقوية مقارنة باللغات الأخرى. وبالرغم من هذه الاختلافات الكبيرة بين

المجموعات اللغوية فإن ثمة تشابهاً في الإشكاليات التي تواجهها المجموعات المتحدثة بلغات متعددة.

وعلى غرار الهند ونيجيريا وجنوب أفريقيا فإن الاتحاد الأوروبي يضم سلسلة من اللغات الرسمية التي وصلت إلى إحدى عشرة لغة في الوقت الراهن. ولقد شدد الجميع على صعوبة السيطرة الكاملة على هذا العدد من اللغات خاصة مع احتمال زيادة أعداد الدول الأعضاء داخل الاتحاد. وكان الاتحاد قد وافق على اعتماد لغة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع لغات للاستخدام الرسمي. وكان يمكن أن يتم التعامل معها بالتساوي والعدل والقسطاس. إن التواصل بين الدول الأعضاء الأربعة المؤسسين للاتحاد كان يتطلب أن تتم الترجمة في اثني عشر اتجاهاً. ومع وجود إحدى عشرة لغة داخل الاتحاد تَطلب الأمر مشاركة مائة وعشرة مترجمين. وفي حالة انضمام أعضاء جدد قد يصلون إلى اثني عشر عضواً سوف تتطلب المسألة تواجد خمسمائة وستة من المترجمين. وفي حالة إصرار بعض المتعصبين للغاتهم الإقليمية أو لغات المهاجرين على تحقيق المساواة بين تلك اللغات واللغات الرسمية الأخرى في الاتحاد الأوروبي –وذلك بترجمة قرارات وحيثيات الاتحاد إلى تلك اللغات – سيصبح الاتحاد في حاجة إلى عدد خيالي من المترجمين لايمكن تصوره.

إن التحليل الرسمي لخيارات الأعضاء في الاتحاد لأنظمة لغوية متعددة يدل على أن مجلس الوزراء أو البرلمان لن يوافق غالباً على وضع

أي قيود على عدد اللغات الرسمية المتداولة حالياً في الاتحاد بسب تحكم دائرة التصويت الكامنة في الجهات المخولة باتخاذ القرارات. إن جميع الدول الأعضاء فيما عدا الدولة التي سوف تتأثر من قرار يقتضي باستبعاد لغتها، سوف يوافقون على أي اقتراح إلغاء لغة ما من اللغات المدرجة على أجندة الاتحاد. وهكذا تستمر عملية الاقتراع والتصويت إلى أن ينتهي الأمر إلى شبة موافقة على أن تكون الإنجليزية هي اللغة الرسمية للاتحاد. وفي هذه اللحظة يتم تقديم اقتراحين، الأول يقضي بالموافقة على أن تكون لغات جميع الدول الأعضاء لغات رسمية، والثاني يقضي بأن تكون الإنجليزية هي اللغة الرسمية للاتحاد. وعندئذ تتم الموافقة على الاقتراح الأول بعد موافقة جميع الأعضاء فيما عدا عضوين يوافقان على الاقتراح الثاني وهما بريطانيا وإيرلنده. وربما يتم إعادة دورة التصويت والاقتراع مرة أخرى إلى مالا نهاية .

وفي مؤسسات الاتحاد الأوروبي لايتم اللجوء إلى التعددية اللغوية بكل معانيها إلا في المناسبات العامة والبروتوكولية، كما تتم صياغة القرارات التي تهم المواطنين في الدول الأعضاء بجميع لغات هذه البلدان. أما في الاجتماعات المغلقة وفي المراسلات الداخلية بين هيئات الاتحاد، فلا يُستخدم سوى اللغتين الإنجليزية والفرنسية دون سواهما. كما أن هذا الحل العملي المخالف للوائح الاتحاد – استخدام لغتين فقط– قد بدأ يطبق تدريجياً في العديد من المناسبات. وكلما كانت الاجتماعات ذات صفة غير رسمية، كان المشاركون من

الفئات التي تحتل المراكز الدنيا في الاتحاد. وفي مثل هذه الاجتماعات تستخدم لغات أقل عدداً، ولا توجد رغبة ملحة أو ضرورة تستدعي التواصل بلغات كثيرة. وفي المستقبل عندما تمثل الترجمة إلى جميع لغات الدول الأعضاء عبئاً مادياً يُثقل كاهل الاتحاد سوف تضطر وفود الدول إلى الحديث بإحدى اللغتين الإنجليزية أوالفرنسية عوضاً عن لغاتهم الأصلية، وتماشياً مع قواعد الإتيكيت البرلمانية. وربما يلجأون إلى استخدام لغاتهم المحلية -أحياناً - إذا رغبوا في توصيل أو نقل رسالة إلى شعوبهم الذين انتخبوهم كممثلين لهم في الاتحاد.

وفي المجتمع المدني الأوروبي أصبحت الإنجليزية هي اللغة المشتركة التي تحتل المركز الأول، بينما ترك المركز الثاني ساحة للمنافسة بين اللغتين الألمانية والفرنسية اللتين تتصارعان على القيام ببعض الأدوار الإقليمية باعتبارهما لغتين تستخدمان للتواصل عبر حدود بعض الدول الأعضاء في الاتحاد. إن التواجد القوى للإنجليزية في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أرجاء العالم قد ترك آثاراً ملموسة على الأوضاع الداخلية في أوروبا، ففي هذا العصر تعتبر كل الدول الأوروبية مستوردة للنصوص من أمريكا والمملكة المتحدة سواء كانت هذه النصوص على شكل أفلام سينمائية أو مسلسلات تليفزيونية أو روايات شعبية أو نصوص علمية، بينما لاُتصدر هذه الدول إلى أمريكا وبريطانيا سوى القليل من النصوص المقابلة. إن اللغة الإنجليزية قد أصبحت تستخدم في جميع المجالات والتخصصات والميادين على المستوى

الدولي والمجتمعات المحلية. وبالرغم من أن اللغات الأوروبية قوية البنيان وراسخة الأساس ولايمكن إقصاؤها خارج مجتمعاتها إلا أنها لم تستطع أن تمنع الإنجليزية– اللغة الأكثر سمواً – من الولوج إلى هذه المجتمعات المحلية. ومن هنا يبدو أن الشعوب سوف تظل تتحدث باللغة الإنجليزية وبلغاتها الأصلية حسب متطلبات الموقف وطبقاً لكل مناسبة .

هل هناك إشارة جامعة تؤكد أن الإنجليزية هي اللغة الوحيدة التي سوف تستمر في الانتشار والهيمنة على العالم؟ كلا فالإنجليزية في الواقع قد وصلت إلى آخر حدودها، وإلى قمة انتشارها كلغة أصلية منذ قرن مضى عندما أُنشئت المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية واستراليا وجنوب أفريقيا، ومنذ ذلك الحين توقفت الإنجليزية عن التمدد كلغة أصلية، واستمرت في الانتشار بصورة مذهلة كلغة ثانية. ولقد تحولت الإنجليزية إلى لغة عالمية مشتركة تهيمن على قطاعات التجارة والعلوم والتقنية والنقل والرياضة والإعلام والمجالات الترفيهية. كما أن الإنجليزية أصبحت اللغة الرسمية الحكومية للمستعمرات السابقة التي تعرضت للسلب والنهب على يد البريطانيين إبان العهد الاستعماري. ويبدو واضحاً أن الإنجليزية لم تنتشر كلغة أصلية منذ القرن الماضي، كما أنها لم تنتشر كلغة يومية للحياة الخاصة والعلاقات الحميمة. ومن الناحية المجازية يعتقد الناس أن الإنجليزية هي لغة المكاتب أثناء ساعات العمل ولكنها ليست اللغة

المنزلية أو لغة أوقات الفراغ والتسلية. وما حدث بالفعل هو تنامي حالة من الازدواجية اللغوية في العديد من الأقطار والمجتمعات حيث توجد لغة محلية أصلية ذات استخدامات منزلية، كما توجد لغة أخرى ذات أصول أجنبية تستخدم للتواصل مع الغرباء. أو بمعنى آخر يوجد لغتان، الأولى للاستخدام والتواصل في المواقف غير الرسمية، والثانية للاستخدام الرسمي أثناء العمل وفي القطاعات الوظيفية. وبالطبع لايمكن فصل وظائف ومهام اللغتين -الرسمية وغير الرسمية- بشكل قاطع ومحدد فهناك تداخلات وتشابكات بينهما. كما أن اللغتين تتبادلان المهام والوظائف عبر الأماكن والمجالات المختلفة من حين لآخر، وتتغير هذه الديناميكية من مناسبة إلى أخرى ومن دائرة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر.

إن التعددية اللغوية تمثل حالة من التوازن بين لغات مختلفة ومتنوعة وأحياناً تكون هذه اللغات راسخة ومتجذرة خاصة في المجتمعات الراكدة التي ينعدم فيها الحراك الاجتماعي والثقافي مثل التوازن بين لغة الطقوس الدينية واللغة العامية في المجتمعات الإسلامية. ولكن المجموعات (الكوكبية) اللغوية التي تم مناقشتها في الفصول السابقة لاتتمتع بحالة من الاستقرار أوالثبات، إما بسبب أنها مرتبطة بدول حصلت على استقلالها منذ جيل أو جيلين، أو أنها تقع في نطاق بلدان قد بدأت منذ زمن غير بعيد في الاندماج على شكل اتحاد أوروبي يضم العديد من القوميات .

لقد تبدلت صورة المجتمعات في عالمنا المعاصر بسبب الزيادة المطّردة في حجم التجارة والنقل والاتصالات الإليكترونية. والجديد بالذكر أن حركة العولمة المشار إليها آنفاً تستخدم اللغة الإنجليزية كوسيلة للتواصل والتفاعل والحراك، كما أن الازدواجية اللغوية الملازمة للعولمة أصبحت تعوق في الوقت الراهن إمكانية التوصل إلى حالة من التوازن والثبات بين اللغة الإنجليزية واللغات المحلية بحيث يتم فصل اللغتين تماماً من أجل أن تستخدم كل لغة في مجالات محددة. وفي ظل العولمة أصبح من الصعب إيجاد فواصل بين اللغات ولذلك على الناس أن يتعايشوا مع عالم ثنائي اللغة بحيث يستخدمون اللغة الإنجليزية جنباً إلى جنب مع لغتهم الأصلية ويسعون لإيجاد حالة من التواؤم المحتمل والتعايش الدائم بينهما. وتعتبر هذه الحالة أقل الحالات على المشهد اللغوي تعقيداً.

ففي العديد من بلدان العالم تتنافس لغة مركزية سامية مع الإنجليزية في سعيها للهيمنة على المجالات الرسمية وسبل التواصل العابرة للقارات. ومن هذه اللغات ذات المراكز السامية كل من الهندية في الهند والتركية في أواسط آسيا، والفرنسية في الشرق الأوسط والفرنسية والألمانية والأسبانية (إلى حد ما) في دول الاتحاد الأوروبي. كما أن ثمة لغات أصلية تنافس بعض اللغات المركزية في الهيمنة على المشهد اللغوي المحلي ومجالات الاستخدام اليومي والمنزلي، ففي شمال هولنده تتنافس اللغة الفريزيانية Frisian Language مع اللغة

الهولندية، كما تتنافس لغة توك بيسين Tok Pisin مع لغة السيمبو Cimbu في غينيا الجديدة، بالإضافة إلى التنافس القائم بين لغة البربر – الأمازيغية واللغة العربية في المغرب.

إن النظام اللغوي العالمي لم يُصمم كي يقوم بأداء مهامه بكفاءة، بل إنه لم يُصمم في الأساس، فالنظام اللغوي العالمي هو نتاج لخيارات عديدة فردية وغير مقصودة، كما أنه نتيجة لحركة المد والجزر اللغوي وما اشتملت عليه من إذعان وممانعة، كما أنه نتاج للقدرة على اتخاذ قرارات، أو القدرة على التراجع فيها دون النظر إلى مدى تأثر المجموعات اللغوية الكبرى بهذا الحراك. وهكذا فإن توزيع اللغات على سطح الكرة الأرضية في بادئ الأمر قد تم جزافاً. إنها مسألة عشوائية من بدايتها إلى نهايتها. ومع مرور الزمن بدأت هذه اللغات تندمج ويتداخل بعضها مع بعض بصورة متزايدة لتشكل في النهاية نسقاً لغوياً إنسانياً متجانساً أثر في نشوء الأجناس البشرية قاطبة.

9,2: دروس مستفادة.

إن وضعية اللغة الإنجليزية في قلب النظام اللغوي العالمي ليست وضعية مستدامة فقط، وإنما ذات أبعاد توسعية. إن من يرغبون في تعلم لغة أجنبية يقبلون على تعلم الإنجليزية نظراً لثقتهم بأن الآخرين سوف يحذون حذوهم، كما أن إمكانية تعلم لغات أخرى بديلة عن الإنجليزية لم تعد متاحة نظراً للصراعات بين المجموعات اللغوية المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي وفي المستعمرات السابقة.

كما أن النخب الحاكمة والمسيطرة على مقاليد الأمور تحتكر اللغة الأجنبية احتكاراً جماعياً لكونها لغة البلاد الرسمية. وإذا نظرنا إلى المجموعات اللغوية التي تطرقنا إليها في الفصول السابقة فسوف نجد أن مُروجي الأقوال الدعائية، وليس الأفعال، هم الذين ينادون بضرورة إقرار التعددية اللغوية باعتبارها حلاً مثالياً لمشكلة اللغات في تلك المجموعات اللغوية.

وعلى النقيض من ذلك سنجد أن هناك أفضلية للغة أو لغتين على جميع المستويات في حين تم تجاهل بقية اللغات. وفي الحقيقة فإنه كلما ازداد عدد اللغات التي يتم الموافقة عليها كلغات رسمية متساوية ضعفت قدرة هذه اللغات على مواجهة الهيمنة اللغوية التي تفرضها اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أحياناً. ويبدو أن الجهات المعنية كانت تهدف بشكل متعمد إلى الوصول لهذه النتيجة. وعلى سبيل المثال فإن القائمين على الجهاز الإداري في الهند يسعون إلى ذلك، كما أن القيادة السياسية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا قد لعبت دوراً هاماً في جعل اللغة الإنجليزية تهيمن على البلاد. أما الدوائر الحاكمة في نيجيريا وبوتسوانا فلم تخطط من أجل جعل الإنجليزية لغة مهيمنة على المشهد اللغوي في بلادهم، ولكنهم ساهموا في تكريس الوضع القائم الذي يشدد على استمرارية الإنجليزية كلغة ذات انتشار واسع النطاق داخل

بلادهم من أجل الاستفادة من هذا الوضع.

وحتى نكون منصفين، فإن الطبقات الحاكمة في الدول التي كانت مستعمرات سابقة لم يكن لديهم الإمكانيات المادية اللازمة لفرض لغة محلية عن طريق التوسع في نشرها من خلال المؤسسات التعليمية ولم يكن لديهم امكانيات تسمح بترجمة تلك اللغة إلى اللغات المحلية والأصلية الأخرى. ولذلك فرغم التزاماتهم الوطنية لم يكن لديهم الموارد الكافية لدعم إحدى لغاتهم الوطنية وتحويلها إلى لغة رسمية. وحيث إن النخب الحاكمة في المستعمرات السابقة لم يكن لديها الإرادة السياسية اللازمة للتدخل بين المجموعات اللغوية المتنافسة واختيار لغة من بينها كلغة رسمية، فلم يكن أمامها سوى اضفاء الصبغة الرسمية على كل هذه اللغات مع استمرارية التعامل باللغة الاستعمارية التي ورثتها والتي تخدم مصالحهم النخبوية.

ولو تفحصنا الأمور مرة أخرى فسوف نجد أن النخب الحاكمة في عهد ما بعد الكولونيالية كان يمكن لها أن تتبنى خطاباً آخر، وكان في استطاعتها الادعاء بأن اللغات الاستعمارية كانت جزءاً من الترف الذي يتمتع به قادة حركات التحرر المنتصرة ولاضير في ذلك، فعندما رحل الحكام الأوروبيون أو أُجبروا على الرحيل لم يكن في وسعهم أخذ لغاتهم معهم، ولذلك فلقد تركوا تلك اللغات في يد الحكام الجدد في عهد التحرير؛ كي يستخدموها كيفما شاؤوا. ولذلك فلماذا يتباكى الأفارقة والآسيويون طوال الوقت مستخدمين اللغة

الإنجليزية الفصيحة وهم يشتكون من مساوئ الاستمرار في استخدام هذه اللغة ؟ فمن حقهم أن يطوروا تلك اللغة ويُعدلوا فيها لأنها ملكٌ لهم؛ وبذلك يتمكنون من الاستمتاع بالفوائد المصاحبة لها. وفي الوقت الراهن يرى علماء اللغويات الاجتماعية، وعلماء السياسات اللغوية أن استمرارية انتشار اللغات الاستعمارية في الدول التي كانت مستعمرات سابقة لم يعد أمراً مقبولاً. ويدافع هؤلاء الباحثون عن اللغات المحلية والأصلية المهمشة والتي توشك على الاندثار.

أما في البلدان الأوروبية فحتى منتصف القرن العشرين كان خبراء اللغة ينادون بضرورة نشر اللغة الوطنية باعتبارها لغة الدولة ولغة النخب السياسية والاقتصادية. والمؤكد أن علماء اللغويات أنفسهم يؤمنون بسمو وتفرد اللغة الوطنية خاصة النسخة الرسمية المقننة، والتي هي من صنعهم. ويبدو أن علماء اللغويات يحاولون إقناع أنفسهم بأن اللغة الوطنية الرسمية تتمتع بسمات تجعلها مميزة عن اللغات الأخرى، ليس بسبب تشابكات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو لأسباب لها علاقة بالمجتمع أو لأسباب لغوية بحتة ولكن بسبب إعتبارات خارجية. وبعد ذلك جاءت مرحلة انقلبت فيها الأمور رأساً على عقب وتغيرت اتجاهات غالبية علماء اللغويات الذين أبدوا اهتماماً كبيراً باللغات الصغيرة أو لغات المهاجرين ولغات الطوائف العرقية والاثنية واللغات الإقليمية. وكان هذا التغير بسبب اكتشافات جديدة في نظرية اللغويات العامة التي كانت إيذاناً بنبذ

الأفكار الداعمة لتمجيد لغة ما على حساب لغات أخرى. كما أن الدراسات الحديثة والمتطورة في مجال اللغويات الاجتماعية قد رفضت تماماً الادعاء الذي يقضي بسمو لغة ما وعلو شأنها فوق لغات أخرى، فلقد أظهرت تلك الدراسات أن اللهجات المحلية، واللهجات التي يستخدمها عامة الشعب والبسطاء من الناس قد تكون أقل شأناً من اللغات واللهجات الأخرى من حيث المكانة الاجتماعية، ولكنها تتمتع بنفس الدرجة من الأهمية نظراً لبنائها اللغوي المحكم والمتقن ونظراً لقدرتها على الحراك دون الاعتماد على الغير.

ومن الدوافع وراء مناصرة اللغات الدنيا أن العديد من هذه اللغات الفرعية إما أنه قد انقرض، أو أصبح مهدداً بخطر الاندثار ليس فقط في المناطق النائية والمهمشة عبر البحار، وإنما في قلب النظام اللغوي العالمي. إن هذه اللغات المهددة بالضياع يجب حمايتها بنفس الطريقة التي ندافع بها عن الحيوانات التي تتعرض لمخاطر الانقراض، فثمة تشابه هنا بين علماء اللغويات الذين يسعون إلى حماية اللغات من الزوال وعلماء البيئة الذين يسعون إلى الحفاظ على الطبيعة. والفارق في هذا التشبيه -بين اللغات والحيوانات- أن الأجناس والأنواع الحية والطبيعية تعيش وتستمر في الحياة عندما تكف يد الإنسان عن العبث بها، أما بالنسبة لتلك اللغات المعرضة للانقراض فإنها تموت وتفنى إذا هجرها الإنسان؛ فاللغة لاتحيا إلا إذا استمر آلاف الناس في التحدث بها وممارستها وتدريسها لأطفالهم. وقد لايرغب الناس في القيام

بذلك لأسباب مقبولة وقد يكونوا مخطئين، وقد تكون معلوماتهم عن لغتهم غير كافية لإدراك قيمة هذه اللغة، وقد يتعرضون لحملاتٍ من التخويف والترهيب وكسر الإرادة حتى يتم إقناعهم بأن لغتهم لا تساوي مثقال ذرة. وفي هذه الظروف يمكن لعلماء اللغة التدخل وإقناعهم بتفرد لغتهم وعظمتها، وتذكيرهم بأن رأس مالهم الثقافي الجمعي سوف يذهب أدراج الرياح لو أنهم تخلوا عن لغتهم. ومع ذلك فليس هناك سبب يمنع الناس من تعلم لغة أخرى أكثر أهمية وأكثر نفعاً لهم.

إن الغالبية العظمى من علماء وخبراء اللغة يميلون إلى الدفاع عن اللغات الفرعية (المحيطية) ضد هيمنة اللغة المركزية، كما يميلون إلى الدفاع عن اللغات المركزية ضد سيطرة اللغات ذات المراكز السامية. ولكن موقف علماء اللغة لايسمن ولا يغني من جوع طالما أن الناس يسعون لتعلم اللغة ذات القيمة الاتصالية العالية بغض النظر عن توجهات علماء اللغة. كما أن الناس عندما يتعلمون اللغات يهدفون إلى استيعاب اللغة الأكثر انتشاراً وبذلك تزداد أعداد المتحدثين بها باستمرار. وبسبب حالة الارتباك الناجمة عن التعددية اللغوية فإن لجوء الناس لتعلم لغة ذات انتشار واسع النطاق يعد الحل الأمثل لهذه الفوضى اللغوية، وبذلك تصبح آراء خبراء اللغة عن ضرورة تعلم اللغات المهمشة بلا قيمة، وربما تؤدي إلى نتائج عكسية، أي إنها تفاقم حالة التشويش اللغوي الناتج عن كثرة اللغات المتداولة. وتتطلب آلية

التعايش السلمي الحذر بين اللغات الفرعية واللغة المركزية من ناحية، واللغات المركزية واللغة ذات المركز الأسمى من ناحية أخرى والمزيد من الخبرة والحكمة وحسن الإدراك.

إن العديد من الأطروحات التي تعارض هيمنة لغة أجنبية واحدة على المشهد اللغوي تبدو ساذجة إلى حد كبير حيث يرى المعارضون أن الكلمات والمفردات اللغوية في أي لغة أجنبية تحمل معاني ودلالات أخرى غير معانيها الظاهرية والسطحية، ولذلك تمثل هذه الكلمات نوعاً من الخداع أو التضليل. ويجادل هؤلاء بأن العديد من المشاعر والأحاسيس والخبرات لايمكن لأي لغة أجنبية التعبير عنها. كما يؤكدون أن معظم الناس لايدركون أن درجة إتقانهم لبعض اللغات الأجنبية أقل بكثير مما يتصورون أو يُخيل إليهم. ومع ذلك فإن هذه الأطروحات سواء كانت صحيحة أم خاطئة لا تقدم رؤية مقنعة تجعل الناس يُعرضون عن تعلم اللغات الأجنبية أو تعلم لغة واحدة كلغة ناقلة ورابطة. وعلى النقيض مما يقصد هؤلاء المعارضون فإن أطروحاتهم تدعم بشكل غير مباشر فكرة تبني لغة واحدة كلغة رسمية رابطة. وحسب رأيهم فإن عملية النقل من لغة إلى لغة أخرى هي مسألة يكتنفها الغموض والريبة بسبب خداع الكلمات والمفردات الموجودة في اللغة الأجنبية. ولذلك فمن الأحرى أن تقتصرهذه العملية –النقل من لغة إلى أخرى – على لغتين فقط، أي اللغة الأصلية وأي لغة أخرى مشتركة وواسعة الانتشار. وهذا بالطبع

أفضل من القيام بالنقل من لغة فرعية إلى لغة فرعية أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الاختلافات اللغوية بين اللغة الفنلندية واللغة البرتغالية أقل بكثير من أوجه التباين بين الفنلندية واللغة الإنجليزية -ومع ذلك فالترجمة أو النقل من الفنلندية إلى الإنجليزية (لغة مركزية) والعكس أفضل وأسهل بكثير من الترجمة من الفنلدية (لغة فرعية) إلى البرتغالية (لغة فرعية) بسبب تواجد المعاجم المتخصصة والدراسات والبحوث والنصوص التي تسهل هذا الأمر .

ومن الأطروحات الخاطئة الادعاء بأن تعلم لغة واحدة ناقلة للفكر والثقافة سوف يلحق الضرر بالمتحدثين الأصليين لتلك اللغة كما سيؤدي إلى مخاطر تحيق بمن يتعلمها ممن يتحدثون لغات أخرى. وفي الواقع فإن المتحدثين الأصليين باللغة الإنجليزية يحصلون على مغانم كثيرة من جراء تعلم الآخرين للغتهم وهذه المغانم تسمى حق الانتفاع Location rent وكلما ازدادت أعداد المتحدثين الأجانب باللغة الإنجليزية ازدادت قيمة حق الانتفاع الذي يتمتع به المتحدثون الأصليون لتلك اللغة. كما أن الطلاب الذين يدرسون الإنجليزية كلغة ثانية أو كلغة أجنبية يحققون مكاسب من وراء ذلك؛ لأنها تُتيح لهم فرصاً للتواصل مع أكبر عدد ممكن من الناس. وعادة ترتفع القيمة الاتصالية لمخزونهم أو رصيدهم اللغوي السابق عندما يضاف إليه تعلم اللغة الإنجليزية.

وبسبب هيمنة اللغة الإنجليزية على الاتحاد الأوروبي والتي يراها

البعض ظالمة ومجحفة تقدم هؤلاء بالعديد من الاقتراحات البديلة. فلقد تقدم الوفد الدانماركي في البرلمان الأوروبي باقتراح يقضي بقيام المندوبين في البرلمان الذين يتحدثون الإنجليزية كلغة أصلية بالحديث بالفرنسية أثناء الجلسات، على أن يقوم الفرانكفونيون بالحديث باللغة الإنجليزية طالما أن جميع الوفود الأخرى لاتتحدث بلغاتها الأصلية. بمعنى أنه طالما لاتستطيع معظم الوفود التحدث بطلاقة سواء بالإنجليزية أو الفرنسية فيجب أن تنطبق هذه الحالة من القصور اللغوي على الوفدين الإنجليزي والفرنسي. كما تقدم الوفد الهولندي باقتراح يقضي باستخدام اللغة اللاتينية كلغة رسمية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وهناك العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي الذين رأوا أن استخدام لغة (اسبرانتو) Esperanto هو الحل الوحيد، (والاسبرانتو هي لغة مهجنة تتكون من الكلمات المشتركة بين اللغات الأوروبية الرئيسية). ويرى بعض علماء اللغة ومعظمهم من الفرنسين أنه لا داعي للقلق على مصير اللغات الدنيا من جراء تزايد استخدام اللغات العالمية المشتركة في عصر العولمة. وعلى العكس من ذلك يعتقد هؤلاء العلماء أن اللغات الكبرى قد تعاني من بعض المشاكل نتيجة الاستخدام الخاطىء لمفرداتها وقواعدها النحوية ومعانيها من قبل المتحدثين بها من الأجانب الذين لايجيدون هذه اللغات. ويطلقون على هؤلاء المتحدثين الذين يسيئون إلى اللغات الأجنبية لقب عناقيد العنب الفاسدة Sour Grapes. ويعتقد هؤلاء

العلماء أن أبناء اللغة والناطقين الأصليين بها يضطرون إلى استخدام لغة ركيكة تشبة لغة الأطفال عندما يتواصلون مع الأجانب غير الأكفاء لغوياً. والمؤكد أن المتحدثين الأصليين لايستخدمون مفردات لغوية ركيكة، أو تركيبات نحوية غير صحيحة عندما يتحدثون مع من يجيدون اللغة.

والمذهل في هذا الأمر أن ثمة تنويعاً ونُسَخاً متعددة من الإنجليزية والفرنسية قد فرضت نفسها على المشهد اللغوي. والأكثر عجباً أن هذه الطبعات والنسخ الجديدة والمستحدثة من الإنجليزية والفرنسية لم تؤثر سلباً على الإنجليزية أو الفرنسية الأصلية. كما أنها لم تدمر بعضها بعضاً بالإضافة إلى أن هذه النسخ المستخدمة من الإنجليزية والفرنسية مفهومة لجميع الأطراف، ويمكن استخدامها كوسائط للتواصل طوال الوقت. ولقد دعا علماء اللغويات إلى ضرورة تعلم الأطفال في المدارس للغتين أو ثلاث لغات أجنبية في إطار دعمهم لقضية التعددية اللغوية؛ حيث كانوا يعتقدون أن ذلك الأمر سوف يقلل من احتكار الإنجليزية للسوق اللغوي.

وفي الواقع فإن صغار السن يستوعبون اللغات الأجنبية بسرعة فائقة، بينما يعاني البالغون الأمرَّين في تعلم اللغات الأجنبية بسبب الشراك اللغوية الخداعية التي تكتنف تعلم اللغات في سن متأخرة. وفي الدراسة المنسوبة إلى زاب Zapp عن المأزق اللغوي تم التأكيد على ضرورة معاملة اللغات الأوروبية جميعاً على قدم المساواة. وحسب

دراسة زاب أن كل طالب أو طالبة في المدارس الثانوية في دول الاتحاد الأوروبي يتعلم لغة على الأقل من بين ثلاث لغات أجنبية أخرى. وعندما يتعلم الطلاب في المدارس الأوروبية هذه اللغات الأجنبية يصبحون قادرين على التواصل مع أقرانهم في الدول المجاورة. ولكن مع وجود احتمال أن يتعلم الطلاب عدة لغات مختلفة فإن هذا الأمر سوف يعوق عملية التواصل المقصودة والمستهدفة من وراء ذلك. وفي الواقع لو قام الطلاب بتعلم لغة أجنبية واحدة فقط يؤدي ذلك إلى تسهيل عملية التواصل مع الآخرين. وفي الوقت الراهن يبدو أن جميع الطلاب يتعلمون لغة أجنبية واحدة ألا وهي الإنجليزية.

ومن أجل تكريس الجهود الرامية إلى دعم التعددية اللغوية قامت الهيئات المختصة في الاتحاد الأوروبي بدعم برامج التبادل الطلابي بين دول الاتحاد. ولقد اقتضى تشجيع الطلاب على الاشتراك في هذه البرامج استخدام الإنجليزية كلغة تعليمية في معظم المساقات التي يدرسها الطلاب حتى في خارج الدول الناطقة بالإنجليزية.

والجميع يحدوهم الأمل بأجهزة وبرامج الحاسب الآلي التي تساهم في حل مشاكل الترجمة مما قد يقلل من تعقيدات المشهد اللغوي الأوروبي. ولقد أنفقت مؤسسات الاتحاد الأوروبي أموالاً طائلة بهدف تطوير برامج حاسوبية خاصة بالترجمة الآلية أوالإلكترونية. وبالرغم من هذه الاستثمارات الهائلة إلا أن النتائج مازالت مخيبة للآمال. وفي الوقت الراهن تتطلب ترجمة جملة واحدة أو عبارة

معينة من لغة ما إلى اللغة المستهدفة قاعدة بيانات ضخمة والعديد من العبارات المقننة. ولقد استطاعات هذه البرامج أن تحقق نجاحاً في المجالات التي تحتوي على عبارات محددة مثل قطاع الإدارة والمجال العلمي والقانوني.

ولو كان في استطاعة الناس أن يتحدثوا ويكتبوا بطريقة آلية، أي مثل الآلات لاستطاعت الآلات أن تفهمهم، وبالتالي سوف تكون الآلة قادرة على القيام بمهام الترجمة. ومازل العديد من العلماء والباحثين يحاولون التوصل إلى برامج حاسوبية تسهل عملية الترجمة. ومنذ عشر سنوات خلت كان هواة لعب الشطرنج ومشجعي اللعبة يظنون أن الآلة لايمكن لها أن تهزم لاعب شطرنج محترف في المستقبل المنظور. ولكن ذلك لم يكن صحيحاً فلقد استطاع جهاز حاسوب أن يهزم بطل العالم في الشطرنج. ويرفض هواة الشطرنج التسليم بأن الآلة قادرة على ممارسة اللعبة فهم يرون أن الآلة مجرد أداة رقمية، ولكنها بالرغم من ذلك فقد فازت في المباراة. أما الآن فإن أي مترجم باستطاعته أن يهزم الحاسب الآلي في الترجمة. ولكن من المؤكد أن الترجمة الآلية سوف تتطور في المستقبل، وعندئذ سوف تظهر لغات أخرى قادرة على التنافس مع الإنجليزية. وفي الوقت الحالي يرى علماء اللغة ضرورة التركيز على المهارات اللغوية السلبية، أي الفهم والاستماع وليس الحديث أو القراءة أوالكتابة، لأن هذه المهارات تُستوعب بشكل أسرع وتتطلب مجهوداً أقل لتعلمها.

وفي هذا السياق يسعى الخبراء إلى تطوير نظام لغوي يحقق التواصل بين اللغات المتعددة Polyglot Dialogue بحيث يمكن للمشتركين في المحادثة التواصل بلغاتهم الأصلية مع استطاعتهم في نفس الوقت فهم الآخرين والتحادث معهم. ويرى الباحثون أن هذه الاستراتيجية اللغوية قد تحقق نجاحاً أكبر إذا تم تطبيقها بين اللغات المتقاربة ذات الأصل المشترك مثل اللغة النرويجية والدانماركية والهولندية والألمانية والفرنسية والأسبانية. كما يمكن تطبيق هذه الاستراتيجية بين الفرنسية والإنجليزية لأن معظم الأطفال الإنجليز يعرفون شيئاً من اللغة الفرنسية والعكس صحيح. ولكن هذه الاستراتيجية الجديدة لم تطبق، ولم تُمارس حتى الآن ولم يتم دراستها والتحقق من نتائجها بعد. وبلا أدنى شك فإن مخاطر التبادل اللغوي والتواصل بين اللغات المتعددة سوف يتفاقم في ظل هذه الاستراتيجية، كما أن اللغات الواسعة الانتشار التي تُدرس في المدارس سوف تحقق فوائد من هذا النظام، كما أن اللغات الدنيا لن تستفيد كثيراً. فعلى سبيل المثال لن يستطيع المتحدثون بلغة محدودة مثل الدانماركية الاستفادة من لغة واسعة الانتشار مثل الألمانية والعكس صحيح. ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجية المقترحة قد تؤدي إلى ظهور بدائل لغوية جديدة تنهي احتكار الإنجليزية للمشهد اللغوي العالمي.

إن الأطروحة التي تقضي باستخدام لغة واحدة ناقلة للفكر والثقافة سوف تلقى قبولاً لدى الهيئات والأجهزة المعنية في المجتمعات ذات

المجموعات اللغوية المتعددة لأن تكلفة الترجمة من وإلى جميع اللغات الرسمية تمثل عائقاً وعبئاً ثقيلاً ليس في الهند وجنوب أفريقيا فقط وإنما في دول الاتحاد الأوروبي الغنية التي ستواجه التداعيات والتبعات المنطوية عن انضمام المزيد من الأعضاء إلى دول الاتحاد، مما يزيد من نفقات الترجمة من وإلى لغات الدول الجدد. وتعد نفقات الترجمة من أكبر البنود على قائمة الميزانية المخصصة لمؤسسات الاتحاد وهيئاته.

ومع ذلك فإن هذا الجدل الذي يبدو واقعياً وحقيقياً يستند إلى فرضيات مُضللة وخاطئة. فعندما تكون الدول في مرحلة الاندماج الهادف إلى خلق كيان سياسي موحد تكون في أمس الحاجة لإعداد كوادر مُدربة من المترجمين الذين يعملون كوسطاء لتقريب وجهات النظر وكَسْر الهوة بين الثقافات المختلفة. إن الإنفاق على تدريب هؤلاء المترجمين وإعدادهم يعتبر استثماراً حيوياً وهاماً. إن هذا الاستثمار ينطوي على آثار ونتائج أخرى غير مرئية وطويلة الأمد وذات فائدة كبيرة لأن الإنفاق على إعداد فريق مدرب من المترجمين الأكفاء لايمكن النظر الية بمنظور مادي ضيق في إطار الأموال المخصصة لمؤسسات الاتحاد، وإنما ينبغي التعامل معه على أنه استثمار قيِّم ومساهمة فعالة في تأسيس فريق من الوسطاء في مجال اللغة والثقافة لديهم الكفاءة على تضييق الهوة بين مختلف الثقافات واللغات ليس في أوروبا فقط وإنما في المناطق ذات المجموعات اللغوية المتعددة.

وكلما نظرنا إلى مسالة التعاقد مع المترجمين وتعليمهم وتدريبهم في إطار أوسع ومن منظور شامل إستطعنا أن ندرك الأبعاد الهامة المتعلقة بهذا النشاط. إن التعامل مع هذه المسألة يستوجب منّا التسليم بأن الوضع الأمثل بالنسبة لأوروبا يقتضي إنشاء أكاديميات لغوية حيث يتم تدريس الترجمة ليس كمهارة فنية فقط وإنما كوسيلة محورية للتواصل اللغوي والثقافي والفكري، وكمهنة تهدف إلى مد جسور التفاهم بين الثقافات والأمم المختلفة. ويمكن للاتحاد الأوروبي إنشاء هذه الأكاديميات في المناطق والدول التي تقل فيها التكلفة، وبالتالي تصبح عملية إعداد المترجمين أقل عبئاً على خزانة وميزانية الاتحاد.

ولأن الإنجليزية هي اللغة الأكثر سموّاً، ولأنها لغة الاتصال والتواصل العابرة للحدود والقوميات والثقافات فإن المتحدثين الأصليين من أبناء هذه اللغة مهددون بأن تهجرهم لغتهم، وتفر من بين أيديهم. وتقتضي السياسة الأوروبية الحالية أن تصبح الإنجليزية لغة قارية أوروبية وليست بريطانية أو إنجليزية المذاق، وهذا يعني أن الأوروبين مطالبون بتطوير نسختهم المحلية من اللغة الإنجليزية مثلما فعل الهنود. إن الأوروبيين الذين يتحدثون لغات غير الإنجليزية ولكنهم تلقوا تدريباً وتعليماً داخل الأكاديميات اللغوية في دول الاتحاد، قد أصبحوا مؤهلين للإشراف على إنتاج نسخة أوروبية من اللغة الإنجليزية، لأن هؤلاء بحكم تدريبهم الشاق، قد أصبحوا مُحررين مسؤولين وخبراء لغة قادرين على القيام بتلك المهمة.

إن هيمنة اللغة لاتنبع من اللغة في حد ذاتها وإنما من وجهات النظر والأفكار والآراء التي تحملها. ويبدو أن الإنجليزية أصبحت اللغة المعبرة عن كل رأي إنساني وكل عاطفة بشرية، فلا توجد لغة أخرى في العالم سبق لها أن عبرت عن هذا التنوع من الخبرات والمشاعر. ولكن استخدام لغة واحدة لا يؤدي إلى المخاطر المرتبطة بالتماثل العالمي أو الاتساق الكوني، ولكن الخطر يكمن في علاقات القوة التي تتحكم في المجموعات اللغوية الكوكبية في العالم حيث تحتل الإنجليزية مكانة مركزية مرموقة في قلب هذه المجموعات. ولذلك أصبح استخدام الإنجليزية كلغة للعلوم مرتبطاً بتبني النماذج والمعايير العلمية الأمريكية لأن معظم المحررين والمحكمين الذين يشرفون على المجلات والدوريات العلمية المتخصصة من الأمريكان، ولأن النشر العلمي في الدوريات البحثية الدولية المتخصصة يتم وفق المعايير الأمريكية أصبح اختيار الباحثين والعلماء في أوروبا يتم طبقاً للمقاييس الأمريكية. وإذا كانت الإنجليزية هي لغة الانصالات الأكثر انتشاراً والعابرة للقارات والقوميات والحدود فيجب أن ننظر إلى الأمر بعيون ناقدة، ويجب ألا نأخذ كل مايصل إلى مسامعنا مأخذ الجد والصدق، كما يجب إعادة النظر في سياسات الهيمنة التي تنقلها إلينا اللغة الإنجليزية بطريقة تلقائية وطبيعية في آن واحد. ولكن من مميزات الإنجليزية كلغة اتصال عالمية أنها قد فتحت الآفاق أمام الأصوات المعارضة للتعبير عن أنفسها في جميع أرجاء العالم. فإن

كانت اللغة الإنجليزية هي لغة القوة فإنها تعمل كذلك على تقوية الآخرين وتدعيمهم.

لقد نشأ النظام اللغوي العالمي المعاصر منذ قرون خلت وفق ديناميكية خاصة به هي نتاج تراكمي لاختيارات فردية لا تعد ولا تحصى، وللعديد من التوقعات المتبادلة بين الأطراف المختلفة. ففي كل مكان على سطح الأرض كان الناس يتوافقون، ويتكيفون مع لغات عديدة على مستويات مختلفة سواء كانت هذه اللغات فرعية أو مركزية. وعندما يتعلم الناس اللغة التي تحتل أعلى المراتب في النظام اللغوي فإن فرصهم في التواصل مع الآخرين تتزايد وتتضاعف. أما اللغة الدنيا التي يتحدثون بها فإنها تضم رأس مالهم الثقافي الجمعي المحدد، ولذلك كان من المتوقع أن يسعى الناس إلى الحديث بأكثر من لغة.

وللناس الحق في اختيار أو تعلم أي لغة يشاؤون خاصة لو كانت هذه اللغة هي لغتهم الأم. إن حرية التعبير عن الرأى لا تقتضي أن يعبر الناس عن آرائهم فقط ولكنها تتضمن كذلك أن يكونوا قادرين على التعبير عن آرائهم باللغة التي يرونها مناسبة. وللناس الحق في تعلم أي لغة ذات انتشار واسع النطاق من أجل الحصول على فرص متساوية مع الآخرين في شتى المجالات. وفي السياق المحلي فإن تعلم اللغة المركزية الوطنية سوف يمكنهم من مواصلة التعليم والبحث عن وظائف مناسبة، والتعامل مع أجهزة الدولة الإدارية والبيروقراطية

والمشاركة السياسية. وباختصار سوف تفتح لهم آفاق التعامل والتواصل مع المجتمع المحلي في عمومه.

وأما على المستوى الأعلى فإن إجادة اللغة الإنجليزية، باعتبارها لغة مركزية تحتل مكانة مرموقة، سوف يوفر للناس القدرة على التواصل مع المجموعات اللغوية المتعددة اللغات والمتعددة الأعراق؛ لأن اللغة عابرة للثقافات والقوميات، كما أن إجادة اللغة الإنجليزية سوف يمكنهم من مواصلة دراستهم الجامعية، والحصول على وظائف مجزية سواء في الداخل أو في الخارج ومتابعة آخر التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا. إن إجادة اللغة الإنجليزية سوف تفتح أبواب العالم أمامهم.

إن المجموعات اللغوية (الكوكبية) المتشابكة المتحكمة في المشهد اللغوي في معظم أماكن العالم في الوقت الراهن تفرض علينا ضرورة التكيف مع أنساق لغوية عديدة، وتجبرنا على تبديل الشفرات اللغوية من حين لآخر وفق اللغة المتاحة أمامنا كما تجبرنا على المزج بين الأنواع الأدبية وعلى استخدام مرادفات مختلطة عبارة عن خليط من اللغات. إن هذه المجموعات اللغوية العالمية تتطلب منا القدرة على الإبحار في فضاءات اللغة ومد الجسور وغض الطرف عن الفوارق الثقافية والعادات المختلفة والمتباعدة. كما أنها تسمح لنا باستخدام عبارات ومفردات مستعارة من لغات أخرى Loanwords واستخدام أقوال مأثورة مستقاة من لغات أجنبية، كما تُتيح لنا فرصة

استخدام الطاقات اللغوية الكامنة في النكات والطرف والخدع اللغوية والتفاهات وكل ما من شأنه أن يثير الغموض والالتباس. وباختصار فإن هذه المجموعات اللغوية الموجودة على الساحة تُتيح الفرص أمام الناس، وأحياناً تجبرهم على استخدام لغات متعددة على كافة المستويات. ويبدو أن غزارة وكثرة اللغات في الوقت الراهن تدل على وجود حالة من الوفرة والتعددية اللغوية التي ينبغي على المرء أن يختار منها ويقطف بعضاً من ثمارها.

نبذة عن المترجم:

حصل على درجة الليسانس في اللغة الانجليزية من جامعة عين شمس بالقاهرة في عام 1981 وعمل معيداً في نفس الجامعة، ثم حصل على درجتي الماجستير و الدكتوراه في الأدب الانجليزي بتقدير ممتاز من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأميركية . تولى تدريس مادة الترجمة في بعض الجامعات العربية كما عمل مترجماً فورياً وتحريرياً لدى بعض الجهات الحكومية في العالم العربي. عضو في العديد من جمعيات الترجمة في أوروبا و أميركا الشمالية . له العديد من الأوراق البحثية والدراسات المنشورة في كبرى الدوريات العالمية المحكمة في الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا ودول أوروبية عديدة. بالاضافة إلى عدد من الأعمال المترجمة إلى العربية والإنجليزية. شارك في العديد من البحوث في مؤتمرات ومنتديات دولية. وأُختير كمتحدث رئيسي في بعض المؤتمرات الدولية. كما قام بتحكيم كثير من البحوث المنشورة في الدوريات المتخصصة فى الولايات المتحدة والعالم العربي. يعمل حالياً في قسم الأدب الانجليزي بجامعة الإمارات العربية. وقد حصل على جائزة التميز العلمي والأكاديمي من الجامعة.

كلمات العالم.. منظومة اللغات الكونية

لقد كانت نشأة اللغات وتطورها خلال ما يربو على مائة وعشرين ألف عام إعجازاً بكل المقاييس وبرهاناً على المسيرة التطورية للجنس البشري المنحدر من سلالة جينية مشتركة. وإذ يتناول الكتاب تاريخ المجموعات اللغوية الكونية في إطار نظريات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يشير إلى أن اللغات تشبه الغيوم فلا يمكن لأحد أن يعرف متى وأين تبدأ أو تنتهي رحلة الغيوم، كما يرصد الكتاب الظواهر اللغوية بكل ما فيها من تداعيات اليومي المعتاد أو الكوني المتشابك ليخلق لوحة أرحب وأشد تعقيداً تؤكد أن اللغات الإنسانية - مثل الناطقين بها - تنتمي إلى أصل مشترك. وعبر آلية إبداعية يرصد الكتاب خريطة اللغات البشرية المعاصرة مؤكدا أن "الإنجليزية" هي محور النظام اللغوي العالمي المعاصر حيث تمسك بزمام المجموعات اللغوية الأخرى، ويدور في فلكها اثنتا عشرة لغة تشكل المجرات اللغوية الأساسية في قلب منظومة اللغات الكونية بالإضافة إلى تفريعات لغوية لا تعد ولا تحصى انتشرت عبر التمدد السكاني والهجرات في غضون آلاف السنين. وفي ظل أطروحات موضوعية حيادية يتناول الكتاب بالتحليل المجموعات اللغوية المركزية حول العالم مثل مجموعة اللغات الأوروبية والهندية والاندونيسية والجنوب إفريقية ولغات غرب وشرق إفريقيا.







